



المملكة العربية السعودية
وزارة التربية والتعليم
وكالة كليات الليانات
صادة للدراسات العليا والبحث العلمي
كلية التربية للينانات بالمدينة المنورة
قسم الدراسات الإسلامية



دراسة وتحقيق

جزء من كتاب الشامل في فروع الشافعية

لابن الصباغ (٤٠٠هـ - ٤٧٧هـ)

من أول كتاب العدد إلى نهاية باب الاستبراء

رسالة مقدمة إلى:

قسم الدراسات الإسلامية

ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الدراسات الإسلامية
تخصص الفقه وأصوله

إعداد الطالبة

إكرام بنت صلاح بن حامد المطبقاني

إشراف فضيلة الدكتور

أحمد بن عبد الله كاتب

الأستاذ المشارك بالجامعة الإسلامية

١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م



الموضوع

اعتماد لجنة المناقشة والحكم

توقفت رسالة الطالبة : أكرام بنت ملاح به حاد طلبة بتاريخ : ١٠ / ٤ / ١٤٢٦

وتكونت لجنة المناقشة والحكم من الأساتذة :

| الاسم | الوظيفة | التوقيع |
|------------------|---------|---------|
| أحمد عبد الله | استاذة | |
| عبد الله بن أحمد | استاذة | |
| صباح عبد الله | استاذة | |
| | | |

وقد قررت اللجنة منح الطالبة درجة البكالوريوس. لها جسيته. بتقدير ممتاز. مع التوصية بطب الرتبة
تاريخ موافقة مجلس الكلية على المنح : ١٠ / ٨ / ١٤٢٦ هـ.

مميدة الكلية
١٤٢٦/٨/١٠

د. آمال بنت مصطفى رمضان



وكيلة الكلية للدراسات العليا

١٤٢٦/٨/١٠

د. بلقيس بنت محمد الطهري إدريس

ع/د

الرقم () / تاريخ / لفة ()

شكر وتقدير

بعد شكر الله -عز وجل- على فضله ومَنه وكرمه في إخراج هذه الرسالة
أتقدم بالشكر الجزيل لكلية التربية التي ساهمت في قبولي لنيل شهادة الماجستير حتى
أحصل على هذه الدرجة العلمية، فكل العاملين بها جزيل شكري وعظيم امتناني،
وعلى رأسهم الأخت الفاضلة الدكتورة/ بلقيس بنت محمد الطيب إدريس،
والدكتورة نبويه قاضي رئيسة قسم الدراسات الإسلامية، فجزاهما الله عني خير
الجزاء. كما أتضرع إلى المولى -عز وجل- أن يسكن فسيح جناته من كان بيني
وبينه مودة ورحمة، ذلك الذي شجعني في حياته على مواصلة تعليمي، ووسع
مداركي، ونور عقلي بنور العلم زوجي خالد أحمد ملائكة، وأولادي هشام،
وأحمد، ومحمد، حفظهم الله من كل مكروه.

كما أود أن أشكر فضيلة الدكتور/ أحمد عبد الله كاتب، الأستاذ المشارك في
كلية الشريعة بالجامعة الإسلامية، والذي تفضل مشكوراً بالإشراف على هذه الرسالة.
كما لا يفوتني أن أشكر الأستاذ الدكتور/ إبراهيم علي صندوقجي، رئيس
قسم القضاء والسياسة الشرعية بالجامعة الإسلامية الذي وقف خلف هذه الرسالة
بإخلاص ومُدَّ العون والمساعدة، حيث دفعني إلى الجهد والاجتهاد وعدم اليأس،
فأنقذ هذه الرسالة من الضياع، فكان له الفضل بعد الله -عز وجل- في إخراجها
بنور قشيب، وأدعو الله أن يطيل في عمره، ويميزه خير الجزاء، كما أشكر كل
قلب خفق داعياً لي بالتوفيق والسداد، جزى الله جميع من ذكرت، وجعل ذلك
ثقلًا في ميزانهم يوم لا ينفع مال ولا بنون.
وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

فهرس الموضوعات

| الصفحة | الموضوع |
|--------------------|--|
| | شكر وتقدير |
| ١ - ك | فهرس الموضوعات |
| ١٤-١ | المقدمة : |
| ١ | - الافتتاحية |
| ٥ | - الدراسات السابقة حول كتاب "الشامل" |
| ٦ | - أهمية الموضوع وسبب اختياره |
| ٨ | - خطة البحث |
| ١١ | - منهجي في البحث والتحقيق |
| قسم الدراسة | |
| ٥٤-١٧ | الفصل الأول: دراسة عن حياة المؤلف وعصره |
| ١٨ | المبحث الأول: التعريف بالمؤلف |
| ١٩ | المطلب الأول: اسمه، ونسبه، وكنيته |
| ٢٠ | المطلب الثاني: مولده، ونشأته، وأسرته |
| ٢٦ | المبحث الثاني: شخصية المؤلف العلمية |
| ٢٧ | المطلب الأول: تلقيه العلم، ورحلاته، ومهنته |
| ٢٩ | المطلب الثاني: شيوخه، وتلاميذه، وتأثره بشيوخه، وتأثيره على تلاميذه |

| الصفحة | الموضوع |
|--------------------|--|
| ٤٤ | المطلب الثالث: مؤلفاته |
| ٥٠ | المبحث الثالث: مكانة ابن الصباغ العلمية |
| ٥٠ | المطلب الأول: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه |
| ٥٣ | المطلب الثاني: عقيدته |
| ٥٤ | المطلب الثالث: وفاته |
| ٥٥ | الفصل الثاني: دراسة موجزة عن الكتاب |
| ٥٦ | المبحث الأول: توثيق اسم الكتاب، وبيان نسبته إلى مؤلفه |
| ٥٨ | المبحث الثاني: منهج ابن الصباغ في الكتاب ومصادره |
| ٦٣ | المبحث الثالث: بيان منزلة كتاب "الشامل" العلمية |
| ٦٥ | المبحث الرابع: التعريف ببعض المصطلحات الفقهية الواردة في الكتاب |
| ٦٩ | المبحث الخامس: سبب تسمية الكتاب بـ "الشامل"، وتخصيصه وتقييده بالفروع مع بيان معنى "الشامل" و"الفروع" |
| ٧٠ | المبحث السادس: كتاب "الشامل" في الميزان: (مميزاته، والمآخذ عليه) |
| ٧٤ | المبحث السابع: بيان نسخ المخطوط |
| ٧٧ | نماذج من المخطوطات المعتمدة في التحقيق |
| قسم التحقيق | |
| ٨٧ | كتاب العدد : |
| ٨٩ | مسألة ١: بيان المقصود بالقرء في اللغة وعند الفقهاء |
| ٩٦ | فصل ١/١: الرد على أبي حنيفة ومخالفة مذهبه للظاهر من الآية |

| الصفحة | الموضوع |
|--------|---|
| ٩٧ | مسألة ٢: بيان ابتداء العدة وانتهائها |
| ١٠٤ | مسألة ٣: أقل الزمان الذي يمكن أن تعتد فيه المطلقات ذوات الأقران |
| ١٠٩ | فرع أ/٣: بيان ادعاء المطلقة في الطهر انقضاء العدة |
| ١١٠ | مسألة ٤: بيان أقل الحيض |
| ١١٠ | مسألة ٥: بيان أقل المدة التي تصدق فيها المرأة لانقضاء عدتها بالسقط |
| ١١٢ | فصل أ/٥: بيان ادعاء انقضاء العدة بالشهور. |
| ١١٣ | مسألة ٦: بيان صفة دم الحيضة الأخيرة التي تنقضي بها العدة |
| ١١٥ | مسألة ٧: بيان عدة المستحاضة المميزة والمعتادة |
| ١١٦ | مسألة ٨: بيان انقضاء عدة المستحاضة المبتدأة والناسية |
| ١١٩ | مسألة ٩: بيان عدة من تباعد حيضتها من ذوات الأقران |
| ١٢٧ | مسألة ١٠: بيان عدة زوجة الصبي المتوفى الذي لا يولد مثله |
| ١٢٨ | فصل أ/١٠: بيان حكم عدة زوجة الصبي المتوفى إذا كان حملها من وطء شبهة أو عقد فاسد |
| ١٢٩ | مسألة ١١: بيان عدة امرأة الخصى والمحجوب والمسحوق |
| ١٣٣ | مسألة ١٢: حكم خروج المرأة من المنزل في عدة الطلاق والوفاة |
| ١٣٤ | مسألة ١٣: بيان عدة المطلقة الصغيرة التي لم تحض، والآيسة من الحيض |
| ١٣٧ | مسألة ١٤: بيان عدة الصغيرة إذا حاضت في أثناء الشهور أو بعدها |

| الصفحة | الموضوع |
|--------|--|
| ١٣٩ | مسألة ١٥: حكم دم المعتدة إذا أتاها قبل تسع سنين |
| ١٤٠ | مسألة ١٦: بيان عدة من تأخر عنها حيضها حتى طعنت في السن |
| ١٤١ | مسألة ١٧: بيان انقضاء عدة المطلقة بالسقط |
| ١٤٥ | مسألة ١٨: بيان حكم الدم الذي تراه الحامل، وهل تنقضي به العدة؟ |
| ١٤٨ | مسألة ١٩: حكم نكاح المرتابة وانقضاء عدتها |
| ١٥٣ | مسألة ٢٠: بيان انقضاء عدة الحامل إذا كانت حاملا بأكثر من ولد |
| ١٥٤ | مسألة ٢١: حكم انقضاء عدة الحامل إذا خرج بعض ولدها وبقي بعضه |
| ١٥٥ | مسألة ٢٢: الحكم في تنازع الزوجة والزوج في انقضاء العدة |
| ١٥٧ | مسألة ٢٣: بيان أقل مدة الحمل وأكثرها |
| ١٦٥ | مسألة ٢٤: بيان ادعاء المطلقة على مطلقها الرجعة في الطلاق الرجعي أو النكاح في الطلاق البائن |
| ١٦٩ | مسألة ٢٥: بيان عدة المطلقة إذا نكحت في العدة |
| ١٧٦ | مسألة ٢٦: بيان حكم المطلقة إذا ادعت انقضاء عدتها ثم أنت بولد |
| ١٧٩ | باب لا عدة على التي لم يدخل بها زوجها : |
| ١٨١ | مسألة ٢٧: حكم المطلقة قبل الدخول إذا أنت بولد |
| ١٨٤ | مسألة ٢٨: بيان ادعاء المطلقة قبل الدخول الإصابت (الوطء) |
| ١٨٦ | باب العدة من الموت والطلاق والزوج غائب |
| ١٩٠ | باب عدة الأمة |
| ١٩٢ | مسألة ٢٩: بيان عدة الأمة إذا طلقت وعنت |

| الصفحة | الموضوع |
|--------|--|
| ١٩٥ | فصل ٢٩/أ: حكم عدة الأمة الرجعية لو أعتقت تحت عبد واختارت الفسخ |
| ١٩٦ | مسألة ٣٠: بيان عدة الأمة إذا عتقت بعد الطلاق وهي في العدة |
| ١٩٩ | مسألة ٣١: بيان عدة المطلقة الحرة إذا راجعها زوجها ثم طلقها |
| ٢٠٤ | باب عدة الوفاة من كتابين : |
| ٢٠٧ | فصل ٣١/أ: باب عدة المتوفى عنها زوجها إذا كانت حاملا |
| ٢١٠ | مسألة ٣٢: بيان هل تعتبر فترة النفاس من العدة في عدة الوفاة ؟ |
| ٢١١ | مسألة ٣٣: بيان نفقة المتوفى عنها زوجها |
| ٢١٣ | مسألة ٣٤: كيفية حساب عدة الوفاة |
| ٢١٤ | مسألة ٣٥: بيان عدم اعتبار الحيض في عدة الوفاة |
| ٢١٥ | مسألة ٣٦: حكم ما إذا طلق الرجل إحدى امرأته ومات قبل البيان |
| ٢١٩ | مقام المطلقة في بيتها : |
| ٢١٩ | مسألة ٣٧: بيان حكم نفقة وسكنى المتوفى عنها زوجها والمطلقة |
| ٢٢٢ | فصل ٣٧/أ: بيان حكم سكنى الذمية والأمة |
| ٢٢٣ | فصل ٣٧/ب: بيان نقل أهل الذمية من منزل زوجها |
| ٢٢٤ | مسألة ٣٨: بيان الموضع الذي تعتد فيه المطلقة من طلاق رجعي أو بائن |
| ٢٢٩ | مسألة ٣٩: بيان قدر المسكن، وهل يكون بحال الزوجة أم الزوج ؟ |
| ٢٣٥ | مسألة ٤٠: حكم بيع مسكن المعتدة |
| ٢٤٣ | فصل ٤٠/أ: حكم قسمة الورثة لمزول المعتدة أثناء عدتها |

| الصفحة | الموضوع |
|--------|--|
| ٢٤٤ | مسألة ٤١: حكم نفقة وسكنى المتهمة عن وفاة |
| ٢٤٧ | مسألة ٤٢: بيان من يجب لها السكنى قولاً واحداً، ومن في سكنائها قولان |
| ٢٤٨ | مسألة ٤٣: بيان إذن الزوج لمستحقة السكنى في العدة أن تنتقل من دار إلى أخرى، ثم يموت أو يطلق |
| ٢٥١ | فصل ٤٣/أ: بيان المكان الذي تعند فيه المطلقة إذا طلقت بعد خروجها من الدار الأولى وقبل وصولها للدار الثانية |
| ٢٥٢ | مسألة ٤٤: بيان حكم ما إذا أذن الزوج لزوجته في السفر، فمات أو طلقها |
| ٢٥٨ | مسألة ٤٥: بيان المقصود من قول الشافعي: إن المرأة إذا طلقت أو مات عنها زوجها بعد أن أذن لها في زيارة أو نزعة عليها الرجوع |
| ٢٥٩ | مسألة ٤٦: بيان عدم خروج المرأة للحج بعد انقضاء العدة، ولا مسيرة يوم إلا مع ذي محرم |
| ٢٦١ | مسألة ٤٧: باب اجتماع العدة والإحرام وما يقدم منهما إذا اجتمعا |
| ٢٦٣ | مسألة ٤٨: بيان اختلاف الزوجين في ادعاء النقلة والزيارة |
| ٢٦٥ | مسألة ٤٩: بيان المكان الذي تعند فيه البلوى |
| ٢٦٦ | مسألة ٥٠: بيان للأعذار التي يجب أو يجوز معها الانتقال من منزل العدة |
| ٢٦٧ | مسألة ٥١: بيان الحقوق التي تخرج من أهلها للمعدة من منزل العدة |
| ٢٧٠ | مسألة ٥٢: بيان حكم اكتراء منزل للمعدة |

| الصفحة | الموضوع |
|--------|--|
| ٢٧١ | مسألة ٥٣: بيان حكم اكراء منزل المطلقة إذا وجد له معيرا |
| ٢٧٤ | مسألة ٥٤: بيان استحقاق المعتدة للسكنى والعقة إذا طالبت بما بعد مضي الرمان |
| ٢٧٦ | مسألة ٥٥: بيان المكال الذي تعتد فيه المرأة صاحب السفينة |
| ٢٧٨ | فصل ٥٥/أ: حكم خروج المعتدة من مسكن العدة |
| ٢٨٠ | باب الإحداد: |
| ٢٨٣ | فصل ب/٥٥: بيان من لا يلزمها الإحداد من المعتدات |
| ٢٨٥ | مسألة ٥٦: بيان حكم إحداد وسكنى المعتدة من نكاح فاسد والموطوءة بشبهة |
| ٢٨٦ | مسألة ٥٧: بيان اختصاص الإحداد بالبدن وأوجه الموافقة والمعارفة بين المعتدة والحرة |
| ٢٨٨ | مسألة ٥٨: حكم الكحل للمعتدة والحرة |
| ٢٩٢ | فصل ٥٨/أ: حكم الطيب للمعتدة والحرة |
| ٢٩٣ | فصل ب/٥٨: حكم تقليم الأظافر وحلق العانة للمعتدة والحرة |
| ٢٩٤ | مسألة ٥٩: بيان أنواع الثياب وحكم لبس كل نوع للمعتدة |
| ٢٩٧ | مسألة ٦٠: حكم إحداد الأمة والصغيرة والذمية |
| ٢٩٨ | فصل ٦٠/أ: حكم إحداد الصغيرة |
| ٢٩٨ | فصل ب/٦٠: حكم إحداد الذمية إذا كان زوجها مسلما |
| ٣٠٠ | فصل ج/٦٠: حكم إحداد الذمية إذا كان زوجها ذميا |
| ٣٠١ | مسألة ٦١: حكم منالك للمشركين ووقوع الطلاق في مساكنهم، وثبوت إحصائهم وإحلال الذمي للذمية، ووجوب العدة على الذمية |

| الصفحة | الموضوع |
|--------|--|
| ٣٠٢ | باب اجتماع العنتين : |
| ٣٠٥ | فصل أ/ ٦١: حكم السكاح في العدة إذا كان الواطئ والموطوءة حاملا بالتحريم |
| ٣٠٩ | فصل ب/ ٦١: بيان إذا اجتمعت على المرأة عدتان من رجل واحد، وكانت العدتان من عقدين |
| ٣١٠ | فصل ج/ ٦١: حكم ما إذا زوج السيد أمته ثم طلقها الروح بعد الدخول |
| ٣١١ | فصل د/ ٦١: بيان ما إذا وطئ الرجل أمة غيره أو زوجة غيره بشبهة |
| ٣١٢ | فصل هـ/ ٦١: حكم تداعيل العنتين إذا كانتا من رجلين |
| ٣١٣ | مسألة ٦٢: بيان لحوق الحمل لمن نكحت في عدتها |
| ٣٢٠ | مسألة ٦٣: حكم الوصية للولد الموقوف نسه |
| ٣٢٣ | مسألة ٦٤: بيان نفقة النكوح في العدة |
| ٣٢٨ | باب عدة المطلقة التي يملك رجعتها، ثم يموت أو يطلق : |
| ٣٢٨ | مسألة ٦٥: بيان عدة المعتدة من طلاق رجعي، ثم يموت عنها زوجها |
| ٣٢٨ | مسألة ٦٦: حكم من طلق زوجته ثم راجعها، ثم طلقها |
| ٣٢٩ | باب امرأة للمفقود وعدتها: |
| ٣٢٩ | مسألة ٦٧: من هو للمفقود، وبيان حكم زوجته |
| ٣٣٢ | مسألة ٦٨: حكم طلاق وطهار وإيلاء وقذف العائب عن زوجته |
| ٣٣٤ | فصل أ/ ٦٨: بيان ما إذا تزوجت امرأة المفقود بعد أن حكم لها الحاكم، ثم قدم زوجها المفقود |

| الصفحة | الموضوع |
|--------|---|
| ٣٣٦ | فصل ب/ ٦٨: بيان ما إذا نكحت امرأة المفقود، ثم بان أن زوجها كان ميتا قبل نكاحها |
| ٣٣٧ | مسألة ٦٩: بيان ما إذا تزوجت امرأة للمفقود بعد أن حكم لها الحاكم، ثم قدم زوجها للمفقود |
| ٣٤٣ | مسألة ٧٠: حكم إرضاع روجة للمفقود ولدها من الزوج الثاني |
| ٣٤٦ | فصل أ/ ٧٠: بيان ميراث امرأة المفقود إذا ماتت لمن يكون: للأول أو الثاني؟ |
| ٣٤٧ | فصل ب/ ٧٠: بيان حكم ميراث امرأة المفقود إن لم يدع شيئا |
| ٣٤٨ | مسألة ٧١: بيان عدة امرأة المفقود إذا تزوجت فمات المفقود والزوج الثاني |
| ٣٥٢ | مسألة ٧٢: بيان عدة امرأة المفقود إن كانت حاملا، وإذا وصعت حمليها |
| ٣٥٤ | باب استبراء أم الولد : |
| ٣٥٦ | مسألة ٧٣: بيان المقصود بالقرء في الاستبراء هل هو الخيصر أو الطهر؟ |
| ٣٦٠ | مسألة ٧٤: كيفية استبراء أم الولد لسيدها بعد طلاقها من زوجها |
| ٣٦١ | مسألة ٧٥: حكم استبراء أم الولد إذا توفى سيدها وهي تحت روح |
| ٣٦١ | فصل أ/ ٧٥: حكم إباحة أم الولد لسيدها بعد طلاقها من زوجها |
| ٣٦٣ | مسألة ٧٦: كيفية استبراء أم الولد إذا وقع الشك فيما مات أولا السيد أم للزوج |
| ٣٦٦ | مسألة ٧٧: حكم ميراث أم الولد إذا توفى زوجها وسيدها وشئت في المتقدم منهما |

| الصفحة | الموضوع |
|--------|---|
| ٣٦٨ | مسألة ٧٨. حكم بيع الأمة قبل استيرائها وتزوجها قبل الاستبراء |
| ٣٧١ | فصل ٧٨/أ: حكم شراء الأمة من صبي لا يجمع مثله |
| ٣٧٢ | مسألة ٧٩: حكم وطء المكاتب لأمته |
| ٣٧٣ | باب الاستبراء من كتاب (الاستبراء)، ومن (الإملاء) |
| ٣٧٤ | مسألة ٨٠: حكم استبراء الأمة بعد الإقالة |
| ٣٧٥ | مسألة ٨١: هل يكون الاستبراء على البائع أو المشتري |
| ٣٧٧ | فصل ٨١/أ: حكم استبراء الأمة إذا كانت قبيحة أو حميلة على من: البائع أو المشتري؟ |
| ٣٧٨ | مسألة ٨٢: حكم الاستمتاع بما عدا الموطء في استبراء الأمة |
| ٣٨٠ | مسألة ٨٣: هل يشترط النقص لحصول الاستبراء أم لا؟ |
| ٣٨١ | فصل ٨٣/أ: حكم النقص أن يكون في ملك المشتري؟ |
| ٣٨٢ | مسألة ٨٤: حكم استبراء الأمة المكنانة إذا عادت لسيدها بالعجز |
| ٣٨٤ | فرع ٨٤/أ: حكم استبراء الأمة المحوسبة بعد إسلامها |
| ٣٨٤ | فرع ب/٨٤: حكم الرواح بالأمة ثم شرائها |
| ٣٨٥ | فرع ج/٨٤: بيان شراء العبد المأذون له بالتحجارة، أمة كانت ملكاً لسيده |
| ٣٨٦ | فصل ٨٤/د: بيان عدة الأمة إذا تباعد حيضها |
| ٣٨٦ | فرع هـ/٨٤: بيان حكم شراء الأمة التي ظهر بها حمل هل من البائع أو المشتري؟ |
| ٣٨٩ | فرع و/٨٤: بيان حكم البائع والمشتري المشتركين في الوطء |
| ٣٩٠ | فصل ٨٤/ر: بيان أقل مدة الحمل للأمة وأكثر مدة الرضاع |

| الصفحة | الموضوع |
|---------|---------------------------------|
| ٤٤٩-٣٩٥ | الفهارس : |
| ٣٩٨-٣٩٦ | فهرس الآيات القرآنية |
| ٤٠١-٣٩٩ | فهرس الأحاديث النبوية |
| ٤٠٣-٤٠١ | فهرس الآثار |
| ٤٠٤ | فهرس الكتب الواردة في المخطوط |
| ٤٠٥ | فهرس الآيات |
| ٤٠٦ | فهرس الأماكن والبلدان |
| ٤٠٧ | فهرس القبائل والأمم |
| ٤١٥-٤٠٨ | فهرس المصطلحات والألفاظ الفريية |
| ٤٢٠-٤١٦ | فهرس الأعلام المترجم لهم |
| ٤٤٩-٤٢١ | فهرس المصادر والمراجع |

المقدمة

الافتتاحية

الحمد لله الذي أرسل الكتاب بلسان عربي مبين، وعلى آخر رسله وحائمة أنبيائه محمد ﷺ، واصطفاه من خير البرية، وأرسله إلى جميع الأمم ليعلمهم ويهديهم إلى الصراط المستقيم، وأعد لمن سار على محجه، واهتدى بمجديه، واقتفى أثره خير المنابر العنمية، وتوعد من شاقه من بعد ما تبين له الهدى، واتبع غير سبيل المؤمنين دار المقام الدنية، قال تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَذِكْرًا﴾^(١)، وقال جل من قائل: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ تُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَتُصْلِهِ جَهَنَّمَ ۖ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾^(٢).

والصلاة والسلام على سيد البرية، وهادي البشرية، سيدنا محمد ﷺ، بلع الرسالة، وأدى الأمانة، ووصح الأمة. وكشف الغمة، وجاهد في الله حق جهاده، حتى ترك أمته على لمحجة البيضاء، ليها كنهانها، لا يزيغ عنها إلا هالك، فصلوات الله وسلامه عليه، وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا، ومن اتبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:

نقد من الله عينا هذا الدين الإسلامي، فجعله دينا كاملا شاملا لكل حياة الفرد. لا يقتصر على علاقة الإنسان بربه، أو عبادته، بل تعدى ذلك إلى معاملاته، وأحواله الشخصية، وذلك حتى تسير الحياة مسطرة مرتبة بعيدة عن العوضى والاضطراب. قال تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾^(٣).

(١) سورة الأحزاب، الآية ٢١.

(٢) سورة النساء، الآية ١١٥.

(٣) سورة المائدة، الآية ٣.

إِنَّ مِنْ حَيْثُ مَا سَعَى إِلَيْهِ الْعَبْدُ الْمُؤْمِنُ فِي دِيَاهِ التَّقَى فِي دِينٍ «
أحكامه وأوامره ونواهيه، ويرفع الجهل عن نفسه وأحله واجتمعته، حتى يب ربه
على بصيرة من ديه، ويسعو غيره إلى مرضاة ربه، وذلك مقصد من أعظم المقاصد
التي من أجلها خلق البشر، قال تبارك وتعالى: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا
لِيَعْبُدُونِ ﴾ (١)»

ولقد قيس الحق تبارك وتعالى لهذا الدين في كل عصر من العصور، وفترة من
العترات من يحفظه ويشره ويعلي شأنه.

فهم المجاهد عن ديه عالمه، ومهم المجاهد بسببه وسبانه، ومنهم المجاهد بقلمه
ولسانه، لا يحافون في الله لومة لائم، طمعا في ثواب الله ورضوانه، قال تعالى: ﴿ وَمَنْ
أَحْسَنُ قَوْلًا مِمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَدِرَ إِيَّايَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴾ (٢)، ووفاء
لعهده الذي بين العبد وربّه، قال جل شأنه: ﴿ وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ
ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا أَنْ
تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ ﴾ (٣). أفلو تصفحنا كتب التراث
الإسلامي لوجدنا هناك العديد والكثير من الرجال الذين وهبوا أنفسهم لخدمة
الإسلام، وهافتوا على التحصيل والبحث، وعكفوا على التصنيف والتأليف، وتركوا
لنا ذخيرة علمية في شتى مجالات العلوم والفنون.

ولو تصفحنا كتب الفقه الشافعي لوجدنا فيها بعض الأعلام البارزين، قل أن
يخلو كتاب من ذكرهم، كان في طليعة هؤلاء الإمام أبو مصر عبد السيد بن محمد
بن عبد الواحد البعادي، المعروف بابن الصباع.

(١) سورة الدارجات، الآية ٣.

(٢) سورة فصلت، الآية ٣٣.

(٣) سورة الأعراف، الآية ١٧٢.

ولما كان لراما علياً اختيارُ موضوعٍ معينٍ لأحصل به على درجة الماجستير في الفقه وأصوله أحببت أن أشارك في إخراج بعض ما ترعرع به مكتبات العالم من كنوز علمية إسلامية دنيّة.

وقع اختياري على الإمام ابن الصّاع؛ ليكون مجال بحثي من خلال تحقيق جزء من موسوعته الفقهية الفريدة "الشامل".

والإمام ابن الصّاع من العلماء الذين لا يحلف إنسان في إمامته في الفقه الشافعي وبراعته وتفوقه وعرارة علمه في سائر الفنون.

أما كتابه "الشامل" فما أعظم ما قيل فيه من ثناء ومدح، فقد وصّفه كثير من العلماء بقولهم لم يصنف أو يؤلف مثله، وإنه كتاب من أمهات الكتب الفقهية الأصلية والمعتمدة في الفقه الشافعي، مع احتوائه على ذكر كثير من الأوجه والطرق بحسب حكمة قول الإمام في المسألة، والذي كثر النقل عنه عند من جاء بعده.

وبعد كتابه "الشامل" من كتب الفقه المقارن، حيث ضمّ فيه مؤلفه الخلاف الذي دار بين الأئمة الأربعة في أكثر المسائل، بالإضافة إلى أنه أضاف إلى ذلك أقوال السلف من الصحابة والتابعين وغيرهم من كبار الأئمة، ثم ذكر أدلتهم من الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، والأدلة العقلية، وأثار الصحابة وغيرهم.

وعليه فإن إخراج جزء من هذا المخطوط العظيم يعدّ خدمةً لمكتبة الإسلامية عامة، وللفقه الشافعي بصفة خاصة.

أما الجزء الذي وقع عليه اختياري من الكتاب فهو "كتاب العدد". ولقد تعرفت من خلال تحقيقي لهذا الكتاب على عظمة التشريع الإسلامي، حيث إنه رتب على انتهاء العقد بين الزوجين آثاراً وتبعات تبين لعظم خسر هذا العقد، وإظهار شرفه، وعلو منزلته.

من هذه التبعات:

العدة وأحكامها، فقد شرعها الله تبارك وتعالى -بالإضافة إلى ما سبق- لعلم

براءة الرحم من الحمل، حتى لا تختلط الأسباب وتفسد، فإن في ذلك من الصبر
الخطير ما لا يحصى، وما لا ترضاه الشريعة الإسلامية السمحة والعقل السليم
وكذلك من مقاصد العدة تعظيم احترام حق الزوج المتوفى، فتظهر المرأة
الأسف على فقده، وذلك بالعدة والإحذاد فيها بترك التزين والتجمل والتزام الدار
وأبصارها من مقاصدها تطويل زمان الرجعة في الصلاق الرجعي، والاحتياط
لحق الساكن الثاني، فلا يسقي بمائه روح غيره، وحفظ مصحة الزوجية في
استحقاقها لسعة والسكنى بعد الطلاق أو الوفاة، وحفظ حق الولد في معرفة نسبه
وهذه المقاصد التي ذكرناها تبرز أهمية الموضوع والنسب فيه.

الدراسات السابقة حول كتاب "الشامل"

تصدى لتحقيق هذا الكتاب كوكبة من طلاب العلم، وهم على النحو التالي:

- ١- الدكتور أحمد بن عبد الله حسن كاتب، قام بدراسة وتحقيق (كتاب قتال أهل البغي)، (كتاب الحدود)، (كتاب السرقة)، للترقية إلى درجة أستاذ مشارك.
- ٢- الدكتور عواض بن هلال العمري، قام بدراسة وتحقيق (كتاب القسامة) للترقية إلى درجة أستاذ مشارك.
- ٣- الدكتور محمد بن عبد الله الراحم، قام بدراسة وتحقيق (كتاب الجليات) للترقية إلى درجة أستاذ.
- ٤- الطالب (السعافوري) محمد بن فؤاد أريس لرسالة الماجستير "دراسة وتحقيق"، (من أول كتاب السير إلى آخر كتاب الدور).
- ٥- الطالبة/ فحاء بنت جعفر سبيه، رسالة دكتوراه، دراسة وتحقيق (من أول كتاب المكاح إلى آخر باب البهي أن يحطب الرجل على خبطة أخيه) لم تتم بعد.

أهمية الموضوع، وسبب اختياره

أهمية الموضوع :

إن لكتاب "الشامل" أهمية كبيرة تقدمت الإشارة إلى جملة منها، ويمكن تلخيصها في الأمور الآتية :

أولاً: كثرة الفوائد العلمية التي تحملها هذا الكتاب حيث احتوى على مسائل كثيرة، وقواعد فقهية، مؤيداً ذلك بالأدلة من الكتاب والسنة والإجماع والقياس في غالب المسائل.

ثانياً: تعرضه أحياناً لأقوال بقية أئمة المذاهب الفقهية الأربعة: أبي حنيفة ومالك وأحمد بن حنبل، رحمهم الله تعالى. وذلك في بعض المسائل الفقهية المشهورة.

ثالثاً: جودة المادة العلمية في هذا الكتاب مع عدوية اللمط وحسن العرض والتنظيم مما يجعل له أهمية تدعو إلى تحقيقه وإخراجه إلى عالم المطبوعات.

رابعاً: أهمية الأبواب التي تناولها هذا الجزء من المخطوط، فهي شديدة المساس بحقوق وواجبات المعتدة والمخذة والروح المطلق والاستبراء، ومن أهم الأسس التي قامت عليها الشريعة الإسلامية لحفظ الأساب

خامساً: أهمية المتن الذي يشرحه هذا الكتاب، وهو مختصر المرني في فروع الشافعية للعلامة "أبي إبراهيم إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل المصري المرني".

سبب اختيار الموضوع :

أما الأسباب التي دعيت إلى اختيار تحقيق هذا الجزء من المخطوط فهي عديدة، منها: أولاً: أهمية الكتاب، وقد تقدم بياناها.

ثانياً: الرعية الصادقة في إحياء التراث الإسلامي الذي حلعه رجال صدقت عرائضهم، وحلصت بياضهم. وذلك بتحقيق (كتاب العبد)، وإخراجه ثوب قشيب إلى

الاجتمع الإسلامي، وعرضه بصورة مشرقة - إن شاء الله - تتناسب مع مكانة هذا التراث.

ثالثاً: ثناء العلماء على مؤلفه ابن الصباغ حيث يعدّ من فقهاء الشافعية لعراقيين، فإن حكايته لأقوال الشافعي ووجود الأصحاب يعدّ تقييماً للمذهب، وتقريراً له، وفي ذلك يقول الإمام النووي رحمه الله: ((إن نقل أصحاب العراقيين لخصوص الشافعي وقواعد مذهبه ووجود متقدمي أصحابنا أثقل وأثبت من الخراسانيين غالباً))^(١).

رابعاً: إن هذا الكتاب مضي على تأليفه أكثر من ألف سنة تقريباً، واستعداد منه المتقدمون، وغفل عنه المتأخرون فتركوه في الأقبية والخرائب، فصار محدود الفائدة إن لم يكن عديمها.

خامساً: جهل الاجتمع الإسلامي عموماً بقضايا الأحكام الشرعية في مسائل الزواج والطلاق والعدد مما يؤدي إلى ضعف الصلات الاجتماعية وصياح حقوق وظلم المرأة في الغالب كان لا بدّ من الاهتمام بهذا الجانب العظيم الذي تفوقت فيه الشريعة الإسلامية على غيرها من الشرائع والقوانين.

سادساً: رعتي في اجتياز مرحلة الماجستير والتي تتطلب تقديم بحث من هذا القبيل.

وبعد فلبي أرحم من الله - سبحانه وتعالى - أن أكون موفقة في جميع ما كتبت، فما وفقت فيه فذلك من فضل الله عليّ وإبعاده، فله الحمد والشكر، وما أخطأت فيه فذلك مني ومن الشيطان، والله بربي معه ورسوله، وأستعفر الله وأتوب إليه من ذلك.

وصلّى الله على عبده ورسوله محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

(١) انظر: المجموع للنووي (١/١٦٦).

خطة البحث

اشتمل هذا البحث على مقدمة، وقسمين رئيسيين:

أحدهما: قسم الدراسة.

والثاني: قسم التحقيق.

أما المقدمة فقد اشتملت على الأمور الآتية

- الافتتاحية .

- الدراسات السابقة حول كتاب "الشامل".

- أهمية الموضوع وسبب اختياره.

- خطة البحث.

- ميهجي في البحث والتحقيق.

أما قسم الدراسة فقد اشتمل على فصلين:

الفصل الأول: دراسة عن حياة المؤلف وعصره.

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: التعريف بالمؤلف.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: اسمه، ونسبه، وكنيته.

المطلب الثاني: مولده، ونشأته، وأسرته.

المبحث الثاني: شخصية المؤلف العلمية.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تلقيه العلم، ورحلاته، ومهنته.

المطلب الثاني: شيوخه، وتلاميذه، وتأثره بشيوخه، وتأثيره على تلاميذه.

المطلب الثالث: مؤلفاته

المبحث الثالث: مكانة ابن الصباغ العلمية ووفاته.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه.

المطلب الثاني: عقيدته.

المطلب الثالث: وفاته.

الفصل الثاني: دراسة موجزة عن الكتاب.

وفيه سبعة مباحث:

المبحث الأول: توثيق اسم الكتاب، وبيان سببه إلى مؤلفه.

المبحث الثاني: مهج ابن الصباغ في الكتاب ومصادره.

المبحث الثالث: بيان منزلة كتاب "الشامل" العلمية.

المبحث الرابع: التعريف ببعض المصطلحات الفقهية الواردة في الكتاب.

المبحث الخامس: سبب تسمية الكتاب بـ "الشامل"، وتخصيصه وتقييده بالفروع مع

بيان معنى "الشامل" و"الفروع".

المبحث السادس: كتاب "الشامل" في الميراث (مبهراته، والمآخذ عليه).

المبحث السابع: بيان نسخ المخطوط.

وأما قسم التحقيق فقد اشتمل على تحقيق "كتاب العدد" من أوله حتى نهاية

"استبراء الأمة".

وبعد:

فهذا جهدي المتواضع الذي بذلته لإخراج هذا الجزء من الكتاب بأقرب صورة أرادها المؤلف، وبالشكل اللائق به، أقدمه إلى أساتذتي الأجلاء لسطر فيه نظره الناقذ، والمعلم المرشد، والموجه العالم، فإن أحضأت فيه أو قصرت فهو مني ومن الشيطان، واستغفر الله لذلك، فإنني بشر أخطئ، وأصيب، وإن التقصير طبيعة البشر والكمال لله وحده لا شريك له. وإن وفقت فيه -وهو ما أتمناه- فما توفيقني

إلا بالله وعليه توكلت وإليه أئيب.

اللهم اجعل عملنا هذا في ميزان حسناتنا يوم نلقاك، وثقل موازيننا وارزقنا الإخلاص فيه ابتغاء وجهك الكريم.

﴿ سُبْحَنَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾^(١).

(١) سورة الصافات، الآيات: ١٨٠-١٨٢.

منهجي في البحث والتحقيق

اعتمدت في منهجي لتحقيق كتاب العدد من "كتاب الشامل في فروع الشافعية" لأبى الصاع على طريقة التحقيق المعروفة لدى المحققين. فنسخت نص المخطوط، وجعلته في أعلى الصفحة، والتعليق في أسفلها. وبدلت في تحقيقه ما يسعني من الجهد، مراعية في ذلك ادقة قدر المستطاع. وقد اعتمدت في التحقيق على ثلاث نسخ، وتلخص هذه الطريقة في الآتي:

أولاً: قابلت نسخ المخطوط الثلاث لاختيار النص الصحيح -في نظري- دون الاعتماد على نسخة معينة أحدث -بمنهج النص المختار-، والذي يلجأ إليه المحقق عند عدم توفر نسخة يمكن اعتبارها أصلاً، تقابل عليها بقية النسخ، مع إثبات العروق بين النسخ في الهامش.

ثانياً: نسخت النص المختار وجعلته أصلاً أعتمد عليه في بحثي مع المقابلة بالنسخ الأخرى، وإثبات الفوارق في الهامش.

ثالثاً: إن وجدت زيادة في إحدى النسخ والحاجة تدعو إليها أثبتها في النص، وأشير إليها في الحاشية إلى أنها ساقطة من نسخة كذا وكذا، وإن لم تكن هناك حاجة إليها وصحتها في الهامش، وأشرت إليها.

وإذا كان هناك سقط أو فرق أبينه في الهامش، وجعلت الساقط والمختلف بين علامتي التنصيص، فمثلاً: في نسخة (د) سقط " في ". وإذا كان السقط أكثر من كلمة كتبه كله في الهامش.

والعرض من ذلك حنو النص من الأقواس التي تقطع على القارئ انسجامه مع النص.

رابعاً: راعيت كتابة الكلمات حسب القواعد الإملائية الحديثة لهذا العصر، دون الإشارة إليها في الهامش. فمثلاً: جرت عادة الناسخ على إسقاط الألف من بعض الكلمات، مثل: (مائك) يكتبها (ملك)؛ و(ثلاثا) يكتبها (ثلاثا) .

يكتبها (ثلث) ، والتي أصبحت كتابتها يؤثبات الألف فيها ، و (هؤلاء) ، و (الوطاء) بالخمسة بدل (هاولى) ، و (الوطني) بـياء . وكذلك حذف الحفرة الممدودة من بعض الكلمات، مثل: (السماء) ، و (الأشياء) في حين أن الرسم الإملائي لها في هذا العصر هو إثباتها رمما . وكذلك مد الكلمات المقصورة، مثل: (برعنا) ، وأبضا إبدال الحفرة ياء مثل: (مية) فكل هذه الأمور لم أشر لها في الهامش اكتفاء بالتنويه عليها هاهنا .

خامساً: أتيت في المتن ما ذكره الناسخ في الهامش أو صححه في الهامش مع التنسـه على ذلك.

سادساً: أتممت النقص أو اسقطت ما يتفق مع النص، وكذلك تصحيح التحريف واصمة ذلك بين معقوفتين [] ، معتمدة على المعنى الأوفق للنص أو الكتب التي نقلت عبارة المصنف من كتابه "الشامل" بحروفها، فإني أتيت ذلك في النص وأشير إليه في الحاشية إلى المصدر الذي يكمل هذا السقط . وهذا قبيل، لا أتصرف في مثل ذلك إلا بحذر.

سابعاً: أكتفي بذكر المراجع المعقبة المعتمدة في لنذهب إذا ذكر المؤلف حكماً متفقاً عليه عند الشافعية

وإذا ذكر قولاً أو وجهاً أو طريقاً في المسألة ووجدت قولين أو عدة أوجه فإني أذكر القائلين بها، والصحيح منها إذا وجد . وإذا ذكر المؤلف أقوالاً للمذاهب الأخرى فإني أقوم بتحقيقها، وذلك بالرجوع إلى كتب كل مذهب مع ذكرها توثيقاً لما ورد.

ثامناً: احتوى كتاب "الشامل" على إحالات كثيرة من المصنف (تقديماً وتأخيراً) فتارة بقول . تقدم الكلام عن هذا في كتاب الوصايا، أو بقول . سيأتي الكلام عن المسألة في الجنايات . وطرأ لعدم وجود نسخة كاملة بين يدي، فقد تعدر

عليّ توثيق هذه الإحالات من مواضعها. ولقد بذلت الجهد لتوثيقها من مصادر أخرى.

تاسعاً: وضعت عد بداية كل لوحة من المخطوط خطأ مائلاً: (/) مع الإشارة إلى رقم تلك اللوحة وتسلسلها في الحاشية ليسهل الرجوع إلى المخطوط لمن أراد ذلك. وهذا في جميع النسخ.

وأما في تحقيق النص، فإنني سرت فيه متبعةً المنهج الآتي:

- ١- عرّوت الآيات للقرآنية إلى مواضعها في المصحف الشريف. وذلك ببيان اسم السورة ورقم الآية مع تشكيلها وكتابتها بالرسم العثماني ووضعها بين قوسين.
- ٢- خرجت الأحاديث النبوية، فإن كان الحديث في النصحيحين أو أحدهما خرجته منهما، أو من أحدهما، واكتفيت بذلك. وإذا كان الحديث لم يرد فيهما أو في أحدهما اجتهدت في تخرجه من بقية كتب السنن الأخرى.
- ٣- خرجت الآثار الواردة عن الصحابة والتابعين من أمهات الكتب المعتمدة في الحديث والآثار.
- ٤- رقت جميع المسائل التي أوردها المؤلف ترفيماً تسلسلياً، ابتداءً من أول الكتاب الذي قمت بتحقيقه إلى نهايته.
- ٥- رقت فصول كل مسألة على حدة بالحروف الأعمدة.
- ٦- شرحت الكلمات والألفاظ العربية الواردة في النص، وذلك بالرجوع إلى القواميس والمعاجم العربية.
- ٧- عرفت المصطلحات الفقهية معتمدة في ذلك على المصادر الأصلية في كل علم.
- ٨- وثقت المسائل الفقهية التي ذكرها المؤلف في النص المحقق، وذلك بالرجوع إلى مصادرها الأصلية.
- ٩- أثبت ما وقعت عليه من أقوال أو أوجه تتعلق بالمسألة عند الشافعية، والتي فأت على المصنف.

- ١٠- ترجمت للأعلام المذكورين في النص اختق عد أول ورودها ترجمة مختصرة
 - ١١- عرفت الأماكن والبلدان والقبائل المذكورة في النص.
 - ١٢- ديلت الكتاب بوضع عشرة أنواع من الفهارس لتقريب مادته العلمية للقارئ.
- وهي كما يأتي:

- ١- فهرس الآيات القرآنية.
 - ٢- فهرس الأحاديث النبوية.
 - ٣- فهرس الآثار.
 - ٤- فهرس الكتب الواردة في المخطوط.
 - ٥- فهرس الآيات.
 - ٦- فهرس الأماكن والبلدان.
 - ٧- فهرس القبائل والأمم.
 - ٨- فهرس المصطلحات والألفاظ الغريبة.
 - ٩- فهرس الأعلام المترجم لهم.
 - ١٠- فهرس المصادر والمراجع.
- أما فهرس الموضوعات فقد وضعته في أول الكتاب، امتداداً للبند (١٣٠) ثلاثين ومائة من اللائحة الخاصة بـ "كتابة الرسائل وطباعتها وإخراجها" التي أوصت بها إدارة كلية التربية للبنات.
- وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم

قسم الدراسة

قسم الدراسة

ويشتمل على فصلين:

الفصل الأول: دراسة عن حياة المؤلف وعصره.

الفصل الثاني: دراسة موجزة عن الكتاب.

الفصل الأول: دراسة عن حياة المؤلف وعصره.

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: التعريف بالمؤلف.

المبحث الثاني: شخصية المؤلف العلمية.

المبحث الثالث: مكانة ابن الصباغ العلمية.

المبحث الأول: التعريف بالمؤلف.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: اسمه، ونسبه، وكنيته.

المطلب الثاني: مولده، ونشأته، وأسرته.

المطلب الأول: اسمه، ونسبه، وكنيته

هو الإمام، العلامة، شيخ الشافعية، أبو نصر^(١)، عبد السيد بن أبي طاهر^(٢)، محمد بن عبد الواحد بن محمد^(٣) بن أحمد بن جعفر^(٤)، العدودي^(٥)، المعروف بابن الصباغ^(٦) من أكابر فقهاء الشافعية بالعراق في عصره.

* انظر ترجمته في طبقات الشافعية الكبرى (١٢٢/٥)، وطبقات الشافعية (١٣٠/٢). بكت الحميان من (١٩٣)، تهذيب الأسماء واللغات (٢٢٩/١)، مرآة الجنان (١٢١/٣-١٢٢)، النجوم الزاهرة (١١٩/٥)، الكنز في التاريخ (١٤١/١٠)، المعر (٣٣٧/٢)، الأعلام (١٣٧/٤)، شذرات الذهب (٣٥٥/٣)، دول الإسلام (٨/٢)، معجم البلدان (٢٣٢/٥-٢٣٣)، المختصر (٢٣٦/١٦)، ٢٣٧، وفيات الأعيان (٢١٧/٣)، مفتاح السعادة (٣٢٥/٢)، سير أعلام النبلاء (٤٦٤/١٨)، البداية والنهاية (١٢٦/١٢، ١٢٧)، هدية العارفين (٥٧٣/١).

(١) هكذا وردت كنيته في جميع المصادر التي ترجمت له.

(٢) ورده ذكر نسب والده أبي طاهر في طبقات الشافعية (١٣١/٢).

(٣) ومخالف الذهبي في سير أعلام النبلاء في اسم جده الأعلى، فقال في ترجمه ابن الصباغ عبد الواحد بن أحمد بن جعفر، كذلك ابن الجوزي في المنتظم وحدث كرى راده في مفتاح السعادة، وعمر رصا كحلته في معجم المؤلفين، والدمشقي في البداية والنهاية، والسيكي في طبقات الشافعية الكبرى، وابن خلكان في وفيات الأعيان، والبتودي في هدية العارفين، والبروي في تهذيب الأسماء واللغات.

(٤) قبل السوزي في تهذيب الأسماء والكنيات ((عبد السيد بن محمد بن عبد الواحد بن محمد بن أحمد ابن جعفر. وتبعه الأستوي في طبقات الشافعية

(٥) نسب إلى بغداد، لأنه من أهل بغداد، ولد ونشأ وتوفي فيها. أورده الذهبي في سير أعلام النبلاء، والهاشمي في مرآة الجنان، والمخاطف في دول الإسلام، والصفدي في بكت الحميان، والمخاطف الذهبي في المعر. وعمر رصا كحلته في معجم المؤلفين، وأبو الفلاح في شذرات الذهب

(٦) الصباغ - بفتح الصاد للهجمة، وتشديد الشاء المقبوطة الواحدة، وفي آخرها العين المعجمة

ويطلق هذا الاسم على من يصبح الثياب بالألوان، واشهر أيضاً بصاحب الشامل انظر: الأساطير (٥٢٠/٣).

المطلب الثاني: مولده، ونشأته، وأسرته

ولد الشيخ الإمام ابن الصباغ بعدد سنة أربعمائة للهجرة^(١)، وأقام فيها طول حياته، وكانت بغداد في ذلك الوقت قد اردهرت فيها الحركة العلمية، وحملت بالعلماء في شتى مجالات العلوم والفنون، فكانت بغداد عاصمة العلم والعلماء، وكثرت إليها الرحلة حتى أصبحت مستجع طلاب العلم من كل مكان.

وكان العلماء والشيوخ يحضون بنو قير اخلصاء والسلاطين، بل كانوا يشجعوهم على التلقي والتحصيل، وكانت مجالس العلم وحلقاته تعقب بطلاب العلم، كما أن المكتبات مينة بصنوف المؤلفات.

في هذا الجو العلمي وهذه المديبة المليئة بالشايبخ والمؤلفات، والمكتبات، شأ ابن الصباغ، وترعرع، ودرس، ودرس، على أيدي هؤلاء العلماء الأجلاء، وارتوى من معين علمهم الصافي، واستقى من مؤلفاتهم الحنيلة الشيء الكثير مما جمعه بتراً مكانة علمية بين العلماء، وأصبح داهمة عالية في حب العلم والترحجه إليه.

اضيف إلى ذلك أن البيت الذي ولد وترى فيه أبو نصر بن الصباغ كان بيت عدم وديس، فهو من أسرة علمية لها مكانتها وشهرتها الواسعة في العلم عامة والفقهاء خاصة، مما ساعد في تكوين شخصيته العلمية وظهور مواهبه، وسرعة نمجابه وسوعه، فعلا شأن هذه الأسرة، وداع صيتها.

كما سجلت كتب التاريخ أخبار هذه الأسرة، وسيرتها في رحلة العلم الطويلة. فإن أباه كان عالماً من علماء عصره، فكان لهذا تأثير بالغ في نوعه، فسلك مسلك أبيه حتى أصبح عالماً من بعده، بل قد تعدى أثر ذلك العلم إلى

(١) نصر وميات الأعيان (٢١٧/٣)؛ المنظم (٢٣٦/١٦-٢٣٧)، الكامل في التاريخ (١٠/١٤١)، العبر (٣٣٧/٢)، طبقات الشافعية الفكرى (١٣٣/٥)، سير أعلام النبلاء (١٨/٤٦٤)، البداية والنهاية (١٢٦/١٢)، المحرم الزمجرة (٥/١١٩)، هدية المارقين (١/٥٧٣)، طبقات الشافعية للأوسري (١٣١/٢).

بعض أفراد أسرته.

قال الأسوي: كان بنته بيت علم، أبوه وابن أخيه وابن عمه^(١).

وكما ذكرت فقد كان ولده أيضا من أعلام هذا البيت، ثم تلاه من بعده علم آخر، وكان من سبط عمه، وفيما يأتي تراجم موجزة لأعلام هذا البيت:-

والده:

الإمام، المصنف، البارع، العلامة، أبو الطاهر، محمد بن عبد الواحد بن محمد، البغدادي، الشافعي، النجاشي^(٢)، المعروف بـ"ابن الصباغ"، معني الشافعية. وكان له حقة للفتوى في جامع المدينة. كان مولده في شهر رمضان سنة ست وستين وثلاثمائة. سمع الحديث، وحدث عن أبي حفص بن شاهين، وموسى السراج، وعلي بن عبد العزيز ابن مدرك^(٣)، والمعالي الجعيري، وأبي القاسم بن حباب، والمعالي بن طرار الجعيري، ومن في طبائقم.

قال الخطيب البغدادي: كسا عمه، وكان ثقة، درس فقه الشافعي - رحمه الله - على يد أبي حامد الإسفرائيني، وتعمقه عنده ولده أبو نصر ابن الصباغ، وروى عنه أبو الصائم أبي النوسي.

مات في يوم السبت الثالث والعشرين من ذي القعدة سنة ثمان وأربعين وأربعمائة، ودفن من يومه في مقبرة باب الديار، وقد قارب الثمانين^(٤).

(١) انظر طبقات الشافعية للأسوي (١٣١/٢).

(٢) النجاشي نسبة لمن يتولى البيع، والوسط بين المبيعات بين البائع والمشتري من الحمار للأمتعة. انظر: الأنساب (٣٧٠/٢).

(٣) انظر: سير أعلام النبلاء (٤٦٥/١٨)، تاريخ بغداد (٣٦٢/٢).

(٤) انظر: سير أعلام النبلاء (٤٦٥-٤٦٦). طبقات شافعية للأسوي (١٣١/٢-١٣٢). طبقات الشافعية الكبرى (١٢٣/٥).

عمه :

علي بن عبد الواحد بن محمد بن أحمد، البغدادي، ابن الصباغ، أبو الحسن. سمع من أبي حفص بن شاهين.

قال الخطيب البغدادي: ((كنت عنه شيئاً يسيراً، وكان صدوقاً))^(١).
توفي - رحمه الله تعالى - في شهر رمضان سنة أربع وثلاثين وأربعمائة هجرية^(٢).

عمه :

عبد الكريم بن عبد الواحد بن محمد بن أحمد، البغدادي، ابن الصباغ، أبو الفتح. ولد في شهر رمضان سنة سبع وسبعين وثلاثمائة هجرية. سمع علي بن عمر السكري.

قال الخطيب البغدادي: ((كنت عنه، وكان صدوقاً))^(٣).
توفي - رحمه الله تعالى - في شهر رجب سنة خمس وأربعين وأربعمائة هجرية^(٤).

أخوه :

محمد بن محمد بن عبد الواحد بن محمد بن أحمد، البغدادي، ابن الصباغ، أبو طالب. حدث باليسر عن أبي القاسم بن بشران. وروى عنه إسماعيل بن أحمد السمرقندي.

توفي - رحمه الله تعالى - سنة ثلاث وتسعين وأربعمائة^(٥).

(١) انظر: تاريخ بغداد (٤٥/١٢)

(٢) انظر: المصدر السابق

(٣) انظر: المصدر السابق.

(٤) انظر: الوافي بالوفيات (١٦٧/١).

(٥) انظر: الوافي بالوفيات (١٦٧/١).

ولده :

العالم، المسند، العدل، أبو القاسم ابن الصباغ، علي بن عبد السيد بن الشيخ، أبي طاهر بن الصباغ، الشاهد. كان ثقة، صالحاً، حسن السيرة، المحدث، الثقة

ممع كتاب "السبعة" لابن مجاهد من أبي محمد بن هارر مرد الصريفي، وغير ذلك. وسمع عن أبيه، وطائفة.

وروى عنه ابن عساكر، والسماعي، والمؤيد بن الأحوة، وعمر بن طبررد، وأجاز أبا القاسم بن صصري.

قال السماعي: ((شيخ، ثقة، صالح، صدوق، حسن السيرة))^(١)
وكان من المعدلين بعداد.

مات في جمادى الأولى سنة اثنين وأربعين وخمسمائة، وله إحدى وثلاثون سنة^(٢).

ابن أخيه وزوج ابنته:

القاضي أبو منصور ابن الصباغ، العدادي. وهو أحمد بن محمد بن محمد بن عبد الواحد. كان فقيهاً، حافظاً، ذا كرام، ثقة. تفقه على يد عمه أبي نصر عبد السيد بن الصباغ، والقاضي أبي الطيب، وسمع الحديث منه، ومن الحسن بن علي الجوهري، وأبي يعلى ابن الرعاء، وأبي الحسين بن المقور، وأبي القاسم بن اليسري، وأبي النعائم ابن المأمون، وأبي الحسن بن أحمد الخداد وغيرهم.
وروى عنه محمد بن طاهر المنقدي، وأبو المعمر الأصاري، وأبو الحسن بن إخل العقبة.

(١) انظر: سر أعلام النبلاء (١٦٧/٢٠)

(٢) انظر: سر أعلام النبلاء (١٦٦/١٨)، ودرر الذهب (٣٥٥/٣)

قال ابن الجار. ((كان فقيها فاصلا، حافظا للمذهب متديبا، يصوم الدهر، ويكثر الصلاة))^(١).

ناب عن القاضي أبي محمد الدمعاني في القضاء، ثم ولي الحسبة بالجانب العربي ببغداد. وله مصنعات، ومجموعات حسنة. منها: الفتاوى التي نقلها من كلام عمه أبي نصر عبد السيد ابن الصياغ.

مات يوم الاثنين، الرابع عشر من شهر المحرم، سنة أربع وتسعين وأربعمائة. ودفن في مقبرة باب حرب ببغداد^(٢).

ابن عمه:

أبو غالب ابن الصياغ، هو محمد بن علي بن عبد الواحد بن محمد بن أحمد بن جعفر بن الصباغ، أبو غالب، البغدادي. تفقه على يد أبي نصر بن الصباغ، وحدث باليسر، وسمع الحديث من أبي الحسين، أحمد بن محمد بن قفرجل، وأبي إسحاق إبراهيم بن عمر بن أحمد البرمكي. مات في شعبان سنة اثنين وتسعين وأربعمائة^(٣).

سبط عمه:

أبو جعفر بن أبي المطهر بن أبي غالب، هو محمد بن عبد الواحد بن محمد بن علي بن عبد الواحد بن محمد بن جعفر بن أحمد بن الصباغ. ولد في الثاني عشر من ذي القعدة، سنة ثمان وخمسمائة. تفقه على أسعد الميهمي، وأبي منصور بن الرزاري، وسمع الحديث من هبة الله بن محمد بن الحصير، وأبي السعادات بن المتوكل

(١) طبقات الشافعية (٨٦/٤).

(٢) انظر طبعات الشافعية للأسوي (١٣٢/٢)، السابعة والنهاية (١٦٠/١٢)، طبقات الشافعية الكبرى

(١٢٢/٥).

(٣) انظر: طبقات الشافعية الكبرى (١٩٢/٤).

على الله، والقاضي أبي بكر محمد بن عبد الباقي الأنصاري وأحرين، وسمع منه عمر
 بن علي القرشي، وسعيد بن هبة الله، ومحمد بن الغيس الأرجي، وغيرهم؛ وفي
 القصاء بحريم دار الخلافة، ثم عزل، ودرس بالضاوية نيابة.
 مات في الثاني عشر من ذي الحجة، سنة خمس وثمانين وخمسمائة^(١).

(١) انظر: طبقات الشافعية الكبرى (١٤٨/٦).

المبحث الثاني: شخصية المؤلف العلمية.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تلقيه العلم، ورحلاته، ومهنته.

المطلب الثاني: شيوخه، وتلاميذه، وتأثره بشيوخه،

وتأثيره على تلاميذه.

المطلب الثالث: مؤلفاته.

المطلب الأول: تلقية العلم، ورحلاته، ومهنته

لقد تمكن الإمام ابن الصباغ من التفرغ للعلم والتحصيل بسبب أن والده العالم الجليل، والفقهاء الكبير، وجهه إلى التعليم، فكان كغيره من صبيان عصره في تلقيه علوم القرآن، والحديث، والفقه، والأصول، والخلاف، وعلوم اللغة العربية، فأخذ عن والده هذه العلوم وأتقنها وبرع فيها، مما أهله لتلقي العلم من كبار الأئمة في عصره، وخاصة الفقه، حيث أحده عن شيخه الفاضل أبي الطيب الطبري، فلزمه ابن الصباغ ملازمة الطالب لشيخه وأخذ عنه الفقه، وقرأ عليه كتاب الجرد وغيره حتى برع في المذهب وفروعه، واختلاف المذاهب، فصار إماماً في المتفق والمختلف. ولم تشر الكتب التي ترجمت للإمام ابن الصباغ عن دور سياسي لعبه ابن الصباغ. ويبدو - والله أعلم - أن الإمام كان مكباً على طلب العلم وتعلمه، وتصديقه للتدريس في حلقات العلم لطلابه.

ومن هنا نجد أن الإمام ابن الصباغ قد أمضى حياته في طلب العلم بدرّس، ويتعلم، ويبحث، ويأخذ بالأحاديث، ويرويها، حتى أصبح إماماً من أئمة عصره، ثم أخذ يدرّس ويعني، ويؤلف، وكان مجلسه بجامع المنصور في بغداد حلقة دراسية يتردد إليها طلاب العلم من أماكن مختلفة، ويبدآن متعددة، حتى توفاه الله رحمه الله رحمة واسعة وكتب له الأجر والثوبة، على ما قدم للعلم، وطلابه، وللأمة الإسلامية من علم^(١).

مهنته:

تولى ابن الصباغ التدريس بالمدرسة النظامية ببغداد أول ما فتحت، بدئاً بعمرها في ذي الحجة لعام سبع وخمسين وأربعمائة، فإن نظام الملك إنما بدأها لأجل الشيخ أبي إسحاق الشيرازي، وأمره أن يكون مرسوماً، وتم بناؤها بعد

(١) انظر: تاريخ بغداد (٨١/١)، طبقات الشيعية (١٣١/٢-١٣٢). تكملة الأسماء واللقب (١٧٢/٣).

عامين من العمارة، وذلك في سنة تسع وخمسين وأربعمائة. فلما فتحت في أول يومها في يوم السبت العاشر من ذي القعدة من تلك السنة، وجلس الناس للدرس، وقد كانوا قرروا مع الشيخ أبي إسحاق الحضور في هذا اليوم للتدريس، ولم يحضر الشيخ، وامتنع أن يدرس بها، فطلب ولم يوجد، وأرسل إليه، فلم يحضر، وعندما سئل عن سبب امتناعه عن الحضور قال: إن الشيخ لما أحاب إلى التدريس بها أولاً، واجتمع الناس في أول يوم، وحرّح الشيخ، عرض له صبي، فقال: يا شيخ، كيف تحضر في موضع معصوب؟ فرجع الشيخ من الطريق وامتنع^(١)

بعد نائب نظام الملك إلى ابن الصباغ، فاحضر، ورتب لها مدرسا، فلما بلغ نظام الملك الخبر بأصهان، أنكر ذلك إنكاراً شديداً، ثم إن أصحاب أبي إسحاق أحقوه عليه، وأرسلوا إليه إن لم يدرس بها، مضوا إلى ابن الصباغ وتركوه، فأجاب إلى ذلك، وعزل ابن الصباغ، فحس للتدريس في يوم السبت مستهل ذي الحجة، واستمر يدرس في المدرسة النظامية مدة عشرين يوماً، إلى أن توفي أبو إسحاق، فوُصّ مريدُ الملك ابن نظام الملك للتدريس إلى أبي سعد المتولي صاحب "النتمة"، فلما بلغ أباه الخبر أنكره، وأمره بتفويضها إلى ابن الصباغ، فدرس بها سنة، ثم عمي فتولاها أبو سعد المتولي، وذلك في سنة سبع وسبعين وأربعمائة، فعزل للمرة الثانية^(٢).

(١) انظر: العصر (٢/٣٣٧).

(٢) انظر: طبقات الشافعية الكبرى (١٢٤/٥)، وفيات الأعيان (٣/٢١٧-٢١٨)، من أعلام البلاد (١٨/٤٦٦-٤٦٧)، طبقات الشافعية للأسوي (٢/١٣٠-١٣١)، مفتاح السعادة (٢/٣٢٥)، السجون الزاهرة (٥/١١٩)، المنظم (١٦/٢٣٦)، بكت الحميان ص (١٩٣)، العصر (٢/٣٣٧)، الأعلام (٤/١٣٢)، البداية والنهاية (١٢/١٧٦-١٧٧).

المطلب الثاني: شيوخه وتلاميذه، وتأثره بشيوخه، وتأثيره على تلاميذه

إن عالماً الإمام عبد السيد بن محمد بن الصباغ تتلمذ وتلقى علومه على عدد كثير من كبار الأئمة وعظماء المشايخ، وتأثر بهم كثيراً، وترى على أيديهم تربية العلماء، ولكن لم أعثر في تراجمهم من يذكر من شيوخه، مع وفرة العلماء الذين برروا في عصره وكثرتهم، سوى حمسة، وفي مقدمة هؤلاء القاضي أبو الطيب، أحد عبه الفقه، وبرع حتى رجحوه في المذهب على الشيخ أبي إسحاق^(١).

وسمع الحديث من أبي علي بن شاذان^(٢)، وأبي الحسين بن العصل. وقال عنه ابن كثير: روى "جرءاً ابن عرفة"، وحديث به بعداد، وأصبها^(٣).

وسأترجم لكل منهم:

١- والده محمد بن عبد الواحد، ابن الصباغ، أبو طاهر^(٤).

((وروي أبو نصر في كتابه (الطريق السالم إلى الله) بسند والده سبعة عشر حديثاً))^(٥).

٢- طاهر بن عبد الله بن طاهر بن عمرو، القاضي أبو الطيب الطبري:

العقبة، الشافعي، الأصولي، المحدث، المجتهد. ولد بآمل بطبرستان سنة ثمان وأربعين وثلاثمائة هجرية. استوطن بغداد، ودرس فيها وأفتى، ولي قضاء ربع

(١) انظر: طبقات الشافعية للأسيوطي (١٣٠/٢)، طبقات الشافعية الكبرى (١٢٣/٥)، البداية والنهاية (١٢٦/١٢).

(٢) انظر: طبقات الشافعية الكبرى (١٢٣/٥)، المعجم (٣٢٧/٢)، شذرات الذهب (٣٥٥/٣)، سير أعلام النبلاء (٤٦٤/١٨).

(٣) انظر: طبقات الشافعية الكبرى (١٢٣/٥)، المنتظم (٢٣٦/١٦)، سير أعلام النبلاء (٤٦٤/١٨).

(٤) سبق ترجمته ص ٢٩.

(٥) الشامل - كتاب الجاهات - تحقيق د. محمد فلاح، ٣٨.

الكرح بعد القاضي الصغير، فلم يزل على القضاء إلى حين وفاته. من نصابه: شرح مختصر المري، والمجرد، وشرح فروع ابن الحداد المصري^(١).

قال الخطيب البغدادي: سمع بهرجان من أبي أحمد القطيفي، ودنياور من أبي الحسن المامريسي - عليه درّس الفقه - وسمع أيضا غيره من شيوخ بسابور. وقدم بعدد فسمع من موسى بن جعفر بن عرفة، وأبي الحسن الدرقطني، وعلي بن عمر السكري، والمعاني بن ركريا الحريري.

وتفقه على جماعة منهم: أبو علي الرحاحي (صاحب ابن القاص)، وأبو سعد الإسماعيلي، والقاضي أبو القاسم بن كح.

وقال: اختلفت إليه، وعُفقت عنه الفقه سبع عشرة سنة، كان ثقة، صادقا، دينا، ورعا، عارفا بأصول الفقه وفروعه، محققا في علمه، سليم الصدر، وحسن الخلق، صحيح الذهب، جيد اللسان. مات سنة خمس وأربع مائة^(٢).

قال عنه السبكي: أحد حملة المذهب ورفعا، كان إماما جليلا، بحرا، عواصما، عظيم العلم، جليل القدر، اشتهر اسمه، فملا الأقطار، أحد عه العراقيون العلم وحموا المذهب^(٣).

وقال عنه الشيرازي: شيخا وأستاذا أبو اللطيف، توفي عن مائة وستين لم يحتل عقله، ولم يذهب فهمه، يعني مع الفقهاء، ويستدرك عليهم الخطأ، ويتقضي ويشهد، ويحضر المواكب إلى أن مات^(٤).

٣- أبو علي بن شاذان:

هو الحسن بن أحمد بن إبراهيم بن الحسن بن محمد بن شاذان، أبو علي

(١) انظر: تلميح الأسماء والنبات (٢/٢٤٧)، سر أعلام النبلاء (١٧/٦٦٨).

(٢) انظر: تاريخ بغداد (٩/٣٥٨-٣٦٠).

(٣) انظر: طبقات الشافعية الكبرى (٣/١٧٦).

(٤) انظر: المرجع السابق.

الطبري، السرا، البغدادي. ولد في ربيع الأول سنة تسع وثلاثين وثلاثمائة، أسمع
أبوه من أبي عمر السّمّاك، وله خمس سنين. سمع من عثمان بن أحمد الدقاق، وأحمد
بن سليمان البغدادي، وأحمد بن سليمان الجاد، وغيرهم.

روى عنه أبو بكر الخطيب، والبيهقي، والشيخ أبو إسحاق الشّري
وسمعت الأرمري يقول: أبو عليّ شاذان من أثق من برّا الله في الحديث.

قال الخطيب البغدادي: ((كتبنا عنه، وكان صدوقاً صحيح الكتاب...))^(١).

قال ابن كثير: أحد مشايخ الحديث، سمع الكثير، وكان ثقة صدوقاً.

توفي سنة ست وعشرين وأربعمائة ببغداد^(٢).

٤ - محمد بن الحسين بن محمد بن الفضل، أبو الحسين، البغدادي، الأزرق،
القطان^(٣):

أحدث، الثقة. ولد في شوال سنة خمس وثلاثين وثلاثمائة. سمع وهو ابن
خمس سنين من إسماعيل بن محمد الصّغار، وهو أكبر شيوخه، وسمع من أبي جعفر
محمد بن علي بن عمر بن علي بن حرب، وعبد الله بن جعفر بن درستويه، وأحمد
بن سليمان الجاد، وأبي عمرو بن السّمّاك، وغيرهم.

روى عنه أبو بكر الخطيب، وأبو بكر البيهقي، ومحمد بن وهب الله اللالكائي^(٤).

قال السمعاني: كان صدوقاً مشهوراً في مشايخ بغداد^(٥).

وقال الخطيب: كتبنا عنه، وكان ثقة^(٦).

(١) انظر: تاريخ بغداد (٢٧٩/٧).

(٢) انظر: شذرات الذهب (٢٢٨/٣)، سير أعلام النبلاء (٤١٥-٤١٨)، المدينة والنهاية (٣٩/١٢).

(٣) القطان: نسبة إلى بيع الفضل.

انظر: الأساب (١٨٤/١٠).

(٤) انظر: شذرات الذهب (٢٠٣/٣)، سير أعلام النبلاء (٣٣١-٣٣٢)، الأساب (١٨٦/١٠).

(٥) انظر: الأساب (١٨٦/١٠).

(٦) انظر: تاريخ بغداد (٢٤٩/٢).

وقال الذهبي: جمع على ثقته^(١).

وقال السبكي: تفقه على القاضي أبي الطيب^(٢).

توفي في شهر رمضان سنة خمس عشرة وأربعمائة، عن ثمانين سنة^(٣).

٥- علي بن عمر بن محمد بن الحسن، الحري، البغدادي، أبو الحسن، ابن القزويني.

المحدث، الراشد. ولد في شهر محرم سنة ثلاثمائة وستون هجرية.

سمع من أبي حفص الريات، وأبي العباس بن مكرم، والقاضي الجراحي. ومن

روى عنه أبو عمي بن محمد البردائي، وأبو الوليد الباجي، والخطيب البغدادي.

قال الخطيب البغدادي: ((كتبنا عنه، وكان أحد الزهاد المذكورين، من عباد

الله الصالحين، يقرأ القرآن، ويروي الحديث، ولا يخرج من بيته إلا للصلاة، وكان

وافر العقل، صحيح الرأي...))^(٤).

وقد كان ابن الصباغ يحضر بحائل أبي الحسن القزويني، فيسمع منه، فتأثر به

في جوانب من التصوف، ومما نقله عنه:

قال ابن الصباغ: ((حصرت عند القزويني يوماً، فدخل عليه أبو بكر بن

الرحبي، فقال له: ايها الشيخ، أي شيء أمرتني بمسي أخالهما؟ فقال له: إن كنت

مريدا فمعه، وإن كنت عارفا فلا.

فلما انكسأت من عنده فكرت في قوله، وكأني لست أصوبه، أو كيف قال

هذا؟ رأيت تلك الثيلة في ماضي شيئاً أزعجني، وكان قائلاً يقول لي: هذا بسبب

ابن القزويني، يعني لما أخذت في نفسك عليه))^(٥).

(١) انظر: سير أعلام النبلاء (٣٣٢/١٧).

(٢) انظر: طبقات الشافعية الكبرى (١٢٢/٥)، البدية والنهاية (١٢٦/١٢).

(٣) انظر: سير أعلام النبلاء (٤٦٤/١٨)، طبقات الشافعية الكبرى (٢٣١/٣).

(٤) انظر: تاريخ بغداد (٤٣/٢).

(٥) انظر: طبقات المتأخرين، الشافعية (٦٢٦/٢)، وطبقات الشافعية (٢٦٣/٥).

وقال أيضا ((حصرت عند أبي الحسن القروي للسلام عليه، فقلت في نفسي: قد حكى له أنني أشعري، فرمى رأيت منه في ذلك شيئا، أو قصر في السلام عليّ، أو نحواً من هذا، فلما جلست بين يديه، قال: لا نقول إلا خيراً، لا نقول إلا خيراً، مرتين أو ثلاثاً...))^(١) *

توفي ابن القروي - رحمه الله تعالى - في شهر شعبان سنة اثنين وأربعين وأربعمائة هجرية^(٢).

(١) طبقات الفقهاء الشافعية (٦٣١/٢)، وطبقات الشافعية (٢٦٥/٥)

* يظهر التأثير بالتصوف في هذين الحكيتين في الجواب الثاني

١- إعطاء العارف حق اتباع ما تأمر به نفسه

٢- التضمين إلى مريد وعارف

٣- في الحكاية الثانية إن كان المقصود من قوله ((لا نقول إلا خيراً، لا نقول إلا خيراً)) أنه

الشيخ علم ما أجمعه ابن الصباغ في نفسه

(٢) انظر تاريخ بغداد (٤٣/١٢)، سير أعلام النبلاء (٦٠٩/١٧)، طبقات الشافعية (٢٦٠/٥)،

طبقات الشافعية للأسوي (١٥٦/٢)، البداية والنهاية (٦٢/١٢)، شذرات الذهب (٢٦٨/٣).

تلاميذه وتأثيره عليهم :

إن للإمام ابن الصباغ تلاميذ حصرهم كتب التراجم وكان من أبرز من تتلمذ عليه:

١- عسلي بن عبد السيد بن محمد بن عبد الواحد بن الصباغ البغدادي، أبو

القاسم

سمع أباه، وأما محمد الصريقي ولد في آخر سنة إحدى وستين. كان شيخاً حسناً فاضلاً محترماً مقدماً لدينه وعلمه وبيته.

حدث عنه السلفي وابن عساكر والسمعاني وغيرهم.

وقال السمعاني: شيخ، ثقة، صالح، صدوق، حسن السيرة.

وقال أحمد بن صالح الجيلي: بقي نيماً وخمسين شاهداً، وهو آخر من روى ببغداد كتاب أبي مجاهد في القراءات.

توفي سنة اثنين وأربعين وخمسمائة^(١).

٢- أحمد بن محمد بن محمد بن عبد الواحد، ابن الصباغ، أبو منصور.

وهو ابن أخيه وروح ابنته. وقد سبقت ترجمته^(٢).

٣- محمد بن علي بن عبد الواحد، بن الصباغ، أبو غالب.

وهو ابن عمه. وقد سبقت ترجمته^(٣).

٤- منصور بن محمد بن عبد الجبار بن أحمد التميمي، المروزي، أبو المظفر.

(١) انظر شذرات الذهب (١٣١/٤)، ص ١٦٧/٢٠ (١٦٧/٢٠).

(٢) انظر: ص ٢٣.

(٣) انظر: ص ٢٤.

المقبة، الشافعي، الأصولي، المعسر، احدث. ولد بمرو في شهر ذي الحجة،
سنة ستة وعشرين وأربعمائة. جمع من أبي غانم أحمد بن علي الكراعي، وأبي بكر
بن عبد الصمد التبري، وعد الصمد بن المأمون، وغيرهم.
ومن روى عنه: أولاده، وعمر بن محمد السرحسي.
تفقه على والده، وكان من أئمة الحنفية حتى برع، وأجاد المذهب الحنفي،
وأصبح من الماظرين عنه.

قال ابن السبكي: ((ودخل أبو الفطر بغداد في سنة إحدى وستين
وأربعمائة، وماطر بها الفقهاء، وحرث بيته وبين أبي نصر ابن الصباغ ماطرة،
أجاد فيها الكلام، واجتمع بالشيخ أبي إسحاق الشيرازي، وهو إذ ذاك
حنلي))^(١).

ثم تفقه على أبي نصر عبد السيد بن الصباغ، وأبي إسحاق الشيرازي.
وحج بيت الله الحرام، ورجع، وترك طريقته التي باطر عليها ثلاثين سنة،
وتحول شافعيًا، وأظهر ذلك سنة ثمانية وستين وأربعمائة.

قال ابن حبان: ((وصار إمام الشافعية بعد ذلك يدرس ويعتق، وصف في
مذهب الشافعي رضي الله عنه، وفي غيره من العلوم تصانيف كثيرة))^(٢).
ومن مصنفاته: "القواطع في أصول المقه"، و"الاصطلام" (رد فيه على أبي
زيد الدبوسي)، و"تفسير السمعاتي".

(١) انظر: طبقات الشافعية (٥/٣٣٦).

(٢) انظر: وفیات الأعيان (٣/٢١١).

توفي - رحمه الله تعالى - بمرو في شهر ربيع الأول سنة تسعة وثمانين وأربعمائة^(١).

٥- محمد بن أحمد بن الحسين بن عمر الشاشي، المستظهري، أبو بكر، فخر الإسلام

المقبى، الشافعي، العالم. الزاهد، الورع، المتواضع. ولد بميافارقين في شهر محرم سنة تسع وعشرين وأربعمائة. وتلقه فيها على قاصيها أبي مصور الطوسي، ومحمد بن بيان الكازروني، ثم قدم بغداد، ولزم أبا إسحاق الشيرازي، وصار معيد درسه، كما تلقه على أبي نصر عبد السيد بن الصباغ، وقرأ عليه كتابه "الشامل". وروى الحديث على شيوخ الكازروني، والخطيب البغدادي، والقاسمي أبي يعلى، وغيرهم.

قال أبو القاسم الرجباني: ((كان أبو بكر الشاشي يتمقه معاً، وكان يسمى الحفيد، لدينه وورعه، وعلمه، وزهده))^(٢).

انتهت إليه رئاسة الشافعية في وقته، وصف تصانيف حسنة، من أشهرها: "حبة العلماء"، ويسمى (المستظهري)؛ لأنه صنعه لأمر المؤمنين "المستظهر بالله"، كما وصف "الشاشي شرح الشامل لابن الصباغ".

وتولى التدريس بالمدرسة النظامية بمدينة بغداد سنة أربعة وخمسمائة هجرية في حين وفاته رحمه الله تعالى.

(١) انظر: وفيات الأعيان (٢١١/٣)، سير أعلام النبلاء (٦١٤/١٩)، طمات الشافعية (٣٣٥/٥)، طبقات الشافعية للأسنوي (٣٢١/١)، خطابه والتهدي (١٥٣/١٢)، شذرات الذهب (٣٩٣/٣)، طبقات الأصوليين (٢٦٦/١).
(٢) انظر: طبقات الشافعية (٢١٦/٦).

توفي - رحمه الله - في شهر شوال سنة سبع وخمسمائة^(١).

٦- المؤلفان بن أحمد بن علي بن الحسين، الساجي، الربيعي، البغدادي.

المحدث، الخافظ، المنتقى.

ولد في شهر صفر سنة خمس وأربعين وأربعمائة.

سمع من الخطيب البغدادي، وعبد العزيز بن علي الأنطاقي، وأبي إسماعيل الهروي، وغيرهم.

وتفقه على أبي إسحاق الشيرازي، وأبي نصر عبد السيد ابن الصانع، وكتب عنه "الشامل" بخطه.

ومن روى عنه: أبو الفصل بن ناصر، ومحمد بن أبي بكر السنجي، وأبو طاهر السلفي.

وكان الإمام عبد الله بن محمد الأنصاري - إذا رأى المؤلفين - يقول:

((لا يمكن أحد أن يكذب على رسول الله ﷺ ما دام هذا حياً))^(٢).

توفي - رحمه الله تعالى - ببغداد في شهر صفر سنة سبع وخمسمائة^(٣).

(١) انظر وميات الأعيان (٤/٢١٩)، سمر أعلام النبلاء (١٩/٣٩٣)، تاريخ بغداد (١٨/٣)، طبقات الشافعية (٦/٧٠)، طبقات الشافعية للأسوي (٢/٩)، البداية والنهاية (١٢/١٧٧)، شذرات الذهب (٤/١٦).

(٢) انظر سمر أعلام النبلاء (١٩/٣٠٩).

(٣) انظر سمر أعلام النبلاء (١٩/٣٠٨)، تاريخ بغداد (١٨/٢٣٤)، طبقات الشافعية (٧/٣٠٧)، طبقات الشافعية للأسوي (٢/١٢١)، البداية والنهاية (١٢/٢٠٦)، شذرات الذهب (٤/٨٥).

٧- الحسن بن إبراهيم بن برهون الفارقي، أبو علي.

القاضي، الفقيه، الشافعي.

ولد بمحارق في شهر ربيع الأول سنة ثلاث وثلاثين وأربعمائة. وتفق بها على محمد بن بيان الكارروني، ثم ارتحل إلى بغداد، وتفق بها على أبي إسحاق الشيرازي، وحفظ عليه كتابه "المهذب"، وأبي نصر عبد السيد بن الصباغ، وحفظ عليه كتابه "الشامل" كنه. سمع من أبي جعفر بن المسلمة، وأبي الحسين بن القور، وعبد الله بن محمد الصرمي، وغيرهم.

ومن روى عنه: الصائغ بن عساكر، وأبو سعد بن عصرون.

قال ابن السكيت: ((...وروي القصة بواسطة، وأعمالها، فأقام بها مدة مديدة، ثم عرل، فأقام بواسطة بعد عرله إلى حين وفاته يدرس الفقه، ويروي الحديث. وكان ورعاً، زاهداً، وقوراً، مهيباً، لا تأخذه في الحق لومة لائم، ولا يراعي أحداً في حكومة))^(١).

صنف كتاب الفوائد على المذهب.

توفي - رحمه الله تعالى - في شهر محرم سنة ثمان وعشرين وخمسمائة^(٢).

٨- أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي، أبو بكر الخطيب البغدادي.

الإمام، المحدث، الحافظ، المتقن، الناقد، حافظ ومؤرخ عصره. ولد سنة اثنين وتسعين وثلاثمائة، وكان والده حطيباً، فحضره على السماع، فسمع له إحدى

(١) انظر: طبقات الشافعية (٥٧/٢).

(٢) انظر: وفيات الأعيان (٧٧/٢)، سمر أعلام النبلاء (٦٠٨/١٩)، طبقات الشافعية (٥٧/٢)، طبقات

الشافعية للأسيوطي (١٢١/٢)، البداية والنهاية (٢٠٦/١٢)، شذرات الذهب (٨٥/٤).

عشرة مئة، ورحل إلى البصرة، ويسابور، وأصهان وغيرها. وسمي الخطيب؛ لأنه كان يخطب بقرية درزيجان^(١).

قال السبكي: أبو بكر الخطيب، الخافض الكبير، أحد أعلام الحفاظ، ومهرة الحديث، وصاحب التصانيف المنتشرة. تفقه على أبي الحسن بن المحاملي والقاسمي أبي العيب الطوسي، وعلق عنه الحلاف، وأبي نصر بن الصباغ^(٢).

قال ابن مأكولا: كان أبو بكر آخر الأعيان ممن شهدناه معرفة وحفظاً وإتقاناً وصحفاً حديث رسول الله ﷺ، وتفا في علمه، وأسانيده، وعلمنا بصحيحه وغريبه، وفرده، ومكره، ومطروحه، ولم يكس للبعثاديين بعد أبي الحسن الدارقطني مثله^(٣).

قال السمعاني: كان إمام عصره بلا مدافعة، وحافظ وقته بلا مارعة، صُفِّ قريبا من مائة مصنف، صارت عمدة لأصحاب الحديث، منها: "التاريخ الكبير لمدينة السلام بعدد"، و"الكفاية في علم الرواية"، و"الغنية والمتفقه". وشيوخه أكثر من أن يذكر^(٤).

مات بعداد مئة ثلاث وستين وأربعمائة من الهجرة

(١) انظر: طبقات الشافعية الكبرى (١٢/٣-١٦)، النهاية ونهاية (١٢/١٠١-١٠٣)، شذرات الذهب

(٢/٣)، الأنساب (٥/١٥١)، سر أعلام النبلاء (١٨/٢٧٠-٢٩٧)، معجم المؤلفين (٣/٢)

(٢) انظر: طبقات الشافعية الكبرى (١٢/٣).

(٣) طبقات الشافعية الكبرى (١٣/٣).

(٤) انظر: الأنساب (٥/١٥١).

٩- إسماعيل بن أحمد بن عمر بن أبي الأنثى أبو القاسم البغدادي "السمرقندي".

ولد بدمشق سنة أربع وخمسين وأربعمائة، وشأ بها، ثم قدم بغداد في سنة تسع وستين وأربعمائة، واستوطنها إلى حين وفاته. كان ثقة، صدوقاً فاضلاً، صاحب أصول، دلالاً في الكتب، أُملى به مجامع المنصور أكثر من ثلاثمائة مجلس.

توفي سنة ست وثلاثين وخمسمائة^(١).

١٠- أبو بكر محمد بن عبد الباقي بن محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن النصري، قاضي الرمثان.

يتصل نسبه بكعب بن مالك الحرجي الأنصاري، أحد الثلاثة الذين خلفوا، ثم تاب الله عليهم.

والنصري: نسبة إلى الصرية محلة بالجانب الغربي من بغداد.

ولد سنة اثنين وأربعين وأربعمائة. حفظ القرآن الكريم، وهو من سبع سنين، رحل إلى مكة ومصر، وثقه في صباه على يد القاضي أبي يعلى، وقرأ الفرائض والحساب والخبر والمقابلة والهندسة، وبرع في ذلك، وله فيه تصانيف.

وقع في صفرة في أيدي الروم أسيراً، فأكره على أن يتكلم بكلمة الكفر فلم يفعل. وتعلم منهم الخط الرومي، وكان يقول: من علم الحماير خدمته المنابر. قال السمعاني: ما رأيت أجمع لعمون منه، نظر في كل علم، حسن الكلام، حلو المطلق، مباح المخاورة، سمعته يقول: ما صبحت ساعة من عمري في لهو أو لعب.

(١) انظر: شذرات الذهب (٤/١٠٨ - ١٠٩)، سر أعلام النبلاء (٢٣/٢٠).

قال ابن الجوزي: بلغ ثلاثا وتسعين سنة لم تتغير حواسه، ولا عقله. توفي سنة خمس وثلاثين وخمسمائة بالصربية ببغداد^(١).

١١- أحمد بن عمر بن محمد بن عبد الله بن محمد، أبو نصر الأصبهاني، الغازي. الشيخ، الإمام، حافظ، المسند. ولد في حدود سنة ثمان وأربعين وأربعمائة. وابعدري: نسة إلى العرو والجهاد ضد الكفار.

رحل إلى الحجاز والعراق وخراسان. جال وطُوف، وجمع فأوعى. سمع أبا الحسين بن النعمان، وعبد الباقي بن محمد العطار، وأبا القاسم بن البُسر، وعدة ببغداد، وأبا علي النستري بالصرة، ومحمد بن عبد الملك المصفرى بسرخس، وعبد الرحمن بن مده، وأباه أبا عمرو وابن شكرويه بأصبهان، وسمع من آخرين.

حدث عنه أبو موسى المديني، وابن عساكر، والسلمي، والسمعاني، وآخرون. قال السمي: كان من أهل المعرفة والحفظ.

وقال السمعاني: ثقة، حافظ، ديب، واسع الرواية. كتب الكثير، وحصل انكتب، ما رأيت في شيوخ أكثر رحلة معه. أكثرت عنه. مات في الثالث من رمضان سنة اثنين وثلاثين وخمسمائة^(٢).

١٢- إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي بن أحمد بن طاهر القرشي، التيمي، أبو القاسم الأصبهاني، الملقب بـ"قوام السنة"

ولد سنة سبع وخمسين وأربعمائة. سمع من مشايخ أصبهان، ثم رحل إلى بغداد، وبسبورة، ومكة. كان سرية النفس عن المطامع، أحلى داراً من منك لأهل العلم، مع

(١) انظر: النهاية والنهاية (٢١٧/١٢-٢١٨)، الأساب (١١٣/١٣).

(٢) انظر: شذرات الذهب (٩٨/٤)، الأساب (١١٥/٩)، سير أعلام النبلاء (٨/٢٠)، ٩.

خمة ذات يده. أملى ثلاثة آلاف وخمسمائة مجلس بجامع أصهان. كان إماماً في فنون العلم من التفسير والحديث وأئمة والأدب، حافظاً متقناً عارفاً بالمتون والأسانيد. مات سنة خمس وثلاثين وخمسمائة^(١).

١٣- علي بن عقيل بن محمد بن عقيل بن أحمد، أبو الوفاء، البغدادي، الظفري.

الفقيه الحسبي، الأصولي، المتكلم، الواعظ، شيخ الحاشية ببغداد، وأحد الأئمة الإعلام. ولد سنة إحدى وثلاثين وأربعمائة في جمادى الآخرة. نشأ ابن عقيل فقيراً، يعيش على السح بالآخرة مع العمة والنفي، ونشأ في بيت علم من جهة أبيه وأمه. حفظ القرآن، وقرأ بالروايات على أبي الفتح ابن شيطا، له في كل من شيخ أو أكثر.

وسمع الحديث من أبي بكر بن بشران، وأبي محمد الجوهري، والقاسمي أبي يعلى، وتعلمه عنده، وعلى أبي نصر عبد السيد ابن الصباغ، والقاسمي أبي الطيب الظفري، وأبي إسحاق الشيرازي وغيرهم.

قال عن نفسه: ((عصمني الله في شياي بأبواب من العصمة، وقصر عني على العلم، وما خالطت لغماً قط، ولا عاشرت إلا أمثالي من طلبة العلم، وأنا في عصر الثمانين أجد من الحرص على العلم أشد مما كنت أجد وأما ابن عشرين)).

قال ابن الجوزي. كان ابن عقيل ديباً، حافظاً للحدود، كريماً ينفق ما يجد، وما خفف سوى كتبه وثياب بدنه. وقال: هو فريد فقه، وإمام عصره. كان شهيداً مقدماً، يواجه الأكابر بالإكثار بنفعه وخطه.

(١) انظر. شذرات الذهب (٤/١٠٥-١٠٦)، الألسب (٣/٣٦٨)، سمر اعلام الشيعة (٢٠/٨٨-٨٩)،

وقال الذهبي: كان يتوقد ذكاءً، وكان بحر معارف، وكثر قصائله، علق على كتاب "المسود"، وهو أريد من أربعمائة مجلد، حشد فيه كل ما كان يجري له مع العضلاء والتلامذة، وما يسمح له من الدقائق والغوامض، وما يسمعه من العجائب والحوادث.

توفي في جمادى الأولى سنة ثلاث عشرة وخمسمائة من الهجرة^(١).

(١) انظر شذرات الذهب (٣٥/٤)، سير أعلام النبلاء (٤٤٣/١٩)، البداية والنهاية (١٨٤/١٢).

المطلب الثالث: مؤلفاته

لم يكثر الإمام ابن الصباغ من التأليف رغم بروره في كثير من العلوم، كالفقه، والأصول، والخلاف، والحدود، والمأظرة، والحديث. ولعل اشغاله بالتدريس جعله من القليلين في التأليف، حيث إن مؤلفاته لم تتجاوز عدد أصابع اليد، والتي تضمنت ثروة علمية قيمة لم نقف بها إلا على المصنفات التالية:

١- "الشامل شرح مختصر المزني في الفقه"^(١).

موضوع الكتاب: فقه في مروع الشافعية^(٢).

وستحدث عنه في مبحث مستقل.

٢- "الكامل في الخلاف بين الشافعية والحنفية".

وهو قريب من حجم الشامل، ويتضمن هذا الكتاب مسائل فقهية خلافية بين الشافعية والأحناف^(٣).

ومن العلماء الذين بقوا من هذا الكتاب: الأسوي. قال. ((...ورأيت مجروما به لابن الصباغ في كتاب الأيمان من الكتاب المسمى بـ "الكامل"، بالكاف لا بالثين، وهو كتاب في الخلاف بين أبي حنيفة))^(٤).

(١) انظر: مرآة الجنان (١٢١/٣-١٢٢)، مفتاح السعادة (٣٢٥/٢)، المحرمات المأظرة (١١٩/٥)، دول الإسلام (٨/٢)، لمنظوم (٢٣٦/١٦-٢٣٧)، الكامل في التاريخ (١٤١/١٠)، غريب الأسماء والصفات (٢٢٩/٢)، مكت المصباح ص (١٩٣)، الصر (٢٣٧/٢)، الأعلام (١٣٢/٤)، معجم البلدان (٢٣٣ ٢٣٢/٥)، شذرات الذهب (٣٣٥/٣)، البداية والنهاية (١٢٦/١٢، ١٢٧)، هدية الماروني (٥٧٣/١)، طبقات الشافعية الكبرى (١٢٢/٥)، وفيات الأعيان (٢١٧/٣)، سمر اعلام النبلاء (١٦٥/١٨)، كشف القصور (١٠٢٥/٢).

(٢) انظر: كشف القصور (١٠٢٥/٢)، مرآة الجنان (١٢١/٣-١٢٢)، غريب الماروني (٥٧٣/١)، البداية والنهاية (١٢٦/١٢، ١٢٧)، معجم المؤلفين (٢٣٢-٢٣٣)، الأعلام (١٣٢/٤).

(٣) انظر: كشف القصور (١٣٨١/٢)، مفتاح السعادة (٣٢٥/٢)، المحرمات المأظرة (١١٩/٥)، لمنظوم (٢٣٦/١٦-٢٣٧)، الكامل في التاريخ (١٤١/١٠)، مكت المصباح ص (١٩٣)، معجم المؤلفين (٢٣٣-٢٣٢/٥)، شذرات الذهب (٣٥٥/٣)، هدية الماروني (٥٧٣/١).

(٤) انظر: التمهيد للأستوي ص ٤٩٩.

٣- "عدة العالم والطريق السالم"^(١).

وموضوع الكتاب: أصول الفقه^(٢).

ومن العلماء من قسم العنوان إلى كتابين - أي: جعل "عدة العالم" بين معقوتين، و"الطريق السالم" بين معقوتين أيضاً^(٣).

ومنه من أفرد العنوان بكلمة واحدة فقط (العدة)^(٤).

ومهم من اكتفى معقوتين بين كامل العنوان مما يدل على أنه كتب واحداً^(٥).

ومهم من أفرد أحد العناوين في موضع وأتى بها معا في موضع آخر^(٦).

ومما يرجح أن اسم كتابه في أصول الفقه (عدة العالم) نقل بعض العلماء عن هذا الكتاب، وتسميتهم له بهذا الاسم، فمن ذلك:

أ- قال السبكي: ((وكثر من المصنفين في الأصول، كالفاسي عبد الجبار، وأبي نصر بن الصاع في كتاب "عدة العالم"))^(٧).

وقال في موضع آخر: ((فإنه قال في كتاب "عدة العالم في أصول الفقه"))^(٨).

(١) انظر كشف الغطاء (١١٢٩/٢)، مرآة النصارى (١٢١/٣-١٢٢)، المحرم الزاهرة (١١٩/٥)، المنظم (٢٣٦-٢٣٧/١٦)، مكتب المصنفين من (١٩٣)، الأعلام (١٣٩/٤)، مجمع المؤلفين (٢٣٢-٢٣٣)، شذرات الذهب (٣٥٥/٣)، حلية العارفين (٥٧٣/١).

(٢) انظر: كشف الظنون ص ٣٨٩.

(٣) انظر: المحرم الزاهرة (١١٩/٥)، المنظم (٢٣٦-٢٣٧/١٦).

(٤) انظر: التكملة في التاريخ (١٤١/١٠)، مفتاح السعادة (٣٢٥/٢).

(٥) انظر: مرآة النصارى (١٢٢/٣)، وفيات الأعيان (٢١٧/٣)، طبقات الشافعية الكبرى (٢٣٠/٣).

سير أعلام النبلاء (٤٦٥/١٨)، كشف الظنون (١٠٤/١)، المحرم الزاهرة (١١٩/٥).

(٦) انظر: كشف الظنون (١٠٤/١)، شذرات الذهب (٣٥٥/٣)، الأعلام (١٣٢/٤).

(٧) انظر: تكملة المجموع للسبكي (٤١/١٠).

(٨) انظر: المصدر السابق (٥٣/١٠).

ب- قال ابن السبكي: ((...وأبو نصر بن الصياع كما نصر عليه في "عدة العالم" (١)).

وقال في موضع آخر: ((...كما صرح به أكثر الأصوليين، منهم الشيخ أبو إسحاق الشيرازي، وابن الصياع في "عدة العالم" (٢)).

ج- قال الرركشي: ((. وقال أبو نصر بن الصياع في كتاب "عدة العالم" له في أصول الفقه (٣)).

٤- "كفاية المسائل" (٤).

وقد ذكر في طبقات الشافعية الكبرى بـ "كفاية السائل".

٥- "الإشعار بمعرفة اختلاف علماء الأمصار" (٥).

٦- "العمدة في أصول الفقه" (٦).

موضوع الكتاب واضح، وهو في أصول الفقه. وقد ذكر بـ "العمدة" (٧).

٧- "الفتاوى".

جميعها عنه ابن أخيه وروح ابنه، القاضي أبو منصور أحمد بن محمد بن محمد من عبد الواحد (٨).

(١) انظر: الإجماع (٦/٢).

(٢) انظر: الإجماع (٤٣/٢).

(٣) انظر: البحر المحيط (٥٤/٣).

(٤) انظر: معجم المؤلفين (٢٣٣/٥)، طبقات الشافعية الكبرى (٢٣٠/٣)، كشف الظنون (١٥٠١/٢).

هدية العارفين (٥٧٣/١)، الكامل (١٤١/١٠).

(٥) انظر: معجم المؤلفين (٢٣٣/٥)، كشف الظنون (١٠٤/٢)، هدية العارفين (٥٧٣/١).

(٦) انظر: شتراب النخب (٣٥٥/٢)، اليدوية ونهاية (١٢٦/١٢)، وفيات الأعيان (٢١٧/٣)، مرآة

الجان (١٢٧/٣)، نكت الحميان ص ١٩٣، الأعلام (١٢٢/٤).

(٧) انظر: مرآة الجلسان (١٢٢/٣)، نكت الحميان ص ١٩٣، الأعلام (١٣٢/٤).

(٨) انظر: كشف الظنون (١٢١٨/٢)، هدية العارفين (٥٧٣/١)، طبقات الشافعية الكبرى (٢٣٠/٣).

ومن العلماء الذين نقلوا منها: النووي وابن السكيت.

قال النووي: ((...ورأيت في "فتاوى ابن الصباغ" (...))^(١).

وقال: ((...فقي "الفتاوى" التي نقلها القاضي أبو منصور أحمد بن محمد بن

محمد بن عبد الواحد، عن عمه أبي نصر...))^(٢).

وقد السكيت. ((...ورأيت في فتاوى ابن الصباغ...))^(٣).

وقال: ((...واستمنى أبا نصر بن الصباغ، فأبى...، كذا نقل ولد أخيه أبو

منصور في الفتاوى التي جمعها من كلام عمه المعروفة بـ"فتاوى صاحب الشامل ابن

الصباغ"))^(٤).

٨- "كتاب المسائل"^(٥).

٩- "الطريق السالم في الحديث والتصوف"^(٦).

والكتاب في المواعظ والرهدة، يضاف إلى ذلك اشتماله على بعض المباحث

الاعتقادية، والفقهية، مستنداً في ذلك بالآيات، والأحاديث، والآثار عن الصحابة

والتابعين.

قال ابن قاضي شهبة: ((وكتاب "الطريق السالم"، وهو مجلد قريب من حجم

"التنبيه"^(٧) يشتمل على مسائل، وأحاديث، وبعض التصوف، والرفائق))^(٨).

(١) انظر: المجموع (١/٤٩٧).

(٢) انظر: المجموع (٣/١١٩).

(٣) الأشباه والنظائر (٢/٣٤٣).

(٤) الأشباه والنظائر (١/٤٠٨).

(٥) انظر: هدية العارفين (١/٥٧٣). وفيه أن هذا الكتاب يحذف عن كتاب "كنة السائل"، حيث كثرهما

(٦) انظر: كشف الطون (٢/١٣٨١)، هدية العارفين (١/٥٧٣).

(٧) انظر: كتاب الله في اللغة الساعية لأبي إسحاق الشيرازي

(٨) انظر: طبقات الشافعية لآمين قاضي شهبة (١/٢٧٠).

ومن العلماء الذين نقلوا من هذا الكتاب الرركشي. قل: ((... قال أبو نصر
ابن الصباغ في كتابه "الطريق السالم" ...))^(١).

١٠ - "الكامل في الخلاف بين الشافعية والحنفية"^(٢).

١١ - "كهاية المسائل"^(٣).

(١) انظر: البحر المحيط (٢٤٧/٤)

(٢) انظر: كشف الظنون (١٣٨١/٢)، هدية العارفين (٥٧٣/١)، معجم المؤلفين (٢٣٢/٥-٢٣٣)، شذرات
الذهب (٣٥٥/٣)، طبقات الشافعية الكبرى (٢٣٠/٣)، المتعلم (١٢/٩)، نكت الحميد ص ١٩٣.

(٣) انظر: الكامل في التاريخ (١٤١/١٠)، طبقات الشافعية الكبرى (٢٣٠/٣)، كشف الظنون (٢/٢)
١٥٠١، هدية العارفين (٥٧٣/١)، معجم المؤلفين (٢٣٣/٥) وقد ذكر في طبقات الشافعية
الكبرى للسبكي بـ "كهاية المسائل".

المبحث الثالث: مكانة ابن الصباغ العلمية ووفاته.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: مكانته العلمية، وثناء العلماء عليه.

المطلب الثاني: عقيدته.

المطلب الثالث: وفاته.

المطلب الأول: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه

إن مكانة ابن الصباغ بين العلماء ومثابرته وجده في طلب العلم، وصبره على مشاق طلب العلم وملازمة العلماء كان لها أعظم الأثر في بناء شخصيته العلمية. عد أهل العلم، جعلته من أعيان الشافعية في عصره.

وانتهت رئاسة أصحاب الشافعية ببعداد إليه، فصار من أكابر أصحاب الوجوه، ومن محرري المذهب وعقبيه، واحتل مكانة علمية مرموقة في الفقه عامة، وفي مروع الفقه الشافعي خاصة. حتى قيل له: قاضي المذهب. قال الياقبي: كان فقيه العراقيين. وكان يضاهي الشيخ أباً إسحاق الشيرازي وبعضهم يرجحه عليه في معرفة المذهب^(١).

وقال طاش كبرى راده: كان إماماً مقدماً، وفارساً لا يدرك البرق وراءه قتماً، وخبراً يتعالى قدره على السماء، وبحراً لا ينفذ بكثرة الدلاء، فإذا رآه المحقق قال: ابن الصباغ صبح من الصغر. وكذا ﴿صِبْغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ صِبْغَةً﴾^(٢). وكان ورعاً، زهواً، تقياً صالحاً، زاهداً، فقيهاً، أصولياً، محققاً، عارفاً بالمتنق والمختص، أي: المسائل الاتماعية والاختلافية^(٣).

قال الأنابكي: لقد نعقه ابن الصباغ، وبرع حتى صار فقيه العراق، وكان يقدم على أبي إسحاق الشيرازي في معرفة مذهبه^(٤).

قل ابن حنكاس: كان أبو نصر يضاهي الشيخ أباً إسحاق الشيرازي. وتقدم عليه في معرفة المذهب، وكانت الرحلة إليه من البلاد، وكان تقياً حجة صالحاً.

(١) انظر: مرآة الجمان (١٢٦/٣-١٢٧)، معجم المؤلفين (١٥١/٢).

(٢) سورة البقرة الآية: ١٣٨.

(٣) انظر: مفتاح دار السعادة (٣٢٥/٢).

(٤) انظر: السجود الرائعة (١١٩/٥)، شذرات الذهب (٣٥٥/٣)، المنتظم (٢٣٦/١٦).

قال أبو سعد السمعاني: كان أبو بصر يضاهي أبا إسحاق الشيرازي، وكانوا يقولون: هو أعرف بالذهب من أبي إسحاق، وكانت الرحلة إليهما، وكان أبو نصر ثبثاً حجة، ديناً خيراً^(١).

قال عنه السبكي: كان إماماً مقدماً وفارساً لا يدرك السوق^(٢) ورأه قدماً، وحبراً يتعالى قدره على السماء، وبحراً لا يترف بكثرة الدلاء، نصب فقهاً، فكأنه لم يطعم سواه، وانتهت إليه رئاسة الأصحاب. وكان ورعاً، برهاً، تقياً، نقياً، صالحاً، زاهداً، فقيهاً، أصولياً، محققاً^(٣).

قال أبو الوفاء بن عقيل الحسلي: لم أدرك -فيمس رأيت وحاصرت من العلماء على اختلاف مذاهبهم- من كملت له شرائط الاجتهاد المطلق إلا ثلاثة. أبا يعنى بن الفراء، وأبا العسل أحمداني العرصي، وأبا بصر بن الصباع^(٤).

وقال أيضاً: ما كنت يثبت مع قاضي النضاة أبي عبد الله الدامعي ويشعني في مناظرته من أصحاب الشافعي مثل: أبي بصر الصباع^(٥).

وقال الذهبي: كان ثبثاً حجة ديناً خيراً^(٦).

وقال ابن السبكي أيضاً بعد أن ذكر ما قاله أبو الوفاء بن عقيل الحسلي: « وقال غيره » كان ابن الصباع يضاهي أبا إسحاق الشيرازي، وإليهما كانت الرحلة في المتفق والمختلف.

(١) انظر: سر أعلام النبلاء (١٨/٤٦٤).

(٢) السوق: أي: التوى.

(٣) طبقات الشافعية الكبرى (١٢٣/٥).

(٤) انظر: طبقات الشافعية الكبرى (١٢٣-١٦٣).

(٥) انظر: المتظم (١٢/٩-١٣).

(٦) انظر: المعر (٣٣٧/٢).

(قنت) : مصاحباته له في المتفق ظاهرة، وأما في المختلف فما كان أحد يضاهي أبا إسحاق في عصره.

والمراد بالمتفق مسائل المذهب، وبالمختلف: الخلافات بين الإماميين^(١).
وقال ابن كثير: وكان من أكابر أصحاب الوجه^(٢).

(١) انظر: طبقات الشافعية الكبرى (١٢٣/٥).

(٢) انظر: طبقات الفقهاء الشافعيين (٤٦٤/٢).

المطلب الثاني: عقيدته

من خلال الكتب التي ترجمت للإمام ابن الصاع لم أقف على من طعن فيه من ناحية العقيدة، ومن خلال قراءتي لكتابه "الشامل" لم أقف على ما يدل على بعده عن طريق السلف الصالح وعقيدتهم المستندة على كتاب الله - عز وجل - وسنة نبيه - ﷺ - وإجماع الأمة.

وعليه، إنه كان ذا عقيدة سليمة. والله أعلم

المطلب الثالث: وفاته

توفي ابن الصباغ الفقيه، الإمام، مفيد الطلاب، ومعني الأنام بعدد لما عمي بعد سنة من تدريسه بالنظامية، صرف عنها للمرة الثانية، وأعيد إليها أبو سعد المتولي، فحمله أهله على طلبها، فخرج إلى نظام المثلث بأصهار، فلم يجب سؤاله بل أمر أن يبي له غيرها، فعاد من أصهار، وبعدها بثلاثة أيام من عودته وبسته المية، وكان ذلك في بكرة الثلاثاء، ثالث عشر من جمادى الأولى لعام سبع وسبعين وأربعمائة (٤٧٧هـ)، عن سبع وسبعين سنة من عمره، ودفن من القعد بداره بدير النسولي من الكرخ، ثم نقل إلى مقبرة باب حرب^(١).

قبل، إنه توفي يوم الخميس منتصف شعبان من السنة المذكورة^(٢).

ولعل الأول هو الأصح؛ لأنه المذكور عند جميع من ترجم له. قال طائش كبرى راده في محتاج السعادة، والأتابكي في السحوم الزاهرة: ((وقد كف بصره قبل وفاته بستين.

وقال عمر رضا كحالة في معجم المؤلفين: توفي ابن الصباغ في جمادى الأولى، ودفن في مقبرة الإمام أحمد.

(١) انظر: طبقات الشافعية (١٣١/٢)، طبقات الشافعية الكبرى (١٢٤/٥)، سير أعلام النبلاء

(١٨/٤٦٥)، وفيات الأعيان (٢١٨/٣)، مرآة الجنان (١٢١/٣-١٢٢)، مساح دار السعادة

(٢/٣٢٥)، السحوم الزاهرة (١١٩/٥)، دول الإسلام (٨/٢)، المنظم (٢٣٦/١٦-٢٣٧)،

الكامل في التاريخ (١٤١/١٠)، مكتت الحميان من ١٩٣، العمر (٣٣٧/٢)، الأعلام (١٣٢/٤)،

معجم المؤلفين (٢٣٢-٢٣٣)، شرات الذهب (٣٥٥/٢)، البداية والنهاية (١٢٦/١٢-١٢٧)،

هنية العارفين (٥٧٣/١)

(٢) انظر: وفيات الأعيان (٢٨٦/٢).

الفصل الثاني: دراسة موجزة عن الكتاب.

وفيه سبعة مباحث:

المبحث الأول: توثيق اسم الكتاب، وبيان نسبته إلى مؤلفه.

المبحث الثاني: منهج ابن الصباغ في الكتاب ومصادره.

المبحث الثالث: بيان منزلة كتاب "الشامل" العلمية.

المبحث الرابع: التعريف ببعض المصطلحات الفقهية الواردة في الكتاب.

المبحث الخامس: سبب تسمية الكتاب بـ "الشامل"، مع بيان تخصيصه وتقيده بالفروع.

المبحث السادس: كتاب "الشامل" في الميزان: (مميزاته، والمآخذ عليه).

المبحث السابع: بيان نسخ المخطوط

المبحث الأول: توثيق اسم الكتاب، وبيان نسبته إلى مؤلفه

يمكن التعرف على اسم الكتاب من خلال أمور تثبت نسبة هذا الكتاب لابن الصباغ. من أهمها:

أولاً: ورد نسبة الكتاب لابن الصباغ في النسخات الأولى من النسخ الخطية منه وورد في اللوحة الأولى من نسخة [د] (دار الكتب المصرية):

((الجزء السابع من "الشامل" في الفقه الشافعي، تصيغ الشيخ الإمام الأوحى، العالم، العامل، الراحل، العابد، شيخ الإسلام أبي نصر عبد السيد بن محمد بن عبد الواحد بن أحمد بن جعفر، البغدادي، المعروف بـ"ابن الصباغ"، رحمه الله)).

وورد في اللوحة الأولى من نسخة [ط] (مكتبة أحمد الثالث بتركيا طوب كوي):

((الجزء الخامس والسادس من "الشامل"، وهو شرح مختصر المرنى رحمه الله، تأليف الشيخ الإمام عبد السيد بن محمد بن عبد الواحد بن أحمد بن جعفر، البغدادي، المعروف بـ"ابن الصباغ" أبو نصر)).

وورد في اللوحة الأولى من نسخة [م] (المكتبة الحمودية) :

((الجزء السابع من كتاب "الشامل" في الفقه الشافعي للعلامة ابن الصباغ رحمه الله)).

ثانياً: نسب كتاب "الشامل" لعبد السيد بن محمد بن الصباغ في جميع المصادر التي نقلت منها ترجمته.

ثالثاً: نقل السكي في مسألة القضاء عن "الشامل"، وصرح بسببه إلى ابن الصباغ، حيث قال: (.. غير أن عبارة ابن الصباغ في "الشامل" لا تقتضي أنه قال ذلك نقلاً، بل إما قاله بحذاء، بعد أن اعترف بأن النقل حلاه، وهذا لعظمه، قال في أول "باب القاسم" من "الشامل": ((وإذا حكموا رجلاً يقسم بينهم...)) الخ^(١).

رابعاً: مصوص منقولة عن "الشامل". ومثال ذلك
 نقل محمد بن أحمد بن بطال الرقي في "النظم المستعبد" عن "الشامل"،
 فقال ذكر في "الشامل" أن العدايف صعب، لونه لون الرماد^(١).

(١) انظر: النظم المستعبد (١/٣٣٢).

المبحث الثاني: منهج ابن الصباغ في الكتاب ومصادره

منهج ابن الصباغ في الكتاب:

سلك ابن الصباغ - رحمه الله - في تأليف هذا الكتاب الطرق التالية.

١- قسم الكتاب إلى أبواب، وحيث إن "الشامل" هو شرح لمختصر المرئي سلك ابن الصباغ في تقسيم وترتيب الأبواب ترتيب مختصر المرئي بعينه.

٢- قسم الأبواب إلى مسائل، والمسائل إلى فصول، والفصول إلى فروع، وربما كان هذا التقسيم مشهوراً في عصر ابن الصباغ، حيث سار عليه الماوردي في "الحاوي"، والطبري في "شرح مختصر المرئي"، والروباري في "بحر المذهب"، والعمراني في "البيان"، غير أن الروباري والعمراني قسما الأبواب إلى مسائل، والمسائل إلى فروع.

٣- ينقل عبارات "مختصر المرئي" معرباً لها بحساسة، فيقول مثلاً: مسألة: "قل...". ثم يورد نصاً من نصوص المختصر، إلا أنه أحياناً يصدره بقوله: "قال الشافعي رحمه الله: ..."، من غير أن يعنون بعنوان لها بحساسة. وهذا - عاباً - يكون في صدر الباب أو الكتاب، لكنه في النقل لم يلتزم بحروف المختصر في أكثر الأحيان فإذا كانت المسألة طويلة اقتصر على ذكر جزء منها، ثم يعقب النص المقول من "المختصر" بقوله: "وجملته أنه..."، أو "وجملته ذلك.."، ويشرح المسألة مطلقاً غالباً من نص المختصر أو من معناه، ويفصل القول في المسألة على مذهب الإمام الشافعي.

٤- يبدأ بالتعليق على المسألة بالآتي:

(أ) إذا كانت المسألة محل اختلاف في داخل المذهب على قولين، أو على وجهين، أو على طريقتين، فإنه يقتصر عليه دون ذكر أقوال المذهب الأخرى، وفي بعض الأحيان يوردها.

(ب) إذا كانت المسألة محل اتفاق بين الفقهاء ذكر ذلك، وقد لا يذكر.

(ح) إذا كانت المسألة محل اختلاف بين المفتاء ذكر قول المخالف، ودليله، ومن قال به.

(د) ثم يحتم يذكر الدليل من المقول أو المعقول على تلك المسألة متصراً مذهبه، ويجب عن دليل المخالف.

٥- يستوعب عائداً الأقوال والأوجه في المذهب، ويأتي في بعض الأحيان بافتراضات المخالفين على اعتبار أنها من أدلتهم، ويرد عليها، وهو على دراية تامة بمعروف مذهبه، فيقول مثلاً: فإن قيل: ...، ويجب عليه بقوله: قلنا: ...، أو الجواب عليه:

وعلى هذا فإن ابن الصاع قد سلك في كتابه هذا منهج الاختصار في الشرح مع كثرة مسأله وفروعه.

٦- يقسم المفتاء إلى فريقين: الفريق الموافق للشافعية، والفريق المخالف لهم، أو الموافقين لقول الشافعي القديم، والموافقين لقول الشافعي الجديد إذا كان في المسألة قولان

٧- لا يمكنني بذكر المذهب المخالف بل يستعرض أدلته للأحكام أو المسائل التي تعرض لها، فأورد لكل منها ما يتعلق بها من القرآن أو السنة أو الإجماع أو القياس، أو الآثار، أو غير ذلك، مما يسوع في الشرع الاستدلال بماي باها، كالعرف ونحوه، والأدلة العقلية مع ذكر أوجه الاستدلال فيها.

ثم يورد أدلة الشافعية مبتدئاً بالكتاب والسنة والإجماع والقياس -إن وجد- والأدلة العقلية، ويبين وجه الاستدلال من ذلك. ثم يناقش أدلة المخالفين بتحليل سلس، وقد مبدع، ويشتر عليها الاعتراضات ملترماً في كل ذلك طريق المناظرة والإلزام بالحجة.

٨- يذكر ما قد يثيرة أصحاب المذهب المخالف من اعتراضات على مذهبه، ويرد عليهم.

- ٩- يعضل المسألة بذكر وجهي في موضع أو يقتصر على الراجح في موضع آخر.
- ١٠- غالبا ما يعبر عن اختلاف الطرق بالأوجه.
- ١١- يستدرك على المربي في تحليله لكلام الشافعي في بعض مواضع.
- ١٢- امرد بذكر مسائل من فقهه لم يسق أحد من الفقهاء في التنبه عليها، وامرد كذلك بذكر بعض الترجيحات الخاصة به، وإن لم يخرج في ذلك عن قواعد المذهب.

مصادر الكتاب التي استقى منها ابن الصباغ:

لم يصرح ابن الصباغ بالمصادر التي استقى أو استعاد منها في تصنيفه للكتاب. وكتابه هذا يعدّ شرحا لمختصر المربي والذي اختصره من كلام الإمام الشافعي رضي الله عنه. قام فيه بنقل الأقوال عن أصحابها سواء من أصحاب الشافعية أو أصحاب المذاهب الأخرى، من غير نسبتها إلى مصادرهما، إلا في مواضع قليلة منها، صرح فيها بالمصدر المنقول منه القول. وهذا في الأقوال المنقولة عن أصحاب مذهب الشافعي فحسب. فأما الأقوال المنقولة عن أصحاب المذاهب الأخرى فلم يصرح بالمصدر المنقول عنه.

ولقد اعتمد ابن الصباغ في كتابه "الشامل" على عدد من المصادر، وبعضها رئيسية، والأخرى ثانوية.

وقد أكثر المصنف نقل نصوص الإمام الشافعي رحمه الله، وهذه النصوص أغلبها موجودة في كتاب الأم للشافعي، فهو أحيانا يصرح بذلك فيقول مثلا: قال الشافعي في الأم... الخ، وأحيانا لم يصرح، وأحيانا يسب هذه النصوص إلى بعض الكتب التي تصممها كتاب الأم للشافعي، كما أن المصنف قد أكثر نقل أقوال بعض أصحاب الشافعي المتقدمين، فنقل آراءهم والأوجه والقائلين بها، واستأنس بها في شرح المذهب. ومن هؤلاء على سبيل المثال:

- ١- أبو إسحاق الروزي.
- ٢- الشيخ أبو حامد الإسفرائيني.
- ٣- القاضي أبو الطيب الطبري.
- ٤- أبو العباس بن سريج.
- ٥- أبو علي بن أبي هريرة.
- ٦- أبو سعيد الإصطخري.
- ٧- أبو علي بن خزيان.
- ٨- أبو الفياض البصري.

وهذه الأقول تشعر أنه قد استعاد من شروحهم على مختصر الرزي، ولعل ورود بعض أسماء هذه الشروح في بعض مواضع نقول أفواهم يؤيد هذا. فقد صرح في بعض الأحيان فقال مثلاً: وحكى الشيخ أبو حامد في التعليق ..، قال القاضي -يعني أبا الطيب الطبري- في التعليق...، ولعلها المصادر الرئيسية لتصنيفه كتاب "الشامل".

وبحسب هذه المصادر ورد التصريح بأسماء بعض الكتب الأخرى عند ذكر أقوال أصحابها، وهذه الكتب هي:

- ١- كتاب الإملاء للشافعي.
- ٢- سنن أبي داود.
- ٣- الوسيط.

وهناك بعض الكتب التي نقلت عن الشافعي أقواله، وذكرها في ثانيا كلامه ومصنفاته. وهي:

- ١- مختصر المزني.
- ٢- موطأ الإمام مالك.
- ٣- غريب الحديث لأبي عبيد.

وعيرهم ممن نقل منسوب الإمام الشافعي، سواء نقل عنه القديم أو الجديد،
 فهؤلاء بعض من صرح بالنقل عنهم، وإلا فتحديد مصادره التي اعتمد عليها في
 الكتاب على وجه الدقة، أمر ليس بالسهل، وذلك لأنه فقيه عالم ذو ثقافة عالية
 وإطلاع واسع، أحاط بكثير من العلوم والفنون، يدل ذلك تبحره في العرص
 والشرح والتحصيل والتفصيل في كل جريدة. وكل هذا يجعل حصر مصادره على
 وجه الدقة أمرا ليس بالهين.

المبحث الثالث: بيان منزلة كتاب "الشامل" العلمية

قال الذهبي في سير أعلام النبلاء: "وشامنه" من أصح كتب أصحابنا وأثبتها أدلة^(١).

وقال النووي في تهذيب الأسماء واللغات: تكرر ذكر كتاب "الشامل" في نروضة، قال الصمدي في بكت الحميان: وهو من أصح كتب الشافعية وأجودها في النقل^(٢).

سبق أن ذكرنا أن ابن الصباغ بلغ من العلم أن ترأس عامة الشافعية في عهده؛ لأنه من فقهاء بغداد، فهو من أهل العراق، ولهم مبرة خاصة، لأهم غالباً أخصب فقهاء الشافعية لصوص الشافعي، وأنقن لقواعد مذهبه، وأثبت في نقل وجوه الأصحاب المتقدمين من الشافعية.

وقال النووي: وأعلم أن نقل أصحابنا العراقيين لصوص الشافعي وقواعد مذهبه، ووجوه متقدمي أصحابنا، وأنقن وأثبت من نقل الحراسيين غالباً^(٣).

قال ابن الجوزي: برع ابن الصباغ في الفقه، وكان فقيه العراق، وكان يصاهي الشيخ أبا إسحاق الشيرازي، ويقدم عليه في معرفة المذهب وغيره^(٤). فكانوا يقتبسون آراءه لما عهد فيه من سلامة الاجتهاد، وسعة الأفق، وحرارة لعم وخصص، مما جمعه بوسع الفقه الشافعي، ويريد في تعريفاته باجتهاده الواسع.

وكتابه "الشامل" شامل دون إضافة، يعتبر عمدة في الفقه الشافعي، واعتمد عليه كثير من الفقهاء، ونقلوا عنه، ويعتبر "الشامل" من أهم المصادر في الفقه الشافعي خاصة، وفي فقه الخلاف عامة، لأنه من المصادر المعتمدة في الفقه

(١) انظر: سير أعلام النبلاء (٤٦٥/١٨).

(٢) انظر. بكت الحميان ص ١٩٣، تهذيب الأسماء واللغات (٢٢٩/٢).

(٣) انظر: المجموع (١٠٥/١).

(٤) انظر: للتبليغ (٢٣٦-٢٣٧).

الشافعي، لما فيه من ذكر الأقوال والأوجه، والطرق في داخل المذهب، وقولات كثيرة لصوص الإمام الشافعي، كما أنه أيضا يعتر من أهم كتب الخلاف، حيث اعتنى مؤلفه فيه بمقتل أقوال أئمة المذاهب الأخرى، أبي حنيفة، ومالك، وأحمد، رحمهم الله في أكثر مسائل الكتاب، ويزيد على هذا نقله لأقوال المتقدمين من علماء هذه الأمة من الصحابة، والتابعين، ومن جاء بعدهم.

المبحث الرابع: التعريف ببعض المصطلحات الفقهية الواردة في الكتاب

يحتوي الكتاب على مصطلحات علمية تنقسم إلى قسمين:

أولاً: مصطلحات علمية خاصة بالمؤلف. وهي:

أبو إسحاق: قال النووي في المجموع: "وحيث أطلق يعني في المذهب أبا إسحاق فهو المروزي"^(١).

والظاهر هو المراد به في "الشامل".

أبو حامد ورد في جميع المواضع من هذا الجزء الذي قصت بتحقيقه من "الشامل" مفيد بالشيخ، والذي قيده هو أبو حامد الإسعري، والذي قيده بالقاضي هو أبو حامد المروزي"^(٢).

أبو العباس: كنية لعالمين هما: أبو العباس بن سريج، وأبو العباس بن القاص. وردا مفيدين هكذا في بعض المواضع من "الشامل"، وأحيانا ورد مطلق من غير تقييد.

قال النووي في المجموع: "حيث أطلق في "المهذب" أبا العباس فهو ابن سريج أحمد بن عمر بن سريج، وإذا أراد أبا العباس بن القاص قيده"^(٣).

والذي يظهر لي أن المراد به إذا أطلق في "الشامل" أيضا هو ابن سريج. يؤيد هذا ما ورد من إطلاق أبي العباس في "الشامل" و"المهذب".

القاصي: في الأصل متى أطلق القاصي في كتب العقه الشافعي ف المراد به أحد القاصيين: القاصي حسين، أو القاضي أبو حامد المروزي.

(١) انظر: المجموع (١٠٦/١).

(٢) انظر المجموع (١٠٦/١)، قدب الأسماء واللغات (٢٠٨-٢١١).

(٣) انظر: المجموع (١٠٦/١).

فال الووي: ((اعلم أنه متى أطلق القاصي في كتب متأخري الحراسيين فالمراد القصي حسبي، ومتى أطلق في كتب متوسط العراقيين فالمراد القاصي أبو حامد المروزي))^(١).

ولكن إطلاق "القاصي" في "الشامل" من خلال تنبني في الجزء الذي قمت بتحقيقه من هذا الكتاب المراد به القاصي أبو الطيب الطبري، شيخ المصنف. وذلك لما يلي:

أولاً: أنه أطلته أحيانا مسبوها إلى "التعليق" فقال: حكى القاصي في التعليق... الخ، أو ذكر لنا في التعليق.

ثانياً: أما الموضع الذي أطلق المصنف فيه لفظ "لقاصي" بعد البحث في مصادر أخرى من كتب المذهب الشافعي وجدته مقبداً بالقاصي أبي الطيب الطبري.

ثانياً: مصطلحات علمية عند علماء الشافعية. وهي:

الأقوال: وهي كلام الإمام الشافعي^(٢).

وقد يكون للإمام الشافعي أكثر من قول، وذلك لأنه إمام مجتهد متبع لكتاب الله وسنة رسوله، بعيد عن التعصب لأرائه وأقواله، منها ما هو "قديم"، ومنها ما هو "جديد". وقد يكون القولان قديمين، وقد يكونان جديدين، أو قديماً وجديداً، وقد يقولهما الشافعي في وقت، وقد يقولهما في وقتين، وقد يرجح أحدهما على الآخر، وقد لا يرجح^(٣).

(١) انظر: تهذيب الأسماء واللغات (١/١٦٥).

(٢) انظر المجموع (١/٦٥)، معني المحتاج (١/١٢)، نهاية المحتاج (١/٤٨).

(٣) انظر المجموع (١/١٠١)، معني المحتاج (١/١٠٥)، غاية المحتاج (١/٤٨)، راد المحتاج

(١/١٢، ١٣).

القديم: ما قاله الشافعي بالعرفان نصيباً، وهو الخجة، أو أفتى به، وأشهر روايته الإمام أحمد بن حنبل، وأبو ثور، والكرائسي، وقد رجع عنه الشافعي، وقال: لا أجعل في حنبل من رواه عني^(١).

الجديد: ما قاله الشافعي بمصر تصنيفاً أو إفتاءً. ورؤيته: البويطي، والمري، والربيع المرادي، والربيع الجيزي، وغيرهم^(٢).

الوجهان أو الأوجه. هي لأصحاب الشافعي المذاهب المستخرجوها على أصوله ويستنبطوها من قواعده وأصول مذهبه. وقد يجتهدون في بعضها، وإن لم يأخذوه من أصله. وقد يكون الوجهان لشخصين أو لشخص واحد. واللدان لشخص ينقسمان كالتقسيم القولين، والأصح أن الوجه المخرج لا ينسب إلى الشافعي^(٣).

الطريقان أو الطرق: هي اختلاف أصحاب الشافعي في حكاية المذهب، فيقول بعضهم مثلاً: في المسألة قولان أو وجهان. ويقول البعض الآخر: لا يجوز قولاً واحداً، أو وجهاً واحداً، أو يقول أحدهما: في المسألة تفصيل، ويقول الآخر: فيها خلاف مطلق.

وقد يستعملون الوجهين في موضع الطريقين، وعكسه. فحينئذ لا ينطبق هذا التعريف على ما يريد^(٤).

قال الأسوي: اعلم أن مدلول هذا الكلام أن المعنى به هو ما عبر عنه بالمذهب. وأما كون الراجح طريقة التقطع أو الخلاف، وكون اختلاف قولين أو وجهين، فإنه لا يؤخذ منه؛ لأنه لا اصطلاح له فيه، ولا استقراء

(١) انظر: معني المحتاج (١٣/١)، نهاية المحتاج (٥٠/١).

(٢) انظر المجموع (٩/١)، معني المحتاج (١٣/١)، نهاية المحتاج (٥٠/١).

(٣) انظر المجموع (٦٥/١)، نهاية المحتاج (٤٨/١)، معني المحتاج (١٢/١).

(٤) انظر المجموع (٦٦/١)، نهاية المحتاج (٤٩/١)، معني المحتاج (١٧/١).

أيضا على تعيين واحد منهما حتى يرجع إليه، بل الراجح ثارة يكون طريقة القطلع، وثارة طريقة الخلاف^(١).

المص أو المصوص: هو نص كلام الإمام الشافعي رحمه الله، وممي بذلك؛ لأنه مرفوع إلى الإمام أو أنه مرفوع القدر؛ لتبصص الإمام عليه، ويكون في مقابله وجهها ضعيفا، أو قولنا مخرجا من نص له في نظر المسألة^(٢).

التخريج: هو أن يجيب الشافعي بحكمين عتفين في صورتين متشابهتين ولم يظهر ما يصلح للفرق بينهما، فيقل لأصحاب جوازه في كل صورة إلى الأخرى، فيحصل في كل صورة منهما قولان: مصوص، ومخرج. وأما المصوص في هذه هو المخرج في تلك، والمصوص هذا عدم إطباق أصحاب الشافعي على التخرج، منهم من يخرج، ومنهم من يذو فرقا بين الصورتين، والأصح أن نقول المخرج لا يسبب إلى الشافعي؛ لأنه ربما لو روجع فيه ذكر فرقا^(٣).

الأصح أو الصحيح: أي: من وجهين أو أوجه للأصحاب، غير أن الخلاف في الأول قوي، وفي الثاني ضعيف^(٤).

الأظهر أو المشهور: أي من قول الإمام الشافعي أو أقواله، غير أن الأول قوي فيه الخلاف، وفي الثاني خلافه ضعيف، كما أنه يشعر بمرابة مقبلة تضعف مدركة^(٥).

أهل العراق: ورد هذا الاصطلاح في بعض المواضع من كتاب "الشامل"، والمراد به الإمام أبو حنيفة - رحمه الله - وأصحابه^(٦).

(١) نظر المجموع (٦٦/١)، حاشية المحتاج (٤٩/١)، معي المحتاج (١٢/١).

(٢) انظر: نهاية المحتاج (٤٥-٤٦/١)، معي المحتاج (١٢/١).

(٣) انظر: معي المحتاج (١٢/١)، نهاية المحتاج (٥٠/١).

(٤) انظر: معي المحتاج (١٢/١)، نهاية المحتاج (٤٨/١)، (٤٩).

(٥) انظر: معي المحتاج (١٣/١)، نهاية المحتاج (٤٨/١).

(٦) انظر: لمصادر السابقة.

المبحث الخامس: سبب تسمية الكتاب بـ"الشامل"، وتخصيصه
وتقييده بالفروع، مع بيان معنى "الشامل" و"الفروع"

والدافع في تسمية هذا الكتاب -والله أعلم- أن المصنف قصد فيه جمع المادة
المفهية عند علماء الشافعية وغيرهم؛ ليكون شاملاً للغة وأبوابه وكذا فروعها
وفصوله والأقوال والأوجه عند الشافعية، وأدلتهم في كل مسألة. وهذا ما يتطابق
مع مادته من تحليل دراسي للكتاب.

المبحث السادس: كتاب "الشامل" في الميزان

بما لا شك فيه أن "الشامل" موسوعة علمية ضخمة في الفقه بشكل عام، وفي فقه الشافعية بشكل خاص.

يقول ابن حلكون: "الشامل"، وهو من أجود كتب لشافعية، وأصحها نقلاً، وله شروح وتعليقات، منها: شرح للإمام أبي بكر محمد بن أحمد البغدادي الشافعي، وله عشرون مجلداً سماه "الشافي"^(١).

وقال الصمدي: صف "الشامل"، وهو من أصح كتب الشافعية، وأجودها في النقل^(٢).

وفي ترجمة محمد بن وهبة الله البديهي، ذكر ابن قاضي شهبة عن مصماته فقال: صف المصنف في الفقه في جزأين ضخمتين، مشتمل على أحكام مجردة غالباً عن الخلاف، أخذها من "الشامل"، وله فيه اختيارات عربية^(٣).

وقال الإمام اليعقوبي: من مصماته "كتاب الشامل" في الفقه. وهو من أجود كتب الشافعية، وأصحها نقلاً، وأثبتها أدلة^(٤).

والكتاب احتوى على كثير من المراسم والخامس التي سدر بعضاً منها، وعليه بعض المأخذ والملاحظات التي لا تنقص من شأنه كموسوعة فقهية عظيمة، اعتمد عليها من جهد ابن الصباغ من الفقهاء، وذلك لأن هذا الكتاب عمل بشري، وعمل إنشائي طبيعي أن يعثره النقص، فالكمال لله وحده.

وسأبين أولاً، ما احتوى عليه الكتاب من مميزات، ثم بعض المآخذ.

(١) انظر: كشف الظنون (١٠٥٢/٢).

(٢) مكت الميمان ص ١٩٣.

(٣) انظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٢٧٣/١).

(٤) انظر: مرآة الجنان (١٢١/٣-١٢٢).

أولاً: مميزات الكتاب:

- ١- لا فرق بين أسلوبه وبين ما يؤلف في هذا العصر. فقد كتبه المؤلف بأسلوب سهل سلس بسيط، يمكن لأي قارئ أن يفهمه، كما كان عرصه للمواضيع بطريقة منظمة مرتبة متسلسلة للأفكار، بحيث يتدرج بالقارئ من الحكم العام إلى ما قد يتفرع عليه من فروع، كل ذلك بأسلوب جرد رصين.
- ٢- كثرة التعريفات التي احتواها الكتاب، فحده يقسم الأبواب إلى مسائل، والمسائل إلى فصول، والفصول إلى فروع... وهكذا، مما جعل الكتاب مرتباً في أفكاره.
- ٣- أبرر الكتاب مكانة ابن الصباغ العلمية وإحاطته بمذاهب الفقهاء عامة، والعقائد الشافعية خاصة، واستيعابه للمذهب ودرأته بأدلته.
- ٤- امتد كتاب "الشامل" بكثرة مسائله وفروعه، وتفرقه لخلاف بين أئمة المذاهب الأربعة بحاجب تقريره لأصول المذهب الشافعي وما تفرع عليها من المسائل، وذكر الخلاف فيه.
- ٥- اعتنى بذكر خلاف المذاهب الأخرى بحاجب تفصيل المسألة على مذهب الشافعي.
- ٦- حفظ لنا كثيراً من آراء الصحابة والتابعين وتابعيهم، والفقهاء أصحاب المذاهب غير المشهورة، كالأوراعي والثوري وإسحاق وغيرهم.
- ٧- حفظ لنا كثيراً من الأوجه والأقوال وآراء أئمة الشافعية الذين سبقوه، ولم تصل إلينا كتبهم، كابن أبي هريرة، والإصطخري، وأبي إسحاق المروزي وغيرهم من فقهاء الشافعية.
- ٨- اعتنى ابن الصباغ في كتابه ببيان الراجح من الأقوال والأوجه أو الطرق في بعض مسائل الكتاب، وقد يكون له اختيار في ذلك، كما أنه أيضاً سكت في بعض منها، ولم يعصح عن بيان الراجح بعد إيراد الأقوال أو الأوجه مع أدلتها.

- ٩- يعتبر كتاب "الشامل" من أهم مصادر كتب الخلاف، لأنه يعتي بنقل أقوال الأئمة الثلاثة الآخرين، وخلافهم بمناخ نظره إلى بيان وفصل الأحكام في المسائل على مذهب الإمام الشافعي، بل إنه في بعض المسائل سطر أقوال أئمة السلف من غير هؤلاء الثلاثة، كأعلام وفقهاء الصحابة والتابعين وغيرهم.
- ١٠- اهتم ابن الصاع في كتابه بالاستدلال للأحكام والمسائل التي تعرض لها، فأورد لكل منها ما يتعلق بها من القرآن، والسنة، أو الآثار، أو الإجماع، أو القياس، أو غير ذلك، مما يسوع في الشرع الاستدلال به في بابه، كما عرف وعوه.

ثانيا: ملحوظات على الكتاب:

- ١- كان يصدر المسألة عبارة من كتاب المختصر، ولا يتم نقل العبارة، ثم يلاحظ الفارئ أن المصنف يشرح بقية العبارة التي لم تكتب.
- ٢- أعمل تعريف كثير من المصطلحات الفقهية والأصولية، وبعض الكلمات العامضة، والتي تحتاج إلى شرح وتوضيح.
- ٣- في بعض المواضع يذكر الحديث بالمعنى، ويلون سد غالبا، ويدر أن يعرفها إلى من رواها من أئمة الحديث.
- ٤- لم يشيع مسائل الكتاب باستقصاء أدلتها أو جمع كل ما يستدل به لذلك الأقوال أو الأوجه، اكتفى في الغالب بذكر دليل واحد أو دليلين لكل وجه أو قول، سواء في ذلك مذهبه أو لمذهب المخالف.
- ٥- نادرا ما يجرح الحديث من كتب السنن، وكذا الآثار.
- ٦- استدلاله بأحاديث ضعيفة مع إمكان الاستعانة بها^(١).
- ٧- استدلاله بأحاديث رد عليها وبين ضعفها.

فمثلاً: حديث مظاهر بن أسلم عن القاسم بن محمد وسعيد المقري عن عائشة رضي الله عنها، أن رسول الله ﷺ قال: ((طلاق الأمة تطليقتان، وعدما حيصناك))، استدل به الحنفية على أن المقصود بالقرء الخيض، فرد عليه ابن الصباغ بردين:

الأول: أنه ضعف، قال أبو داود: مداره على مظاهر بن أسلم، فهو ضعيف

الثاني: أنه يحصل على أن انقضاء عدتها يكون بحيضتين من غير أن يقع الاعتداد بالحيض؛ لأن العدة مقلدة بالحیض والظهار. عندنا وعندهم، وإن كان المراد بها أحدهما.

ثم استدل هو بإحدى في باب عدة الأمة، وقواه برواية موقوفة عن ابن عمر بعس لفظ حديث عائشة، وقال: ((حديث ابن عمر أثبت، فإن في مظاهر التواء))، فإذا قويت رواية مظاهر بن أسلم برواية ابن عمر فقد قوي دليل الحنفية: "أن المقصود بالقرء الخيض"؛ لأن الحديثين معهما واحد. فذلك لو اقتصر على الرد الثاني لكان أفضل، ولسلم من اعتراض يوجه إليه.

٨- ذكر بعض المسائل في أماكن بالقول الراجح فقط، وفي أماكن أخرى بالتفصيل من غير تنبيه على ذلك، مما يسبب بعض اللبس على القارئ.

فمثلاً: ذكر حكم نفقة المتوفى عنها في موضعين، فذكرها أولاً، وبين أن هناك مخالفاً للحكم من المصحابة، وذكرها في موضع آخر بالإجماع على الحكم^(١).

المبحث السابع: بيان نسخ المخطوط

لقد بذلت الجهد في البحث عن النسخ الخطية لكتاب "الشامل"، وبالأخص الجزء المختار لإعداد الرسالة، متميةً في ذلك الحصول على أكثر عدد من النسخ، سواء بالسفر أو الاطلاع على فهارس المكتبات التي قمت بزيارتها، وبعد رحلة شاقة كانت في دار الكتب المصرية، ومكتبة الأزهر، ودار المخطوطات بالقاهرة، ومكتبات تركيا، وقمت على ثلاث نسخ تصمنت كتاب العدد نسخة كاملة، واثنين ناقصتين. ووصف هذه النسخ كما يأتي:

١- النسخة الأولى:

وهي مخطوطة في المكتبة المحمودية تحت رقم (٤٣)، فقه شافعي اشمودية ١١٦/٢٤، سجل برقم (١٣٦٦) في الجزء السابع.

وتوجد نسخة مصورة من هذا الجزء في مكتبة المخطوطات بإحاطة الإسلامية برقم (٨٨٧٩) في كل صفحة (٢١) سطرا تقريبا، وفي كل سطر (١٥) كلمة تقريبا. والجزء الذي قمت بتحقيقه موجود منه (٣٥) لوحة فقط، ويوجد بها سقط ما يقارب (٢٩) لوحة في ثمانية.

وقد وقعت على أصل المخطوط في المكتبة المحمودية بمكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة المنورة، وتأكدت من وجود السقط الذي ذكرته، ولم ألق على تاريخ نسخها؛ لعدم وجود ذلك في الأصل والذهاب. ودرمت لهذه النسخة بحرف (م)، إشارة إلى المحمودية.

٢- النسخة الثانية:

وهي مخطوطة في دار الكتب المصرية تحت رقم (١٤١) فقه شافعي، وها صورة على الميكروفيلم تحت رقم (٤١٦٧٧). والجزء الذي قمت بتحقيقه يقع في الجزء العاشر وعدد لوحاته (٥١) لوحة، وفي كل صفحة (١٩) سطرا تقريبا، وتتراوح الكلمات في كل سطر ما بين (٨-١٣) كلمة.

وقد ساعدت إلى القاهرة، وقمت بتصويرها. وقد تم نسخها في القرن الثامن الهجري، ويوجد بها سقط "لوحة واحدة".

ورمرت لهذه النسخة بحرف (د) إشارة إلى دار الكتب المصرية.

٣- النسخة الثالثة:

وهي نسخة مصورة من مكتبة أحمد الثالث طوب كني في استانبول بتركيا تحت رقم (٤٣٥٩)، عقه شامي، وتقع في الجزء العاشر، وعددها (٣٤٤) ورقة، وفي كل صفحة (١٩) سطرا، وفي كل سطر (١٤) كلمة تقريبا، ويوع حطها مشرق جيد، والجزء الذي قمت بتحقيقه يبدأ من ورقة ٣٢٥ إلى آخر باب الإحساد (٣٦٦)، وبمجموعها (٤١) تقريبا وقد تفصل الدكتور أحمد عبد الله كاتب مشكورا بإحضار النسخة، وكانت أفضل السبع خطأ، وقد جعلتها أصلا اعتمد عليه في اختيار النص؛ لكونها كامنة، قليلة السقط.

وهذه النسخة رمرت لها بحرف (ط)، مشبوا إلى مكتبة طوب كني.

نماذج من المخطوطات
المعتمدة في التحقيق

الحج الخامس والسادس منه

ربيع الحجاج من النبل ومضى
معه المولى رحمه الله واليه المصير
الأمير الأرحم أرحم الراحمين
عبد الله الحارثي المصطفى رحمه الله

والمولى المصطفى رحمه الله
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب

ماجد الدين والملك
للمنفعة العامة والملك
للمنفعة العامة

للمنفعة العامة
للمنفعة العامة

للمنفعة العامة
للمنفعة العامة



حسبكم منكم

لحق به حتى اذا انزل اليهم المائدة والافخار عمدوا لغيره سبكا وهدا لمتبعه ^{سبح}
 كرمه عسا اراهم في يوم لا ينفعهم ان لم يؤمنوا به فاعلموا ان الله اعلم بما هم
 عليه انذائهم ^{سبح} فاحسبوا انهم على نعمة خروا على ادبار وجوههم لعلهم يذكرون
 ان الله اعلم بما هم عليه انذائهم ^{سبح} فاحسبوا انهم على نعمة خروا على ادبار وجوههم لعلهم يذكرون

فإنما سئل عن ذلك المذنب
فجوابه
فإنما سئل عن ذلك المذنب
فجوابه

34

الضلع

نهاية كتاب العدد من نسخة (ط)

الجزء السابع من كتاب التاميل

في الفقه الشافعي الثلاثة

ابن الصباغ رحمه الله

الدينغالي ورق طبع

٢٠٨ أمين

١٦ من كتاب الفقه المحمدي

فقه شافعي

٤٣

المحمدي

٤١

٤٥٦

١٢٦٦

٨١

والولد يسمى به بلا لسان من كان في هذه السيرة فذلك لسان الولد ليس منه
 قطعاً ولا ينقعه ويدان ما ألبس واحسنت ووجدت ما قال أبو حنيفة
 أن الولد اسم الحنيفة ومنه الجمل لا يرى اليك لم يسمي إذا لم يسمي وما كان
 يحن وإن علم أنه لم يحصل الفرج والامكان لا يقيم مقام الوطء في جمل من يتكسبه
 ودليلاً أنه لم يحصل امكان الوطء في غير ذلك العقد فلم يحن به الولد كما لو فرج
 صغيرة وما كانوا عليه فلا فيه مسئلتنا لأن الامكان إذا حصل لم يعلم أنه ليس
 منه قطعاً وتوهم أن يكون طهر واجب لا يعلم وإنه غلبت ما خلاف

سئلنا فانه فاه

الجدلة

١١١

كأن

قال الشافعي رحمه الله والواجب تعالى والمطلقان يقر بعضهما ببعض من قبله من دون
 وجوبه أن الحد منه عدة بالانقضاء بوضع الحمل وقوله بالشهر وطناً
 عدة المرأة ما جئت على عتق إذا ما زنت زوجها لم يبرأ منه طهره بها
 وطبت وطئ شهيرة وأما العدة بوضع الحمل فيكون من طهره بالزواج إن غناه
 سواء كان زناً أو ميتاً أو كذا أن يحن جسمها بغير زوج وأما العدة بالزواج
 فأنها على من ينقض العقد الوفاة وهي لا يعرف إلا بعدة أشهر أو ثمانية أشهر
 أو سنة أو نحوها وهي طيل أو أمانت من ذوات الأنثى أو لم يكن أو دخل
 بها الزوج أو لم يدخل الذي ينفق شهيرة وهي عدة الصغيرة وإنه إذا
 وطئ بها الزوج أو الحيض شهيرة من قبلها قالوا لا تعرفها إلا طهاراً
 وحضه ذلك أن العدة اسم للظفر والحيض معاً من الحيض قالوا لا تعرفه
 فيها أن العدة هو الحيض يقولون إن الماء لا يحن وقول الطعام لا يحن
 وحالة الطهر هي حالة الحيض الدم يسمى قرا أو نبي الحيض أو أن الدم

عنه كالعبرج في الرية وحمل ان يكون الحصى مما ارضه به كالتورق
والنخل والعرف الثالث الاعمدة والاروق من كالمستبدل لم يمنع
منهما ان الخضار المشبع كما هو حاله فغالبه والاروق المشبع بغير
النخل من كالمخيف من سقمها ٢٢ الخضار الصافي والاروق الصافي من
بسم الله منقذ قال وكذلك كل جزء وانه كبير وصغيره مسلمة
او فمته وجعلته ان الية طلق فيماد لراه من المصادد لغوم المصاد
والاهلعة عن وناه فاستتار الله فان قيل كيف يتبين الية على الماء الية
تتفرع من طلق هذه البقرة فلما اختلا في القدر لم يفرق بينهما
في الصفة التي ان الحار والماء الحار في قدر البقرة وبساوان
الصفة فصل والكبر والسيفر ساوان الية في الصفة الحداد
على الصفة ان الجاد حرق الية تعالى المعلق نحو الزوج فلم يفرق على الصفة
كسائر الجادات وذلك ان الية المعلقة عن وناه فكان عليها الاحاد كالبشر
وما ذكره فلا يصح ان ذلك المعلق الشجرح حرق الية العدة واطلوا الحرق عليهم
فصل فيما الدبته فاذا كان ردها على ما وحت عليها العدة
والاحاد وبه الاماك وذلك الوجهة على العدة وابتاع الاحاد الماردي
عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يخل لراه نور الله واليوم الامر ان يخل
يب ووليت في الماردي راحة الشهر وعلى الصفة المارة ذلك وان ذلك
يخل لله تعالى في الدنيا المعلقة عن وناه فكان عليها الاحاد كالمسألة والاحتاج
يخل في الماردي والكتاب وهم الماردي هو قد من الماردي في الماردي
فصل في ذلك راجع اليكم في ما نجي عليها ابو العبد والاحاد
وقال الله حبه المعلقة احاد ان الماردي في الماردي وهو البقرة الماردي

قسم التحقيق

كتاب^(١) العدد^(٢)

قال الشافعي^(٣) رحمه الله: قال الله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَتُ يَتَرَبَّصُّ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾^(٤).

وجعلته: أن العدد ثلاثة^(٥): عدة بالأقراء^{(٦)(٧)}، وعدة بوضع^(٨)، وعدة بحمل، وعدة ٢/٢

(١) الكتاب في اللغة. معروف، وانضم كُتِبَ وكَب، وقد كَتَبْتُ كِتَابًا وكتابًا وكتابة. والكتاب الغرض والحكم والقدر.

وشرعًا يشمل على المسائل، قليلة كانت أو كثيرة، من هي أو صور

انظر: لسان العرب (٦٩٨/١)، الصحاح (٢٠٨/١).

(٢) العدد في اللغة العدد. إحصاء الشيء عدته يَعدُّ عدًّا، وعدًّا، وعدته، وعدته، وعدة المرأة أيام فرائها

وشرعًا عدة اسم لثمة ترضى فيها شركة لمرأة براءة زوجها، أو للعبد أو لتصميمها على زوجها

انظر: لسان العرب (٢٨١/٣)، الصحاح (٥٠٦/٢)، (البيان ٧/١١).

(٣) الشافعي: هو محمد بن إدريس بن العباس المنفلي القرشي أبو عبد الله الشافعي، ولد سنة ١٥٠هـ،

ومات سنة ٢٠٤هـ، كان أحد فطلاء الأعمام والمشايخ الحفاظ، صاحب سنة وفصل، وهو أحد

أئمة المذاهب المنتهية الأربعة المجهدين، من شيعته. مسلم الرعي، ومالك بن أنس ومن تلاميذه:

أحمد بن حنبل، ولبدازي ومن تألفه المحقق، والأم، والرسالة

انظر تاريخ بغداد (٥٦٢/٧٣)، وميات الأعيان (١٦٣/٢-١٦٩)، سير أعلام النبلاء (١٠/٩٩-٩٩).

(٤) سورة البقرة، الآية (٢٢٨).

(٥) انظر: الأم (٢٠٩/٥)، مختصر للزبي من (٢٨٧)

(٦) في نسخة (د) "ثلاث"، والأصح "ثلاثة".

(٧) في نسخة (د) "الأقراء"

(٨) الأقراء = الفتح - الخيش. والجمع: أقراء، وقروء على صول. والقرء أيضا الظهور، وهو من الأضداد.

وأقرت المرأة: حاجت، فهي مقرء. وأقرت: حبرت

انظر: لسان العرب (١٣٠/١)، الصحاح (٦٤/١).

(٩) في نسخة (د) تكرر "بوضع".

بالشهور^(١).

فأما عدة الأقراء: وإما^(٢) تحب علي من تحيض إذا غارقت روجها حياً بعد دخوله^(٣) بها، أو وطئت وطئ شبهة^(٤). وأما^(٥) العدة بوضع الحمل^(٦)، فيكون ممن لحقه^(٧) الحمل وأن نفاه، سواء عارقها حياً أو ميتاً. وكذلك إن لحق حملها بعد زوج^(٨).

وأما العدة بالشهور : فإنها على ضربين:

أحدهما: عدة الوفاة وهي أربعة أشهر وعشراً^(٩)، تحب علي من توفي عنها روجها وهي حائض^(١٠)، سواء كانت من ذوات الأقراء أو لم تكن، وسواء دخل بها الزوج أو لم يدخل.

(١) انظر شرح مختصر إمامي (٨/ ٨٩ أ)، كتاب البياض في الفقه الشافعي ص (٣٤٠)، الخاوي الكبير (١٨٧/ ١٤)، الوجيز (٩٣/ ٢)، روضة الطالبين (٣٦٦/ ٨)، الترمذ شرح الوجيز (٤٢٣/ ٩).

(٢) في نسخة (د) "فإنها".

(٣) في نسخة (د) زيادة "أيضاً".

(٤) انظر ' روضة الطالبين (٣٦٥/ ٨)، البياض (٧/ ١١)، الوجيز (٩٥/ ٢).

(٥) في نسخة (د) "فإنها".

(٦) أي: العدة يُراد بها براءة الرحم، وبراءة الرحم تحصل بوضع الحمل.

انظر: البياض (٩/ ١١)، المذهب (١٤٦/ ٢)، معيحتاج (٣٨٨/ ٢)، المجموع شرح المذهب (٣٩١/ ١٩).

(٧) في نسخة (د) "مُلتحفه".

(٨) انظر: كتاب البياض في الفقه الشافعي ص (٣٤٠)، الخاوي الكبير (١٨٧/ ١٤)، الوجيز (٩٣/ ٢)، روضة الطالبين (٣٦٦/ ٨).

(٩) قوله: (عشراً) كما ورد في نسخ ثلاث، وهو هنا في عن الرجع عطفًا على (أربعة)، وكذا متى على استحبابه لأنه ورد في القرآن هكذا.

(١٠) الحائض هي التي وطئت ظم محل، يقال: حائض لثافة، والبراءة، وتلحقه، وكل أنثى حيواناً سوا الكسرة - لم تحمل فهي: حائض.

انظر: لسان العرب (١٩٠/ ١١).

والثاني : ثلاثة أشهر، وهي عدة الصغرة والآيسة^(١) إذا وضئها الزوج أو الأجنبي بشبهة^{(٢)(٣)}.

١- مسألة

قار: والأقراء [عدد]^(١) الأطهار^(٢).

وجملة ذلك : أن القرء اسم للطهر ولنجيس معاً^(٣).

فمن أصحابنا من قال: إنه حقيقة^(٤) فيهما؛ لأن القرء : هو الجمع ، يقول: قرأت الماء في الخوص، وقرأت الطعام في الشدق^(٥)

وحالة الطهر : هي^(٦) حالة^(٧) اجتماع الدم، فسمي قرءاً، وسمي الجيـص أيضاً: قرءاً؛ لأن الدم يجتمع في الرحم^(٨).

(١) الآية بمعنى واحد، وهي التي تمنع عنها الجيـص لكرها.

انظر : (أيس) الصحاح ص ١٩٠٦، لسان العرب (١٩/٦).

الآيسة أقصى صدره يلمس امرأة في العالم على قرن ساء عنبرها وقيل. بالمصيات من النساء وتبين بنظر إلى البلد لا إلى العالم.

(٢) في نسخة (د) سقط "بشبهة".

(٣) انظر شرح مختصر للرب (٨/٨٩)، غاية المحتاج (١٢٦/٨)، روضة الصالحين (٣٧٥/٨)، الوسيط (٣/٣٦٩).

(٤) في النسخ الثلاث. (عنه)، والصحيح ما أثبتته من مختصر المرئي

(٥) انظر: مختصر المرئي ص (٢٨٧).

(٦) انظر: الوسيط ٣/٣٦٧، للمذهب (١٤٣/٢)، روضة الطالبين (٣٦٦/٨)، الترمذ شرح الوجيز

(١٢٥/٩)، غاية الحاج (١٢٩/٧).

(٧) الحقيقة هو تلفظ المستعمل فيما وضع به في اصطلاح المتعاطب.

انظر قواعد الأصول ومطالع النصول ص ٥٠.

(٨) الشدق: جانب العم.

انظر . مختار الصحاح ص (٢٥٧) ، للمعجم الوسيط (٤٧٩/١)، الشدق ص ٣٧٩.

(٩) في نسخة (د) "هو".

(١٠) في نسخة (د) سقط "حالة".

(١١) انظر . شرح مختصر للرب (٨/٩٠)، غاية المحتاج (٧/١٣)، معي المحتاج (٣/٣٨٥).

ومن أصحابنا من يقول: إنه حقيقة في الظهر، مجازاً^(١١) في الخيص؛ لأن حالة الجمع هي حالة الظهر، وإلى سمي الخيص قرناً لمجاورتها^(١٢).

[وعد]^(١٣) قيل أيضاً: أن العرب تسمي كل رمان أقل: قرءاً^(١٤).

قال الشاعر^(١٥):

كرونت العقر عقر بني شبل^(١٦) إذا هبت لفارثها الريح^(١٧)

يعني لوقتتها. وقال أبو أميثم^(١٨): أقرء^(١٩) العدة والأجل عند العرب سواء، وهذا

يقضي أن اسم القرء^(٢٠) يتناول الظهر والخيص؛ لأن كل واحد منهما يأتي لوقت^(٢١).

= الحاروي الكبير (١٩٥/١٤)، المعري شرح الوجيز (٤٢٥/٩)، البيان (١٥/١١)

(١) في نسخة (م) "مجازاً".

(٢) هنا: هو اللفظ المستعمل في معنى غير موضوع له يناسب المصطلح عليه.

انظر: قواعد الأصول ص ٥٩.

(٣) تهر: شرح مختصر التري (٨/ ٩٠)، روضة الصاير (٣٦٧/٨)، الحاروي الكبير (١٨٨/١٤)، البيان (١٥/١١).

(٤) في نسخة (ط) سقط "قد"، وما أنبته من نسخة (م، د) هو الصحيح.

(٥) لسان العرب (١٣١/١-١٣٢)، تاج العروس (١٠٢/١)، البيان (١٦/١١)، الحاروي الكبير (١٩٦/١٤).

(٦) الشاعر هو: مالك بن الحارث الهذلي.

(٧) كذا في لسان العرب (١٣٢/١٠)، وفي النسخ الثلاثة (مجم).

(٨) هبت لفارثها، أي لوقت هبوبها، وشلتها وشلة بردها، وفقر موضع بهن، وشلت به حرو من عبد الله الحلي.

انظر: الصحاح (٦٤١/١)، لسان العرب (١٣٢/١)، المعجم المحيط (٢٤/١)، تاج العروس (١٠٢/١).

(٩) البيت في ديوان الفضليين (٨٣/٣) للأعشى. ويشتق القرء أيضاً على شئتكم والحووم والرياح والسلام.

والخلاصة انظر: المعجم الوسيط (٧٢٧/٢).

(١٠) أبو أميثم الرزدي، كان إماماً مدنياً، بارعاً، حافظاً، صحيح الأدب، ورعاً، كثير الصلاة، صاحب سنة.

م يكن صنيهاً بعلمه وأدبه. أنكر الصنما وأمد عنهم، وتصد بالبري لإفادته من مؤلفاته: كتاب الأنوار.

في اللغة، توفي سنة ٢٧٦هـ.

انظر: بنية الرعاة (٣٢٩/٢)، المهرسة ص ١١٦، مقدمة تليد اللغة (٢٩/١).

(١١) في نسخة (د) "القرء".

(١٢) في نسخة (د) "القرء".

(١٣) انظر: الحاروي الكبير (١٨٩/١٤)، للهلبي (١٤٣/٢)، نهاية المحتاج إلى شرح للنهاج (١٢٩/٧).

إذا ثبت هذا : فإن لم ترد بقوله تعالى : ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾^(١)

عبد الشافعي - رحمه الله - الأظهر^(٢) . وروي مثل ذلك عن زيد بن ثابت^(٣) ، وعبد الله بن

عمر^(٤) ، وعائشة^(٥) رضي الله عنهم . وبه قال الفقهاء السبعة فقهاء المدينة^(٦) . وبه قال الرهري^(٧) ،

(١) سورة البقرة، الآية (٢٢٨)

(٢) انظر الأم (٢١٠/٥) ، مني المحتاج (٤٩٠/٣) ، نكح الكبر (١٤٠/١٤) ، مختصر لثري من (٢٨٧) ، اليد (١٦٧/١١)

أعرجه لميهقي في نسب الكبري (٤١٥/٧) ، وعبد البر في النصف (٣١٩/٦) ، باب الأقراء والعنف وسيد من منصور في الحسن ، باب الرجل يطلق امرأته ، فخص (٢٩٣/١) .

(٣) زيد بن ثابت الصحابي من زيد بن عمرو الجاهلي الأسدي فصحا شيخ فرسي ، لقوله صلى الله عليه وسلم : (لترض أمي زيد بن ثابت) ، احتفوا في وفاته قبل سنة ٤٥ هـ وقيل سنة ٥٠ هـ .

انظر ' سر أعلام النبلاء (٤٢٦/٢) ، التاريخ الكبير (٣٨٠/٣) ، التذيل والتحريج (٥٥٨/٣) .

(٤) عبد الله بن عمر بن الخطاب بن نفيل العدوي أبو عبد الرحمن العنزي ، ولد سنة ١٠ قبل الهجرة شهيد مع النبي ﷺ اخذ في ما بعدها ، و طالت ملازمته له وكان من المكرم في رواية الحديث عن النبي ﷺ ومن فقهاء الصحابة ، كف بصره في آخر حياته ، توفي بمكة سنة ٧٣ هـ .

انظر الإصانة (٢٨/٢) ، أسد الغابة (٣٤٠/٣) ، حلية الأولياء (٢٩٦/١) .

(٥) أم المؤمنين عائشة بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنها نسبية القرشية ، ولدت بعد البعثة بأربع سنين أو خمس ، تزوجها النبي صلى الله عليه وسلم في السنة الأولى من الهجرة ، أفقه نساء المسلمين وأعلمهن بالدين والأدب ، توفيت بالمدينة المنورة سنة ٥٨ هـ .

انظر ' طبقات الفقهاء لشاذلي من (١٧) ، وفيات الأعيان (١٦/٣) ، أعلام النبلاء (١٩/٣) .

(٦) الفقهاء السبعة ، هم فقهاء المدينة - عباره يطلقها الفقهاء على سبعة من التابعين وكانوا معاصرين بالمدينة المنورة ، وهم سعيد بن المسيب ، وعروة بن الزبير ، والثمام بن محمد بن أبي بكر الصديق وعبد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود ، وخارجة بن زيد بن ثابت ، و سليمان بن يسار ، واحتج في السابغ قتيل هو أبو سلمة بن عبد الرحمن بن جوف وهو عول الأكثر ، وقيل هو سام ابن عبد الله بن عمر بن الخطاب ، وقيل هو أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام للخرومي .

انظر الأعلام مركبي (٤٠/٢) ، شجرة قنور أركية من (١٩) ، لموسوعة الفقهية (٣٦٤/١١) .

(٧) محمد بن عبد الله بن عبد الله بن شهاب الزهري أنفسي أحد فخران في علمي ليلة ، قال أبو لهو ما رأيت أحدا أعلم من الزهري ، ولد الزهري في سنة ٥٨ هـ في آخر خلافة معاوية ، كان ثقة كثير الحديث والعلم والرواية فقيها جليلا ، توفي سنة ١٢٤ هـ في الشام .

انظر التاريخ الكبير (٢٢٠/١) ، سر أعلام النبلاء (٣٦٦/٥) ، وفيات الأعيان (١٧٧/٤) ،

وأس أبي دثب^(١)، وربيعة^(٢)، ومالك^(٣)، وأبو ثور^(٤). وهو إحدى^(٥) الروايتين

البدنية واليهامية (١٤٠/٩). التعديل والتخريج (٨٧١/٨)، قديم التهذيب (٤٤٥/٩).

(١) محمد بن عبد الرحمن بن المبره بن أبي دثب - واسم أبي دثب هشام بن شعبة - إمام، شيخ الإسلام أبو حنيفة، حارث القرشي العامري، الحنفي، الفقيه، ولد سنة ٨٠ هـ من أروع الناس وأودعهم، كان فقيه المذهب، كان رجلاً صاحباً قرأاً بالحنيفة سعيد بن المسيب. مات سنة ١٥٩ هـ بالكوفة.

انظر: سمر أعلام السلا، (١٣٩/٧)، تاريخ الكيم (١٥٢/١-١٥٣)، شمات السهب (٢٤٥-٢٤٦)، تهذيب التهذيب (٣٠٣/٩).

(٢) أبو عثمان ربيعة بن أبي عبد الرحمن بن فروخ انتهى، مولا هم، المشهور بربيعة الرأي، عفي امدية، مسورة، وشيوخهم. فقيه من أوعية العلم. ومن الأئمة المجتهدين، وعنه أحمد مالك وقال الرهري: "ما ظننت أن بامدية مثل ربيعة أترأي"، وقال مالك "ماتت حلوة الفقه مند مات ربيعة" توفي بالمدينة، وقيل بالأبواب سنة ١٣٦ هـ.

انظر: سمر أعلام السلا، (٨٩/٦)، وفيات الأعيان (٢٨٨/٢)، تاريخ بغداد (٤٢٠/٨)، الخرج والتعليل (٤٧٥/٣).

(٣) مالك بن أنس بن أبي عامر بن عمرو الأصمعي الحميري أبو عبد الله الحنفي، ولد سنة ٩٣ هـ، ومات سنة ١٧٩ هـ، كان أحد أعلام الإسلام وإمام دار الهجرة وأحد الأئمة الأربعة المجتهدين.

انظر: الديباج المذهب (٨٢/١)، ثياب في تهذيب الأسباب (٦٩/١)، طبقات الفقهاء للشيرازي (٦٧).

(٤) انظر: المعني (٢٠٠/١١)، بداية المجتهد (٨٩/٢).

(٥) إبراهيم بن خالد بن أبي اليمان الكلبي البغدادي، كنيته، أبو عبد الله و فقه: أبو ثور كان إماماً حليلاً حقيقياً من أصحاب محمد بن الحسن، ثم صاحب الشافعي ببغداد وأخذ عنه الفقه ثم ائمره بمذهب فقهي مستقل، ولد سنة ١٧٠ هـ ومات سنة ٢٤٠ هـ.

انظر: تهذيب التهذيب (١١٨/١)، وفيات الأعيان (٢٦/١)، تاريخ بغداد (٦٥/٦).

(٦) انظر: المعني (٢٠٠/١١).

(٧) في نسخة (م) "أحمد".

عن أحمد^(٢٨) رحمه الله.

وقال أبو حنيفة^(٢٩) رحمه الله : "الأقراء هي الخيضر"^(١).

وروي ذلك عن عمر^(٣٠)، وعلي^(٣١)، وابن مسعود^(٣٢)، وأبي موسى الأشعري^(٣٣).

(١) أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال الشيباني أبو عبد الله المروزي ، ولد سنة ١٦٤ هـ ، ومات سنة ٢٤١ هـ وكان إمام أئمة المحدثين وأحد الأئمة الأربعة .

انظر لمسند التهذيب (٧٢/١) ، البداية والنهاية (٣٢٥/١٠) ، طبقات الحنفية (١/١) ، روافد الأعيان (٦٣/١) .

(٢) انظر . شرح مسهب الإرادات (٢٢٠/٣) ، المعجم (٢٠٠/١١) .

(٣) أبو حنيفة هو الحسن بن ثابت بن روهي القمي ولد سنة ٨٠ هـ ومات سنة ١٥٠ هـ كان فقيه العراق وإمام من أئمة الإسلام وركب من أركان العلماء وهو إمام مدرسة الرأي في عصره وأحد الأئمة الأربعة .

انظر تهذيب التهذيب (٤٤٩/١٠) ، طبقات الفقهاء للشيرازي ص (٨٦) ، البداية والنهاية (١٠٧/١٠) .

(٤) انظر الميسر (١٤/٦) ، بدائع الصنائع (٣٠٣/٣) .

(٥) أمير المؤمنين أبو حمزة عمر بن الخطاب بن ميمون القرشي ، ولد سنة ٤٠ قبل الهجرة ، شهيد المشاهدة كلها ، طعن سنة ٢٣ هـ على يد أبو لؤلؤة الغساني .

انظر الإحصاء (٥١٨/٢) ، البداية والنهاية (١٣٣/٧) ، أسد الغابة (٦٤٢/٣) .

(٦) أمير المؤمنين علي بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم الهاشمي القرشي ، أبو الحسن ، ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم وروح ابنه فاطمة ، ولد قبل النبوة بعشر سنين ، كان من أبرز الصحابة فعلاً ، وفصلاً ، وحنفاً ، وحديثاً ، وهو أحد البشيرة بأجرة ، توفي سنة ٤٠ هـ .

انظر البداية والنهاية (٢٢٢/٧) ، الإحصاء (٥٠١/٢) ، صفة الصفوة (٣٠٨/١) .

(٧) عبد الله بن مسعود بن غنفل بن حبيب العدني ، أبو عبد الرحمن ، صحابي جليل ، هاجر لهضرتين ، وشهد امشاهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ولأمته وحدث عنه ، شهد له رسول الله صلى الله عليه وسلم بأجرته ، مات سنة ٣٢ هـ أو سنة ٣٣ هـ .

انظر : الإحصاء (٣٦٠/٢) ، صفة الصفوة (٣٩٥/١) ، أسد الغابة (٣٨٤/٣) .

(٨) في نسخة (د) سقط "الأشعري" .

(٩) أبو موسى الأشعري التميمي أنقري عبد الله بن قيس بن سليم بن حصار بن حرم ، الإمام الكبير صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ممن جمع العلم والعمل والجهاد ، اختف في سنة وفاته معهم من قار . "٤٢-٤٣-٤٤-٥٢-٥٣" وأصبح أنه في ذي الحجة سنة ٤٤ هـ .

انظر سير أعلام النبلاء (٣٨٠/٢) ، تاريخ الكبير (٢٣-٢٤/٥) ، أسد الغابة (٣٦٢/٣) .

وهو مذهب الثوري^(١)، وابن أبي ليلى^(٢)، وابن شبرمة^(٣)، والأوزاعي^(٤)، و[عيد]^(٥) الله بن الحسن العسري^(٦)، والرواية الأخرى عن أحمد رضي الله عنهم^(٧).

وتعلقوا بما روت عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "طلاق الأمة تطيقتان، وعنتها حيزستان"^(٨)، وأن من لا تحيض لا تكون

(١) أبو عبد الله بن سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، ولد بالكوفة سنة ٩٧ هـ، نشأ فيها، أجمع الناس على دينه وورعه، ورهده، وثقه في الرواية، كان من الأئمة المجتهدين، من مؤلفاته: إجماع الكبير، الجامع الصغير في الحديث، توفي سنة ١٦٦ هـ.

انظر: تهذيب التهذيب (١١١/٤)، سير أعلام النبلاء (٢٢٩/٧)، وفيات الأعيان (٣٨٦/٢)
(٢) محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الأصمري أبو عبد الرحمن الكوفي ولد سنة ٤٧ هـ كان من كبار الفقهاء، عبداً بقرآن، صاحب سنة وفي القضاء بالكوفة وكان يثنى على قصاته، توفي سنة ١٤٨ هـ.
انظر: طبقات الفقهاء للشيخ الرازي ص (٨٤)، الكامل في التاريخ (٢٤٩/٥)، طبقات المفسرين للباقر (٢٧٥/١).

(٣) عبد الله بن شبرمة الصبي ولد سنة ٧٢ هـ ومات سنة ١٤٤ هـ حجة الكوفة، أجمعوا على توثيقه.
انصر: الكاشف (٩٥/٢)، التاريخ الكبير (١١٧/٥)، مشاهير علماء الأمصار ص (١٦٨).
(٤) عبد الرحمن بن عمرو بن محمد الأزدي، أبو عمرو الشامي، ولد سنة ٨٨ هـ من كبار التابعين، كان إمام الديار الشامية في الفقه، والرهدة، وكثرة الرواية، وجمع بين العبادة، والورع، والتفصاح، وسعة العلم، والقول بالحق، وعرض عليه القضاء فامسح عنه، له كتاب السنن والمسانين، توفي في بيروت سنة ١٥٧ هـ.

انظر: وفيات الأعيان (٣٨٦/٣)، تهذيب التهذيب (٢٣٨/٦)، صفة الصخرة (٢٥٥/٤).
(٥) في نسخة (ط) "عيد الله" وما أتته من المستحقين (د، م) هو الصحيح.
(٦) عبد الله بن الحسن بن الحسن بن أبي عمر السوسي البصري فاضلاً، ثقة فقيه، يكنى أبا عبد الله عليه مسألة تكافؤ الأدلة من السابعة، مات سنة ٦٨ هـ ليس له عند مسلم سوى موضع واحد في الجلائر.
انظر: تقريب التهذيب ص (٦٣٧).

(٧) انظر: الحاشية الكبير (١٩٠/١٤)، الملحق (٣٠٠/١١).
(٨) أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه والدارقطني والبيهقي، وصححه الحاكم، وخالفوه فاتفقوا على صحته.
انظر: بلوغ المرام ص ٢٠٦، تلخيص الحبير (٢١٣/٣)، سنن أبي داود (٢٥٧/٢) كتاب الطلاق، "باب طلاق العبد"، وعانق عليه أبو داود بقوله. وهو حديث مجهول =

من ذوات الأقراء^(١).

ودليلنا: قوله تعالى: ﴿ فَطَلَّقُوهُنَّ إِعْذِبْنَ ﴾^(٢)، ومعناه في عدس، والطلاق مأمور به في حال الظاهر دون الخيص. يدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم في حديث ابن عمر حين طلق زوجته وهي حائض لعمر رضي الله عنه: "مر ابك فليراجعها حتى تظهر ثم تحيض ثم تظهر، فإذا شاء طلق وإن شاء أمسك، فتلك العدة التي أمر الله أن تطلق لها النساء"^(٣).

فأما الحديث^(٤): فعمر ثابت، فإنه^(٥) رواه

١ - من ابن ماجه (٦٧٢/١)، حديث ٢٠٨٠، "باب في طلاق الأمة وعدتها".

السلي الكبري للبيهقي: (٤٢٦/٧)، "باب عدة الأمة"، سن الدارقطني: (٤٠-٣٩/٤). وعلق عليه الدارقطني بقوله: "أخبرنا أبو بكر خسابوري، أخبرنا محمد بن إسحاق، قال سمعت أبا عاصم يقول: يس بالبصرة حديث أنكر من حديث "مظاهر"

مس الرمزي، (٤٨٨/٣)، "باب ما جاء أن طلاق الأمة تطليقتان"، حديث رقم ١١٨٢. على عيه الرمزي بقوله: حديث عائشة عريب لا يعرفه إلا من حديث "مظاهر بن أسلم"، و"مظاهر" لا يعرف له في العلم عو هذا الحديث، والعمل على هذا حد أهل العلم

سن الدردي (١٧٠/٢)، عريب الحديث لمعطاي (٦٩٧/١)، وعلق عليه الخطابي بقوله: "قد ينتج بهذا الحديث من يرى العدة بالخيص، ومن لا يرى الطلاق معتبراً بالرجل إلا أن أهل الحديث يصعبونه.

لسترك (٢٠٥/٢)، وعنى عيه الحاكم بقوله: "مظاهر بن أسلم شيخ من أهل البصرة لم يذكره أحد من مقدمي مشايخنا بخرح، فإن الحديث صحيح، ولم يخرجاه، وثابه عليه الذهبي بقوله "صحيح" انظر: التلخيص (٢٠٥/٢).

(١) انظر المسووط (١٣/٦)، بداية المجتهد ونهاية المقتصد (١٧٠/٣)، إسنوي الكبير (١٩٧/١٤)، لمعي (٢٠٠/١).

(٢) سورة الطلاق الآية (٧).

(٣) أخرجه البخاري. من كتاب الطلاق، في باب أحصياه وعدته وطلاق السنة أن يطلقها من غير

جماع ويشهد شاهدين رقم (٥٢٥١)، (٤٩٦/٦).

(٤) المراد به حديث عائشة (طلاق الأمة تطليقتان وعدتها حيثان).

(٥) في نسخة (د) "الأمة".

مظاهر^(١) من أسلم^(٢)، وهو منكر الحديث. وأما^(٣) المعنى : فإنه^(٤) يسمى الظهر قرءاً إذا كان^(٥) بين حيزتين، وهذا لا يوجد إلا في حق الخائض^(٦).

١/١ فصل

ذكر الشافعي رحمه الله في أثناء كلامه فقال - و^(٧) ليس في الكتاب ولا السنة للغسل^(٨) بعد الحيضة الثالثة معنى^(٩).

وقصد به رداً على أبي حنيفة؛ لأن عده إذا تمت^(١٠) الحيضة الثالثة، فإن كانت لأكثر الحيض انقضت العدة^(١١)، وإن كانت دون ذلك لم تنقض العدة حتى تعتسل أو^(١٢) يخرج عنها وقت الصلاة، وهذا فقد ذكرناه في كتاب الحيض.

(١) في نسخة (د) "ظاهر".

(٢) مظاهر بن أسلم، يقال ابن محمد بن أسلم المحرومي المدني، روى عن القاسم بن محمد وسعيد المقري، صعبه السائي وأبو حاتم وأبو عاصم وقال أبو إسحاق بن منصور بن أبي معين يجهلون وذكره ابن حبان في الثقات، وقال أبو داود (حديثه في طلاق الأمة مسكر)، وقال الترمذي (لا يعرف له إلا هذا الحديث).

انظر - لمذهب التهذيب (١٠/١٨٣)، فكيف في معناه فرجاء (٦/٢٤٤)، تقريب التهذيب ص (٩٥٠).

(٣) في نسخة (د) "إنما".

(٤) في نسخة (د) "لأنما".

(٥) في نسخة (د) "كانت".

(٦) انظر - شرح مختصر الرني (٨/٩١ أ)؛ الخاوي الكبير ١٤/١٩٧، البيان (١١/١٤).

(٧) في نسخة (د) سقط "و".

(٨) في نسخة (ط) سقط "الثلاث"، وما أتته من نسخة (د، م) هو الصحيح.

(٩) مختصر للرني ص (٢٨٧).

(١٠) في نسخة (د) "أتمت".

(١١) انظر : بدائع الصائغ (٣/٣٠٤).

(١٢) في نسخة (د) زيادة "تطهر".

وقال أحمد على الرواية التي تقول: إن الأقراء الحيض: لا^(١) تنقضي العدة حتى تعتزل، وإن كان لأكثر الحيض؛ لأنها مجموعة/ من الصلاة بحكم حدث الحيض، فلم تحل للأزواج كما لو لم ينقطع^(٢).

ودليلنا: أن الحصة قد كملت بدليل وجوب الغسل عليها^(٣)، والصلاة، فحلت كما لو اعتسلت، ويحالف إذا لم تنقطع لما ذكرناه، وإنما تنصور الخلاف بيننا في الاستبراء^(٤) إذا قلنا أنه يحيضه^(٥).

٢ - مسألة

سأل: لو طلقها طاهراً قبل جماع أو بعده، ثم حاضت بعده بطرفة عين فذلك^(٦) قرء^(٧).

وجملته: أن الشافعي رحمه الله ذكر في ذلك في الأم أربع مسائل^(٨)، وذكر أبو العباس^(٩) مسألتين:

(١) في نسخة (د) تكرر "لا".

(٢) انظر: المعنى (١١/٢٠٤-٢٠٥).

(٣) في نسخة (د) سقط "عليها".

(٤) الاستبراء - باند لغة: طلب البراءة والاستقصاء والبحث واكتشف عن أمر غامض

وشرعاً: هو تريض الأمة مدة يسبب حدوث ملك أو روثه لمعرفة براءة الرحم وخلوه من الولد أو للتباعد.

انظر: القاموس المحيط ص (٤٦)، المفني على ألفاظ المتبع (ص ٣٤٩).

(٥) انظر: مختصر الفري ص (٢٨٧)، شرح مختصر الفري (٨/٩١ ب)، الوجيز (٦/٩٤).

(٦) في نسخة (د): "وذلك".

(٧) انظر: مختصر الفري ص (٢٨٧).

(٨) انظر: الأم (٢٢٥/٥).

(٩) أبو العباس أحمد بن عمر بن سريج، أحد أئمة الشافعية، ولد بعدد سنة ٢٤٩ هـ، كان يلقب

بالباز الأشهب، صنف نحو أربع مائة مصنف، منها الأقسام والمصالح في الفروع، والبدائع -

الأولى^(١): إذا طلقها و هي حائض، فإن هذا طلاق محرم^(٢).

وقد مضى بيان ذلك في كتاب الطلاق، ولا^(٣) تحسب بقية الحيضة^(٤) من العدة، وإن كانت معتدة فيها^{(٥)(٦)}.

فإذا مضت لها ثلاثة أشهر كواكمل، حصل لها^(٧) ثلاثة أقراء، فإذا طعت^(٨) في الحيضة الثالثة^(٩) بعد هذه البقية، قار الشافعي رحمه الله: فيها^(١٠) انقضت عليها^(١١).
وقال في السويطي^(١٢): إذا رأت الدم يوماً وليلة، انقضت

* لمصوص الشرائع، والتقريب بين المزي والشافعي، توفي بعد سنة ٣٠٦ هـ

انظر البداية والنهاية (١٢٩/١)، تدكرة الحفاظ (٨١١/٣)، شمرات الذهب (٢٤٧/٢).

(١) المؤلف سوف يجمع مسائل الأربع عند الإمام الشافعي، والمسائل عند أبي العباس بن سريج.

(٢) انظر: البيان (١٦/١١)، زاد المساح (٤٩٥/٣)، الحاروي الكبير (٢٠٠/١٤).

(٣) في نسخة (د): "فلا".

(٤) في نسخة (د): "لملوى".

(٥) في نسخة (د): "فما".

(٦) انظر: شرح مختصر ابن أبي (٨/٩٣)، البيان (١٦/١١)، الحاروي الكبير (٢٠٠/١٤).

(٧) في نسخة (د م): "له".

(٨) يقال: طعت المرأة في الحيضة، أي: دخلت فيها.

انظر: لسان العرب (٢٦٧/١٣).

(٩) في نسخة (د): "الرابعة".

(١٠) في نسخة (د م): سقط الماء.

(١١) انظر مختصر المزي (٢٨٧)، الحاروي الكبير (٢٠٠/١٤)، غاية المحتاج (١٢٩/٧)، زاد المحتاج (٤٩٤/٣).

(١٢) يوسف بن يحيى الإمام الحليل أبو يعقوب البويطي المصري وبوط من صعيد مصر وهو أكبر

أصحاب الشافعي المصريين، كان إماماً حليلاً عابداً ولهما فقيهاً عظيماً مائلاً حليلاً من أجله العلم والدين، تبعه على الشافعي وأخلص بهجته، وحدث عنه، وله المختصر المشهور الذي اختصره من كلام الشافعي ويصمد الشافعي عليه، واستعمله على أصحابه من بعده، مات الإمام البويطي في قيده مسجوناً بالعراق في سنة ٢٣١ هـ.

انظر طبقات الشافعية (٢٧٥/١)، سير أعلام النبلاء (٥٨/١٢)، وفيات الأعيان (٨٣٥/٧).

عدتها^(١). واحتلف أصحابنا في ذلك على طريقتين ، فمنهم^(٢) من قال: في المسألة قولان :

أحدهما : يعتبر مضي يوم وليلة؛ لأن هذا الدم يحتمل أن يكون دم فساد^(٣)، فلا يحلها^(٤) للأرواح حتى تتحقق أنه حيض .

والثاني : إنا نحكم بانقضاء العدة؛ لأن الدم إذا رآه بعد طهر صحيح، فقد حكمنا بكونه حيضاً من أوله^(٥)؛ ألا ترى أنا نأمرها^(٦) بترك الصلاة ونحرمها على الروح^(٧).

ومنهم من قال : "ليست على قولين، وإنما اعتبر أن ينقطع في الحيضة ، إذا كانت معتادة، فابتدأها الدم في زمان عادتھا، والموضع الذي اعتبر^(٨) يوماً وليلة، وإذا كانت^(٩) فقد رأت الدم في غير زمان العادة إلا أنه بعد طهر صحيح^(١٠)."

إذا ثبت هذا : فإن الرمان الذي يعتبر وجوده من الحيضة هل هو من العدة أم لا؟ فيه وجهان^(١١)؛

(١) انظر شرح مختصر المتن (٨/ل ٩٣ ب)، الحاوي الكبير (٢٠١/١٤)، البيان (١٨/١١)، الوسيط (١٨/١١)، روضة الطالبين (٣٦٧/٨)، زاد المحتاج (٤٩٤/٣-٤٩٦).

(٢) في نسخة (د) "منهم".

(٣) في نسخة (د) "دماً غاسقاً".

(٤) في نسخة (م) "تحلها".

(٥) في نسخة (د) "الأول".

(٦) في نسخة (د) "فأمرها".

(٧) انظر شرح مختصر المتن (٨/ل ٩٣ ب)، البيان (١٨/١١)، المجموع (٤٠٢/١٩)، أمهدب (١٢٣/٢)، روضة الطالبين (٣٦٧/٨)، الحاوي الكبير (٢٠١/١٤)، الوسيط (٣٦٨/٣).

(٨) في نسخة (د) "يعتبر".

(٩) في نسخة (د) "كان".

(١٠) انظر الحاوي الكبير (٢٧٥/١٤)، روضة الطالبين (٣٦٧/٨)، غاية المحتاج (١٣٠/٧)، الوسيط (٣٦٨/٣).

(١١) في نسخة (د) "قولان".

أحدهما : إنه من العدة لأن العدة لا تنقضي إلا بوجوده .

والثاني : إنه ليس منها؛ لأن الله تعالى جعل للعدة ثلاثة أقرء وقد مضت،
وإنما هذا الرمان من الحيض يعم به انتصاؤها^(١).

وفائدة الوجهين : حوار الرجعة^(٢) في هذا الرمان فإن من قال: إنه من العدة،
ملك الرجعة فيه .

الثانية^(٣) : إذا طلقها في الطهر فإنه طلاق مباح إذا لم يكن جامعها فيه ، إلا
أه إذا بقي جزء منه بعد وقوع الطلاق فقد^(٤) حصل لها به قرء، فإذا رأت طهرين
كاملين بعد ذلك فقد انقضت العدة^(٥).

فإن قيل: قد^(٦) خالتم قوله تعالى : ﴿ وَأَنْتُمْ طَائِفَةٌ مِّنْهُمْ يَأْتِيهِمْ نِسَاءٌ
فَرُوقٌ ﴾^(٧) ، وجوزهم قرلين وبعض الثالث.

قلنا^(٨) : فمغرب تسمى اليومين وبعض الثالث: ثلاثة أيام، يقولون: لثلاث حنون

(١) انظر: شرح مختصر الرني (٨/٩٣ب)، الحاوي الكبير (١٤/٢٠٢)، روضة الطالبين (٨/٣٦٧)،
البيان (١١/١٨)، المجموع (١٩/٤٠٢) .

(٢) الرجعة - مهنت الرء وكسرهما ، و رجح انهمهور المتح، ولأرهري الكسر - لعة . المرة إلى الرجوع
فتفال : جامع الرجعة من الكتاب : أي جوابه .

و شرعاً رد المرأة على انكاح من طلاق عد باتر في العدة على وجه مخصوص .

انظر مختار الصحاح ص (١٢٤) ، المصباح المنير ص (١٣٤) . البيان (١٠/٢٤٣) .

(٣) في نسخة (د) "الدالة" .

(٤) في نسخة (د) سقط "فقد" .

(٥) انظر ' شرح مختصر الرني (٨/٩٣ب)، نهاية النصار (٧/١٢٩) ، المجموع (١٩/٤٠٦) ، روضة
الطالبين (٨/٣٦٦-٣٦٧) ، المعز شرح الرجز (٩/٢٤٦)

(٦) في نسخة (د) سقط "فقد" .

(٧) سورة البقرة الآية: (٢٢٨) .

(٨) في نسخة (ط) تكرار "قلنا" .

وهم في الثالث^(١)، وقال الله تعالى: ﴿أَلَمْ تَكُنْ أَشْهَرُ مَعْلُومَتٍ﴾^(٢) ورمضان الحرام: شهران وبعض الثالث .

إذا ثبت هذا ؛ سواء كان الطهر قد جامعها فيه أو لم يجمعها في الاحتساب به^(٣)، وحكي عن أبي عبيد^(٤) القاسم بن سلام^(٥) أنه قال: إذا كان قد^(٦) جامعها فيه لم يحتسب بقيته، لأنه زمان حرم فيه الطلاق فلم يحتسب بقيته من العدة كزمان الحيض^(٧).

ودليلنا . أنه طهر عقب^(٨) الطلاق فوجب أن يحتسب به كما لو لم يجمعها فيه . وما ذكره فليس^(٩) بصحيح؛ لأن تحريم الطلاق في الحيض إما^(١٠) كان لأنه

(١) انظر البيان (١٧/١١)، مختصر المزني من (٢٨٧)، الحارثي الكبير (١٩٦/١٤)، المجموع (٤٠٥/١٩) .

(٢) سورة البقرة الآية (١٩٧) .

(٣) انظر : مختصر المزني من (٢٨٧) .

(٤) في نسخة (د) "عبد" .

(٥) أبو عبيد القاسم بن سلام ، كان أبوه عبداً رومياً ، واشتغل أبو عبيد بالحدِيث والأدب والفقہ، وكان القاضي أحمد بن كامل "كان أبو عبيد فاضلاً في دينه وعمه ، وحسن الرواية صحيح العمل ، أول من صنف في غريب الحديث ، ومن تصانيفه أيضاً الفصير والمسلود والقراءات ، توفي في مكة ، وقيل في المدينة بعد الفراع من الحج سنة ٢٢٢ هـ أو ٢٢٣ هـ

انظر . وميات الأعيان (٦٠/٤-٦٢) ، شذرات الذهب (٥٤/٢) ، تاريخ بغداد (٤٠٣/١٢) ، طبقات السبكي (٣٧٠/١) .

(٦) في نسخة (ط) سقط "قد" ، وما أثبتته من نسخة (م) هو الصحيح .

(٧) انظر - شرح مختصر المزني (٨/٩٣ ب) ، الحارثي الكبير (٢٠٠/١٤) ، المجموع (٤٠٥/١٩) ، البيان (١٧/١١) ، العزيز شرح الفرج (٤٢٧/٩) .

(٨) في نسخة (د) "عقب" .

(٩) في نسخة (د) "ليس" .

(١٠) في نسخة (د) زيادة "أول إلا" .

لا^(١) يحتسب ببقيته فلا يصح أن يجعل العلة في عدم الاحتساب محرم^(٢) الطلاق .
وأما الطهر الذي جامعها فيه : وإنما حرم فيه الطلاق ، لأنها تكون مرتابة ولا
تعلم بأي شيء ، تعتد فاختلفا^(٣) .

الثالثة . انقضت حُرُوف إيقاع الطلاق مع انقضاء الطهر^(٤) ، فوقع الطلاق
في حال الحيض ، فإن هذا الطلاق محرم ، و الحيضة التي وقع فيها الطلاق في حال
الحيض^(٥) لا يحتسب بها ، ونحتاج إلى ثلاثة أظهار كوامل على ما تقدم^(٦) .

الرابعة/ : اختلعا ، فقال الزوج : انقضت حُرُوف الطلاق مع انقضاء الطهر^(٧)
ووقع الطلاق في زمان الحيض ، وقالت : بل انقضت حُرُوف الطلاق وقد بقي بقية
من الطهر ، فإن القول قولها ، لأن قولها مقبول في الحيض وفي انقضاء العدة^(٨) .
الخامسة : إذا قال لها : أنت طالق في آخر حُرء من أجراء^(٩) طهرك ، أو
كانت انقضت حروف الإيقاع و لم يبق من الطهر إلا قدر زمان الوقوع ، فإن أبا
العباس عرج فيها وجهين :

أحدهما : إن الطلاق يقع مباحاً و يحتسب بذلك قرءاً ويكون وقوع الطلاق

(١) في نسخة (د) سقط "لأنه لا"

(٢) في نسخة (د) "محرم" .

(٣) انظر : شرح مختصر المرني (٨/ ٩٤ أ) ، الوجيز (٢/ ٩٦) ، الحاوي الكبير (١٤/ ٢٣٠-٢٣١) ،

روضة الطالبيين (٨/ ٣٦٦) ، معني اختلاج (٢/ ٣٨٩) ، المجموع (١٩/ ٤١١) ، البيان (١١/ ١٧) .

(٤) أي أن يكون الطلاق في آخر الطهر حتى لم يبق منه شيء بعد السقوط به .

نظر الحاوي الكبير (١٤/ ٢٠٩) .

(٥) في نسخة (م) سقط "في حال الحيض" .

(٦) انظر : شرح مختصر المرني (٨/ ٩٤ أ) ، الحاوي الكبير (١٤/ ١٩٠-٣٠٠) ، البيان (١١/ ١٦) ،

المجموع (١٩/ ٤٠٧) ، نهاية المحتاج (٧/ ١٢٩) ، روضة الطالبيين (٨/ ٣٦٦-٣٦٧) .

(٧) انظر : شرح مختصر المرني ص (٨/ ٩٤ أ) ، الحاوي الكبير (١٤/ ٢٠٣-٢٠٤) ، البيان (١١/ ٢٠) .

(٨) في نسخة (د) ((: "آخر"

وحصول القرء في زمان واحد^(١).

وهذا كما قلنا فيه، إذا قال : اعتق عبدك عني فأعتقه، فإن العتق والمذك
يقعان^(٢) في زمان واحد^(٣).

والثاني : - وهو المذهب - أن الطلاق محرم^(٤) ولا يحتسب ما بقراءه؛ لأن
الشافعي - رحمه الله - قال : إن لم يبق من الطهر شيء بعد وقوع الطلاق كان في
معنى الطلاق في حال الحيض، ولأنه لا يجوز أن تكون معتدة إلا بعد وقوع
الطلاق، وليس بعده من الطهر ما تعتد به.

وما ذكره الأول، فلا نسلم^(٥)، وإنما يقع الملك ثم يقع العتق^(٦).

السادسة . إن قال لها: أنت طالق في آخر حرة من أجراء حبصك فيه وجهان :

أحدهما : قاله أبو العباس إن الطلاق عطفوا لأنه واقع في زمان الحيض .

ومن أصحابنا من قال^(٧) : إنه مباح؛ لأنه يتعقبه زمان يُحتسب به من العدة،
فكان جائزا^(٨).

(١) حكى أبو العباس من سريح فعلى هذا يكون الطلاق طلاقاً مرة

انظر : الحاشي الكبير (٢٠١/١٤) .

(٢) في نسخة (د) تقسم وتأمير : "فإن للملك والعتق".

(٣) انظر الحاشي الكبير (١٤/١٩٠ - ٢٠٠) ، البيان (١١/١٦) ، المجموع (١٩/٤٠٧) ، نهاية المحتاج

(٧/١٢٩) ، روضة الطالبين (٨/٣٦٦ - ٣٦٧)

(٤) في نسخة (د) : "محرم".

(٥) انظر الحاشي الكبير (١٤/٢٠١) ، البيان (١١/١٧) ، المذهب (٢/١٤٣) ، روضة الطالبين

(٨/٢٦٧) ، والمجموع (١٩/٤٠١) .

(٦) في نسخة (م) : "نسلم".

(٧) انظر : البيان (١١/١٦ - ١٧) ، المذهب (٢/١٤٣) .

(٨) هنا هو الروي المذكور

(٩) فإن قيل بالوجه الأول : إن الطلاق في آخر الطهر طلاق مرة كان هذا طلاقاً بحدته .

وإن قيل : إن ذلك طلاق بحدته فإنه من تطويل العدة كان هذا طلاقاً مرة لاتصاله بالعدة =

٣- مسألة

قل: وتصديق^(١) على ثلاثة قروء^(٢) في أقل ما يمكن^(٣).

وجملته: أن المرأة إذا أحييت بامقضاء عدتها، فيما يمكن صدفها فيه، وإياه يقبل قولها؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا حَيْلَ لَهَا أَنْ يَكْتُمَنَّ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِ بَيْهِنٍ﴾^(٤).

ولولا أن قولهن مقبول في ذلك، لم يخرج بكتماه، ولأن الرجوع إلى غيرها يتعذر^(٥).

وإذا ثبت هذا: فقد بينا في كتاب الرجعة: إن أقل ما يمكن أن تقضي العدة فيه اثنان وثلاثون يوماً ولحظتان^(٦).

وهذا على ما حكياه من المذهب، وإياه لا يعتبر في الحيضة الأخيرة^(٧) يوماً وليلة^(٨).

= انظر: الحاوي الكبير (٢٠١/١٤).

(١) في نسخة (د) "تصدق".

(٢) في نسخة (د) زيادة "و".

(٣) انظر: مختصر المري من (٢٨٧).

(٤) سورة البقرة الآية (٢٢٨).

(٥) شرح مختصر المري من (٨/ ٩٤ ل ب)، الحاوي الكبير (٢٠٢/١٤)، البيان (١٩/١١)، المجموع (٤١٣/١٩).

(٦) انظر: البيان (١٩/١١)، المجموع (٤١٣/١٩).

اللمحة: الوقت القصير بمقتدار لحظي المبين.

انظر: المعجم الوسيط (٨٢٤/٢).

(٧) في نسخة (د) زيادة "إلا".

(٨) انظر: الحاوي الكبير (٢٠٧/١٤)، البيان (١٩/١١)، المجموع (٤١١/١٩).

و^(١) قال أبو يوسف^(٢) ومحمد^(٣) : لا يقبل في أقل من تسعة وثلاثين^(٤) يوماً^(٥).
وقال أبو حنيفة : "لا يقبل في أقل من ستين يوماً"^(٦).

فأما أبو يوسف ومحمد فبإيه على أصلهما. أن أقل الحيض ثلاثة أيام.

وأما أبو حنيفة فاعتمد^(٧) أكثر الحيض / وأقل الطهر ؛ لأن أقل الحيض نادر فلم يقبل قولها فيه^(٨).

ودليلاً . أنها أحترت بانقضاء العدة بما يمكن تصديقها^(٩) فيه ، فقبل

(١) في نسخة (د) سقط "و".

(٢) يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري أبو يوسف الكوفي البغدادي ، ولد سنة ١١٣ هـ من كبار أصحاب أبي حنيفة ، و المقدم مهم ، و أول من وضع الكتب على مذهب إمامه ، إليه يرجع الفصل في شرفه وإمامه في أقطار المعمورة ، و مع ذلك عقد خلافه في مواضع كثيرة ، ولي القضاء ثلاثة من خلفاء بني أمية ، وهو أول من لقب بقاضي القضاة ، مات ببغداد سنة ١٨٢ هـ .

انظر - تاريخ بغداد (٢٤٦/١٤) ، النجوم (١٠٧/٢) ، أخبار القضاة (٢٥٤/٣) ، التوابع البهية ص (٢٢٥) ، طبقات الفقهاء للشواري ص (١٤٣) .

(٣) حبيب بن الحسن بن عرق الشيباني ، أبو عبد الله ، ولد بواسطة سنة ١٣١ هـ ، شاعراً بالكوفة ، كان من أعلام الفقهاء ، و من مجرى العلم سمع من أبي حنيفة و غلب عليه مذهبه ، و له الرشيد القصب بالرقعة و الري ، توفي بالري سنة ١٨٩ هـ .

انظر - رفيات الأعيان (١٨٤/٤) ، السيادة و السيادة (٢٠٢/١) ، الباب في قديم الأسباب (٢١٩/٢) ، النجوم (١٣٠/٢) .

(٤) في نسخة (د) "ستين"

(٥) انظر المبسوط (٢١٧/٣-٢١٩) ، منافع الصائغ (٣١١/٣) ، تحفة الفقهاء (٣٧٦/٢)

(٦) في نسخة (د) سقط "و قال أبو حنيفة لا يقبل في أقل من ستين يوماً" انظر : قول الإمام أبي حنيفة في المصادر السابقة

(٧) في نسخة (م) "اعتبر"

(٨) انظر منافع الصائغ (٣١١/٣) ، تحفة الفقهاء (٣٧٧/٢) ، المبسوط (٢١٧/٣)

(٩) في نسخة (د) "صليها"

قولها^(١) كما لو كان مستين يوماً^(٢).

وما ذكره^(٣) فليس بصحيح ، لأن الأكثر مآدر أيضاً ، ولأن الشهود لا يرد قولهم إذا أمكن صدقهم، وإن خالف العادة^(٤).

وحكى الذاركي^(٥)، عن أبي سعيد الأصبطخري^(٦) أنه قال : "إذا كان لها عادة لم يقبل قولها/ إلا بعد مضي^(٧) ثلاثة أقراء محكم^(٨) ومان العادة؛ لأن قولها خلاف^(٩) انظار^(١٠).

(١) في نسخة (د) سقط "قبل قولها".

(٢) انظر روضة الطالبين (٣٧٢/٨)، الحاوي الكبير (٢٠٢/١٤).

(٣) في نسخة (د/م) : "ذكره".

(٤) العادة : ما عود من العود أو لتعوده بمعنى تكرار. وهي : في اللغة الأمور المتكررة من غير علاقة عقلية.

وشرعاً عبارة عما استمر في النفوس من الأمور المتكررة المقبولة عند الطوائف السليمة .

انظر مختار الصحاح ص (٢٢٨) ، المصباح المنير ص (٢٥٩) ، المعجم الوسيط (٦٤١/٢).

(٥) انظر . البيان (٢١/١١) ، المجموع (٤١٤/١٩) ، الحاوي الكبير (٢٠٤/١٤).

(٦) عبد العزيز بن عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البازكي ، الفقيه الشافعي ، كان أبو القاسم من كبار فقهاء الشافعيين ، أحد الفقهاء في إسحاق المروزي ، وله حلق في الجامع لمتنوى والنظر،

وانتهى الشريسي إليه بعدد ، و انتفع به خلق كثير و كان ثقة أميناً ، تولى بغداد سنة ٣٧٥ هـ .

انظر : وفيات الأعيان (١٨٨/٣) ، صر أعلام السلاء (٤٠٤/١٦) ، تاريخ بغداد (٤٦٣/١٠) ،

طبقات الشافعية الكبرى (٢٤٠/٢) .

(٧) أبو سعيد الحسن بن أحمد الأصبطخري شيخ الشافعية بالعراق ، من أصحاب الوجوه في المذهب ،

كان قاضي قم ، ثم تولى حامية بغداد ، ولد سنة ٢٤٤ هـ ، من مصنفاته القضاء ، المراتب ،

توفي ببغداد سنة ٣٢٨ هـ .

انظر : البداية و النهاية (١٩٣/١١) ، شذرات الذهب (٣١٢/٢) ، وفيات الأعيان (٧٤/٢) .

(٨) في نسخة (د) سقط "لم يقبل قولها إلا بعد مضي".

(٩) في نسخة (د) "محكم".

(١٠) في نسخة (د) "خالف".

(١١) انظر الحاوي الكبير (٢٠٤/١٤) ، البيان (٢١/١١) ، الفهلب (١٤٥/٢) ، معي المختار (٣٩٦/٣) ٣٩٧.

ووجه الأول : إن العادة قد تختلف، فإذا أمكن صدقها قبل

فإن أحررت بانقضاء العدة^(١) وكنها تزوج، كان عليها اليمين لاحتمال صدقها^(٢).

إذا ثبت هذا : فإن أحررت إن عدتها قد انقضت في دون اثنين و ثلاثين يوماً

ولحظتين لم يقبل قولها؛ لأننا تحققنا كدها^(٣).

فإذا مضى عليها الزمان الذي يمكن فيه انقضاء العدة، والذي حكاه

القاضي^(٤)؛ إنما إن كانت مقبحة على ما أحررت به، لم يحكم بانقضاء العدة، وإن

قامت: وهمت^(٥) في الإخبار، و الآن انقضت عدتي^(٦)، قبلنا قولها لاحتمال

صدقها^(٧).

(١) في نسخة (د) "العادة".

(٢) انظر: البيان (٢١/١٦)، المجموع (٤١٤/١٩)، الحاوي الكبير (٢٠٤/١٤).

(٣) انظر: شرح مختصر المتن (٨/٩٤ ب)، الحاوي الكبير (٢٠٢/١٤).

(٤) أي: القاضي أبو سعيد الأسطخري.

(٥) الزهيم: من عبطرات القلب أو مرحوح طري المتروك فيه، جمعه: أوهام ووهوم ووهيم. وهم في

الحساب عبط فيه وسها، ووهيم في الشيء من باب وُعِدَ إذا ذهب و هم إليه و هو يريد غيره،

نوهيم: أي طري.

انظر: المصباح اللغوي (٤٠١)، مختار الصحاح (٣٥٥)، الترمذيات (٢٥٥)، القاموس

المعجم (١٠٧٦).

(٦) في نسخة (د) سقط "عدتي".

(٧) انظر: البيان (٢٠/١٦)، الحاوي الكبير (٢٠٤/١٤)، المجموع (٤١٤/١٩).

وحكى الشيخ أبو حامد: ^(١) أنه إذا مضى زمان الإمكان انقضت
العدة ، قال: وقد نص الشافعي رحمه الله، على أن عدتها تنقضي بهذا
القدر وإن كانت ^(٢) تدعى الأول، لأن العدة بمضي ^(٣) الرمان ، فإذا مضت
انقضت.

٤٥

-والأول أصح- ^(٤) لأن إقرارها/ حكما بإبطاله، فلا يحكم بذلك إلا بحبر
منها يمكن قبوله ^(٥).

(١) أحمد بن أبي طاهر محمد بن الإسفرائيني أبو حامد ، إمام الشافعية في زمانه ، انتهت إليه الرئاسة
بعهداد ، اتمق أهل عصره على جلالة و تفصيله و تدليه في جودة الفقه . ولد سنة ٣٤٤ هـ في
إسفرائين بلدة خراسان ، قدم بعهداد و هو صغير سنة ٣٦٣ هـ أو سنة ٣٦٤ هـ و مات بها سنة
٤٠٦ هـ .

انظر: تاريخ بعهداد (٣٦٨/٤) ، البداية و النهاية (٢/١٢) ، تهذيب الأعيان و الشعات (٢٠٨/٢) ،
والمعاني الأعيان (٧٢/١) ، شذرات الذهب (١٧٨/٣) .

(٢) في نسخة (د) "عادت" .

(٣) في نسخة (د) "مضي" .

(٤) في نسخ (د) سقط "أصح" .

(٥) انظر : البيان (٢٠/١١) ، المجموع (٤١٤/١٩) ، الخاوي الكبير (٢٠٤/١٤) .

أ/٣- فرع

[إذا]^(١) فإن لها إذا ولدت فأنت طالق، فإذا ولدت، ومضى سبعة

وأربعون يوماً ولحظة، فأخبرت بانقضاء العدة قلنا^(٢)؛ لأنه يحتمل أن تلد و لا

تري الدم، وتظهر خمس^(٣) عشرة يوماً، ونحصى يوماً و ليلة، و^(٤)تظهر خمس

عشرة يوماً، ثم تحيض يوماً و ليلة، ثم تظهر خمس عشرة يوماً^(٥)، ثم ترى لحظة

الدم^(٦).

(١) في نسخة (ط) سقط "إذا"، وما أتته من النسخين (د، م) هو الصحيح

(٢) في نسخة (د) "قل".

(٣) في نسخة (د) خمس "خمسة".

(٤) في نسخة (د) "ثم".

(٥) في نسخة (م) سقط "و نحصى يوماً و ليلة ونصهر خمس عشرة يوماً ثم نحصى يوماً و ليلة ثم تظهر خمس عشرة يوماً".

(٦) انظر شرح مختصر الدرر (١/٨٤ ب)، البيان (١١/٢٦)، المجموع (١٩/٤١٥)، المهذب

(١٤٤/٢)، الحاوي الكبير (١٤/٢٠٤).

٤- مسألة

قال: وأقل ما علمنا من الحيض يوم. وقال في موضع آخر: يوم^(١) وليلة.
وهذه المسألة قد مصت في كتاب الحيض مستوية بما أغنى عن الإعادة^(٢).

٥- مسألة

قال: وكذلك^(٣) تصدق على السقط^(٤) (٥) (٦)

وجعلته: أمها إذا ادعت انقضاء عدتها بوضع الحمل، فإنه يقل قولها إذا

(١) في نسخة (د) "يوماً".

(٢) انظر (مختصر المزي ٢٧٧). وعقب المزي على كلام الشافعي فقال: وهذا أول. وهكذا رأسه العلم

قال الماوردي قد مضى في كتاب الحيض - انظر. الحاوي الكبير (٢٠٥/١٤)

(٣) في نسخة (د) "م" "للك".

(٤) وكذا في السبع الثلاث، والذي في مختصر المزي ص ٢٨٨ "الصدى"

(٥) السقط لغة - الولد ذكراً كان أو أنثى يسقط قبل تمامه وهو مستبين الخلق يقدر سقط الولد من
بطن أمه مفوطاً فهو سقط.

انظر لسان العرب (٣١٦/٧)، المصباح لشمس ص (١٦٩)، مختار الصحاح ص (١٥٥)،

القاموس المحيط ص (٦١٨).

(٦) انظر: مختصر المزي ص (٢٨٨).

مضى بعد الوطء و^(١) إمكاسه: ثماتون يوماً ، ثم وضعت ، لأن الولد لا يتصور في أقل من ذلك؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم أخبر : " أن الولد يكون نطفة^(٢) أربعين يوماً ، ثم يصير^(٣) علقة^(٤) أربعين يوماً ، ثم

(١) في نسخة (د) "أو".

(٢) النطفة لغة . العلق من الماء ، وقبل الماء الصافي قل أو أكثر . وفي التذيل دل تعالى : ﴿ أَلَرَأَيْتُكَ تُنْفَخُ مِنَ مِثْرٍ يَخْفَى ﴾ سورة المائدة الآية (٣٧) .
وشرعاً - ماء الرجل و هو المني و العلقاة بهما أن العلقة تخفى من النطفة .

انظر : لسان العرب (٢٣٥/٩) ، الصباح المهر ص (٣٦٣) ، الموسوعة الفقهية (٢٨٣/٣٠)

(٣) في نسخة (م) " يصير " .

(٤) العنقة في اللغة مفرد علق ، و العلق : الدم ، وقيل هو الدم الجامد الغليظ تعلق بعمه ببعض وفيه الجامد قبل أن يمسى والمصصة مه علقه ، وفي التذيل : ﴿ ثُمَّ خَلَقْنَا الْعُلُقَةَ عَلَقَةً ﴾ سورة النور

اية (١٤)

انظر : لسان العرب (٢٦٧/١٠) ، الصباح المهر ص (٢٥٣) ، مختار الصحاح ص (٢٢٣) ،

المأموس المحيط ص (٨٣٩) ، للموسوعة الفقهية (٢٨٣/٣٠)

وأما^(٨) إذا كانت معتلة بالشهور، فاذت انقصائها، نظرت^(٩) :
 فإن انقضا^(١٠) على وقت الصلوة، حُسِبَتْ^(١١) لئله، فإذا مضت ثلاثة أشهر فقد انقضت.

(١١) في نسخة (د) "حبيب"

وإن^(١) احتلما في وقت الطلاق، فالقول قول الزوج فيه؛^(٢) لأن القول قوله في أصل الطلاق، وكذلك وقته^(٣).

٦ - مسألة

قال وإن رأت الدم [في الثالثة]^(٤) دليلاً، ثم ارتفع يومين أو ثلاثة أو أكثر^(٥).

وجملة ذلك: [أ]ا^(٦) قد ذكرنا، إما إذا طعت في الحصة الثانية، فقد انقصت عدتها.

إذا ثبت هذا: فإن دام بها الدم يوماً وليلة، [فقد]^(٧) استقر الحكم بذلك وإن نقص الدم عن يوم وليلة [نظرت]^(٨):

فإن عاودها الدم إلى تمام خمسة عشر من حين ما رأت الدم، وكان الرمان يوماً وليلة فما^(٩) راد، فقد ثبت أهمها حبس^(١٠)، وفي النقاء الذي بينهما قولان^(١١).

(١) في نسخة (د) "فإن".

(٢) في نسخة (د) سقط "فيه".

(٣) انظر: الحارثي الكبير (٢٠٧/١٤)، البيان (٢١-٢٠/١١)، نهاية المحتاج (١٣٥/٧)، المهذب (١٤١/٢).

(٤) في السخ الثلاث سقط "في الثالثة"، وما أشبه من المختصر.

(٥) انظر: الأم (٢١٠/٥)، مختصر القرني (٢٨٨).

(٦) في نسخة (م) ط "أنه" وما أثبتته من نسخة (د) هو الصحيح.

(٧) في نسخة (ط) سقط "فقد". وما أثبتته من النسخين (د) (م) هو الصحيح.

(٨) في نسخة (ط) سقط "نظرت". وما أثبتته من النسخين (د) (م) هو الصحيح.

(٩) في نسخة (د) "كما".

(١٠) انظر: شرح مختصر المري (٨/٩٥ب)، روضة الطالبين (٣٦٩/٨)، البيان (١٨/١١)، الحارثي

الكبير (٢٠٧/١٤)، المجموع (٤١٣/١٩).

(١١) القول الأول: أن يتصل الظهر الذي بعده خمسة عشر يوماً فلا يكون ذلك الدم الناقص عن اليوم

والليلة حبساً.

فأما^(١) إذ عاودها بعد خمسة عشر يوماً، لم يلتق^(٢) بين الدمى، ولم يكن الأول يصح حيضاً، ولم تنقض العدة .

[سؤال]^(٣) : وإن رأت كدرة^(٤) أو صفرة^(٥)، ولم تر ظهراً حتى^(٦) كمل [يوماً]^(٧) وليلة، فهو حيض^(٨).

وهذا قد بيانه في كتاب الحصى. وإن الكدرة والصفرة في زمان العدة، بإجماع أصحابها، حيض، وإنما اختلفوا إذا كانت في زمان الإمكان^(٩)، وقد مضى

- القول الثاني: أن لا يتصل الطهر الذي بعده خمسة عشر يوماً حتى يرى الدم.

انظر: مغاوي الكبير (٢٠٨/١٤)، البيان (٢٠/١١).

(١) في نسخة (د) "وأما".

(٢) المعنى: من لقيت الشرب ألقته لعماء، وهو أن يصب شقة إلى أخرى فتعيطها، ولقي الشفتين يلصقهما لفتاً ولتفتها: ضم أحدهما إلى الأخرى معاطفهما .

انظر: لسان العرب (٣٣٠/١٠)، القاموس المحيط (٨٤٩)، المصباح المبرور (٣٣٠)، مختار

المصباح (٢٩١).

(٣) في نسخة (ط) "قالت" وما أثبت من النسخين (م، د) وهو الصحيح.

(٤) الكدرة: من الكدر ضد الصمو وما به صرب وشهل فهو (كدِر) و (كُدِر) مثل فحيد و هذيل و (يكثر) أيضاً و (كُدرة) غيره تكدر و يكدر أيضاً مصدر (أكدر) وهو الذي في نومه كُدرة.

انظر: مختار المصباح (٤٧٥)، القاموس المحيط (٤٣٦)، المصباح المبرور (٣١٣).

(٥) الصفرة: بالضم والفتح السواد ضد وفد اصفر واصفرل واصفر، فهو اصفر، و صفرة تصغيراً. صبيحة صفرة، والاصفر كصحنه: الذين علامتهم الصفرة.

انظر: المصباح المبرور (٢٠٥)، القاموس المحيط (٣٩٦)، مختار المصباح (١٨٣).

(٦) في نسخة (د) سقط "حتى".

(٧) في نسخة (د) "يوم" وما أثبت من النسخين (م، د) هو الصحيح.

(٨) انظر: الأم (٢١/٥)، مختصر الزكي (٢٨٨).

(٩) زمان الإمكان: هو أن ياتها الحيض بعد خمسة عشر يوماً من انتهاء الحيض الأكبر فصاعداً وذلك لأن

أقل الطهرين حيض خمسة عشر يوماً. سواء كانت مبدأة أو محتدة، فوالتقت عادتها أو خالف

انظر: للذهب (٣٩/١)، المجموع (٣٩٢/٢).

بيان ذلك^(١).

٧ - مسألة

قال: ولو طَبَّقَ^(٢) ^(٣)بها الدم^(٤)

وجملة ذلك: أما قد بينّا أحكام المستحاضات في كتاب الحيض، فكل^(٥) موضع أنشأه حبساً لها كان حكمه حكم غير المستحاضة إذا رأت الدم، فأما إذا طبقها قبل أن ترى الدم، ثم رأت الدم، فقد صارت من ذوات الأقراء، فهل^(٦) ^(٧)تعتد^(٨) بانتقالها إلى الدم قرءاً^(٩) ^(١٠)؟ [فيه]^(١١) وجهان:

(١) عند الإمام الشافعي، وما عليه أكثر الأصحاب أن الصفرة والكدرة تكون حبساً... بعدها
تقائه

(انظر: الخاروي الكبير ٢٠٨/١٤، ٢٠٩).

(٢) في نسخة (د) "طَبَّقَ".

(٣) الطبق: عطاء كل شيء، والجمع أطباق، وقد أطيته وعبقه عطاء، وجعله مطبقاً

(انظر لسان العرب ٢٠٩/١٠، المصباح المير ٢٢٠)، القاموس المحيط ٨٣١، غار

المصباح ١٩٥).

(٤) انظر: مختصر المزني ٢٨٨).

(٥) في نسخة (د): "وكل".

(٦) في نسخة (د) "و هل".

(٧) في نسخة (د) زيادة "ثقل".

(٨) في نسخة (د) سقط "تعتد".

(٩) في نسخة (د) "قرء".

(١٠) انظر شرح مختصر المزني ٨/٩٦ أ، غاية المحتاج ١٢٣/٧، معني المحتاج ٣٨٧/٣،

المبسوط ٤٢٠/١٩، البيان ٢٥/١١).

(١١) في نسخة (ط) سقط "فيه". وما أثبتته من التسخير (د) (ج) هو الصحيح

أحدهما : نعتقد به^(١)، حكى^(٢) عن ابن العباس^(٣)؛ لأنه انتقال من الطهر إلى الحيض، فأشبه الطهر بعد الحيض.

و^(٤) قال أبو إسحق^(٥) : لا نعتقد به؛ لأن الثراء طهر بين حيضتين^(٦).

٨ - مسألة

قال : فإن ابتدأت مستحاضة^(٧)، أو نسيت^(٨) أيام حيضها^(٩).

وجعلته : أبا قد/ ذكرنا حكم المستحاضة، فإذا^(١٠) ابتدأت مستحاضة
فهي^(١١) قولان :

(١) انظر الحاوي الكبير (٢١٠/١٤)، البيان (٢٩/١١)، المجموع (٤٢٦/١٩).

(٢) في نسخة (د) سقط "حكى".

(٣) في نسخة (د) "ابن عباس".

(٤) في نسخة (د) سقط "و".

(٥) إبراهيم بن أحمد بن إسحاق اللوزي، أبو إسحاق، شيخ الشافعية، و هو به بغداد، أحد الفقهاء عن الشافعي ابن سريج، شرح للمذهب وختمه وانتهى فيه رئاسة المذهب، تحول إلى مصر ومات بها سنة (٣٤٤) هـ.

انظر تاريخ بغداد (١١/٦)، مسر أعلام السلافة (٤٢٩/١٥)، شرواح المذهب (٣٥٥/٢)، وفيات الأعيان (٢٦/١).

(٦) انظر البيان (٢٩/١١)، الحاوي الكبير (٢١٠/١٤)، معني المصاح (٣٨٥/٣)، نهاية المصاح (١٣٣/٧)، المجموع (٤٢٦/١٩).

(٧) للمستحاضة : استعمال من الحيض، وهي لغة : أن يستمر باثراً من خروج الدم بعد أيام حيضها المعتاد، بقدر استجابت لقراءة أي اسم لها الدم بعد أيامها، فهي مستحاضة.

وشرعاً : دم جله تقتضيها الطهارة السليمة، يخرج من قعر الرحم، ويكون أسوداً عندما حاراً.

انظر القاموس المحيط (٥٩١)، المصاح لسير (٩٨)، مختار المصاح (٩٠)، البيان (٣٣٥/١).

(٨) في نسخة (د) "نسيت".

(٩) انظر : مختصر اللزني (٢٨٨).

(١٠) في نسخة (د) "إذا".

(١١) في نسخة (د) "فهي".

أحدهما : تحيض ^(١) ستاً أو سبعة ^(٢).

والثاني : اليقين يوماً وليلة، ويُحصل زمان الاستحاضة بمنزلة / الطهر ^(٣).

فأما الناسية ^(٤): فإن كانت ذاكرة للوقت ناسية للعدد، كأن كانت تحيض في أول كل شهر حيضة، فهذه ^(٥) أقل ما تنقصي به عندها. ستون يوماً ولحظتان، كأنه يطنقها وقد بقي من الهلال لحظة، ثم ينقصي عليها شهران، فإذا رأيت من ^(٦) الثالث لحظة، فقد حصل لها ثلاثة أقراء ^(٧).

فأما إذا كانت ناسية للوقت ^(٨) والعدد جميعاً، فالذي نص عليه هاهنا: إنها تحيض في أول كل شهر يوماً وليلة. وقال في كتاب الحيض: ليس لها حيض ييقن، ولا طهر ييقن. وقد بينا ذلك في كتاب الحيض.

إذا نُسيت هذا : فعلى ما نص عليه هاهنا: إذا طنقها قبل إكمال الهلال، فإذا أهل عليها الهلال الثالث، انقضت عدتها ^(٩).

(١) في نسخة (د) "تحيض".

(٢) انظر: شرح مختصر الرزي (٨/٩٦ ب)، الخاوي الكبير (١٤/٢١١).

(٣) انظر: شرح مختصر الرزي (٨/٩٦ ب)، روضة الطالبين (٨/٣٦٩)، البيان (١١/١٨).

(٤) في نسخة (د) "نسيان".

(٥) في نسخة (د) "هذه".

(٦) في نسخة (د) "في".

(٧) انظر: روضة الطالبين (٨/٣٦٩-٣٧٠)، الوجيز (٢/٩٤)، معني المحتاج (٣/٣٨٥)، العزيز

شرح الوجيز (٩/٤٣٤).

(٨) في نسخة (م) "الوقت".

(٩) انظر البيان (١١/٢٧)، الوجيز (٢/٩٤)، الخاوي الكبير (١٤/٢١١-٢١٣).

ونقل المزني^(١): فإذا^(٢) أهل الهلال الرابع^(٣)، انقضت العدة .

ونقل الربيع^(٤): إذا^(٥) أهل الهلال الثالث، انقضت العدة^(٦) .

وليس بينهما اختلاف في المعنى، وإنما أراد بقوله: الرابع، إذا حسب الشهر الذي طلقها فيه، وقوله: الثالث، إذا لم يحسبه^(٧) .

فأما إذا قلنا بقوله^(٨) في الحيض: فالدي^(٩) ذكره القاصي أبو الطيب^(١٠)

(١) إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل بن عمرو بن إسحاق، أبو إبراهيم اللري ولد سنة ١٧٥ هـ، صاحب الشافعي كان راهباً عالماً مجتهداً، قوي الفحمة، حدث عن الشافعي وبعث من حاد وعمرهما، روي عنه ابن مبرمة، والطحاوي، وابن أبي حاتم وغيرهم، صف كتاباً كثيرة منها: المغامع الكبير، المغامع الصغير، والحصر، وغيرهما، توفي في مصر ليست بقى من شهر رمضان سنة ٢٦٤ هـ.
انظر: طبقات الشافعية الكبرى (١/٢٣٨)، ومبطل الأعيان (١/٢١٧)، مقاب الإمام الشافعي (٢/٣٢٨).

(٢) في نسخة (د) "وإذا" في نسخة (م) "إذا" .

(٣) في نسخة (د) تكرار "ونقل المزني فإذا أهل الهلال الرابع" .

(٤) الربيع بن سليمان بن عبد الجبار بن كامل المرادي، أبو محمد ولد سنة ١٧٤ هـ، صاحب الشافعي، وروي عنه، وأول من أسنى الحديث بجامع ابن طولون، روي عنه أبو داود، والسنائي، وابن ماجه، وأبو زرعة الرازي، وأبو حاتم وغيرهم، مات سنة ٢٧٠ هـ .

انظر: طبقات الشافعية الكبرى (١/٢٥٩)، ومبطل الأعيان (٢/٢٩١)، تحذيب الأسماء واللغات (١/١٨٨).

(٥) في نسخة (د) "فإذا" .

(٦) في نسخة (د) "علها" .

(٧) انظر: الحاوي الكبير (١٤/٢١١).

(٨) في نسخة (د) "وقوله" .

(٩) في نسخة (د) "فالدي" .

(١٠) القاصي أبو الطيب صاهر بن عبد الله بن طاهر نظري، شيخ صاحب المذهب، الإمام البارع في علوم الفقه، له من المصنفات شرح مختصر المزني، وصف في المذهب والأصول والخلاف والمجمل كتاباً كثيرة، ولد سنة ٣٤٨ هـ، وتوفي سنة ٤٥٠ هـ.

انظر: ومبطل الأعيان (٢/٥١٤)، والمبطل والشهادة (٢٩١/٢)، طبقات الشافعية الكبرى (٣/١٧٦).

[إنه^(١)] ينظر:

فإن كان طلقها وقد^(٢) بقي من الشهر أكثره^(٣)، احتسب لها ببقية قرءاً،
وبعد شهرين حتى تتم العدة.

وإن كان بقي نصفه^(٤)، أو أقل لم يحتسب به، وكانت العدة بعده ثلاثة
أشهر^(٥). وذكره البندنجي^(٦) في التعليق.

٩- مسألة

قال: وإن تباعد^(٧) حيضها، فهي من أهل الحيض، حتى تبلغ السن التي
[من]^(٨) بلغها لم تحض^(٩).

وجلسه^(١٠) أنه^(١١) إذا طلق زوجته التي قد^(١٢) دخل بها، فإن عليها العدة. فإن

(١) في نسخة (م)، ط) سقط "إنه"، وما أثبت من نسخة (د) هو الصحيح.

(٢) في نسخة (د) زيادة "طلقها".

(٣) في نسخة (د) "أكثر".

(٤) في نسخة (د) "نصفه".

(٥) انظر: حاشية المحتاج (١٣٠/٧)، الخاوي الكبير (٢١٢/١٤)، الوجيز (٩٤/٢).

(٦) محمد بن وهبة بن ثابت، أبو نصر البندنجي الشافعي بريل مكة يعرف بعلمه الحرم، فقيه من

كبار الشافعية، مولده ببسبيج قرب بغداد سنة ٤٠٧ هـ ووفاته ببغداد سنة ٤٩٥ هـ.

و قد سمع الحديث، وحديثه عنه بإسناد صحيح من محمد الحافظ وغيره من تلاميذه "الجامع"،

"المصنف"، وكلاهما في فروع الفقه الشافعي.

انظر: الموسوعة المقلية (٣٥٢/٣)، طبقات الشافعية الكبرى (٨٥/٣)، الإعلام (١٣٠/٧).

(٧) التباعد: من يئذ الشيء بالضم - يئذ، فهو بعيد، يقال: بعدت به، وأبعدته، وتباعدت مثل: بعد.

انظر: مختار الصحاح ص ٣٨، المصباح المنير ص ٣٧، القاموس، مخطوط ص ٢٥٨.

(٨) في نسخة ط سقط (من)، وما أثبت من نسختين (د، م) هو الصحيح.

(٩) انظر: مختصر الرقي ص ٢٨٨.

(١٠) في نسخة (د) سقط "إنه".

(١١) في نسخة (د) سقط "قد".

كانت لم تر الدم، اعتدت بثلاثة أشهر، سواء كانت دون سن الحيض^(١)، أو قد جاوزت ذلك^(٢).

وبه قال أبو حنيفة^(٣).

وقال^(٤) أحمد في إحدى الروايتين عنه: إما إذا كانت في سن الحيض^(٥) إن عدتها سنة، اعتبر غالب الحمل، وثلاثة أشهر بعد ذلك؛ لأن حده في سن الحيض^(٦). فإذا لم تر الدم اعتدت سنة^(٧)، كما لو كانت رأته ثم انقطع^(٨).

ودليلاً: قوله تعالى: ﴿وَالَّتِي يَتَّبِعْنَ مِنَ الْمُحْضِينَ﴾^(٩)، كما لو كانت رأته ثم انقطع^(١٠).
ثلاثة أشهر والَّتِي لَمْ يَحْضَنَّ^(١١).

وما قاس عليه فلا يسلمه، وإن سلمناه على القول القديم^(١٢)، فلائها من

(١) في نسخة (م): "المهض".

(٢) انظر: شرح مختصر المري (٨/٩٧)، الوجيز (٢/٢٤٤)، الوسيط (٣/٣٧٠)، الحاوي الكبير (١٤/٢١٥)، البيان (١١/٢٢٢)، روضة الطالبين (٨/٣٧٠)، المجموع (١٩/٤١٥).

(٣) انظر: حجة الفقهاء (٢/٣٦٤)، بدائع الصنائع (٣/٣١٣).

(٤) في نسخة (د) سقط "قال".

(٥) في نسخة (م): "المهض".

(٦) في نسخة (م): "المهض".

(٧) في نسخة (د م): "سنة".

(٨) انظر: للمعنى (١١/٢١٤)، المحرر في الفقه (٢/٦-١).

والرواية الثانية للإمام أحمد تنبئ أربع سنين، أكثر مدة الحمل، ثم تعد بثلاثة أشهر؛ لأن حده

المدة هي التي يتبقى لها براءة زوجها، فوجب اعتبارها احتياطاً

انظر المعنى (١١/٢١٤)، المحرر في الفقه (٢/١٠٦)، الإحصاف (٩/٢٨٥).

(٩) سورة الطلاق، الآية: (٤).

(١٠) القول القديم عد الشاعبي في النسبة. فحكى إلى أن تعزم براءة زوجها، ثم تعد بالشهور

انصر: الحاوي الكبير (١٤/٢١٦)، البيان (١١/٢٢٢)، الوسيط (٣/٣٧٠)، المجموع (١٩/٤١٦)، العزيز

شرح الوجيز (٩/٤٣٧)، روضة الطالبين (٨/٣٧١).

دوات الأقرءاء، وفي مسائلنا لم تست [كونها] ^(١) من دوات الأقرءاء ^(٢).

فأما إذا ^(٣) كانت رأت الدم ثم ^(٤) [تباعد] ^(٥) حيضها نظرت:

فإن كان تباعد ^(٦) عادتها اعدت به، وإن طالت عدها سبى.

وإن كان تباعده [خلاف] ^(٧) عادتها نظرت:

عإن كان ذلك لعارض، مرض، أو رضاع، أو نفاس، انتظرت روال العارض

وعود الدم وإن طال ^(٨).

والدليل عليه: ما روى الشافعي - رحمه الله - بإساده: أن حبان بن مفد ^(٩)

طلق ^(١٠) امرأته طلبة واحدة، وكانت لها منه بنية ترضعها، فتباعد حيضها، ومرض

حبان، فقبل له: إنك إن مت ورثتك، فمضى إلى عثمان ^(١١) وعنده عليّ وزيد

(١) في نسخة (ط): "إنما"، وما أثبتته من السكتين (د، م) هو الصحيح.

(٢) انظر: شرح مختصر الزبي (٨/٩٧)، المدب (٢/١٤٣)، المجموع (١٩/٤١٧).

(٣) في نسخة (د، م): "إن".

(٤) في نسخة (د) سقط "ثم".

(٥) في نسخة (د) "باعد"، وفي نسخة (ط): "تباعد"، وما أثبتته من نسخة (م)، هو الصحيح.

(٦) في نسخة (د) زيادة "به".

(٧) في نسخة (م، ط): "خالف"، وما أثبتته من نسخة (د) هو الصحيح.

(٨) انظر: شرح مختصر الزبي (٨/٩٧)، الحاوي الكبير (١٤/٢١٦)، البيان (١١/٢٢)، نهاية المحتاج

(٧/١٣٢)، الوحي (٢/٩٤)، المجموع (١٩/٤١٥).

(٩) حبان بن مفد بن عمرو الأنصاري، صحابي ابن صحابي، مشهور، شهد أحدا وما بعدها، وتزوج

ربيب الصمري ست وبيعة بن الحارث بن عبد المطلب، وولد له يحيى وأوسع. توفي حبان - رضي

الله عنه - في خلافة عثمان.

انظر: تهذيب التهذيب (١/١٤٦)، أسد الغابة (١/٤٣٧)، الإصابة (١/٣٠٢)، تهذيب الأسماء والمعارف (١/١٥٣).

(١٠) في نسخة (د) زيادة "وجبة".

(١١) عثمان بن عفان بن أبي الصامري الأموي أبو عبد الله القرشي، أمير المؤمنين، ولد بعد عام الفيل

بست سنين، لقب بذي النورين؛ فتوجه بيتي لرسول الله ﷺ رقية وأم كلثوم. أنفق من ماله الكثير =

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، فَسَأَلَهُ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ عَثْمَانُ لِعَلِيٍّ وَزَيْدٌ: مَا تَرَبَّانُ؟ فَقَالَا: بَرَى
أَكْبَا إِنْ مَاتَتْ وَرَثَتُهَا، وَإِنْ مَاتَ وَرَثَتُهُ، لِأَنَّهُمَا لَيْسَتْ مِنَ الْقَوَاعِدِ الَّتِي يَتَرَسَّ مِنَ
الْخِيضِ^(١)، وَلَا مِنَ الْأَبْكَارِ الَّتِي^(٢) لَمْ يَلْعَلِ الْخِيْضُ. فَرَجَعَ حَادٌ إِلَى أَهْلِهِ، فَانْزَعَ
[إِسْتِ]^(٣) مَهَاءَ، فَعَادَ إِلَيْهَا أَحْيِضٌ، فَحَاضَتْ حِيْضَتَيْنِ، وَمَاتَ حَادٌ قَبْلَ انْقِضَاءِ
الدَّيْتَةِ، فَوَرَّثَهَا عَثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ^(٤).

فَأَمَّا إِنْ تَبَاعَدَ حَبِصُهَا، لَعَمْرُ عَارِضٍ يَعْرِفُ، فَقَدْ اخْتَلَفَ قَوْلُ أَشَافِعِي - رَحِمَهُ
اللَّهُ - فِيهِ.

فَقَارَ فِي الْقَدِيمِ: لَمْ يَكُنْ حَتَّى تَعْلَمْ بِرَاءَةِ رَحِمِهَا، ثُمَّ تَعْتَدُ بِالشَّهْرِ. وَبِهِ قَانَ
مَالِكٌ وَأَحْمَدُ^(٥).

ووجهه: أَنْ الْعَرَضَ بِالْإِعْتِدَادِ بِرَاءَةِ رَحِمِهَا فَإِذَا عَلِمَ ذَلِكَ كَمَى، وَلَمْ يُلْحَقْ
بِهَا الضَّرَرُ؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهَا فِي ذَلِكَ صَبْرًا، فَإِنَّمَا^(٦) تَمْسَعُ مِنَ الْأُرُوجِ، وَعَلَيْهِ^(٧) فِي ذَلِكَ
أَيْضًا ضَرَرٌ، فَإِنَّهُ يُحِبُّ عَلَيْهِ الْعَفَّةَ وَالسَّكِيَّةَ^(٨).

= لَمَسْرَةِ الْإِسْلَامِ وَالْمُسْلِمِينَ، وَهُوَ أَحَدُ الْمَشْرِينِ نَاحِيَةٍ، مَوْجِعٌ مَخْلُوفٌ بَعْدَ مَقْتَلِ عَمْرِ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُمَا، قُتِلَ فِي حَارَةِ سَنَةِ ٣٥ هـ.

انظر: أسد الغابة (٥٨٤/٣)، المرح والمعدّل (١٦٠/٦)، حلية الأولياء (٥٥/١)، الإحصاء (٤٥٥/٢).

(١) فِي نَسَخَةِ (د) : " الْخِيْضُ " .

(٢) فِي نَسَخَةِ (د) : " الْفِي " .

(٣) فِي نَسَخَةِ (د ، م ، ط) : " الْبَت " . وَفِي الْأَمِّ (٢١٢/٥)، وَيُخْتَصَرُ لِلْمَرْثِيِّ مِنْ ٢٨٨ (إِسْنَهُ).

(٤) الْخَيْرُ رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ بِسَنَدِهِ فِي الْأَمِّ (٢١٢/٥)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي السَّبْعِ الْكَبِيرِ (٤١٩/٧)، "بَابُ عَدَةِ
مَنْ تَبَاعَدَ حَبِصُهَا"

(٥) انظر: مختصر المرثي من ٢٨٨، الأم (٢١٢/٥)، الخواص الكبير (٢١٦/١٤)، البيان (٢٢٢/١١)،

الوجيز (٦٤/٢)، بذية المعتمد ونهاية المتصد (١٧٤/٣)، المعنى (٢١٦/١١)، المحرر (١٠٤/٢)

(٦) فِي نَسَخَةِ (د) : " لِأَنَّهُ " .

(٧) فِي نَسَخَةِ (د) رِوَاةٌ " أَيْضًا " .

(٨) انظر: الخواص الكبير (٢١٦/١٤)، البيان (٢٣٠٢٢/١١).

وقال في الجديد: إنما تنتظر حتى تطلع سن الإيلس^(١). وبه قال أبو حيفة^(٢).
 ووجهه: أن هذه المطلقة ترجو عود الدم إليها، فلم تعتد بالشهور، كما لو
 كان قد تباعد لعارض.

وما ذكره^(٣): يظل به إذا تاعد^(٤) لعارض^(٥).

إذا ثبت هذا: فإذا قلنا بقوله القديم، وأما ثبوت الرمان الذي تعلم [فيه]^(٦)
 قدر براءة رحمها، ففي قدره^(٧) قولان:

أحدهما/ : تسعة أشهر، وتعتد بثلاثة، فتكون سنة^(٨). وبه قال مالك
 وأحمد^(٩).

ووجهه: أن هذه المدة هي مدة الحمل في العالب، فإذا لم يتبين فيها
 الحمل^(١٠)، فقد علم براءة رحمها^(١١) في الطاهر، فأجرى^(١٢) ذلك^(١٣)؛ ألا ترى أنها

(١) انظر ابحار الكبر (٢١٧/١٤)، البيان (٢٣-٢٤/١٦)، حدة المنج (١٣٣/٧)، الوجوه (٩٤/٢).
 قال الطبري: وهو الأصح.

انظر: شرح مختصر الترمذي (١/٨)، (١٩٨).

(٢) انظر: المبسوط (٢٧/٦)، برنامج المصانع (٣٠٥/٣).

(٣) في نسخة (م) : "ما ذكره".

(٤) في نسخة (م) سقط "تاعد".

(٥) في نسخة (د) سقط "وما ذكره يظل به إذا تاعد لعارض".

(٦) في نسخة (ط) سقط "فه" وما أتته من النسخين (د، م) هو الصحيح.

(٧) في نسخة (د، م) سقط "قدره".

(٨) انظر: شرح مختصر الترمذي (١/٨)، (١٩٨)، ابحار الكبر (٢١٦/١٤)، البيان (٢٣/١١).

(٩) انظر بداية المجهود (١٧٥/٣)، الإختصاص (٧/٤)، اللبنة الكبرى (٤٢٧/٢)، المعنى (٦١٤/١١).

(١٠) في نسخة (د) سقط "الحمل".

(١١) في نسخة (د، م) : "الرحم".

(١٢) في نسخة (د) زيادة "مجرى الحمل".

(١٣) في نسخة (د) سقط "ذلك".

إذا حاصت ومصت ثلاثة أقراء علم براءة الرحم في الظاهر، وأجزى^(١)، كذلك^(٢) هاهنا.

والثاني: تنتظر مضي أربع سبب^(٣)، فإذا مصت اعتدت بثلاثة أشهر.

ووجهه: أن هذه المدة هي التي تيقن براءة رحمها فيها، لأن الحمل يمتد أربع سبب، فوجب اعتبارها احتياطاً، وتحالف الأقراء؛ لأن الأقراء تقضي بها العدة، سواء تيقن براءة رحمها أو لم تيقن، فكان الاعتبار بها دون براءة الرحم^(٤).
فإن قيل: فهذا اعترافهم باليقين في ذلك، فلم اعترفهم مضي ثلاثة أشهر بعد هذه المدة؟

قلنا: الاعتداد إنما يكون بالأقراء أو الأشهر، [مع]^(٥) عدم الحمل. وقد نجح العدة مع تحقق براءة الرحم؛ ألا ترى أنه لو علق طلاقها بوضع الحمل، فوضعت، وقع الطلاق، واعتدت مع حصول براءة الرحم يقيناً^(٦).
فإن^(٧) رأت الدم بعد ذلك نظرت:
فإن [رأته]^(٨) قبل مضي الشهور، فإنها تنتقل إلى الأقراء.

(١) في نسخة (د): "وأجزى".

(٢) في نسخة (م): "كذلك".

(٣) أي. تمكنت منرضة بمسها مدة أكثر الحمل، وهي أربع سبب؛ لأنه أحوط لها، ولزوح في استبراء رحمها.
انظر: الحاوي الكبير (١٤/٢١٦).

(٤) انظر: العزيز شرح الوجيز (٩/٤٣٨)، الحاوي الكبير (١٤/٢١٦)، البيان (١١/٢٣)، معي المحتاج (٣/٣٩٧)، روضة الطالبين (٨/٣٧٣)، الوجيز (٢/٩٥).

(٥) في نسخة (ط): "ومع"، وما أنه من المسحوق (د، م) - هو الصحيح

(٦) انظر: البيان (١١/٢٤).

(٧) في نسخة (م): "وإن".

(٨) في نسخة (ط): "رأى"، وما أنه من المسحوق (د، م) - هو الصحيح

وإن [رأته]^(١) بعد مصي الشهور - وقد تزوجت - فإنها لا تعود إلى الأقراء؛
لأننا حكمنا بصحة النكاح^(٢).

وإن رأته بعد مصي الشهور، وقبل أن تتزوج، فيه وجهان:
أحدهما: لا تعود إليها؛ لأن العدة انقضت بالشهور، فأشبه^(٣) الصغيرة^(٤)
والثاني^(٥): تعود إلى الأقراء؛ لأنها فيما لها ليست من اللاتي يتنس، وأما من
ذوات الأقراء بخلاف الصغيرة^(٦).

وإذا قلنا بقوله الجديد: وأما تنتظر من الإياس^(٧)، فيه قولان:
أحدهما: تنتظر السن الذي تتيقن أنه إذا بلغه لم^(٨) تحض، ثم تعتد بثلاثة أشهر
لتيقن^(٩) أنها^(١٠) من ذوات الشهور^(١١).

(١) في نسخة (ط) "رأت"، وما أثبتته من النسخين (د، م) هو الصحيح.

(٢) أي إنه يجب عليها أن تعتد، زوجها واحدا، لأنها حكمنا بانقضاء العدة، وحصلت حرمة الزوجية
فلم تؤثر محاولة الدم.

انظر: البيان (٢٥/١١).

(٣) في نسخة (د): "فأشبهت".

(٤) قال العمري: وهذا نقل أصحابنا البغداديين.

انظر: البيان (٢٥/١١).

(٥) قال الطبري: وهو الصحيح.

انظر: شرح مختصر المزني (٨/٩٨ ب).

(٦) انظر: شرح مختصر المزني (٨/٩٨ ب)، غاية المحتاج (٧/١٣٣)، إندوي الكبير (١٤/٢٢٢).

البيان (١١/٢٤-٢٥)، الوجيز (٢/٩٥).

(٧) انظر: إندوي الكبير (١٤/٢١٧)، البيان (١١/٢٥).

(٨) في نسخة (ط) زيادة "ولم"، وما أثبتته من النسخين (د، م) هو الصحيح.

(٩) في نسخة (د) سقط "لتيقن".

(١٠) في نسخة (د): "لأنها".

(١١) انظر: شرح مختصر المزني (٨/٩٨ ب)، الوسيط (٣/٣٧)، العري شرح الوجيز (٩/٤٤١).

والسثاني: إنما تنتظر السن^(١٢٨) الذي تبئس^(١٢٩) فيه نساء عشيرتها^(١٣٠)؛ لأن الظاهر أن شأها كشأتهن^(١٣١)، وطبعها كطبعهن^(١٣٢).
 وخرج أبو علي^(١٣٣) الطبري^(١٣٤) فيه وجها آخر: إنما تنتظر السن الذي تكون الإياس في غالب النساء. وهذا كما اعتبر الشافعي - رحمه الله - غالب الحيض في حق المستحاضة المبتدأة^(١٣٥).

(١) في نسخة (د) سقط "السن".

(٢) في نسخة (د) زيادة "إلى".

(٣) في نسخة (د) : "أبئس".

(٤) في نسخة (د) سقط "نساء عشيرتها".

(٥) أي أقاربها من الأبوين، الأقرب فالأقرب؛ لتأخر طبعها وعلوها، ومن الاعتبار بساء العصابات كسهر المثل.
 انظر: لمائة المحتاج (١٣٤/٧).

(٦) في نسخة (م) "بشرها كشو"، وفي نسخة (د) : "بشرها كشوهم".

(٧) في نسخة (د) : "وكطبهم".

(٨) انظر: شرح مختصر المرنى (٨/٨٨ ب)، الوسيط (٣/٣٧١)، العزيز شرح الوجيز (٩/٤٤١)، البيان (٢٥/١١)، المجموع (١٩/٤٢٤).

(٩) في نسخة (د) سقط "خرج أبو علي".

(١٠) أبو علي الحسبي بن القاسم الطبري، مسلوب إلى طوسند. تفقه على أبي علي ابن أبي هريرة درس بخراسان. ومن مصنفاته: المفرد في الخلاص، والإصباح، وأصول الفقه تولى - رحمه الله - سنة ٣٥٠ هـ.

انظر: شيرات الذهب (٣/٣)، تحفب الأسماء والصفات (٢/٢٦١)، طبقات الفقهاء ص ٩٤.

(١١) في نسخة (د) زيادة "قل".

(١٢) المبتدأة هي من ابتأها الدم ولم تكن رأتة. أي: لم يسبق لها حيض وظهر

انظر: العزيز شرح الوجيز (٢/٤٤٨)، المجموع (٢/٣٩٧).

(١٣) انظر: شرح مختصر المرنى (٨/٩٩ أ)، لمائة المحتاج (٧/١٣٣-١٣٤)، الوجيز (٢/٩٥)، الحاروي الكبير (١٤/٣١٧)، البيان (١١/٢٥).

١٠ - مسألة

قال: ولو مات صبي لا يجمع مثله، ووضعت^(١) امرأته قبل أربعة أشهر وعشرًا، أكملت أربعة أشهر وعشرًا^(٢).

وجعلته: أنه إذا مات صبي، و^(٣)كه دون تسع^(٤) متين، وامرأته حامل، فإنها تعتد بالأشهر دون الحمل، و به قال مالك وأحمد رحمهما الله^(٥).

وقال أبو حنيفة رحمه الله: إذا مات وبها حمل طاهر، اعتدت عنه بالوضع، وإن طهر الحمل بها بعد موته لم تعتد به.

وهكذا الخلاف فيه، إذا تروح بامرأة ودخل بها، وطفنها فأنت بحمل لثون ستة أشهر من حين عقد الكاح، فإنها لا تعتد بالوضع خلافه^(٦).

وتعلق بقوله تعالى: ﴿وَأَزَلْتُ الْأَحْمَالُ أَجْنُهُنَّ أَنْ يُضَعْنَ خَمَلُهُنَّ﴾^(٧).

ودليلنا: أن هذا حمل مني عنه قطعاً وبقياً، فلم تعتد عنه بوضعه، كما لو طهر بعد موته^(٨).

(١) في نسخة (د) "وضعت".

(٢) انظر: مختصر المزني ص (٢٨٩).

(٣) في نسخة (د) م) سقط "الواو".

(٤) في نسخة (د) : "السبع".

(٥) انظر شرح مختصر المرقى (٨/ل ٩٩ أ)، الخاوي الكبير (٤/٢١٧)، البيان (١١/٤٠)، لهامة

المحتاج (٧/١٤٦)، الوجيز (٢/٩٥)، التحرير شرح الوجيز (٩/٤٤٤)، روضة الطالبين (٨/٣٧٤)،

المدرسة الكبرى (٢/٤٢٨)، الإقناع (٨-٩)، المعنى (١١/٢٣٥)

(٦) أي: إن عدتها تنقص بالأقراء.

انظر شرح مختصر المرقى (٨/ل ٩٩)، بدائع الصنائع (٣/١٩٧)، الهداية (٢/٢٩٧)

(٧) سورة الطلاق، الآية (٤).

(٨) انظر المحلوي الكبير (٤/٢١٨)، البيان (١١/٤٠)، روضة الطالبين (٨/٣٧٤)، المجموع (١٩/٤٣٨)

والآية الواردة في المطلقات، ثم^(١) هي مخصوصة بالقياس^(٢) الذي ذكرناه^(٣).

١٠/١ فصل

إذا ثبت هذا: فإن كان هذا الحمل ملحقا^(٤) بعينه، عن عقد فاسد أو ٨/٨
شبهة^(٥)، فإنها تعتد به عن الملحق به .

(١) في نسخة (د) سقط "ثم"، وزيادة الوتر.

(٢) قال الطبري: ودليل على صحة ما ذهبنا إليه قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا
يَتَرَفُّضْنَ بِأَمْوَالِهِمْ أُزْفَةً أَنْتُمْ وَغَيْرُكُمْ فِي سَوَءِ الْفَقْرَةِ الْآيَةَ (٢٣٤) .

وهذا عام فلا قيل: محصن هذا العام بقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا أَهْلُهَا﴾ بـ "يَسْتَفِئُونَ عَنْهَا" .
الآية، سورة الطلاق الآية (٤) .

عالمجواب أن هذه الآية الواردة في المطلقات وليست واردة في المتوفي عنها زوجها، وعن نقيس
ذلك في الجواب عن أدلتكم، ومن جهة القياس إن هذا ولد لا يمكن أن يكون من زوجها، فوجب
أن لا تنقص عتقا من الوفاة بوضع أصله إذا كان قد طرأ الحمل فظهر بعد موته
انظر - شرح مختصر المزني (٨/٩٩ أ) ، الحارثي الكبير (١٤/٢١٨) .

(٣) قال الطبري ومن القياس قالوا: من كان لها أن تصد منه بالأشهر، كان لها أن تعتد بالحمل
كالبالغ.

قياس ثان قالوا: ولأن هذه ماتت زوجها وهي حبل، فوجب أن تنقص عتقا بوضع حملها،
أصله البالغ

انظر: شرح مختصر المزني (٨/٩٩ أ) .

(٤) الملحق بالكسر اسم فاعل بمعنى لاحق، وبالفتح اسم مفعول، وهو العوايب، وأحق القائل الورد
بأنه أسير بأنه ابنه؛ لأنه يهمل يظهر له، والمنح: "الشيء المنق"

انظر: العاروس المخط ص (٨٤٩) ، مختار الصحاح ص (٢٨٨) ، المصباح المير ص (٣٢٧)

(٥) الشبهة حر وطء لا يوصف بحل ولا حرمة على الأصح . وتنقسم الشبهة إلى ثلاثة أقسام

١- شبهة دعل هو أن يضاً جاعلاً للمرأة على ظل ألفا ووجهه أو أمته.

٢- شبهة محل وهو كأن بها أمة ابنة.

فإذا^(١) وصعته اعتدت بعد ذلك عدة الوفاة ، لأن العدتين من رجلين لا يتداخلان ، وإن كان الحمل من^(٢) رء ، غير ملحق بأحد ، اعتدت بأربعة^(٣) أشهر وعشرًا من حين الموت ؛ لأنها لا تعتد بالحمل.^(٤)

١١- مسألة

قال: وإن كان خصيًا^(٥) ، أو مجبوبًا^(٦) ، بقي له شيء يغيب في الفرج ، أو لم يبق له ، وكان [هن]^(٧) والخصي [يزلان]^(٨) لحقهما الولد ، واعتدت [زوجتهما]^(٩)

- ٣ - شبهه أو طريز ، وهي أنه يقول بطلها عالم كالنكاح بلا ولي ، أباحه أبو حنيفة ، والنكاح بلا شهرد حيث أباحه مالك .

انظر: معي المحتاج (٣/٢٩٢-٣٩٤).

(١) في نسخة (د) "أو إذا" .

(٢) في نسخة (د) سقط "من" .

(٣) في نسخة (د) "أربعة" .

(٤) انظر: شرح مختصر الرمي (٨/١٠٠ أ) ، الحاوي الكبير (١٤/٢١٩) ، البيان (١١/٤٠) ، المجموع

(١٩/٤٣٦) ، روضة الطالبي (٨/٣٧٥) ، الترمذ شرح الوجيز (٩/٤٤٥) ، الوجيز (٢/٩٧) ، معي

المحتاج (٣/٣٩٢) ، المهذب (٢/١٤٥) ، نهاية المحتاج (٧/١٤٥) ، الوسيط (٣/٣٧٢)

(٥) أي: المبوب .

انظر: الحاوي الكبير (١٤/٢٢٠) .

(٦) جملة (أو مجبوبا) ساقطة من المختصر ، ومن السبع ثلاث ، والمقام يقتضي إباحها ، وانظر ما قاله

الإمام المازري في شرح المسألة الحاوي (١٤/٢٢٠-٢٢١) .

ومبوض الإمام أبي الصباغ ذلك في نهاية المسألة .

(٧) في نسخة (ط) ، م سقط "هو" ، وما أثبت من نسخة (د) هو الصحيح .

(٨) في نسخة (ط) "يزلان" ، وما أثبت من النسختين (د ، م) هو الصحيح .

(٩) في نسخة (د) "أزواجهما" ، وما أثبت من النسختين (د ، م) هو الصحيح .

بما تعتد به زوجة^(١) القحل^(٢).

وجملته : أنه إذا كان محنوب الذكر^(٣) دون الأثنين، فإن كان قد بقي من ذكره ما يولج منه بقدر الخشعة^(٤)، فحكمه حكم الصحيح الذكر، [سواء]^(٥) في حقوق الولد ووجوب العدة [ووجوب العسل ووجوب الخد]^(٦)، وإن كان لم يبق من ذكره شيء، فالولد أيضاً يلحقه^(٧).

وأما العدة، فإنما تعتد بالحمل إذا حميت، وتعتد عدة الوفاة^(٨).

وأما عدة الطلاق: فلا يجب؛ لأن عدة الطلاق إنما تجب بشرط الدخول، والدخول لا يوجد منه^(٩).

وأما إذا كان خصياً، وهو من قطعت/ خصيته وبني ذكره، أو مثلولاً: وهو ٣٧٨/ط أن تشل بيضته^(١٠)، فإن هذا يلحقه الولد؛ لأنه يولج، ولا يعي الولد عنه^(١١).

(١) في نسخة (م) سقط "ووسية".

(٢) انظر: مختصر الثوري ص (٢٨٩).

(٣) محنوب الذكر: أي مقطوع الذكر أو بعض ذكره، ويكون خصيته باقيتين.

(٤) انظر: شرح مختصر الثوري (٨/ل ١٠٠ ب)، نهاية المحتاج (١٤٦/٧-١٤٧)، معني المحتاج (٣٩٦/٣)، الحاوي الكبير (١٤/٢٢٠).

(٥) الخشعة: حركة ما فوق الختان وهي رأس الذكر.

(٦) انظر: المصباح المنير ص (٨٥)، القاموس المحيط ص (٧٣٨).

(٧) في نسخة (ط) سقط "مراء"، وما أثبتته من السخري (د، م) هو الصحيح.

(٨) في نسخة (ط) سقط "ووجوب العسل ووجوب الخد" وما أثبتته من السخري (د، م) هو الصحيح.

(٩) انظر: شرح مختصر الثوري (٨/ل ١٠٠ ب)، الحاوي الكبير (١٤/٢٢٠)، معني المحتاج (٣٩٦/٣)، نهاية المحتاج (١٣٥/٧).

(١٠) انظر: الحاوي الكبير (١٤/٢٢٠)، معني المحتاج (٣٩٦/٣)، روضة الطالبين (٨/٣٧٤).

(١١) انظر: الحاوي الكبير (١٤/٢٢٠)، البيان (١١/٤٠).

(١٢) انظر: لسان العرب (١١/٣٣٨)، الحاوي الكبير (١٤/٢٢٠).

(١٣) انظر: الحاوي الكبير (١٤/٢٢٠)، روضة الطالبين (٨/٣٧٤).

يقول الطيب : إنه يرقق^(١) ماءؤه، و لا يخلق^(٢) منه الولد، وتعتمد امرأته بجميع أنواع العدد^(٣) / كغير الخصي^(٤).

وحكى القاضي أبو الطيب : إن من أصحابها من قال: إذا كان مشلول البصة اليمنى، لم يلحقه الولد ، [لأن]^(٥) من ليست له، لا يُترل الماء. وهذا ليس بصحيح؛ لأنه لا طريق إلى العلم بذلك فلا يسفي الولد^(٦) مع الاحتمال^(٧).

وأما إن كان محبوب الذكر خصياً^(٨) : فالذي حكاه^(٩) القاضي أبو الطيب في التعليق أنه يلحق به الولد إلا في الوجه الذي حكاه^(١٠).

(١) الرق : رل الشيء برق من باب صرب خلاف غلط فهو رقيق، وقيل في اللغة الضعف .

انظر : لمصباح الخير ص (١٤٣) ، معارج فصاح ص (١٣١) ، القاموس المحيد ص (٨١٨) .
(٢) في نسخة (د) "يخلق" .

(٣) أنواع العدد :

١ - عدة الطلاق للحامل والحائض .

٢ - عدة وفاة الزوج للحامل والحائض .

٣ - عدة المخالعة والفسخ للزواج .

انظر : البيان (١١/٣٣) .

(٤) كغير الخصي أي مصبي الذي لا يولد لثله أو البائع .

انظر : الخاوي الكبير (١٤/٢١٨) .

(٥) في نسخة (ط) * لأنه؟ وما أتيت من النسختين (د و م) هو الصحيح

(٦) نسخة (م) زيادة : "إلا" .

(٧) انظر : شرح مختصر للزبي (٨/١٠٦ أ)، الخاوي الكبير (١٤/٢٢٠-٢٢١) ، غاية المحتاج (٧/١٤٧) .

(٨) في نسخة (م) "خصي" .

(٩) في نسخة (د) "حكى" .

(١٠) انظر : شرح مختصر للزبي (٨/١٠٠ ب - ١٠٢ أ) .

وحكى^(١) الشيخ أبو حامد : إن للذهب : إن الولد لا يلحق به؛ لأن الشافعي - رحمه الله - قال في اللعان^(٢) : وإذا كان صبياً لا يولد لثله، أو حصياً لم ألحق^(٣) الولد به، ونفيته عنه بغير لعان^(٤) .

وحكى عن أبي بكر الصوري^(٥) وأبي سعيد الأصبهاني : إنه يلحق به؛ لأن ماء الرجل في صسه^(٦)، فيجوز أن يُساقطها^(٧)، فيزول الماء كما لو كان حصياً^(٨) .

(١) في نسخة (م) : "حكاه" .

(٢) اللعان لغة . مشتقة من اللعن وهو الطرد والإبعاد عن رحمة الله

شرعاً . هي ملاءمة الزوج امرأته بكلمات معلومة، جعلت حجة إن النكاح لم يُلغَ فرائضه، وألحق العار به .

انظر . المصباح المنير ص (٣٢٩) ، مختار الصحاح ص (٢٩١) ، البيان (٤٠١/١٠)

(٣) في نسخة (د م) : "يلحق" .

(٤) أي : المشرق بين الصبي الذي لا يولد لثله أو حصياً وبين الولد المسمى باللعان، إن ذلك هو معنى عنه من طريق الطاهر والذليل عليه إنه إذا استلحقه لم يلق به .

انظر : شرح مختصر لمربي (٨/ ١١٠٠) .

(٥) انظر . العزيز شرح الوجيز (٩/ ٢٤٤) ، المحوي الكبير (١٤/ ٢١٨) ، البيان (٤٠/ ١١) ، المجموع (١٩/ ٤٣٨) ، روضة الطالبين (٨/ ٣٧٤) ، معي المحتاج (٣/ ٣٩٦)

(٦) أبو بكر محمد بن عبد الله ، المعروف بالصوري ، لقبه الشافعي البغدادي ، اشتهر باختلاق في النظر والنسب وعلوم الأصول و آداب من انتدب للشروع في علم الشرع ، و وصف فيه كتاباً أحسن فيه كل الإحسان ، توفي سنة ٣٣٠ هـ .

انظر : وفيات الأعيان (٤/ ١٩٩) ، تاريخ بغداد (٥/ ٤٤٩) ، شيرات الذهب (٢/ ٣٢٥) .

(٧) الصلب أي كل ظهر له فقار، ونظم اللام للإتياع، وصلب الشيء بالضم صلاباً امتد وقوي فهو صلب، ومكان صلب غليظ شديد .

انظر : لمصباح لمر ص (٢٠٧) ، مختار الصحاح ص (١٨٤) ، القاموس المحيط ص (١١١)

(٨) للساقطة : السحق السهك، أو الدق، أو دون الدق .

انظر : حاشية الفروض لمربي ٤٦٢/٣ .

(٩) انظر : شرح مختصر لمربي (٨/ ١٠٠ ب) ، المحوي الكبير (١٤/ ٢٢١) ، بيان (٤٠/ ١١) ، المجموع (١٩/ ٤٣٨) .

ومن قال بالأول^(١)، قال: إنما يلحق الولد بالإتزال أو بالإيلاج^(٢)، ولم يحصل واحد منهما، فلا يلحق به الولد، وفي حق الخصي قد حصل الإيلاج، فتعلق بذلك حقوق الولد؛ لأنه يتعلق به جميع الأحكام^(٣).^(٤)

وقول الشافعي رحمه الله: ولو كان خصياً قد بقي له بقية، إنما عُرِّ^(٥) به عن^(٦) المحبوب، ولعلنا قال: وهو^(٧) والخصي إذا كانا يترلا^(٨).

١٢ - مسألة

قال: وإذا أرادت الخروج كان له منها [حياً، ولو ورثته ميتاً حتى تقضي عدلها]^(٩)^(١٠)

(١) أي: في مسألة: إن كان محبوب الذكر خصياً.

(٢) في نسخة (د): "الإيلاج".

(٣) الأحكام هي:

١ - ومحبوب الفصل.

٢ - ومحبوب الحد.

٣ - لحقوقي الولد به.

٤ - ومحبوب العدة منه سواء وقعت القرعة بموت أو طلاق.

نظر: شرح مختصر المزني (٨/ ١٠٠ ب)، إحصاء الكثير (٢٢٠/ ١٤).

(٤) انظر إحصاء الكثير (٢٢٠/ ١٤)، البيان (٤٠/ ١١)، روضة الصائين (٣٧٤/ ٨).

(٥) في نسخة (د): "لغير".

(٦) في نسخة (د): "غير".

(٧) أي: الخصي الذي لا يجامع مثله.

(٨) نظر: مختصر المزني ص (٢٨٩).

(٩) في نسخة (ط): سقط "حياً ولو ورثته ميتاً حتى تقضي عدلها"، وما أتت من السكتين (د، م).

هو الصحيح.

(١٠) انظر: مختصر المزني ص (٢٨٩).

وهذه المسألة في ^(١) باب سُكْنَى الْمُعْتَدَةِ يَأْتِي بَيَانُ ذَلِكَ [عَب] ^(٢) ^(٣) إِنْ شَاءَ اللَّهُ تعالى ^(٤)، فَلَا غَائِلَةَ فِي تَكَرُّرِهَا ^(٥).

١٣ - المسألة

قَالَ: فَإِنْ ^(٦) طَلَّقَ مِنْ لَا تَحِيضَ، مِنْ صَغِيرٍ ^(٧) أَوْ كَبِيرٍ ^(٨)، فِي أَوَّلِ الشَّهْرِ أَوْ آخِرِهِ ^(٩)، اعْتَدَتْ شَهْرَيْنِ بِالْأَهْلَةِ ^(١٠).

وَجَمَلُهُ: أَنَا قَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ الْأَيْمَةَ وَالصَّغِيرَةَ تَعْتَدَانِ بِثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ.

فَإِذَا ثَبِتَ هَذَا: فَإِنَّ الشُّهُورَ بِالْأَهْلَةِ ^(١١)، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَتَسَوَّوْنَكَ عَنِّي

الْأَهْلَةُ قُلْنَ هِيَ مَوَاقِيتُ النَّاسِ وَالصَّحِيحُ﴾ ^(١٢).

فَإِنْ طَلَّقَهَا مَعَ ظُلُوعِ الْحَالِ: لَعْنَتْ بِالشُّهُورِ ^(١٣) تَامًّا كَانَ أَوْ نَاقِصًا.

(١) فِي نَسَخَةِ (د م): "مِنْ".

(٢) فِي نَسَخَةِ (د) مَقْطَعٌ "مِنْ"، وَمَا أَنَّهُ مِنَ السَّكْنَى (د م) هُوَ الصَّحِيحُ.

(٣) سَيَأْتِي شَرْحُ امْتِسَالِهِ فِي بَابِ مَقَامِ الْمُطَلِّقَةِ فِي بَيْنِهَا (الْبُرْجَةُ ٣٤٠) مِنْ نَسَخَةِ ط.

(٤) فِي نَسَخَةِ (د م): سَقَطَ (تَعَالَى).

(٥) انْظُرْ: الْحَاوِي الْكَبِيرَ (٢٢٢/١٤)، الْبَيَانُ (٥٠/١١).

(٦) فِي نَسَخَةِ (د) "وَمِنْ".

(٧) فِي نَسَخَةِ (د) "صَغِيرٌ".

(٨) فِي نَسَخَةِ (د) "كَبِيرٌ".

(٩) فِي نَسَخَةِ (د) "فَآخِرِهِ".

(١٠) انْظُرْ: عَنَتَصَرُ الْمَرْبِيِّ ص ٢٨٩.

(١١) انْظُرْ: الْحَاوِي الْكَبِيرَ (٢٢٢/١٤)، الْبَيَانُ (٢٧/١١)، رَوْضَةُ الطَّالِبِينَ ٣٩٨/٨.

(١٢) سُورَةُ الْبَقَرَةِ آيَةُ (١٨٩).

(١٣) فِي نَسَخَةِ (د) "بِالشُّهُورِ".

وإن طلقها في أثناء الشهر، فإن الشهرين بعلمه تعتد بهما^(١) بالهلال، وتكمل بقية الشهر الأول ثلاثين^(٢).

وقال أبو حنيفة: تعتد شهرين بالهلال، وتحسب بقية الأول، وتعتد من الرابع بقدر ما فاتهما من الأول، تماماً كان أو ناقصاً^(٣).

وحكى أصحابنا عن مالك والأوزاعي: إنه لا تحسب بالساعات، وإنما تحسب بأول الليل [أو]^(٤) النهار، فكانه إذا طلقها مائثاً احتسب من أول الليل، وإذا طلقها بالليل احتسب من أول^(٥) / النهار^(٦).

وحكى عن أبي محمد عبيد الرحمن ابن بست الشافعي^(٧) رحمه الله إنه قال: تكون الشهور كلها محسوبة بالعدد^(٨).

وجه قول أبي حنيفة: أنه لو كان من أول الهلال، كانت العدة بالأهلة،

(١) في نسخة (د) "فيهما".

(٢) انظر: الحاوي الكبير (٢٧٢/١٤)، البيان (٢٧/١١)، الوسيط (٣٧١/٣).

(٣) انظر: المبسوط (١٢/٦)، البدائع (٣٠٧/٣).

(٤) في نسخة (ط) سقط "الألف". وما أثبت من السبعين (د: هـ) هو الصحيح.

(٥) في نسخة (د) زيادة "أو".

(٦) في نسخة (د) زيادة "كانه".

(٧) انظر: المدونة الكبرى (٤٣٩/٢)، البيان (٢٧/١١)، الحاوي الكبير (٢٢٣/١٤).

(٨) أحمد بن محمد بن عبد الله بن محمد بن العباس بن عثمان بن مافع أبو عبد الرحمن ابن بست الشافعي واسمها رسيب، كان فاضلاً واسع العلم حليلاً لم يكن له آل شافع بعد الإمام أجل منه، وكان أبوه من فقهاء الشافعية روى عن أبيه، وأبي الوليد بن أبي أنصار، وروى عنه الساجي، وله ماضرات مع البرقي، لم يعرف تاريخ وفاته وقيل توفي سنة ٥٥٧ هـ.

انظر: طبقات الشافعية الكبرى (٢٨٧/١)، طبقات الفقهاء شيرازي (٤٠)، تهذيب الأسماء والمعارف (٢٦٩/٢).

(٩) في نسخة (د) سقط "بالعدد".

(١٠) انظر: البيان (٢٨/١١)، الحاوي الكبير (١٩٢/١٤)، روضة الطالبين (٣٩٩/٨).

فإذا كان من بعض الشهر، وجب قضاء ما فات منه^(١).

وجه قول مالك . إن حساب الساعات تشق، فسقط^(٢) اعتباره .

وجه قول ابن بنت الشافعي رحمه الله: إنه إذا حُسِبَ الشهر الأول بالعدد^(٣)، كان ابتداء الثاني من بعض الشهر؛ فكان أيضاً بالعدد^(٤).

وجه المذهب : إن اسم الشهر يقع على ما بين الهلالين، ويقع على الثلاثين ألا ترى أنه إذا غم الهلال حُسِبَ الشهر ثلاثين، فإذا أمكن اعتبار الهلال اعتبر^(٥). وإذا^(٦) تعذر رجع إلى العدد، وفي هذا انفصال عما ذكر لأبي حنيفة^(٧).

(١) انظر : المبسوط (٣١/٦) ، المذاهب (٣٠٧/٣) .

(٢) في نسخة (د) "سقط" .

(٣) في نسخة (د) سقط "بالعدد" .

(٤) واحتج ابن بنت الشافعي، بأن قال : لما طلقت في أثناء شهر الأول سقط حكم الهلال فيه، ووجب إتمامه من الشهر الذي يليه، فإذا أتممه من الذي يليه فقد سقط حكم الهلال في الثاني فسقط حكم الهلال في جميع الشهور .
انظر : شرح مختصر القرني (٨/١٠٦ ب) .

(٥) انظر . الحاروي الكبير (٢٢٣/١٤) ، روضة الطالبين (٣٩٩/٨) .

(٦) والدليل عليه قوله تعالى ﴿ يَسْتَفْتُونَكَ عَنْ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَازِينُ الْبَقَرَةِ وَالْخَنَازِيرِ ﴾ سورة البقرة الآية (١٨٩)، وقوله تعالى ﴿ أَلَمْ تَلْعَبْ أَشْهُرًا مُتْلُومَاتٍ ﴾ سورة البقرة الآية (١٩٧)

وقد قال عليه الصلاة والسلام "أشهر الحج شوال و ذو القعدة وعشرة من ذي الحجة"، فإذا كان الأشهر أصلاً والعدد بدلاً ثلاثتها أو تأني بأصلها و هذا كل أولي من أن تأتي بثلاثة أهدان .
وقال عليه السلام "صوموا لرؤيته و أفطروا لرؤيته فإن غم عليكم فأكموا العدة ثلاثين" فاعتبر الهلال مع إمكان اعتباره و نقل إلى إكمال العدد عند تعذره .

انظر : شرح مختصر القرني (٨/١٠٦ ب) ، الحاروي الكبير (٢٢٣/١٤)

(٧) في نسخة (د) "وإن" .

(٨) قال الطبري والديلمي عن أبي حنيفة : إنه رمان ماضٍ قبل الطلاق، فم يجب عليها قضاءه عن العدة أصل ذلك ما قبل الشهر الذي طلقت فيه
انظر : شرح مختصر القرني (٨/١٠٦ ب) .

فأما مالك فلا حجة فيما ذكر^(١) له^(٢)؛ لأنه^(٣) يمكن اعتبار الساعة التي طلق^(٤) فيها، إما يقياً [أو]^(٥) استظهاراً، فلا وجه لذلك.
وأما ما قاله ابن بنت النشافي : فإنه لا يلزم أن يتم اشهر الأول من الثاني، ويجوز أن يكون ثمانه من الرابع^(٦).

١٤ - مسألة

قال^(٧). ولو^(٨) حاضت الصغيرة بعد انقضاء الثلاثة الأشهر، فقد انقضت عدتها، ولو حاضت قبل انقضائها^(٩) بطرفة عين، خرجت من اللاتي لم يحضن، واستقبلت الأقران^(١٠).

وجملته : أن الصغيرة إذا اعتدت بالشهور، ثم رأت الدم بعد انقضائها، لم يلزمها الاعتداد بالأقران؛ لأنها أتت بالعدة التي أمر الله [تعالى]^(١١) بها، ولو لزمها

(١) في نسخة (د) "و ذكره".

(٢) في نسخة (د) سقط "له".

(٣) في نسخة (د) زيادة "لا".

(٤) في نسخة (د) "طلقها".

(٥) في نسخة (ط) . "واستظهاراً" وما أتته من السبعين (د ، م) هو الصحيح.

(٦) انظر. شرح مختصر الرزي (٨/ ١٠١ - ١٠٢)، الحاوي الكبير (١٤/ ٢٢٣ - ٢٢٤)، البيان (١١/ ٢٨).

(٧) في نسخة (د) سقط "قال".

(٨) في نسخة (د) "فتر".

(٩) أي : قبل انقضاء الأشهر مرة يجب عليها أن تستقبل ثلاثة أقراء ولا تعد لها بمضي، وقد نص عليه النشافي في الإملاء وهو قول أبي إسحاق في التشرح.

انظر : شرح مختصر للزبي (٨/ ١٠٢).

(١٠) انظر. مختصر المزي (٢٨٩)، البيان (١١/ ٢٩)، الحاوي الكبير (١٤/ ٢٢٤)، روضة

الصالحين (٨/ ٣٧٠)، معي المحتاج (٣/ ٣٨٧).

(١١) في نسخة (م) : سقط "تعالى"، وما أتته من نسخة (د) هو الصحيح.

الانتقال إلى الأقرء لم يحصل لها العدة بالأشهر بحال .

[عأساً إذا] ^(١) رأت الدم قبل انقضائها، فإنها تنتقل إلى الأقرء / لأن الله تعالى جعل لها الاعتداد بالأشهر، إذا كانت من اللاحي لم يحصن، ولم تكن [كذلك] ^(٢) في جميع الأشهر، فلم تنقض عدتها بالأشهر، وذلك إجماع ^(٣).

إذا ثبت هذا فهل يعتد لها بالطهر قبل الدم قرء أم ^(٤) لا ؟

ظاهر كلام الشافعي رحمه الله. أنه لا يعتد، لأنه قال: واستقبلت الأقرء ^(٥).

وقال أبو العباس: تعتد بذلك، لأنه استقال من طهر إلى حيض / فأشبه إذا ^{٨٨/٨} طلقها وهي [طاهر] ^(٦) ثم حاضت ^(٧).

ووجه الأول: [هو] ^(٨) أن القرء هو الطهر بين حيضتين، وهذا طهر لم يتقدمه حيض، فلم يعتد به ^{(٩) (١٠)}.

(١) في نسخة (د) "عأساً"، وما أثبتته من السبعين (م، د) هو الصحيح

(٢) في نسخة (د) "لذلك"، وما أثبتته من السبعين (م، د) هو الصحيح.

(٣) انظر شرح مختصر المرعي (٨/ ١٠٢ أ)، البسيط (٦/ ٢٧)، منابع الصائغ (٣/ ٣٠٦)، المعنى (١١/ ٢٢٠)، بداية المجهود ولهاية للمقتصد (٣/ ١٧٦).

(٤) في نسخة (د) "أو".

(٥) انظر: الحواوي الكبير (١٤/ ٢٢٥).

(٦) في نسخة (ط) "حاضرت"، وما أثبتته من السبعين (م، د) هو الصحيح

(٧) انظر: شرح مختصر المرعي (٨/ ١٠٢ أ)، قيان (١١/ ٢٩)، الحواوي الكبير (١٤/ ٢٢٥)، المجموع (١٩/ ٣٢٠-٣٢١).

(٨) في نسخة (م، ط) سقط "هو". وما أثبتته من نسخة (د) هو الصحيح

(٩) انظر: شرح مختصر المرعي (٨/ ١٠٢ أ)، قيان (١١/ ٢٩)، الوجيز (٢/ ٩٥)، الحواوي الكبير (١٤/ ٢٢٥).

(١٠) قال الطبري: وأيضاً فإنها لو اعتدت بقرئين ثم إن طهرها حال عليها فبها تقف إلى الإياس فتقبل العدة ثلاثة أشهر ولا تبقى على ما مضى، كذلك إذا اعتدت بشهرين، ثم حكمت بأنها من دوات الأقرء يجب أن لا تبقى على ما مضى.

١٥- مسألة

قَالَ: وَأَعْجَلَ مِنْ سَمِعَتْ مِنَ النِّسَاءِ بِحَضْنِ، نِسَاءِ ثَمَامَةَ^(١)، بِحَضْنِ لَتَسْعِ^(٢) سِتِينَ^(٣).

وَجَلَّتْ: أَنْ أَقْلَ مَا تَحِيضُ لَهُ مِنَ النِّسَاءِ [سِتِينَ]^(٤)؛ لِأَنَّ الْمَرْجِعَ فِي ذَلِكَ إِلَى الْوُجُودِ، وَقَدْ وَجَدَ مِنْ تَحِيضِ لَتَسْعِ^(٥). فَإِنْ رَأَتْ الْمَرْأَةَ دُمًا فِيمَا دُونَ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ حِيضًا^(٦)؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَوْجَدْ مُتَكَرِّرًا، وَذَلِكَ إِنْ الْوُجُودَ الْمُتَعَمِّرَ إِنْ كَانَ فِيمَا

- وَمَنْ قَالَ يَقُولُ أَبِي الْعَبَّاسِ عَرَفَ بَيْنَهُمَا بَعْرَفَيْنِ مِنَ الْأَهْمَةِ وَالصَّغِيرَةِ، أَحَدُهُمَا: إِنْ لَوْ قَسَا أَنْ الْيَائِسَةَ سَبَى عَلَى مَا مَضَى لِأَدَى ذَلِكَ إِلَى إِسْقَاطِ الْعِدَّةِ رَأْسًا، لِأَنَّهَا إِذَا مَضَى لَهَا قَرْنَانِ وَأَمْرَاهَا بِنِسَاءٍ فَمِنْهَا نَبِيَّ الشَّهْرِ الَّذِي يَلِي الْأَقْرَاءَ وَلَا يَجُوزُ تَعْرِيقُ الْعِدَّةِ وَقَدْ مَضَتْ أَشْهُرُ كَثِيرَةٌ قَبْلَ الْإِبْلَاسِ فَتُسْقَطُ الْعِدَّةُ.

الفرق الثاني إذا لو أسرما ليائسة بالياء لثبت عدتان من جسيين أحدهما على الأخرى، لأن الاعتماد بالأشهر جنس وبالأقراء جنس آخر وهذا لا يجوز .
انظر : شرح مختصر المزني (٨/١٠٢).

(١) ثَمَامَةُ بِكسر التاء، وقيل بفتحها، وهي اسم لكتن ما برل من بعد من بلاد اسجدار وبكة من ثَمَامَةُ قَالَ ابْنُ قُرَيْشٍ: سَمِعْتُ ثَمَامَةَ، مِنْ نِسَاءِ، وَهِيَ شِدَّةُ الْحَرِّ وَرُكُودُ الرِّيحِ، وَقِيلَ: سَمِعْتُ بِذَلِكَ لَتَعْمِرَ هَوَانَهَا.

انظر - معجم البلدان (٢/٦٣)، لَهْدَبِ الْأَسْمَاءِ وَاللُّغَاتِ (٢/٤٤).

(٢) فِي مَسْئَلَةِ (د) "لَتَسْعِ".

(٣) انظر : الأم (٥/٢١٤)، مختصر المزني من (٢٨٩).

(٤) فِي مَسْئَلَةِ (د) "سِتِينَ".

(٥) فِي مَسْئَلَةِ (م، ط) مَقْطَعُ "سِتِينَ"، وَمَا أَتَيْنَاهُ مِنْ مَسْئَلَةِ (د) هُوَ الصَّحِيحُ

(٦) أَيِ تَسْعِ سِتِينَ وَكَانَ أَقْلَ مِنْ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ أَعْدَدَ بِالشَّهْرِ لِأَنَّهَا لَمْ تَحِضْ

انظر : الخواص الكبير (١٤/٢٢٥).

(٧) أَيِ . يَكُونُ دَمٌ فَسَادٌ فَتَعَدُّ بِالشَّهْرِ لِأَنَّهَا لَمْ تَحِضْ .

انظر - شرح مختصر المزني (٨/١٠٢)، الخواص الكبير (١٤/٢٢٥).

يتكرر، كالحيض إن يتكرر من امرأة واحدة أو من مساء ثلاث مرات في حال الصحة.

وأما في مسائلنا : بأن^(١) يوجد في ثلاث نسوة إنه^(٢) لا يمكن تكراره من واحدة، فما لم^(٣) يتكرر^(٤) لا يعتد به^(٥).
قال الشافعي رحمه الله : رأيت حدة ما إحدى وعشرون سنة^{(٦)(٧)}.

١٦- مسألة^(٨)

فقال : لو بلغت عشرين سنة [أو أكثر]^(٩) ولم تحض قط ، اعتدت بالشهور^{(١٠)(١١)}

(١) في نسخة (د) "فإنه" ، في نسخة (م) "فإنه" .

(٢) في نسخة (د/م) "لأنه" .

(٣) في نسخة (د) "فلم" .

(٤) في نسخة (د) زيادة "فولو" .

(٥) انظر : إخباري الكبير (٢٢٥/١٤) ، البيان (٢٩/١١) ، الوجيز (٩٥/٢) .

(٦) نقله عنه جماعة من أصحابه ، وقيل - إنه رآها بصعاء ، قالوا : وهذا رآه وبعاء ، فذكر عني أنها حملت ثلثون شهرا ، وكذا أثبتنا ، ويتصور حدة بنت تسع عشر سنة و لحظة فحمل لتسع وتسع

لستة أشهر بسا ، وتحمل تلك البنت لتسع سنين ، وتسع لستة أشهر

انظر : حاشية الفروع للربيع (٣٧١/١) .

(٧) انظر : المجموع (٤٢٤/١٩) .

(٨) في نسخة (د) سقطت المسألة بكاملها .

(٩) في نسخة (ط) سقط "أو أكثر" ، وما أثبت من نسخة (م) هو الصحيح .

(١٠) لأن الله تعالى قال : ﴿ وَاللَّيْلِ نَهْشَقَ مِنَ الْمَجْجِ مِنْ سَائِرِ الْبَنَاتِ فِي ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ وَأَلْفِي لَمْ

تَحْضُ

انظر : شرح مختصر المزني (١٠٩/٨) .

(١١) انظر : مختصر المزني من (٢٨٩) ، الأم (٢١٥/٥) .

وجملته . أما ما لم تر الدم، فإن عدقا بالشهور^(١)، وإن علت سنها وجاوزت حد البلوغ^(٢)؛ لأن هذه لم تحض^(٣).

١٧- مسألة

قال^(٤): ولو طرحت ما لم^(٥) تعلم أنه ولد مضغة أو غيرها، حلت^(٦).^(٧)
وجملته : أن المرأة إذا وضعت مضغة، ففيها أربع مسائل :
أحدها : أن تضع مضغة بانت^(٨) فيها خلقة^(٩) آدمي، كأصبع أو ظفر أو غير ذلك، فإن العدة تنقضي بذلك^(١٠)، وإذا سقط^(١١) بصرب ضارب، وجبت

(١) قال الماوردي : هذا صحيح ، لأن أكثر الرمان الذي تحض فيه النساء غير معد؛ فإذا تأخر عن المرأة الحيض حتى طمئت في الس اعتمدت بالشهور ، لأنها محض لم تحض .
انظر : الحاوي الكبير (٢٢٦/١٤) .

(٢) قال الطبري : إنما لو جاوزت رمان الدم و هي لا ترى دماً اعتمدت بالأشهر .
انظر : شرح مختصر المزني (٨/١٠٢) .

(٣) انظر . البيان (٢٨/١١) ، الحاوي الكبير (٢٢٥/١٤) ، المذهب (١٤٤/٢) ، الصمغ (١٩/٤٢٠) ،
روضة الطالبين (٣٧٠/٨) .

(٤) في نسخة (د) سقط "قال" .

(٥) في نسخة (د) (م) سقط " لم " .

(٦) أي: الأنواج .

(٧) انظر : مختصر المزني ص (٢٨٩) .

(٨) في نسخة (د / م) : " بان " .

(٩) في نسخة (م) : " علق " .

(١٠) انظر . شرح مختصر المزني (٨/١٠٢ ب) ، روضة الطالبين (٣٧٦/٨) ، المحرر (١٩/٣٩١) ،
المذهب (١٤٤/٢) ، مفني المحتاج (٣٨٩/٢) .

(١١) في نسخة (د) : " سقط " .

الغرة^(١)، والكفارة^(٢)، وإذا أسقطت ذلك الأمة من سيدها صارت أم ولد^(٣).
 الثانية : ألفت مُصنعة لم تبين فيها الخنقة، إلا أنه شهد أربع قوايل: إنَّ فيها
 صورة خفية بات بها أنها حلقة آدمي، فإننا^(٤) نقبل شهادته^(٥)، وثبت الأحكام
 التي ذكرناها كلها^(٦)،^(٧) (٨).

(١) معنى وجوب الغرة: أنه إذا ضرب شخص بطن امرأة حامل، فطرحت حيها، وجبت فيه الدية
 على الصارب، والكفارة إذا طرخته ميتا.

والغرة هي: عبد أو أمة أو فرس قيمته خمسمائة، ولي الخديث "فصلى الله عليه وسلم في
 الجبين بفرقة" كأنه عمر عن الجسم كله بالغرة.

انظر: القاموس المحيط ص (٤١٨)، مختار الصحاح ص (٢٣٢)، الصباح للسمر ص (٢٦٤)،
 شرح مختصر المرني ص (٨/٢٠٤ب).

(٢) الكفارة: بفتح الكاف وتشديد الفاء، وهي غنم لأمة ستر الدب و تدهبه وهدأ أهلها، لم
 استعملت فيما وحد فيه صورة مخالفة أو انتهاك، وإن لم يكن فيه إثم كالقتل الخطأ وغيره. وهي
 ما كفر به من صدقة أو صوم ونحوهما.

انظر: القاموس المحيط ص (١٣٩)، اللوسوعة المصنوعة (٣٨-٣٧/٣٥).

(٣) أي: متى صارها أشار النصب إلى الخديث الذي رواه مسلم في القسامة (١١٠/٥).

انظر: البيان (١٠/١١).

(٤) إذا وطئ السيد أمة جعلت منه، مبرح للعمل تصير لم ولده، فيحرم بها وهبتها وفروصتها، وتعتق عونه

انظر: انهذب (١٩/٢)، العزيز شرح الوجيز (٤٤٨/٩)، القوسيط (٣٧٣/٢).

(٥) في نسخة (م) "فإنه".

(٦) في نسخة (د) "شهادته".

(٧) الأحكام هي: ١ - قضاء العنة، ٢ - وجوب الغرة، ٣ - وجوب الكفارة، ٤ - تصير به أم ولد.

انظر: البيان (١٠/١١)، الحاوي الكبير (٢٢٧/١٤)، شرح مختصر المرني (٨/٢٠٤ب)، الوعير

(٩٦/٢)، وروضة الطالبين (٣٧٦/٨).

(٨) وحكي: أن أبا سعيد الأصبهري أني مسقط لم يبين فيه شيء من عنة الأديمين، فتوقف فيه،

فشهد القوايل أنه مخطئ مصور، فطرحت في ماء جار، فاستجد وبان تحميته وتصوره محكم

بقضاء العنة به.

انظر: البيان (١٠/١١)، المجموع (٣٩٥/١٩).

الثالثة : قال القزائيل^(١) : إن ما ألقته دم^(٢) ، لا يُعلم هل هو ما يخلق منه
الآدمي أم لا ؟

فإن ها هنا / لا يتعلق بذلك شيء من هذه^(٣) الأحكام ؛ لأنه لم يثبت^(٤) أنه
آدمي لا بالمشاهدة ولا^(٥) بالبيئة^(٦) .

الرابعة : وهي - مسألة الكتاب^(٧) - إذا ألقّت دمًا متجسداً^(٨) .

فقال القزائيل : إن هذا أصل حلقة الآدمي ، ولم يس فيه ولو بقي لتتحقق . فإن
الشافعي رحمه الله قال : ها ها تنقصي به العدة^(٩) .

(١) القزائيل : هي القباية التي تلقى الولد عند ولادة المرأة .

يقال : قبلت القبيلة الولد - بكسر الباء - قبله - بعثتها - قبالة - بكسر القاف - قال
الجوهرى : و يقال للقبالة أيضاً : قبيل و قبول .

انظر : معجم المصطلحات و الألفاظ النحوية (٥٩/٢) ، مختار الصحاح ص (٢٥٥) ، المصباح المير
ص (٢٩٠) ، القاموس المحيط ص (٩٦٣) .

(٢) في نسخة (د) "دمًا" .

(٣) في نسخة (د) سقط "هذه" ، و في نسخة (ط) تكرار "هذه" .

(٤) في نسخة (د) زيادة "كه" .

(٥) في نسخة (د) تكرار "ولا" .

(٦) المشاهدة و الية : هو غسل السقط بماء جار يتبين فيه خطوط عروق الآدمي ، و أن تشهد أربع من
القزائيل و يقتل ما يرى فيه خطوط عروق آدمي

انظر : شرح مختصر الثري (٨/١٠٢ ب) .

(٧) انظر الحاوي الكبير (٢٢٧/١٤) ، المذهب (١٤٥/٢) ، معي الاختاج (٣٨٩/٣) ، البيان (١١/١١) ،
المجموع (٣٩٨/١٩) .

(٨) انظر : الأم (٢٣١/٥) ، مختصر الثري ص ٢٨٩ .

(٩) دم متجسداً : أي أن يكون لحماً متماسكاً قد غلبت له الانتفال إلى التصور والعضيط و لم يده فيه
تصور ولا تخطيط ولا ظاهر ولا عتقي .

انظر : الحاوي الكبير (٢٢٧/١٤) ، شرح مختصر الثري (٨/١٠٢ ب)

(١٠) انظر : الوجيز (٩٦/٢) ، روضة الطائي (٣٧٦/٨) ، البيان (١٠/١١) ، الوسيط (٣٧٣/٣) .

وقال في عتق أمهات الأولاد: ولو أقر بوطء أمته، فأسقطت ما بات^(١) فيه عين أو ظفر^(٢) أو إصبع فهي أم ولد^(٣).

واختلف أصحابنا على ثلاث طرق:

مهم من قال: تتعلق بذلك الأحكام كلها^(٤)؛ لأنهم شهدوا بأنها خلقة آدمي، فأشبه ما لو تصور، ما ذكره^(٥) في حكم الاستيلاء^(٦) فلا يعارض دليبه هذا اللفظ ها هنا^(٧).

ومهم من قال: إن حكم العدة يخالف^(٨) الاستيلاء؛ لأن العرص بالعدة، معرفة^(٩) براءة الرحم، ولهذا يحصل برؤية الدم، فإذا رأت [الدم بعد]^(١٠) ذلك فقد برء زوجها.

(١) في نسخة (م) "ما بات".

(٢) في نسخة (د) "عيناً أو ظفراً".

(٣) انظر: شرح مختصر للربيع (٨/ ١٠٢ ب)، لمادة احتاج (٧/ ١٣٦)، اخاري الكبير (١٤/ ٢٢٧)، البياض (١١/ ١٠)، معي احتاج (٣/ ٣٨٩)، المحمّرع (١٩/ ٣٩٥).

(٤) انظر ص (١٤٤).

(٥) في نسخة (د) "ذكروه".

(٦) أي الشامي. قال: ولو طرحت ما لم تعلم أنه ولد مصعة أو غيرها حلب.

(٧) الاستيلاء لغة. مصدر استولد الرجل المرأة إذا أحبلها سواه أكذب حرة أم أمة - طيب الولد. شرعاً عند الشافعية: إحياء السيد أمته.

انظر: معجم بالنصائح والأحكام لفقيه (١٧٠/ ١-١٧١)، غرر السوعة لفقيه (٤/ ١٦٤)، حية الطليعة ص (١٦١).

(٨) أي: إذا دللته فيه خطوط ولا يحصل بالدم الجاري فلم يحصل بالدم الجامد.

انظر: شرح مختصر للربيع (٨/ ١٠٣ ب).

(٩) في نسخة (د) "ها هي".

(١٠) في نسخة (د) "بخلاب".

(١١) في نسخة (د) مقط "معرفة".

(١٢) في نسخة (د/ ط) سقط "الدم بعد"، وما أتت من نسخة (م) هو الصحيح.

والاستيلاد بما ثبت للأُم بحرمة الولد، وإذا لم يتخلق فلا حرمة له.

ومنهم من قال: في المسألتين^(١) قولان :

أحدهما : لا يثبت له الحكمان^(٢)؛ لأنه لم يُس فيه خلقه آدمي فأشبهه الدم^(٣).

والثاني . يثبت له الحكمان لأنه من خلقه آدمي فأشبهه إذا بان فيه صورة حية^(٤).

١٨ - مسألة

قال: لو كانت نحيض على الحمل، تركت الصلاة، واجتنبها زوجها، ولم تنقض عدتها بالحيض^(٥).

وجله^(٦): أن اخامل إذا رأت الدم، فهل يحكم بأنه حيض صحيح أم لا ؟ فيه قولان :

قال في القديم : هو دم فساد^(٧)، وليس بحيض. وبه قال أبو حيفة^(٨) ^(٩)

(١) في نسخة (د) "المسألة".

(٢) الحكمان هما : ١ - انقضاء العدة . ٢ - كون الأمة أم ولد .

انظر شرح مختصر للمري (٨/ ١٠٢ ب)، احواي الكبير (٢٢٦/١٤).

(٣) في نسخة (د) سقط "الدم".

(٤) انظر شرح مختصر للمري (٨/ ١٠٢ ب)، روضة الطالبين (٨/ ٣٧٦-٣٧٧)، احواي الكبير

(٤/ ٢٢٨)، البيان (١١/ ١١)، الرجز (٢/ ٩٦).

(٥) انظر: مختصر للمري ص (٢٨٩).

(٦) في نسخة (د) "و جملة ذلك".

(٧) في نسخة (د) "فساد".

(٨) أي. لا تنع من الصلاة و إتيان الزوج ، استدلالاً بقوله ﴿لَنْ يَغْلِبَ مَا تَحْمِلُ كُلُّ أُنْثَىٰ وَمَا تَحْمِلُ﴾

الْأَرْحَامُ سورة الرعد الآية (٨) .

فأثير أن الحيض يبيض مع الحمل ، فهل على أن ما ظهر من الدم ليس بحيض

انظر : احواي الكبير (١٤/ ٢٢٨) .

(٩) انظر : نتائج الصائغ (٣/ ٣١٠) .

وقال في الجديد: إنه ^(١) حيض، إلا أن الأمة لا تقضي به، وإنما تنقضي بالوضع ^(٢).
 واحتج للأول ^(٣): بأن الحيض جعل في الشرع لاستبراء الرحم، فلو كان
 يجتمع مع الحمل بطلت / دلالته ^(٤).

ودليلاً، أنه إجماع الصحابة رضي الله عنهم، وروي أن رجلاً تارعا مولوداً،
 [فارتعد] ^(٥) إلى عمر رضى الله عنه، فاستدعى "قافة" ^(٦) فألقوه بهما، فاستدعى
 سوسة من قریش، فسألن عن ذلك، فقلن: إفا حملت به من الأول، وحاضت
 فاستحشفت ^(٧) الولد، وانتعش ^(٨) بماء الثاني، فأخذ الشبه منهما فقال عمر:

(١) في نسخة (د) سقط "إنه".

(٢) انظر: شرح مختصر المري (٨/١٠٣ أ)، الخوازي الكبير (٢٢٨/١٤).

(٣) أي: أن الدم لا يكون حيضاً و يكون دم لسان.

انظر: الخوازي الكبير (٢٢٩/١٤ - ٢٣٠).

(٤) قال الصوري: وأيضاً فإن الأقراء حملت دلالة على براءة الرحم، ولو كانت إحساناً تحيض ولا يزال
 حيضها حينها لبطلت الدلالة على براءة الرحم.

وأيضاً فإن ما تراه من الدم في حال الحمل لو كان حيضاً يحرم الطلاق فيه.

انظر: شرح مختصر المري (٨/١٠٣ أ)، الخوازي الكبير (٢٢٨/١٤).

(٥) في نسخة (ط): "درصع" وما أتت من السخيتين (د: م) هو الصحيح.

(٦) القافة - بتخفيف - جمع - قائف، عن الجوهري وغيره، وقال القاضي عياض: هو الذي ينزع
 الألباء والآثار ويقومها: أي تبحيها مكانه معلوب من الغاني، وهو: المتبع للنساء.

قال الأصمعي: هو الذي يقفو الأثر، ويتتبعه.

قال صاحب المعنى: القافة - قوم يعرفون الأسباب بالشبه ولا يخص ذلك بغيره معية، بل من
 هرعت منه المعرفة بذلك وتكررت منه الإصابة فهو قائف.

انظر: معجم المفصل لللغات والألفاظ المعهية (٦١/٣)، المطالع (٢٨٤).

(٧) في نسخة (د) "فاستعش".

(٨) استحشفت: أي يس وتقلص.

انظر: لسان العرب (٤٧/٩).

(٩) الانتعاش: وقع الرأس.

الله أكبر^(١)، وألحق الولد بالأول^(٢)

وروي عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت : إذا رأت المرأة الدم على الحمل اجتنبت الصلاة. ونحوه^(٣) عن أنس^(٤).

فأما ما ذكروه، فلا حجة فيه؛ لأنهم يجوزون أن يكون الحيض مع عدم ظهور الحمل دم مساد^(٥)، وهي حامل، وقد جعل استبراء^(٦) أحكم الطاهر كذلك، أيضاً ما هنا لما كان العاقل أنها لا تحبص كان الحيض دلالة^(٧).

- انظر : مختار الصحاح ص (٣٢٢) ، لمصباح النور ص (٣٦٤) ، المعامرس المخطوطة ص (٥٦٢) .

(١) قال الطبري . وألحق لولد بالأول يدل هنا على إنه قد كان مشهوراً فيما بينهم أن الخامس محض، وأيضاً فإن أرجح في هذا إلى العادة وعند جرت العادة بأن في النساء من تحبص على الحمل. انظر : شرح مختصر الرزي (٨/١٠٣ ب) .

(٢) رواه مالك في الموطأ ص ٥٢٦، والبيهقي في النسي الكوفي (٤٢٢/٧) باب الحيض على الحمل في نسخة (٥ ، ٤ ، ٣ ، ٢) سقط (وألحق الولد بالأول)، وهذه الزيادة مثبتة فيما سبق.

(٣) رواه البيهقي في كتاب المني (٤٢٣/٧) باللفظ. ((سنن أنس عن الحامل أنكر الصلاة إذا رأت الدم؟ فقال: نعم))

(٤) هو أنس بن مالك بن النضر بن صمصم - أبو حمزة الأنصاري الخروجي خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم لعشر سنين ، روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (٢٢٨٦) حديثاً شهد بذكره، دعا له رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال "منهم أروقه مالاً وولداً وبارك له" فكان كثير المال والولد توفي سنة ٩٣ هـ بالبصرة وقد تجاوز المئة رضي الله عنه ، قال موقو لما مات أنس ذهب البرم نصف العلم روى حديثه الجماعة .

انظر سير أعلام النبلاء (٩٠/١) ، الإحسان (١١٤/١) ، أسد الغابة (١٢٧/١)

(٥) في نسخة (د) "عنة" .

(٦) في نسخة (د) "فاسد" .

(٧) استوتت المرأة طبت براءتها من الخيل .

قال ابن محنري . استوتت الشيء طبت آخره لقطع الشبهة .

نظر المصباح النور ص (٣٤) ، مختار الصحاح ص (٣٣) ، المعامرس المخطوطة ص (٤٦) .

(٨) انظر . شرح مختصر الرزي (٨/١٠٣ أ) ، العزيز شرح التوجيز (٩/٤٣٨) .

١٩- مسألة

قال ولا تنكح المرتابة^(١) وإن أوفت عتتها، لأنها لا تدري ما عدتها، فإن
نكحت لم يفسخ ووقفها^(٢).

وجملة ذلك : أن المرتابة هي التي ارتابت بالحمل ، فرأت إمارات^(٣)،
وشكت هل^(٤) هي^(٥) حامل أم لا ؟ وكذلك إذا ولدت ولداً ثم شككت هل بقي
معهها ولد أم لا ؟

فإذا نكحت قال الشافعي رحمه الله ها هنا^(٦) إذا نكحت لم أفسخ^(٧).
وقال في موضع آخر : لا تنكح المرتابة، فإذا^(٨) نكحت فالكاح باطل^(٩).

(١) المرتابة : اسم ماعل فعنه ارتاب ، يقال : ارتاب شك و ارتاب به القمعة ، و أرابني الشيء . إذا
رأيت منه وبهة و هي التهمة .

انظر : الموسوعة الفقهية (٣٤١/٣٦) ، الصحيح (١٤٠/١) ، نسان العرب (٤٤٢/١) ، مختار
الصحيح ص (١٧٤) ، للصباح الفهر ص (١٩٢) .

(٢) انظر : مختصر المزني ص (٢٨٩)

(٣) إمارات الحمل : حركة في بطنها أو من و انقطاع حمض و ما أشبه ذلك

انظر شرح مختصر المزني (١٠٤/٨ ب) ، الوجيز (٩٦/٢) ، الحاوي الكبير (٢٣١/١٤)

(٤) في نسخة (د) زيادة "شككت" .

(٥) في نسخة (د) سقط "هل هي" .

(٦) أي : في باب العدة في مختصر للمزني .

(٧) في نسخة (د) زيادة "فإنما" .

(٨) انظر ، شرح مختصر المزني (١٠٤/٨ ب) ، الحاوي الكبير (٢٣١/١٤) ، الوسيط (٣٧٣/٣)

(٩) في نسخة (د) "فإن" .

(١٠) انظر شرح مختصر امري (١٠٤/٨ ب) ، الحاوي الكبير (٢٣١/١٤) ، روضة الطالبين

(٢٧٧/٨) ، معني الخناخ (٣٨٩/٣) الوسيط (٣٧٣/٣) ، الوجيز (٩٦/٢) ، نهاية المحتاج (١٣٧/٧)

ولا يختلف أصحابنا إنما ليست^(١) على قولين، وإنما هي على اختلاف حالين،
واعتدلتوا في ذلك على [ثلاثة]^(٢) طرق:

فذهب ابن خمران^(٣) وأبو سعيد الأصبهري وأبو إسحاق [المروزي]^(٤) إلى
أن الموضع الذي قال: يكون الكاح مفسوخاً، إذا ارتابت قبل انعصاء العدة^(٥)،^(٦)
ونقصت إما بالشهور أو بالأقراء^(٧) وهي مُرتابة متى تزوجت كان الكاح باطلاً.
والموضع الذي قال: لا أمسه^(٨) أراد إذا انقضت العدة من غير رية، ثم ارتابت
بعد ذلك وتزوجت، فإن الكاح صحيح^(٩).

وإنما كان كذلك لأننا بانقضاء العدة فلا يرجع عن ذلك بالشك،
وهذا كما لو فسق^(١٠) الشاهدان، / أو رجعا بعد الحكم

(١) في نسخة (د) سقط "ليست".

(٢) في نسخة (د) "ثلاث"، وما أنه من النسختين (د، م) هو الصحيح.

(٣) الحسن بن صالح بن حيوان البغدادي، كان إماماً ورعاً من فقهاء الشيعة، وكان يمتحن على ابن مريح
ولابنه للنصحاء وطلب هو للنصحاء فامنع، توفي سنة ٣٢٠ هـ. وقيل: في حدود العشر وثلاثمائة
انظر: تاريخ حداث (٥٣/٨)، قدب الأئمة والعلما (٢٦١/٢)، طيفات الشريعة لسبكي (٢١٣/٢).

(٤) في نسخة (ط) سقط "المروزي"، وما أنه من النسختين (د، م) هو الصحيح.

(٥) في نسخة (م، د): "محلها".

(٦) لأن العدة موضوعة لإستبراء الرحم، ووجود الرية فيها لمس من استبرائها، فلم يجر أن يحكم
بانقضائها فسلت بطلان نكحها، لأنها في حكم اليقينة في عدلها وبانقضت أفراؤها
انظر: الخواص الكبير (٢٣١/١٤).

(٧) في نسخة (د) "أو".

(٨) في نسخة (د) "نفسه".

(٩) انظر: الخواص الكبير (٢٣١/١٤)، التوجيه (٩٦/٢)، معي المحتاج (٣٨٩/٣)، المجموع (٤٢٣/١٩).

(١٠) العسر: الخروج عن الصاعة، والعصا: والخروج عن طريق الحق، أو الفحور، (وإنه ليس في)

سورة الأنعام الآية (١٢١)، خروج عن الحق ونفس جبار، وعن أمر ربه خرج.

انظر: القاموس المحيط (٨٤٦)، للنصائح الكبير (٢٨٠).

بشهادتهما^(١)، أو تعزير اجتهاد الحاكم بعد الحكم^(٢)، لم يؤثر^(٣) في الحكم .

ومن أصحابنا من قال : إما قال : يكون^(٤) مفسوخاً ، إذا وضعت حملاً لذون ستة أشهر من حين عقد الكاح^(٥) . وقوله : لا^(٦) أفصح إذا انقضت العدة من غير ربة ، وإرتابت ثم تزوجت ، ووضعت لستة أشهر فأكثر من حين عقد الكاح ؛ لأنها لا تتحقق بأنها كانت حاملاً حال عقد^(٧) الكاح^(٨) .

قال أبو العباس^(٩) : إما قال : لا تكون مفسوخاً إذا حدثت الربة [قبل عقد النكاح]^(١٠) بعد انقضاء العدة ، وبعد عقد الكاح^(١١) .

وهذه الطريقة مخالفة لمصه ، لأنه قال^(١٢) : ولا تسكح المرتابة فإذا سكحت

(١) في نسخة (د) "شهادتهم" .

(٢) في نسخة (د) سقط "بعد الحكم" .

(٣) في نسخة (د) "تر" .

(٤) في نسخة (د) "كان" .

(٥) أي : أن الحمل كان موجوداً وقت السكح ، والموضع الذي قال : بد وضعت الحمل لستة أشهر بعداً من وقت الكاح فيحور أن يكون حادثاً بعد الكاح .

انظر : شرح مختصر المزني (٨/١٠٤) .

(٦) انظر : الحاشوي الكبير (٢٣٢/١٤) ، البيان (٤٠/١١) ، مصي الحاج (٢٨٩/٣) ، المجموع (٤٢٦/١٩) ، وروضة الطالبين (٣٧٧/٨) .

(٧) في نسخة (د) "و" .

(٨) في نسخة (د) "المقد" .

(٩) في نسخة (د) سقط "الكاح" .

(١٠) أي : أبو العباس بن سريج .

(١١) في نسخة (ط) سقط "قبل عقد الكاح" ، وما أثبتته من النسختين (د ، م) هو الصحيح

(١٢) في نسخة (د) سقط "بعد انقضاء العدة و بعد عقد الكاح" .

(١٣) في نسخة (م) زيادة "و قوله يكون مفسوخاً إذا حدثت الربة قبل عقد الكاح" .

(١٤) أي : الشافعي رحمه الله .

لم أفسح. وقال أيضاً: فإن برئت عن الحمل فالنكاح صحيح، وقد^(١) أساءت^(٢).
ولو كان المراد إباحة نكحت قبل^(٣) الرية لم يكن مُسببة^(٤).
والطريقة الثانية، أيضاً مخالفة لكلامه؛ فإنه قال: فإن نكحت فالنكاح باطل^(٥)
ولم يوقف ذلك على [الوضع]^(٦).

إذا ثبت هذا : فقد حصل من هذه المسألة ثلاث مسائل :
أحدها^(٧)، إذا ارتأيت قبل انقضاء العدة ثم انقضت، ونكحت؛ فإن النكاح
فاسد بإجماع أصحابنا^(٨).^(٩)
والثانية^(١٠) : إذا انقضت العدة و تزوجت، ثم ارتأيت ثم تزوجت^(١١) [فإن
النكاح صحيح.

(١) في نسخة (د) "وإن".

(٢) انظر: مختصر المرئي ص ٢٨٩.

(٣) في نسخة (د) "لا رية".

(٤) في نسخة (د) زيادة "عنه".

(٥) انظر - شرح مختصر المرئي (٨/ ١٠٤ ب)، تحرير شرح الوجيز (٩/ ٤٤٩)، الخاوي الكبير (١٤/ ٢٣٦-٢٣٧)، الوجيز (٢/ ٩٦).

(٦) أي: لا يصح لأن الشك في حاله، وإن وصفت ولم يشرط أن يكون البصع دون سنة أشهر من وقت النكاح.
انظر: شرح مختصر للمرئي (٨/ ١٠٤ ب).

(٧) في نسخة (ط) "الموضع"، وما أتته من التمسك (د، م) هو الصحيح.

(٨) في نسخة (د) سقط "أحدها".

(٩) أي: بطل نكاحها سواء رأت الرية أو تحققت بالولادة.

انظر: الخاوي الكبير (١٤/ ٢٣٦).

(١٠) انظر الخاوي الكبير (١٤/ ٢٣٦)، روضة الطالبيين (٨/ ٣٧٧).

(١١) في نسخة (د) "الثالثة".

(١٢) في نسخة (د) سقط "ثم تزوجت".

والثالثة : إذا انقضت العدة من غير رية، ثم ارتابت، ثم تزوجت^(١) فقال أبو العباس: الكاح فاسد - والمذهب أنه صحيح -^(٢).

وجه قول أبي العباس: أما لو [صححاه]^(٣) لوقع الكاح موقوفاً .

وعند الشافعي رحمه الله: لا يقع موقوفاً، ولهذا لو أسلم وتحت امرأته في الشرك، لم يمر أن يتزوج أختها؛ لأن بكاحها يكون موقوفاً على إسلام الأولى^(٤).

ووجه قول الأكثر: أن العدة انقضت من غير رية، فحكمنا بانقضاءها، وأباحت الكاح، وأسقطنا النفقة والسكنى^(٥). فإذا ارتابت، ولم ينقص ما حكمنا به، ولهذا لا نوجب النفقة والسكنى^(٦). وهذا كما يباه في اجتهاد الحاكم، إذا نهي بعد الحكم ورجوع الشهود،^(٧) ولا يشبه ما ذكره، فإن ما الكاح محكوم بصحته، وإن جاز أن يطرأ عليه ما يفسد،

(١) في نسخة (ط) سقط "فإن الكاح صحيح ودفعة". إذا انقضت العدة من غير رية ثم ارتابت ثم تزوجت.

(٢) قال الطبري الثالثة يكون الكاح مختلفاً فيه، فأما الأول: فهي إذا عرضت لها الرية في أثناء العدة وكانت موجودة بعد انقضاء العدة وقت عقد الكاح فيكون الكاح باطلاً بلا خلاف بينهم . وأما الثانية: فهي إذا عرضت لها الرية بعدما انقضت العدة ونكحت فيكون الكاح صحيحاً بلا خلاف بينهم .

ويستحب للزوج أن يتوقف عن وطئها حتى ينشأ الأمر

انظر: شرح مختصر المزني (٨/١٠٥م) .

(٣) في نسخة (ط) "صححاً"، وما أتت من المتن (د، م) هو الصحيح

(٤) انظر الحارثي الكبير (٢٣٢/١٢)، الوجيز (٩٦-٩٧)، روضة الطالبين (٨/٣٧٧) .

(٥) في نسخة (د) سقط "و السكنى".

(٦) في نسخة (م) سقط "فإذا ارتابت" ولم ينقص ما حكمنا به ولهذا لا يوجب النفقة والسكنى.

(٧) قال الطبري إن الحاكم إذا حكم بشهادة شاهدين بعد بخت عن عدائهما ثم إنهما فسعا بعد ذلك بمعية حدثت منهما، فإن في هذا الموضع قد عرضت رية فيما حكم به، ومع هذا فإن ما حكم به لا ينقص لما عرض من ثرية .

انظر: شرح مختصر المزني (٨/١٠٥م) .

٢٠- مسألة

قال: لو كانت حاملاً بولدين، فوضعت الأول^(١٨) فله الرجعة^(١٩).

وجلسه. أمّا إذا كانت حاملاً بولدين، فوضعت أحدهما فله الرجعة^(٢٠)

[و]^(٢١) لم تنقص به العدة.

وحكي عن عكرمة^(٢٢) أنه قال: تنقص بذلك العدة؛ لأنها وضعت حملاً

تماماً^(٢٣)، فانقصت به العدة، كما لو كان حملها واحداً.

(١) قال المازدي. لما كان بكاحها محتماً فيه، وهو: أن تكون أريه حادثة بعد انقضاء العدة وقبل

نكاح الثاني، ففي النكاح وجهان:

أحدهما: باطل، وهو قول من اعتبر الزينة قبل النكاح.

والوجه الثاني: موقوف وهو قول من اعتبر أريه قبل العدة

انظر: شرح مختصر الرزي (٨/١٠٤ ب)، الخوازي الكبير (١٤/٢٣٢).

(٢) انظر: الخوازي الكبير (١٤/٢٣٢)، الوجيز (٢/٩٦)، النباه (١١/٨٨).

(٣) في نسخة (د) "أحدهما".

(٤) انظر: مختصر الرزي من (٢٨٩).

(٥) في نسخة (د) سقط "وجلسه" إذا كانت حاملاً بولدين فوضعت أحدهما فله الرجعة.

(٦) في نسخة (د) سقط "الواو" وما أتته من السكتين (م، د) هو الصحيح.

(٧) أبو عبد الله عكرمة بن عبد الله الحريري المدني، مؤلف عبد الله بن عباس، تابعي جليل، كان من أعلم

الناس بالتفسير والعباري، وأحد علماء مكة روى عن جماعة منهم مولاه وعلي بن أبي طالب،

والحسن بن علي، وروى عنه العمري والشعبي وقتادة، اختلف في وفاته، قيل: سنة ١٠٥، أو

١٠٥، وقيل: ١٠٧، وقيل: ١١٠.

انظر: تهذيب التهذيب (٧/٢٦٢)، قريب التهذيب (٢/٣٠)، الكاشف (٢/٢٤١)، طبقات الأتقياء

(١٦٦/١).

(٨) في نسخة (م) سقط "تماماً".

ودليلنا : قوله تعالى : ﴿ وَأُولَئِكَ أَلْوَحَالٌ أَحْلَهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾^(١) ،
وهذه لم تضع جميع حملها ، ويُخالف إذا كانت حاملاً بواحد؛ لأنها إذا وضعت فقد
وضعت جميع حملها^(٢) .

٢١- مسألة

قال: ولو^(٣) أرلجعها و قد خرج بعض ولدها [أو بقي بعضه]^(٤) كانت
رجعية^(٥) .

وجملته : أنه إذا خرج بعض الولد ، ولم يحصل جميعه لم تنقص عدتها ، لأنها
لم تنصع جميع حملها ، فصارت بمنزلة من ولدت أحد الولدين و بقي الآخر
معهما^(٦) .^(٧)

(١) سورة الطلاق الآية (٤) .

(٢) انظر : شرح مختصر الرني (٨/١٠٥ ب) ، الخاوي الكبير (٢٣٢/١٤) ، الوجيز (٩٨/٢) ، البيان
(٤١/١١) .

(٣) في نسخة (د) زيادة "قال" .

(٤) في نسخة (ط) سقط "أو بقي بعضه" ، وما أتته من السبعين (د ، م) هو الصحيح .

(٥) انظر : مختصر الرني ص (٢٨٩) .

(٦) قال الطبري إذا طس الرجل امرأته فوضعت الولد حق لم يبق معها منه إلا رجلاه لم تنقص عدتها
حق ينصع رجليه ، وينقص عنها و له أن يراجعها قبل أن تنصع ما بقي منه و ينصع ذلك لأن عدتها
ما انقصت مادام معها بعض الولد و له الرجعة ما دامت في العدة و إنما تنقصي بوضع جميع الحمل .
انظر : شرح مختصر الرني (٨/١٠٥ أ ب) ، (٨/١٠٦ أ) .

(٧) انظر : الخاوي الكبير (٢٣٢/١٤) ، روضة الطائي (٣٧٥/٨) ، المجموع (٤٣٨/١٩) ، الوسيط
(٣٧٣/٣) .

٢٢ - مسألة

قال: ولو أوقع الطلاق فلم يعلم، أقبل ولادئها أو^(١) بعدها فقال: وقع الطلاق بعدما ولدت ولي الرجعة، / فكذبته^(٢)، فانقول قوله^(٣).

وجمعه: أن في هذه المسألة خمس مسائل:

أحدها: إن تدعى المرأة أن الطلاق كان يوم الخميس والولادة يوم الجمعة، فقد انقضت العدة وبانت^(٤)، ويوافقها^(٥) الرجل على وقت الولادة^(٦).

وتدعي أن الطلاق كان يوم السبت، فإن^(٧) له الرجعة، فإن القول قوله^(٨)؛ لأن الطلاق من^(٩) قوله، وهو أعرف به ولهذا كان القول قوله في أصله^(١٠) (١١).

(١) في نسخة (د) "أم".

(٢) في نسخة (د) سقط "فمن" وقع الطلاق بعدما ولدت ولي الرجعة فكذبته.

(٣) انظر: مختصر المزني ص (٢٨٩).

(٤) في نسخة (م) زيادة "الألب".

(٥) في نسخة (د) "فيوافقها".

(٦) انظر: شرح مختصر المزني (٨/١٠٦)، روضة الطالبين (٣/٣٨٣)، التوجيه (٢/٩٦-٩٧)،

الحاوي الكبير (١٤/٢٣٤).

(٧) في نسخة (د) "وإن".

(٨) أي: الزوج.

(٩) في نسخة (د) "من" سقط "من".

(١٠) قال الصوري: فإن القول قول الزوج مع يمينه، وإنما كان كملكك لمعيبي:

أحدهما: إن الطلاق من فعل الزوج وهو أعلم بعمله في أي يوم كان.

والثاني: أنهما قد احتسبا في وقت وقوع الطلاق وقد تبأ أحدهما لو احتسبا في أصل الطلاق

فقال: طلقني، وقال: لم أطلقك كان القول قوله.

انظر: شرح مختصر المزني (٨/١٠٦).

(١١) انظر: شرح مختصر المزني (٨/١٠٦)، الحاوي الكبير (١٤/٢٣٤)، البياض (١١/١١٢).

الثانية : إذا اتفقا على وقت الطلاق، واختلفا على ^(١) وقت الولادة ، فقالت : كانت الولادة بعد الطلاق يوم الجمعة ، وقال : كانت الولادة يوم الأربعاء ، فإن القول قولها ؛ لأنها مؤمنة على ما في رحمها ، ولأنها أعلم بولادتها ، فإنما فعلها ^(٢) .^(٣)

الثالثة : إذا جهلا وقت الولادة والطلاق ^(٤) فلم ييسأ / زمانهما ، وادعى كل واحد منهما السابق .

فقال الزوج : سبقت الولادة ، وقالت المرأة : سبق الطلاق فإن القول قول الزوج ؛ لأن الأصل بقاء الرجعة ^(٥) .^(٦)

الرابعة : إذا قالوا : لا نعلم وقتها ولا أيهما سبق ، فإن للزوج الرجعة ، لأن الأصل بقاؤها ، والأولى له : الأولى ^(٧) يرجع لئلا تكون العدة قد انقضت ^(٨) .^(٩)

(١) في نسخة (د) م "ن" .

(٢) قال الطبري : فالتول ما ما يكون قولها مع غيرها ، لأن الولادة بعدها هي أعلم بذلك منه ، وأيضاً فإنها مؤمنة على ما في رحمها ، ويجب قبول قولها في ذلك لقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَحِيلُنَّ عَنْ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ ﴾ سورة البقرة ، الآية (٢٢٨) .

(٣) انظر : روضة الطالبين (٣٨٢/٨) ، الموجز (٩٦/٢-٩٧) .

(٤) في نسخة (د) تقدم وتأخر ، "إن جهلا وقت الطلاق والولادة" .

(٥) قال مساوردي : أن جهلا جميعاً وقت الولادة والطلاق ولا يعلم أحد منهما هل تقدم الطلاق على الولادة ، أو تقدمت الولادة على الطلاق ؟ فعليه التمسك ، وله الرجعة ؛ لأن الأصل وجوب العدة ، فلا تنقضي بالشد ، وأن الرجعة مستحقة ، فلا تبطل بالشك ويختار له في الزوج أن لا يراجعها احتياطاً .

انظر : الحاوي الكبير (٢٣٥/١٤) ، وأيضاً : شرح مختصر لمربي (١٠٦/٨) (أب) .

(٦) انظر : شرح مختصر لمربي (٨/١٠٦) ، البيان (١١٢/١١) ، الموجز (٩٦/٢) ، روضة المتألمين (٣٨٢/٨) .

(٧) في نسخة (د) م "ن" لا .

(٨) فعليه العدة بالأثر ؛ لأن الأصل بقاؤها وله أن يراجعها والزوج أن لا يراجعها لاحتمال أن تكون الولادة بعد الطلاق .

انظر : البيان (١١٢/١١) .

(٩) انظر : الحاوي الكبير (٢٣٤/١٤) ، البيان (١١٢/١١) ، شرح مختصر لمربي (٨/١٠٦) .

الخامسة : إذا قال الزوج: إن الطلاق تأخر عن الولادة، فقالت: لا أعلم.
قُلْنَا: ليس بجواب، فأما أن تصدّقه أو تكذّبه، فإن لم تعمل، جعلناها مأكلة^(١)
وحلقناه .

وكذلك^(٢) إن قالت: إن الولادة تأخرت عن الطلاق، فقد انقضت العدة،
وقد أزوج: لا أعلم.

قُلْنَا: هذا ليس بجواب، فإن أجبت، وإلا جعلتك مأكلاً، وحلقها وسقطت
الرجعة^(٣).^(١)

٢٣ - مسألة

قال: ولو طلقها ولم يحدث لها نكاحاً ولا رجعة، حتى ولدت لأكثر من أربع
سنين، وأنكره الزوج، فهو مُتَفَعٌّ عَنَّا بِاللَّعَانِ، لأنها ولدت بعد الطلاق، لما [لا]^(٤)

(١) السكر. بالتحريك من التكيل، وهو الخلع والنجبة عما يريد، ومنه السكر في اليمين، وهو الانتعاض
منها، وترك الإقلام عليها

انظر: لسان العرب (١١/٦٧٨).

(٢) في نسخة (م) "لذلك".

(٣) عقب الإمام أبو الطيب الطبري على هذه المسائل بمسألة سادسة، وهي: إذا علم أحدهما بوقوع
الجماع وجهل الآخر فإن الحاكم يسمع من الذي يعلم وقبها ويقول للأعرابي ما تسمع ما يقول ألا
إن نجيب بجواب صحيح فإن أجاب بجواب صحيح حكم، وإن لم يجب بجواب صحيح فهو بمنزلة
الساكن عن اليمين المدعى عليه وإذا نكل المدعى عليه ردت اليمين على المدعي فإذا حلف استحق،
لأن يكون المدعى عليه مع اليمين المدعى بمحولة إقرار المدعى عليه
انظر: شرح مختصر الرقي (٨/٦٠٦-ب).

(٤) انظر: الحسبي الكبير (١٤/٢٣٤)، البيان (١١/١١٢)، الوجيز (٢/٩٧)، روضة الطالبين
(٨/٣٨٣).

(٥) في نسخة (ط) - "لم"، وفي نسخة (د) سقطت، وما أثبتته من نسخة (م) هو الصحيح.

يلد له النساء^(١) .^(٢)

وجُمْلته : أن المطلقة إذا أتت بولد نظرت :

فإن أتت به لأربع سنين فما دُونَهَا من حين الطلاق، فإن الولد يلحق به، سواء كان الطلاق باناً أو رجعيّاً، وسواء أقرت بانقضاء عدتها أو لم تقر، لأن الحمل عدتها يكون أربع سنين^(٣).

وإذا أمكن أن يكون منه لحي به، كما إذا أتت بولد لسته أشهر من حين العقد، وإمكان الوطء، فإنه يلحق به للإمكان^(٤)، وإن كان الحمل ستة أشهر مادراً^(٥).

وأما إذا أتت به لأكثر من أربع سنين من حين الطلاق نظرت :

فإن كان الطلاق باناً^(٦)، أو كان قسحاً، فإن الولد لا يلحق به، لأن العراش^(٧) انقطع باليسونة ولا يُمكن أن يلحق بالفراش قبل اليسونة، لأن الحمل

(١) قبل الماوردي : ومقدمة هذه المسألة . بيان أقل الحمل وأكثره .

فإن مدة أقل حمل نسبي يعيش بعد الولادة ستة أشهر استنباطاً من النص لقوله تعالى .

﴿ وَنَحْمِلْهُ وَنَحْضِلْهُ نَتْلُو مِنْ شَهِرٍ ﴾ سورة (الأحاف) الآية (١٥)

وأكثر مدة الحمل : أربع سنين .

انظر : المغاوي الكبير (٢٣٥/١٤) .

(٢) انظر : مختصر المرقبي ص (٢٨٩) .

(٣) انظر : المغاوي الكبير (٢٣٥/١٤) ، ليد (٩١/١١) ، محي المحتاج (٣٩٠/٣) ، روضة الطافين (٣٧٨ ٣٧٧/٨) .

(٤) في نسخة (د) سقط "الإمكان" .

(٥) قال الطبري : والدليل على وجوب إلحاق الولد بالإمكان إن امرأة الرجل تأتي بالولد ستة أشهر من وقت النكاح قبل العراش فيلحقه به لإمكان أن يكون منه فكتدك ها ها، ولأن العدة إن المرأة لا تصح لسته أشهر فكان الظاهر إنه ليس به ، ولكن الحنفية به للإمكان سواء كان الصلح باناً أو رجعيّاً وسواء أقرت بانقضاء عدتها بالأقراء أو لم تقر .

انظر : شرح مختصر المرقبي (٨/١٠٦) .

(٦) في نسخة (د) : "تماماً" .

(٧) العراش : واحد (العُرش) ، وقد يكتفى به عن المرأة، و(أقرشه) وضعه .

لا يكون أكثر^(١) من أربع سنين^(٢).

وأما إن كان الطلاق رجعياً، فهل يلحق به أم لا ؟ فيه قولان :

أحدهما : لا يلحق به لأن المراض [يقطع]^(٣) بالطلاق الرجعي ، لأنه يحرمها تحريم البينة^(٤).

والثاني : أنها مراض^(٥)؛ لأن عقد النكاح لم يزل، ولهذا صح طلاقه وطهاره^(٦) وبالإضافة^(٧) وبتوارثان^(٨)

١ - انظر غدار الصحاح ص (٢٤٤)، انصباح المهر ص (٢٧٨)، القاموس المحيط ص ٥٥٦.
(١) في نسخة (د) "لاكثر".

(٢) انظر شرح مختصر المري (٨/١٠٦)، روضة الطالبين (٨/٣٧٨)، البيان (١١/٩١)،
الحاوي الكبير (١٤/٢٣٦)، معني المحتاج (٣/٣٩١).

(٣) في نسخة (د) "يرجع" وفي نسخة (ط). "يصح" وما أتت من نسخة (م) هو الصحيح.

(٤) قال الثاوري : انتهى عنه ولها خلوته بعد التحريم ، كما ينهي عنه ولد ابنته
انظر : الحاوي الكبير (١٤/٢٣٩).

(٥) أي : إنه يلحق ولد الرجعة ، لأن الرجعة بعد العرق في حكم الزوجات لوجوب نفسها ،
وميراثها ، وسقوط الحد في طهرها .

انظر : الحاوي الكبير (١٤/٢٣٩).

(٦) الصهار : بنة : مأخوذ من الظهر ، لأن صورته الأصلية أن يقول الرجل لزوجته أنت على كظهر

أمي ، وإنما حصوا الظاهر - دون البطن - والمعد و غيرها لأن الظاهر من الدابة موضع الركوب
شريعاً ، هو تشبه الرجل زوجته أو جرماً شائعاً منها ، أو جرماً يجر به عنها براءة يحرمه عنه تحريماً
مؤبداً ، أو يجر منها يحرم عليه انظر إليه كأن ظهره والبطن والمعد

انظر الموسوعة الفقهية (٢٩/١٨٩) ، معني المحتاج (٣/٣٥٣) ، لسان العرب (٤/٥٢٨).

(٧) الإبلاء لغة الخلف ، من آل يؤلي للإلاء ، وجمع على آلايا .

وشرحاً : سلب الزوج على ترك قرب زوجته مدة محصورة .

انظر : الموسوعة الفقهية (٢٩/٧) ، معني المحتاج (٣/٣٤٣) ، انصباح المهر ص (١٨) ، غدار

الصحاح ص (٢٣).

(٨) انظر روضة الطالبين (٨/٣٧٨)، الحاوي الكبير (١٤/٢٣٩)، الوجيز (٢/٩٧)، معني المحتاج (٣/٣٩١).

وذكر الفاضي في التعليق: أن أحد القولين: أن العراش يقطع^(١)، والولد الذي يأتي به من وطئ في العدة لا يلحقه^(٢).

وهذا سهو؛ لأن الوطئ يختلف في إباحته، فلا يجوز أن ينفي عنه النسب منه، وإنما يقطع العراش بالطلاق خاصة، وليس زوال العراش عبارة عن ذلك، ألا ترى أن الكاح^(٣) العاسد لا يكون فراشاً، ومع هذا إذا وطئ فيه لحق/ النسب فإذا قلنا: إن العراش زال، كان الحكم على ما ذكرناه في البيهقي^(٤)، وإذا قلنا: إن العراش باق، فالحكم يلحق الولد^(٥) ^(٦).

يُحكى عن أبي إسحاق إنه قال: يلحق الولد أبداً^(٧).

وروجه: أن العراش يزول بانقضاء العدة ولم يتحقق انقضاءها^(٨).

(١) في نسخة (د) "منقطع".

(٢) ووجه هذا القول: إن الطلاق الرجعي عند الشافعي في تحريم الوطئ كالطلاق البائن لأنه قال والرجعية محرمة تحرم المتوكة.

انظر: شرح مختصر المزني (١/٦٠٦-١٠٦ب).

(٣) في نسخة (م) "بالكاح".

(٤) أي لا يلحق به لأن العراش انقطع بالبيهقي، ولا يمكن أن يلحق بالعراش قبل البيهقي لأن الحمل لا يكون أكثر من أربع سنين.

انظر: ص (١٥٨) من البحث.

(٥) قال الطبري: الولد الذي يأتي به من وطئ في العدة يلحقه، لأن الرجعية من معنى الزوجات.

انظر: شرح مختصر المزني (١/٦٠٦-١٠٦ب).

(٦) انظر: شرح مختصر ابن أبي شيبة (١/٦٠٦-١٠٦ب)، الحاوي الكبير (١٤/٢٣٩-٢٤٠)، البهاق (٩٢-٩٣).

(٧) يقول الطبري: لأن العدة تجوز أن تمتد وإن أكثر الطهر لا غاية له مما أمكن ذلك وجب أن يلحقه أبداً.

انظر: شرح مختصر المزني (١/٦٠٦-١٠٦ب)، الحاوي الكبير (١٤/٢٣٩).

(٨) انظر الحاوي الكبير (١٤/٢٣٩).

وقال غيره من أصحابنا: إذا مضت العدة بالأقراء أو بالأشهر وأنت بولد^(١) لأكثر من أربع سنين من انقضائها لم يلحق به^(٢). وإن كان لدود أربع سنين لحق [به]^(٣) - وهذا أصح - لأننا نتحقق أن الحمل لم يكن موجوداً في الأقراء، فانقصت بها^(٤) العدة.

إذا ثبت هذا: فإن المربي نقل: أما إذا أنت به لأكثر من أربع سنين فهو منتهى عنه باللعان^(٥)، ثم قال: [وسمي به]^(٦): أن يكون هذا^(٧) عبط من غير الشافعي^(٨) رحمه الله.

- وهو كما قال - لأن الولد منتهى عنه بلا لعان^(٩)، وإنما عبط الكاتب فقال: باللعان^(١٠) لأشبه الألف بالالف واحتلاطه به^(١١)، ألا ترى إنه

(١) في نسخة (د) "بالولد".

(٢) انظر: الحواوي الكبير (٢٣٩/١٤)، البيان (١٠٦/١١)، المجموع (٤٣٨/١٩)، روضة الطالبين (٣٧٨/٨).

(٣) في نسخة (ط) سقط "به"، وما أثبتته من النسخين (د، م) هو الصحيح.

(٤) في نسخة (د) "ها".

(٥) قال الطبري: لا يختلف معصب الشافعي إنه سمي عنه بحر اللعان وهكذا ذكر في الأم ثم اعترض المربي عليه.

انظر: شرح مختصر المربي (١٠٧/٨)، الحواوي الكبير (٢٤٠/١٤).

(٦) في نسخة (ط). "وبشبه"، وما أثبتته من النسخين (د، م) هو الصحيح.

(٧) في نسخة (د) سقط "هذا".

(٨) أي: من الكتاب.

انظر: شرح مختصر المربي (١٠٧/٨).

(٩) في نسخة (د): "باللعان".

(١٠) في نسخة (د): "اللعان".

(١١) أي: إن الكاتب جمع بين الحروف موصل الألف بلا لعان فصار باللعان

انظر: شرح مختصر المربي (١٠٧/٨).

علل^(١) ذلك بما لا تقتضيه^(٢). فقال^(٣): لأما^(٤) ولنته بعد الطلاق لما لا تلد له النساء^(٥)

وهذا يقتضي انفالاه عنه / بغير لعان.

ودكر المزي احتجاً على أنه ينبغي بغير لعان. بأنه^(٦) لو قال لزوجته: كُلما ولدت ولداً فأنت طالق، فولدت ولداً ثم ولدت آخر، بينه وبين الأول ستة أشهر فأكثر، فإنه^(٧) ينتمي عه بغير لعان^(٨).

وبيان هذه المسألة أنه^(٩) إذا قال لامرأته: كُلما ولدت ولداً فأنت طالق، فولدت ولداً وقع عليها [طلقته]^(١٠). فإن أتت بولد آخر بطرت :

فإن كان بينه وبين الأول قون ستة أشهر، فإنه بقية الحمل الأول^(١١)، لأن الحمل

(١) في نسخة (د) "فان".

(٢) انظر مختصر المرتي ص (٢٨٩)، الحاوي الكبير (٢٤٠/١٤)، روضة العاليين (٣٧٨/٨)، البيان (٩٣/١١).

(٣) أي: الشافعي علق ذلك.

انظر شرح مختصر المرتي (١١٠٧/٨)، الحاوي الكبير (٢٤٠/١٤).

(٤) في نسخة (م) "لأمة".

(٥) يعني في الأغلب، يجعل للزوج عنراً في مبه باللعان.

انظر: الحاوي الكبير (٢٤٠/١٤)

(٦) في نسخة (د) "فإنه".

(٧) في نسخة (د) زيادة "إن".

(٨) في نسخة (د) (م) "إنه".

(٩) انظر مختصر المرتي ص (٢٨٩)، الحاوي الكبير (٢٤٠/١٤)، البيان (١٠٠/١١)، روضة الطالبين (٣٨٠-٣٧٩/٨).

(١٠) في نسخة (د) سقط "إنه".

(١١) في نسخة (د، ط): "طلاقة". وما أثبتته من النسخة (م) هو الصحيح

(١٢) أي: مهما من حمل واحد.

انظر: الحاوي الكبير (٢٤٠/١٤).

لا يكون ثون ستة أشهر، فيما أجرى الله تعالى به العادة^(١)، فيكون ملحقاً به، وتقضي به [عدتها]^(٢)، ولا يقع به طلاق^(٣) على المذهب لنشهور؛ لأن اليونة تحصل به^(٤)،^(٥)

وأما إن أتت به ستة أشهر، فما زاد فإنه حمل آخر، ويظهر:

فإن كان الطلاق الواقع باتاً: فإن الولد الثاني لا يلحق به؛ لأنه حادث بعد اليونة، فجرى مجرى المطلقة البائن.

وإذا أتت بولد لأكثر من أربع سنين، فإنه لا يلحق بالزوج؛ لأنه حادث بعد اليونة^(٦)،^(٧)

وإن كان الطلاق رجعياً: فعلى ما مضى من القولين^(٨).

(١) أي: بأن يكون بهما ثل من ذلك.

انظر: شرح مختصر للزني (٨/١٠٧).

(٢) في نسخة (د، ط)، «الحدائق» وما أثبت من النسخة (م) هو الصحيح.

(٣) أي: صلت بالأول، وانقضت عدتها باتاً، ولم تطلق به.

لأن الولادة بعد الطلاق تنقضي بها العدة، فم يقع الطلاق بما انقضت به العدة، لأنه يكون حلالاً بعد العدة.

انظر: الحارثي الكبير (٢٤٠/١٤).

(٤) قال الطبري: إذا كان الأول منه وحسب أن يكون مثالي أيضاً منه وإثباتاً لا يقع بوضع طلاق ولا

بوضعه بنفسه علناً فهو منه وإذا صلاها طلاق وهي باتت لم يقع وهو بحرية ما لو طلقها وهي ميتة.

انظر: شرح مختصر للزني (٨/١٠٧ ب).

(٥) انظر: روضة الطالبيين (٨/٣٨)، الحارثي الكبير (٢٤٠/١٤)، البيان (١٠٠/١١)، المجموع (١٣٦/١٩).

(٦) قال ابووردى: إن الولد لا يلحق بالزوج، لأن الملقوق مع حادث بعد تحررها عنه بالطلاق في حال

لو طلقها حياً، فصار صبياً عنه بغير لعان.

انظر: الحارثي الكبير (٢٣٨/١٤).

(٧) قال الطبري: أما إذا كان باتاً فإنه لا يلحق به لأنه لا يمكن أن يكون من وطئ قبل الطلاق، وأما

الوطئ بعد الطلاق ولا حرمة له، ولا يلحق به النسب، فلم يلحق به.

انظر: شرح مختصر للزني (٨/١٠٦ ب).

(٨) انظر: الحارثي الكبير (٢٤٠/١٤)، البيان (١٠٠/١١)، روضة الطالبيين (٣٨١-٣٨٠/٨).

(٩) ص ٥٥٩.

إذا ثبت هذا : فإن عدلنا نقضي بهذا الولد ، سواء لحق به أو لم يلحق ؛ لأن هذا الولد يُمكن أن يكون منه ، بأن يكون وطنها بعد اليُونة بشبهة .

فإن قيل : أليس امرأة الصغير إذا مات وهي حامل لا تعتد بالوضع ؛ لأن الحمل متلف عنه ، [فكذلك] ^(١) ها هنا .

قلنا : الحمل متلف عن الصغير قطعاً وقيماً بخلاف مسائلنا . ألا ترى أنه لو بلغ الصغير ، فاستلحقه لم يلحق به ، وما هنا لو استلحقه لحقه ، فحري محرري ولد الملاءة .

فإن قيل : أليس لو تزوجت في العدة ووطنها الزوج ^(٢) ، وجاءت بولد ، فألحق بالثاني لم ينفذ العدة عن الأول بوضعه ، وإن كان يُمكن أن يكون منه ^(٣) ؟

قلنا : إنما لم تنقض عنه به ؛ لأن العدة تقضي به عن الثاني ، ولا يجوز أن ^(٤) تتداخل العدتان ، [لأحدهما] ^(٥) لرجلين ^(٦) ، ولأنه أيضاً ملحق بغيره ، فلا تنقض به عدته ، بخلاف مسائلنا ^(٧) . ^(٨)

(١) في نسخة (ص) "فكنا" ، وفي نسخة (م) سقطت . وما أثبت من نسخة (د) هو الصحيح .

(٢) في نسخة (د) سقط "الزوج" .

(٣) أي : أثبت بولد لو ثبت يمكن أن يكون من الأول و يمكن أن يكون من الثاني فألحقه العدة بالثاني ، إن عدل من الأول لا نقضي به وإنما نقضي عدلنا من الثاني ثم يتم حدة الأول .

انظر : شرح مختصر للزبي (٨/٨٠-٨١هـ) .

(٤) في نسخة (د) زيادة "مترك أحد العدتين" .

(٥) في نسخة (ط) "لأحدهما" ، وفي نسخة (د) سقطت ، وما أثبت من نسخة (م) هو الصحيح .

(٦) في نسخة (د) سقط "تتداخل العدتان لأحدهما لرجلين" .

(٧) قال الطبري : وليس كذلك في مسائلنا ، لأن ولدها معي عنه و لم يلحق لغيره فجاز أن يقضي به عدلنا منه لا يمكن أن يكون منه كالملاءة نقضي عدلنا بوضع الحمل المدني بالعدان لأجل الإمكان .

انظر : شرح مختصر للزبي (٨/٨٠-٨١هـ) .

(٨) انظر : البيان (١١/١٠١) ، الحاوي الكبير (١٤/٢٤٠-٢٤١) ، المجموع (١٩/٤٣٧) ، وروضة

الطالبين (٨/٣٨٤) .

٢٤ - مسألة^(١)

قال: ولو ادعت المرأة إنه راجعها في العدة، أو نكحها. إن كانت [بائناً]^(٢) أو أصابها [وهي]^(٣) ترى أن له عليها الرجعة، لم يلزمه الولد، وكانت اليمين عليه [إن كان حياً، وعلى ورثته على علمهم إن كان ميتاً]^(٤).^(٥)

وجملة ذلك: أنه إذا أتت المرأة بعد البتونة بولد؛ لأكثر من أربع سنين فإن الولد لا يدمقه، وكذلك^(٦) إذا^(٧) كان بعد الطلاق الرجعي^(٨)، على أصح القولين^(٩).

فإن ادعت البائنة^(١٠). إنه نكحها، [أو]^(١١) ادعت الرجعية^(١٢): إنه راجعها أو وطئها قبل انقضاء عدتها نظرت:

(١) كلمة "مسألة" مأخوذة من النسخة (د).

(٢) في نسخة (ط) سقط "بائناً". وما أثبتته من النسخين (د، م) هو الصحيح.

(٣) في نسخة (ط): "وهي"، وما أثبتته من النسخين (د، م) هو الصحيح.

(٤) في نسخة (ط) سقط "إن كان حياً"، وعني ورثته على علمهم إن كان ميتاً. وما أثبتته من

النسخين (د، م) هو الصحيح.

(٥) انظر: مختصر المزني ص (٢٨٩-٢٩٠).

(٦) في نسخة (م): "ولذلك".

(٧) في نسخة (د، م) سقط "إذا".

(٨) انظر: الحارثي الكبير (٢٤١/١٤)، البياض (١١٠/١١)، روضة الطالبين (٣٧٩/٨).

(٩) وهذا كما قال أبو الفتح الخصري: إذا طلق الرجل امرأته طلاقاً رجعياً ثم أتت بولد بعد ذلك لأكثر

من أربع سنين صدقنا إن الطلاق إذا كان بائناً فهو صحيح عنه بلا إمام فإذا كان رجعياً فهو منهي عنه

انظر: شرح مختصر المزني (٨/٨١-٨٢).

(١٠) انظر: الحارثي الكبير (٢٤١/١٤)، روضة الطالبين (٣٨٠/٨).

(١١) في نسخة (د، م): "البائنة".

(١٢) في نسخة (ط) سقط "الرجعة"، وما أثبتته من النسخين (د، م) هو الصحيح.

(١٣) في نسخة (د): "الرجعة".

فإن صدّقها^(١) على ذلك، ثبت عليه ما يوجبہ النكاح من المهر والنفقة، وما يوجبہ الرجعة من النفقة، وثبت فرائضه، فإن اعترف أو^(٢) قامت الية بأما ولدت هذا الولد، لزمه^(٣).

والبيان: رجلان، أو رجل وامرأتان، أو أربع نسوة؛ لأنها ولدت^(٤) على فرائضه. وإن لم يثبت ولادتهما؛ فالقول قوله مع يمينه: أنه لا يعلم إنهما ولدته، ولا يزمه. وإن أنكر النكاح أو الرجعة، فإن عليها الية.

فإن كانت لها الية^(٥): كان الحكم كما لو اعترف بذلك^(٦).

وإن لم تكن لها يمين: فالقول قوله مع يمينه؛ لأن الأصل عدم النكاح والرجعة جميعاً.

فإن حلف: سقطت دعواها، ولم يلزمه الولد. وإن نكل: حلفت وثبت^(٧) ٣٣٣/ط النكاح أو الرجعة.

وإن ثبتت الولادة، لزمه الولد بالفرائض، ولم يستف عنه إلا باللعان، وإن لم يحلف لم يثبت النكاح ولا الولد^(٨).

وهل يحلف الولد إذا بلغ؟ - وجهان كما ذكرناه في الرهن -^(٩) ١١١.

(١) في نسخة (م) "صدّقها".

(٢) في نسخة (د) سقط "أو".

(٣) انظر روضة الطالبين (٣٩١/٨)، الفجر (٩٨/٢)، الخوازي الكبير (٢٤١/١٤)، إبيد (٥٠/١١).

(٤) في نسخة (د) "ولدت".

(٥) في نسخة (د) زيادة "منه".

(٦) في نسخة (د) "بينه".

(٧) انظر: الخوازي الكبير (٢٤١/١٤)، الفجر (٩٧/٢)، نهاية المحتاج (١٣٩/٧).

(٨) في نسخة (د) "ثبت".

(٩) انظر الخوازي الكبير (٢٤١/١٤)، روضة الطالبين (٣٧٧/٨)، الفجر (٩٧/٢)، المجموع (٤٣٣/١٩).

(١٠) الأول: تسقط دعواها، ويسقط قيمتي. الثاني: ينظر حتى يبلغ، ويحلف؛ لأن حقه متعلق بالسب.

انظر التامل في مروع الشافعية (١٤٦)، روضة الطالبين (٣٧٩/٨)، شرح مختصر لربي من (٨/١٠٨).

(١١) الرهن: لغة - رهن - الشيء، يرهن، رهوناً: ثبت وداه، فهو رهن.

إذا احتلما في الإذن في الوطء ولم يحلف الراهن ولا المرقس، ^(١) هل تنصف الجارية المرهونة ^(٢)؟

هذا إذا كان الاختلاف مع الزوج .

فأما إذا كان الاختلاف مع ورثته، كأن مات ثم أتت بولد، وادعت النكاح ^(٣) والرجعة نظرت: /

فإن كان الوارث ممن لا يحجه الولد، كالولد ^(٤)، فإن كان واحداً كان الحكم معه كالحكم مع الزوج إلا في فصلين .

أحدهما إنه إذا حلف، حلف على نفي العسم، فيحلف إنه لا يعلم أن أباه تزوج بها؛ لأنه يحلف على نفي فعل الغير .

والثاني : إنه متى ثبت النكاح والولادة لحق الولد، ولم يكن له نفيه باللعان؛ لأن بعض الورثة لا ينفي بعضاً ^(٥) .

— شرعا فهو حمل المال وثيقة على الدين؛ ليسوفي منه الدين عند تصره عن عليه

انظر: مختار الصحاح ص (١٣٥)، المصباح المبرور ص (١٤٧)، القاموس المحيط ص (١١٠٧)،

البيان (٧/٥)، مضي المحتاج (١٢١/٢).

(١) في نسخة (م) زيادة "فراو"،

(٢) قال الطبري . إذا حصل أسه المهرومة وادعى إذن المرء وأبكر المرء الإذن ولم يحلف فردت

اليمن على الراهن، فكل قول يستفهم اليمن أو ترد على الأمة فيه قولان .

هذا كنهه إذا أبكر، فأما إذا أمر فيظهر فإن أمر بالنكاح أو بالرجعة وبالولد معاً ثبت النكاح أو

الرجعة وسبب الولد وليس له نفي الولد بالتعماد وإن أمر بالنكاح أو بالرجعة دون الولد فإن

النكاح والرجعة ثبتت والقول قوله مع يمينه في الولد فإن حلف وأبكر ولها يمينه لم يلحق به .

انظر : شرح مختصر المزني (٨/٨-٨١-ب) .

(٣) في نسخة (م) "أو" .

(٤) انظر الحاوي الكبير (٢٤١/١٤) ، روضة المطالبين (٣٧٩/٨) .

(٥) في نسخة (د) "بعضها" .

(٦) انظر المجموع (٤٤٢/١٩)، الحاوي الكبير (٢٤٢/١٤)، نهاية المحتاج إلى شرح لمصباح (١٤٦/٧)

و أما إن كان له ولدان فأكثر نظرت :

هذه اتفقوا على الإقرار [أو] ^(١) الإنكار، كان حكمهم ^(٢) حكم الواحد. وإن أقر أحدهما ^(٣) وأنكر الآخر كان عليه اليمين .

فإن لم يحلف، حلفت المرأة وكان كما لو أقر أو إن حلف ^(٤) فقد سقطت عنه دعوها، ولا يلزمه شيء من النهر والشفقة، ويلزم المُعترف بقدر حصته ^(٥).
وأما الولد فلا يثبت نسبه، لأنه أقر به بعض الورثة.

وأما الرجعة فهل تراث في ^(٦) حق المقر؟ على وجهين ذكرناهما في الإقرار ^{(٧)(٨)}.

وأما إذا كان الوارث يحجبه الولد كالأخ والعم ^(٩)، فإن أقر باسكاح أو الرجعة، ثبتت الرجعية وحقوقها ^{(١٠)(١١)}. إذا اعترف لها ولدت له ثبت نسبه.

(١) في نسخة (ط) سقط "الأب"، وما أثبتته من السختين (د، م) هم الصحيح.

(٢) في نسخة (د) زيادة "الواو".

(٣) في نسخة (م) "أحدهما".

(٤) في نسخة (د) "حلفا".

(٥) انظر: الحاوي الكبير (٢١٢/١٤)، روضة الطالبين (٣٧٩/٨).

(٦) في نسخة (د) "م".

(٧) قال الطبري: وفي ميراثها وجهان - أحدهما: لا يراث شيئاً.

والثاني: إن لها على المقر مما أخذ من الميراث بالحصص.

انظر: شرح مختصر المتن (١٦٠٩/٨).

(٨) الإقرار لغة: الإذعان للحق والاعتراف به.

وشرعا: إقرار الإنسان عن ثبوت حق للغير على نفسه.

انظر: لسان العرب (٨٨/٥)، معني المحتاج (٢٣٨/٢).

(٩) في نسخة (د) سقط "العم".

(١٠) في نسخة (د) "موقوفها".

(١١) انظر: الحاوي الكبير (٢٤٣-٢٤٢/١٤)، روضة الطالبين (٣٨٠/٨).

قال أصحابنا : و لا يرث للقر به ؛ لأنه إذا ورث عرج للقر من أن يكون وارثاً ، فلا يقبل إقراره .

وفيه وجه آخر : إنه يرث [ر] ^(١) قد ذكرناه في الإقرار وبما به الصحيح ^(٢) .

٢٥ - مسألة

قال : ولو نكحت في العدة ، وأصبحت ^(٣) ، فوضعت لأقل من ستة أشهر من نكاح الآخر ، وتام أربع سنين من فراق الأول ، فهو للأول ^(٤) .

وجملة ذلك : أن المعتدة لا يجوز لها أن تتزوج في عدتها ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَزَوَّجُوا الْغُدَّةَ الَّتِي كُنْتُمْ أَجَلَهَا ﴾ ^(٥) . فإن تزوجت فإن ^(٦) النكاح فاسد ، لأنها ^(٧) مموعة من النكاح لحق الزوج الأول ، فكان النكاح ^(٨) باطلاً ، كما لو تزوجت وهي في نكاحه ^(٩) .

ويجب أن يفرق بينه وبينها ^(١٠) ، فإن لم يدخل بها ^(١١) ، فالعدة بحالها ، ولا تنقطع العدة

(١) في نسخة (ط) سقط "الزو" ، وما أتته من السكت (د م) هو الصحيح

(٢) انظر الحاوي الكبير (٢٤٣/١٤) ، روضة الطالبين (٢٨٠/٨)

(٣) في نسخة (د) "أصبحت" .

(٤) انظر : مختصر الخزي ص (٢٩٠) .

(٥) سورة البقرة الآية رقم (٢٣٥) .

(٦) في نسخة (م) "كان" .

(٧) في نسخة (د) "إلا إنها" .

(٨) في نسخة (م) "نكاحاً"

(٩) انظر : روضة الطالبين (٣٥٢/٨) ، الحاوي الكبير (٢٤٣/١٤) ، الوجيز (٩٨/٢)

(١٠) أي : الحاكم .

(١١) أي : الذي

بالعقد؛ لأنه فاسد^(١)، ولا تصير به المرأة فراشاً^(٢)، ولا يستحق عليه بالعقد شيء^(٣).
وتسقط نفقتها وسكناها^(٤)؛ لأنها ناشئة^(٥) (١)(٢)(٣)(٤).

وإن وطنها^(٦) نظرت:

فإن كان عالماً بأنها معتدة، وإن ذلك مُحَرَّم^(٨)، فإنه زانٍ ولا يتعلق بوطنه قطع
العدة، لأنها لا تصير به فراشاً، ولا يلحق به السب^(٩) (١)(٨)(٩).

(١) قال الطبري: و لم نقطع عدداً بذلك الكاح، فهي في عدتها من وقت الكاح إلى وقت التعريف
بهما.

انظر: شرح مختصر للزني (٨/١٠٩/ب).

(٢) انظر: لعبة المحتاج (٧/١٤٢)، الوجيز (٢/٩٨)، وروضة الطالبين (٨/٣٩٦)، المجموع
(١٩/٤٣٦).

(٣) في نسخة (د) "شيئاً".

(٤) قال الطبري: لأنها لما تزوجت فقد أخرجت نفسها من أن تكون محبوسة عليه فيجري ذلك بحري
الشوز في النكاح الذي يسقط حبتها من النكاح.

انظر: شرح مختصر للزني (٨/١٠٩/ب).

(٥) في نسخة (م) "ناشز"، وفي نسخة (د) "بائنة".

(٦) ناشئة: بشر المرأة بزوجها، ارتفعت عليه واستعصت عليه وأبغضته وخرجت من طاعته.

انظر: لسان العرب (٥/٤١٨).

(٧) في نسخة (د) سقط "و إن وطنها".

(٨) في نسخة (م) "محرمات".

(٩) قال الطبري: ولا حرمة لئانه، ولا يلحق به سب الولد الذي يأتي به من ذلك الزوء، ولا تسقط
عدتها من الروح ولا نفقة ما عليه ولا سكي ولا على لئانه.

انظر: شرح مختصر للزني (٨/١٠٩/ب).

(١٠) انظر: البيان (١١/٩٢)، الحواشي الكبير (١٤/٢٤٤)، المجموع (١٩/٤٣٠)، المذهب (٢/١٤٥١).

وأما إن كان حاملاً، بأنّها^(١) معتدة، أو حاملاً بالتحريم، فإنها تصير فراشاً بالوطء، لأنه وطء شبهة فلحق به السب^(٢) وانقطعت^(٣) العدة.^(٤)
وقال أبو حنيفة وأحمد رحمهما الله: لا تقطع؛ لأن^(٥) كونهما فراشاً لعبر من له العدة، لا بمعها، ألا ترى إلها^(٦) إذا وطئت بشبهة، وهي روجة فيها تعتد، وإن كانت فراشاً للروح^(٧).

ودليلاً: إن العدة تُرد للاستبراء، [فكولها]^(٨) فراشاً يباي ذلك، فوجب أن يقطعها، فأما العقد فلا بمعها، لأنها طرت^(٩) عليه، فأما طريانه عليها

(١) في نسخة (د) "فراشاً".

(٢) قال الطبري: الولد الذي يباي منه من ذلك الوطء متحقق به ثم لا يخلو أمرها بعد الوطء من أن يكون حاملاً أو حاملاً.

فإن كانت حاملاً فإن عدة الأول قد انقطعت من حين وطئها لأنها صارت فراشاً لعبره ولا تكون عدة حتى يهرق الحاميم بينهما فإذا فرق الحائض بينهما نكحت عدة من الأول وبت على ما مضى من العدة قبل الكاح ثم استأنفت العدة من الثاني لأن العدتين عدداً لا تتداخلان

وإذا كانت حاملاً فإنها إن وصفت لا يخلو الولد من أربعة أحوال إما أن يكون من الأول دون الثاني، أو يكون من الثاني دون الأول، أو منهما جميعاً، أو لا يمكن أن يكون من واحد منهما.

انظر: شرح مختصر المزني (٨/١٠٠)،

(٣) في نسخة (م) زيادة "به".

(٤) انظر: المهذب (٢/١٤٥)، الحاشي أنكسر (١٤/٢٤٤)، البياض (١١/٤)، وروضة الطالبين (٣٩٧/٨)، الوجيز (٢/٩٦).

(٥) في نسخة (د) "فراشاً".

(٦) في نسخة (د) "فراشاً".

(٧) انظر: بدائع الصنائع (٣/٣١٩)، مختصر المقرئ ص (١١٠)، عمدة الفقه ص (٨٥)، المحرر في الفقه (١٠٧/٢)، المعنى (١١/٢٥٦).

(٨) في نسخة (ط) "و كونه" وما أتت من السبعين (٢٠٥) هو الصحيح

(٩) طرت: طلعت و طراً الشيء يطرأ فهو طارئ طراً عليهم كسح، طرأ أو طروراً: أتاهم من -

فإن^(١) يجوز^(٢).

إذا ثبت هذا : فإن عليهما^(٣) أن يفرقا، فإذا فرق بينهما، وجب عليها أن تكمل عدة الأول؛ لأن حقه أسبق، [ولأن]^(٤) عدته وجبت عن وطء صحيح^(٥) فإذا [أكملت]^(٦) عدة الأول، اعتدت عن الثاني عدة كاملة؛ لأن العدتين لا تتداخلان^(٧).

فأما إن أنت بولد نظرت :

فإن كان يمكن أن يكون من الأول دون الثاني ، و هو أن يكون أنت به لدون ستة أشهر من وطء الثاني ، و أربع سنين فما [دولها]^(٨) من طلاق الأول، فإنه يلحق^(٩) بالأول، ونقصي عدتها بوضعه مه^(١٠)، ثم تعتد بالأقراء عن الثاني^(١١).

= مكان أو خرج عليهم منه قضاء .

انظر : لمصباح النور ص (٢٢٢) ، مختار الصحاح ص (١٩٦) ، القاموس المحيط ص (٢٥٦)

(١) في نسخة (د) سقط "فإن".

(٢) انظر الحواشي الكبير (٢٤٤/١٤) ، معني المحتاج (٤٠٩/٣) ، نهاية المحتاج (١٤٤/٧)

(٣) في نسخة (د) "عليها".

(٤) في نسخة (ط) . "ولأن" ، وما أثبت من التفسير (د ، م) هو الصحيح.

(٥) مطر : المجموع (٤٣٧/١٩) ، معني المحتاج (٣٩٣/٣) ، نهاية المحتاج (١٤٦/٧)

(٦) في نسخة (م ، ط) . "كملت". وما أثبت من نسخة (د) هو الصحيح

(٧) قال الطبري : وإنما قلنا عدة الأول لألحما عدلتان متساويتان من جنس واحد ، اجتماعا

والرجوعان مع الأول لأن لما السبق، ولأن وجوبها صادر عن وطء في نكاح صحيح فكان تقدمها أولى.

انظر : شرح مختصر القرني (٨/١١٠).

(٨) في نسخة (ط) "دولهما"، وفي نسخة (م) "دولهما" وما أثبت من نسخة (د) هو الصحيح

(٩) أي : الولد

(١٠) قال الطبري : ويكون عليه بمصها و سكناها في مدة الحمل

انظر : شرح مختصر القرني (٨/١١٠).

(١١) انظر : الحواشي الكبير (٢٤٤/١٤) ، الوجيز (٩٧/٢) ، البيان (٤٠/١١) ، روضة الطالبين -

وإن أنت به لستة أشهر، فما زاد إلى أربع سنين من وطء الثاني^(١)، ولا أكثر من أربع سنين من طلاق الأول نظرت:

فإن كان الطلاق بائناً، كان ملحقاً بالثاني/ ومقياً عن الأول، وإن كان رجعياً فعلى قولين :

أحدهما : يكون^(٢)/ للثاني دون الأول، كما لو كان الطلاق بائناً والثاني: يكون فراشاً، فيمكن أن يكون من كل واحد منهما، فربه القافة على ما فبيته^(٣).

فإذا قلنا: إنه يلحق بالثاني ، فإذا وصعته، أكملت عدتها بعد انقضاء العاس عن الأول بالأقراء، وكان له مراجعتها في بقية عدتها، وإن أراد^(٤) أن يراجعها^(٥) قبل الوصع في عدة الثاني، فعليه وجهان:

أحدهما . ليس له ذلك، لأنه لا يستباح بالرجعة فلا يصح منه^(٦)، كما لو كانت مُرتدة في أثناء عدتها^(٧).

والثاني: يصح منه الرجعة؛ لأن التحريم لا يمنع صحة الرجعة كما لو كانت محرمة.

= (١٩/٤٣٠) ، المجموع (١٩/٤٣٠) . (١) في نسخة (د) "المرأة" .

(٢) أي : الولد .

(٣) في نسخة (د) "نقته" .

(٤) انظر الخاوي الكبير (١٤/٢٤٤) ، البيان (١١/٤٠) ، مقى المحتاج (٣/٣٩٢) ، المجموع (٤٣٧-٤٣٨) .

(٥) في نسخة (د) "المرأة" .

(٦) في نسخة (د) "رجعاً" .

(٧) قال الطبري: لأنها غير معتدة منه لأن فرجة إنما تصح في عدتها منه، لقوله تعالى: ﴿وَيَقُولُ كَيْفَ أَصْحَابُ بَيْتِهِمْ﴾ .

انظر : شرح مختصر الرزي (٨/١١٠ ب) .

(٨) انظر الخاوي الكبير (١٤/٢٤٥) ، الوجيز (٢/٩٨) ، البيان (١١/٤١) ، روضة الطالبين (٨/٣٨٠) ، المجموع (١٩/٤٣٨) ، لمحة المحتاج (٧/١٤٢) .

وَيُحَالَفُ الرَّدَّةُ؛ لِأَنَّ الْمُتَرَدَّةَ جَارِيَةٌ إِلَى يَسُونَةَ بَعْدَ الرَّجْعَةِ، وَهِيَ^(١) يَصَحُّ، وَهَذِهِ الْعِدَّةُ لَا تَجْرِي بِهَا إِلَى الْبَيِّنَةِ.

فَأَمَّا إِذَا أَتَتْ بِهِ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ وَطْءِ الثَّانِي، وَأَرْبَعِ سَنِينَ فَمَا دُونَهَا مِنْ طَلَاقِ الْأَوَّلِ، فَإِنَّهُ يُعْمَكُ أَنْ يَكُونَ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا قُرْبَهُ الْقَافَةِ^(٢).

وَإِنْ أَخْفَوَهُ بِالْأَوَّلِ، كَانَ كَمَا لَوْ أُمِمَّ أَنْ يَكُونَ مِنْهُ دُونَ [الثَّانِي]^(٣).

[وَإِنْ أَخْفَوَهُ بِالثَّانِي كَانَ كَمَا لَوْ أُمِمَّ أَنْ يَكُونَ مِنْهُ دُونَ الْأَوَّلِ]^(٤).

وَإِنْ أَشْتَه^(٥) عَلَيْهِمْ، أَوْ لَمْ يَكُنْ قَافَةً، فَإِنَّهُ يَنْتَظِرُ بَنُوغَهُ .

وَإِتِّصَافُهُ عَلَى مَنْ يَحِلُّ طَبِيعُهُ^(٦) إِلَيْهِ، إِلَّا أَنَّهُ إِذَا وَضَعَتْهُ اعْتَدَتْ بِثَلَاثَةِ أَقْرَابٍ، لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ مِنَ الْأَوَّلِ فَقَدْ أَتَتْ بِمَا عَلَيْهَا، وَإِنْ كَانَ مِنَ الثَّانِي فَعَلَيْهَا أَنْ تَكْمَلَ عِدَّةُ الْأَوَّلِ^(٧).

فَأَمَّا إِنْ [كَانَتْ]^(٨) أَتَتْ بِهِ لِدُونَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ وَطْءِ الثَّانِي، وَأَكْثَرَ^(٩) مِنْ أَرْبَعِ سَنِينَ مِنْ طَلَاقِ الْأَوَّلِ.

(١) فِي سَمْعَةِ (د) "لَا" .

(٢) نَظَرُ : الرَّجُوعُ (٩٦/٢) ، رَوِضَةُ الطَّالِبِينَ (٣٨١/٨) .

(٣) فِي سَمْعَةِ (ط) "الْأَوَّلُ" ، وَمَا أَتَتْهُ مِنَ النِّسْبَتَيْنِ (د ، م) هُوَ الصَّحِيحُ .

(٤) فِي سَمْعَةِ (ط) سَقَطَ "وَإِنْ أَخْفَوَهُ بِالثَّانِي كَانَ كَمَا لَوْ أُمِمَّ أَنْ يَكُونَ مِنْهُ دُونَ الْأَوَّلِ" وَمَا أَتَتْهُ مِنَ النِّسْبَتَيْنِ (د ، م) هُوَ الصَّحِيحُ .

(٥) أَشْتَبَهَ : أَمَى النَّبَسَ عَلَيْهِ فَسَمِيَ بِمِزْوَ لَمْ يَظْهَرْ الشَّيْءُ لَهُ .

انْظُرُ . الْمَصْبَاحُ دَمْرٌ ص (١٨٢) ، الْقَامُوسُ الْمَحِيطُ ص (١١٤٦) ، مَعْتَدَارُ الصَّحَاحِ ص (١٦٧)

(٦) طَبِيعُهُ : الطَّبِيعُ مَا يَقَعُ عَلَى الْإِنْسَانِ بِمَعْرِزَادَةٍ ، وَقِيلَ لِلطَّبِيعِ بِالنِّسْبَةِ ، الْجَنَّةُ الَّتِي عَنِ الْإِنْسَانِ عِيبًا .

انْظُرُ . مَعْتَدَارُ الصَّحَاحِ ص (١٩٥) ، الْمَصْبَاحُ دَمْرٌ ص (٢٢٠) ، الْقَامُوسُ الْمَحِيطُ ص (٦٧٦)

(٧) انْظُرُ ٠ الْخَوَارِجُ الْكَبِيرُ (٢٤٤/١٤) ، الرَّجُوعُ (٩٦/٢) ، رَوِضَةُ الطَّالِبِينَ (٣٨١/٨) .

(٨) فِي سَمْعَةِ (ط) : "كَانَتْ" وَمَا أَتَتْهُ مِنَ النِّسْبَتَيْنِ (د ، م) هُوَ الصَّحِيحُ .

(٩) فِي نَسْمَةِ (د) "لَا أَكْثَرَ" .

فإن كان الطلاق يائساً لم يلحق بواحد منهما .

وإن كان رجعياً، بُني على القولين، في أن^(١) الرجعية [هل هي]^(٢) فراش أم لا؟ على ما تقدم^(٣).

وإد^(٤) بعيناه^(٥) عنهما، قال الشيخ أبو حامد في التعليق : لا تنقضي به العدة عن^(٦) واحد منهما، فتأتي بقية العدة بعد الوضع والنعاس^(٧)، ثم تعتد عن الثاني^(٨). وهذا يخالف لما ذكرناه فيما تقدم^(٩)، لأهم قائلوا: إذا علق طلاقها بانولادة، فولدت ولدين يسهما ستة أشهر، إن الثاني منتف عنه و تنقضي به العدة، فكان^(١٠) ينبغي أن يكون ها هنا مثله^(١١).

(١) في نسخة (د) سقط "أل" .

(٢) في نسخة (ط، م) سقط "هل هي" وما أتته من نسخة (د) هو الصحيح

(٣) انظر : ص (١٧٣).

(٤) انظر : الخاوي الكبير (٢٤٥/١٤) ، روضة الطالبين (٣٨١/٨-٣٨٢) ، نهاية المحتاج (١١٣/٧)

(٥) في نسخة (د) "فينا" .

(٦) أي : الولد .

(٧) في نسخة (د) "عنى" .

(٨) النعاس لغة: ولادة المرأة إذا وضعت، فهي نعساء.

وشرعاً هو الدم الخارج من فرج المرأة بعد الوضع.

انظر : بحار الصحاح ص ٣٢٥ ، المصباح المشير ٣٦٦ ، البيان (٤٠٣/١)

(٩) انظر . المجموع (٤٣٦/١٩) ، المذهب (١٤٤/٢) ، البيان (٩٢/١١) .

(١٠) انظر : ص (١٧٣).

(١١) في نسخة (د) سقط "فكان" .

(١٢) قال الطبري فإذا وضعت عادت إلى عدله الأول فأتمها .

انظر : شرح مختصر الترمذي (١١٠/٨) .

(١٣) انظر : روضة الطالبين (٣٨٢/١٩) ، الخاوي الكبير (٢٤٦/١٤) ، هبة المحتاج (١٤٤/٧) .

٢٦ - مسألة

[قال^(١)]: فإِنْ قِيلَ: فكيف لَمْ يَنْتَفِ الْوَلَدُ إِذَا أَقْرَتْ بِانْقِضَاءِ الْعِدَّةِ، ثُمَّ وَلَدَتْهُ^(٢) لَأَكْثَرَ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ^(٣) بَعْدَ إِقْرَارِهَا ؟
قِيلَ : لَمْ أَمْكُنْ أَنْ تَحْبِضَ وَهِيَ حَامِلٌ...^(٤)
وَجَمَلُهُ : أَرِ الْمَطْلُوقَةَ إِذَا أَقْرَتْ بِانْقِضَاءِ عِدَّتِهَا، ثُمَّ أَنْتِ بَوْلَدِ بَعْدَ ذَلِكَ نَظَرْتُ :
فَإِنْ كَانَ لِدُونِ مُدَّةِ الْحَمْلِ : كَأَلْحَا أَنْتِ بِهِ لِدُونِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ، مِنْ حِينَ انْقِضَاءِ
الْعِدَّةِ، فَأَلِ الْوَلَدُ يَلْحَقُ بِهِ إِجْمَاعًا، لِأَنَّا نَحْفَظُ أَنَّ الْوَلَدَ كَانَ مُوجُودًا حِينَ أَقْرَتْ
بِانْقِضَاءِ الْعِدَّةِ.

وإنْ أَنْتِ بِهِ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ، فَمَا رَأَدَ إِلَى أَرْبَعِ سَبْعِينَ مِنْ حِينَ الطَّلَاقِ، مِنَ الْوَلَدِ
يَلْحَقُ بِالزَّوْجِ وَيَبْطُلُ إِقْرَارُهَا.
وَبِهَذَا^(٥) قَالَ مَالِكٌ^(٦).

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَمُّهُ وَأَبُو الْعَبَّاسِ بْنُ سَرِيحٍ رَحِمَهُمُ اللَّهُ^(٧) : لَا يَلْحَقُ
[بِهِ]^(٨) الْوَلَدُ إِلَّا أَنْ يَتَحَقَّقَ بَطْلَانُ إِقْرَارِهَا، بِأَنْ تَعْتَدَ بِالشُّهُورِ، ثُمَّ تَأْتِيَ بِحَمْلٍ
لِمُدَّةِ الْحَمْلِ بَعْدَ الشُّهُورِ؛ لِأَنَّ مَنْ تَحْمِلُ^(٩) لَا يَصِحُّ اعْتِدَادُهَا

(١) في نسخة (د / ط) سقط "قال". وما أتته من نسخة (م) هو الصحيح

(٢) في نسخة (د) "ولدت".

(٣) في نسخة (د) زيادة "من".

(٤) انظر: مختصر المزني ص (٢٩٠).

(٥) في نسخة (د) "ولذلك".

(٦) انظر: بلمة المتهجد و نهاية المقتصد (١٨١/٣).

(٧) انظر: بدائع الصنائع (٣٢٤/٣)، المحرر في الفقه ص (١٠٦)، إحيائي الكبير (٢٤٦/١٤).

(٨) في نسخة (ص) "له"، وما أتته من النسختين (د، م) هو الصحيح

(٩) في نسخة (د) "تحمل".

بالشهور^(١).

وتعلقوا: بأن إقرارها صحيح في الظاهر، فلا نبطله بأمر محتمل^(٢)، كما إذا حكم الحاكم بالاجتهاد، ثم تغير اجتهاده، فإنه لا يقض الأول^(٣).

ودليلنا: أن هذا ولد يمكن أن يكون من فراشه، وليس معه من يساويه ولا من هو أول منه، فوجب أن يلحق به^(٤). كما لو^(٥) أتت^(٦) بعد عقد الكناح لمدة الحمل، وأبكر الوطاء، وحلف عليه^(٧).

وما ذكروه فلا يصح، لأن الولد يلحق به مع خلاف الظاهر، بليل ما فسنا عليه. وعندهم: إن المشرقي إذا تزوج بالمغربية، ومضى مدة^(٨) الحمل، وأتت بولد حق به^(٩)، وإن علمنا قطعاً إنه لا يصل إليها في تلك المدة.

إذا ثبت هذا: فإن المرئي قال: سوى الشافعي - رحمه الله - هاها بين أن يكون الطلاق بائناً أو رجعيّاً، و فرق / بينهما في اجتماع العدتين^(١٠).

(١) انظر الحاروي الكبير (٢٤٦/١٤)، الرحيبر (٩٧/٢)، البيان (٤٢/١١)، المنهاج (١٤٥/٢).

(٢) في نسخة (د) "محتمل".

(٣) انظر: بدائع الصنائع (٣٣٤/٣).

(٤) قال الطبري: وليس معه من يساويه أي احتراز منه إذا تزوجت في العدة ووطئها الثاني وقول. ولا من هو أول منه: إذا تزوجت بعد إقرارها بانتصاء العدة فإن الزوج أولى بالولد لأن فراشه قائم، فوجب أن لا ينفي النكاح كما لو أتت به لأقل من سنة أشهر.

انظر: شرح مختصر للمري (١١١/٨).

(٥) في نسخة (م) "بدا".

(٦) أي: بولد.

(٧) انظر: الحاروي الكبير (٢٤٧/١٤)، شرح مختصر للمري (١١١/٨)، روضة الطالبين (٣٧٨/٨).

(٨) في نسخة (د) "عدة".

(٩) انظر: بدائع الصنائع (٣٣٤/٤)، فضيلة (٣٥/٢).

(١٠) انظر: مختصر للمري ص ٢٩٠، الحاروي الكبير (٢٤٩/١٤)، المجموع (٤٣٧/١٩)، روضة الطالبين (٣٧٨/٨).

قلنا: الأمر كذلك، لأن في هذه المسألة يحكى أن يكون منه علقته به قبل السبوة.
وفي مسألة^(١) اجتماع العَدَتَيْن: إنما فرق بينهما إذا أتت به لأكثر من أربع
سنين، من حين الطلاق، فإذا كان الطلاق بائناً لم يلحق به، وإن كان رجعيًا لحق
[به]^(٢)، ولأن الرجعية فَرَشَتْ في أحد القولين^(٣).

(١) في نسخة (د) "المسألة".

(٢) في نسخة (د) سقط "به". وما أتت به النسختان (م، د) هو الصحيح.

(٣) القول الأول: وهو ظهر كلامه جازماً. إنما يستويان في معنى قوله: عه
والتثاني: بمتفرقان، فيسمى عه في البقي و يلحق به في الرجعي.

انظر: الحاوي الكبير (٢٤٩/١٤).

(٤) انظر: الحاوي الكبير (٢٤٩/١٤)، شرح مختصر القرني (١/١١١ ب)، الباب من ٣٤٤، معنى
المحتاج (٣/٣٩).

بَابُ لَا عِدَّةَ عَلَى الَّتِي لَمْ يَدْخُلْ بِهَا زَوْجُهَا^(١)

قال الشافعي رحمه الله: قال الله تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَكَثَّرَ الْمُؤْمِنَاتُ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا^(٢)﴾^(٣) وجملة: أنه إذا طلق المرأة^(٤) قل أن يطأها أو يحلوا بها، فلا عدة عليها^(٥) [مسئله^(٦) الآية^(٧)].

وإن كان قد دخل بها، وجئت عليها^(٨) العدة^(٩)؛ لقوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ^(١٠)﴾^(١١).

(١) في نسخة (د) كتب في بداية الباب مسألة قال الشافعي .

(٢) سورة الأحزاب ، الآية (٤٩) .

(٣) انظر: مختصر المزني ص (٢٩٠) .

(٤) في نسخة (د) : " امرأة " .

(٥) قال الطبري : وليس لها إلا نصف المهر .

و أما الدليل على أنه ليس لها إلا نصف المهر فقوله تعالى ﴿وَمَنْ سَفَّهْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ

وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً مِمَّا فَرَضْتُمْ﴾ سورة البقرة ، الآية (٢٣٧) .

انظر : شرح مختصر المزني (٨/١١١ ب) ، الحاوي الكبير (١٤/٢٥٠) .

(٦) في نسخة (د) " لسن " ، وما أثبت من السبعين (٥ : ٢) هو الصحيح .

(٧) انظر : الحاوي الكبير (١٤/٢٥٠) ، روضة الطالبين (٨/٣٩٦) ، غاية المصاح (٧/١٤٤) .

(٨) في نسخة (م) سقط " عليها " .

(٩) قال الطبري : وقد استقر لها المهر على الكمال .

والدليل على أن المهر يكمل قوله تعالى ﴿وَمَنْ أُرِدْتُمْ أُتْبِدَالُ زَوْجٍ مَكَاتٍ زَوْجٍ وَءَاتَيْتُمْ

إِحْدَاهُنَّ يُطَارَ فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَانًا وَإِنَّمَا مُبِينًا﴾ سورة النساء ، الآية ٢٠ .

انظر : شرح مختصر المزني (٨/١١١ ب) ، ١١٢ أ .

(١٠) سورة البقرة الآية (٢٢٨) .

فأما إن خلاهما، ولم يدخل بها سواء وطئها دون المرح أو لم يطأها، فإن قوله في الحديد: ألا عدة عليها.

وقال في القدم: إن الخلوة تقرر المهر وتوجب العدة^(١)، وبه قال أبو حنيفة^(٢). ومن أصحابنا من يقول [بقوله]^(٣) في القدم: إن الخلوة تؤثر فمجعل القول قولها في الدخول وهو مذهب مالك^(٤).

والقاصي أبو الطيب: حكى إن له في القدم قولين:
أحدهما: يوجب العدة^(٥).

والثاني: أن الخلوة دلالة على الوطء^(٦).

وقد مضى بيان ذلك وتوجيهه في كتاب الصداق^(٧).

(١) انظر: البيان (١٠١/١١)، المهذب (١٤٦/٢)، مغني المحتاج (٣٩٤/٣).

(٢) انظر: بدائع الصنائع (٣٩٦/٣).

(٣) في نسخة (م / د) "قوله". وما أنه من نسخة (د) هو الصحيح.

(٤) انظر: بداية المجهود ونهاية المقتصد (١٨٠/٣).

(٥) قال الطبري: إلا أن الشافعي لا يشترط ما يشترط مالك لأن مالكاً يقول: إذا كانت قد دخلت عليه في بيته لم طمها، واحتلما في الإصاغة ما يقول قول من يدعي الوطء، وإن كان الزوج هو الذي دخل على المرأة بيتها أو بيت أبيها لم طمها واحتلما في الإصاغة مظهر: فإن كانت قد مضت مدة طويلة كدس القول قول من يدعي الإصاغة، وإن كانت قد مضت مدة يسيرة ما يقول قول من يدعي الإصاغة، لأن الظاهر أنه يسحي في بيت أهلها ولا يبادر إلى وطئها وأما الشافعي فلا يفرق بين أن تدخل عليه وبين أن تطول للذة وبين أن تقصر.

انظر: شرح مختصر لمربي (١١٢/٨)، روضة الطالبين (٣٩٢/٨)، المهذب (١٤٢/٢).

(٦) انظر: الحاوي الكبير (٢٥٠/١٤).

(٧) أي: أن الخلوة دلالة على الوطء وليست كاشطة في تقدير المهر وإيجاب العدة.

انظر: شرح مختصر لمربي (١١٢/٨).

(٨) انظر: باب الصداق نسخة م (١٤٤).

٢٧- مسألة

وإن ولدت التي قال زوجها . لم أدخل بها / لسنة أشهر، أو لأكثر ما يلد^(١) ٩٤هـ
 له النساء من يوم عقد نكاحها، لحق نُسبُه، وعليه المهر^(٢).
 وجملته : أن الرجل إذا طلق زوجته، ثم أتت بولد لسنة أشهر من حين العقد،
 و إمكان الوطء إلى أربع سنين، من حين الطلاق فإن الولد يلحق به سواء جحد
 الوطء، و^(٣) حلف عليه، أو لم يجحد ، لأن الولد يلحق بالإمكان في النكاح^{(٤) (٥)}.
 إذا ثبت هذا . فقال الشافعي رحمه الله: إلى أكثر ما يلد له^(٦) النساء من حين
 عقد نكاحها، وقد ذكرنا^(٧). أن ابتداء المدة محسوب من حين الطلاق، فإن
 بالطلاق^(٨) يزول الفراق^{(٩) (١٠)}.
 فمن أصحابنا من قال : غلط المزني في النقل^(١١).

(١) في نسخة (د) "ما يلد".

(٢) انظر : مختصر المزني ص (٢٩٠)، الأم (٣٢٤/٨).

(٣) في نسخة (د) "أو".

(٤) قال الطبري : وكان قد أنكر أن يكون ولدها و حملها تقول قوله مع ميمه فحالف، فإن ذلك الولد
 يلحق به لإمكان أن يكون منه والإمكان لا يزول بيمينه فهذا أخفاه به

انظر : شرح مختصر المزني (٨/١١٢ ب).

(٥) انظر : الحواوي الكبير (١٤/٢٥١)، البيان (١١/١١١)، المجموع (١٩/٤٣٠).

(٦) في نسخة (د) سقط "له".

(٧) انظر: ص ١٧٦، مسألة (٢٦).

(٨) في نسخة (د) "الطلاق".

(٩) في نسخة (د) سقط "الفراق".

(١٠) انظر: الحواوي الكبير (١٤/٢٥١)، البيان (١١/٧).

(١١) انظر: شرح مختصر المزني (٨/١١٢ ب)، الحواوي الكبير (١٤/٢٥١)، البيان (١١/٧)، تلخيص

(١٤٢/٢)، معي احتاج (٣/٢٨٩)، نهاية المحتاج (٧/١٣٨).

ومتهم من قال: بمحتمل أن يرجع قوله^(١): من حين عقد نكاحها، إلى أقل مدة الحمل، وهي^(٢) ستة أشهر، فإنه بدأ بذلك^(٣).

وأما المهر^(٤): فقد نص^(٥) هاهنا: على وجوبه، وإن القول قولها في الدخول لأجل الولادة.

وكذلك^(٦) نقل الرُّبِيعُ، وقال: وفيه^(٧) قول^(٨) آخر: إنه لا يكمل المهر ويكون القول قوله^(٩).

واختلف أصحابنا في ذلك على ثلاث طرق :
أحدها^(١٠): إن المهر يُكْمَلُ^(١١) قولاً واحداً، والذي قاله الربيع من

(١) في نسخة (د) "قوله".

(٢) في نسخة (د) "و هو".

(٣) قال القاضي رحمه الله: كان الأولى أن يستعمل أصحابنا بتخريج وجه لذلك، فإن كان هذا من الشري فقد بائع في الاختصار ولم يفسر؛ لأنه قد بين في مواضع كثيرة قبل هذه المسألة إن مدة الحمل تختص من وقت الطلاق، وإن الشافعي ذكره هاهنا عوجه ما قاله أن يكون قوله من يوم عقد نكاحها راجعاً إلى ستة أشهر.

انظر: شرح مختصر المرني (٨/ل ١١٢ ب).

(٤) في نسخة (د) زيادة "قائه".

(٥) أي: للزني.

(٦) في نسخة (م) "كذلك".

(٧) في نسخة (م) زيادة "وجه".

(٨) في نسخة (م) سقط "قول".

(٩) انظر: شرح مختصر المرني (٨/ل ١١٢ ب)، الخاوي الكبير (٢٥١/١٤)، البياض (٨/١١)، روضة الطالبين (٨/٣٨٠).

(١٠) انظر: شرح مختصر المرني (٨/ل ١١٣ ب)، الخاوي الكبير (٢٥٢/١٤)، البياض (٨/١١)، روضة الطالبين (٨/٣٩٧).

(١١) في نسخة (د) "كمل".

تخریجه^(١).

ومنهم من قال: فيه قولان :

أحدهما . لا يُكْمَلُ المهر؛ لأن الأصلَ عدمُ الوطاء، وإنما الحقها الولد؛ لإمكان أن يكون استدخلت الماء، أو سبق إلى فرجها من غير وطاء في الفرج.
والثاني : يُكْمَلُ^(٢)؛ لأن الظاهر من الولادة حصول الوطاء و الحمل من غير ذلك قادر، فكان القول قولها لأن الظاهر معها^(٣).

وحكى أبو إسحاق^(٤)، إن من أصحابنا من قال: الموضع الذي قال: إن القول قوله إذا كان قد طُنَّقها، ولا ولد لها و جمحد الوطاء، وحلف عليه، وأنت بولد الحقةاء به، ولم يُبْطَل ما حكما به من سقوط^(٥) المهر. والموضع الذي قال: القول قولها إذا كان قد جمحد الوطاء، ولم يحلف حتى مات أو حرس^(٦)، ولا يُحْسِن الإشارة، فأنت بولد فإن القول قولها؛ لأن الظاهر معها.

(١) قال الماوردي: القول الذي نمرده به الربيع تخريفاً ليسه لأنه لم يجد لدشاعفي في شيء من كتبه ولا روجه لتخریجه.

وإن ظهر الحكم عمول على غالب الخال دون نادرها ، و الغالب مع عوق الولد أنه يكون من الوطاء دون الاستعمال فوجب أن يكون محمولاً عليه و شاهداً فيه .
انظر الخاوي الكبير (٢٥١/١٤)، وأيضاً شرح مختصر الرلي (١١٣/٨)
(٢) أي: المهر.

(٣) انظر: شرح مختصر الرلي (١١٣/٨)، الخاوي الكبير (٢٥١/١٤)

(٤) أي : أبو إسحاق الموردي .

(٥) في نسخة (د) "شرط" .

(٦) حرس الإنسان حرصاً مع الكلام حلقة فهو أحرس والأشئ مرماء ويجمع حرص، أي معتد اللسان عن الكلام.

انظر : للمصباح المنير ص (١٠٢) ، مختار الصحاح ص (٩٣) ، القاموس المحيط ص (٥٠٠)

فأما إذا أتت بولد فعناه باللعان^(١)، فإن القول قوله في ممي الوطء قولاً واحداً^(٢).

٢٨ - مسألة

قال: ولو خلاهما فقال: لم أصبها، ولا ولد^(٣). وقالت: قد أصابني، فهي مدعية، والقول قوله مع يمينه، فإن جاءت بشاهد، بإقراره أحلفتها مع شاهدها، وأعطيتها الصداق^(٤).

وجملته: أنه إذا ادعت أنه دخل بها، وكان قد خلاهما، قال الشافعي: والقول قوله^(٥) وإما فرع [ذلك]^(٦) على قوله^(٧) الجديد. وإن الخلوة لا تُقرّر المهر ولا تُرجح بها دعواهما.

فإن أتت بشاهد واحد عني إقراره أو على مشاهدة الوطء، بأن يكون اتفق

(١) قال أبو حامد الأسفراييني: إنه ممي باللعان كحجوده لولادته، وبصر كاحتلاهما لو لم تأت بولد، فلا يكون لها من المهر إلا نصفه.

انظر: المغاوي الكبير (٢٥٢/١٤).

(٢) انظر: المغاوي الكبير (٢٥٢/١٤)، شرح مختصر المزني (٨/١١٣)، البيان (١١٠/١١).

(٣) في نسخة (د): "ولدت".

(٤) الصداق لغة: بفتح الصاد وكسرهما مهر المرأة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَتَزَوَّاتُ النِّسَاءَ صِدْقَتَيْنِ فَرِغَتِ﴾، صورة النساء الآية: ٤.

شرعا: ما وجب بكاح أو وطء أو نفويت بهج فمها كرماع ورجوع شهود

انظر: المصباح المنير ص (٢٠١)، مختار المصباح ص (١٨١)، مقي المختار (٢٢٠/٣).

(٥) في نسخة (د): "قولها".

(٦) انظر: مختصر المزني ص (٢٩٠).

(٧) في نسخة (ط) سقط "ذلك"، وما آتته من السبعين (م د) هو الصحيح.

(٨) في نسخة (د) "القول".

مشاهدته^(١).

وحكى القاضي: أن من أصحابنا من يقول: يجوز النظر إلى ذلك لإقامة الشهادة، فإذا أنت شاهد حلفت معه، وثبت لها الصداق؛ لأن المقصود بهذه الشهادة: المال^(٢).

قال أصحابنا: ولو كان طئفاً، ثم ادعى إنه كان دخل بها، وأقام شاهداً واحداً، لم يحلف معه؛ لأنه ثبت بذلك لنفسه الرجعة وليست بحال^(٣).
فإن قيل: أليس المرأة [إذا]^(٤) ادعت على الزوج الكاح، وأقامت شاهداً واحداً، لم تحلف معه، وإن كانت إنما تثبت لنفسها المال؛ لأن عقد الكاح حق للزوج^(٥) يرفعها بقوله؟

قلنا إذا ادعت الكاح وإنما يثبت العقد دون المال، وإنما يجب بذلك لها المال وليس^(٦) حلفها في الكاح المال، لأن لها حقاً غير [المال]^(٧) يثبت لها القسم وغير ذلك، ولو^(٨) ادعت الصداق خاصة أو العقد ثبت لها بشاهد وبيمين^(٩).

(١) قال الطبري: لأنه قد يرى ذلك اتفاقاً من غير قصد إلى النظر إلى الفرج

انظر: شرح مختصر للنزدي (٨/١١٣).

(٢) انظر: شرح مختصر للنزدي (٨/١١٣).

(٣) انظر: شرح مختصر للنزدي (٨/١١٣)، الحارثي الكبير (٢٥٣/١٤).

(٤) انظر: المراجع السابقة.

(٥) في نسخة (ط) سقط "إذا"، وما أتته من النسخين (د، م) هو الصحيح

(٦) في نسخة (د) "و الزوج".

(٧) في نسخة (د) "طيس".

(٨) في نسخة (ط) "أذلك"، وما أتته من النسخين (د، م) هو الصحيح

(٩) في نسخة (د) "إذا".

(١٠) انظر: شرح مختصر للنزدي (٨/١١٣)، الحارثي الكبير (٢٥٣/١٤).

(١١) قال ابن وردى: المهرق يسهما. أن دعوى الزوجة للإصابة مقصورة على المال في استكمال

الصداق واستحقاق النفقة، وأدال يحكم فيه بشاهد وبيمين، ودعوى الزوج في الإصابة مقصورة =

بَابُ الْعِدَّةِ مِنَ الْمَوْتِ وَالطَّلَاقِ وَالزَّوْجِ غَائِبٍ

قال الشافعي رحمه الله: وإذا^(١) علمت المرأة موت زوجها، أو طلاقه ببيعة أو أي علم، اعتدت من أي يوم كان فيه الوفاة^(٢).

وحملته : أن الزَّوْجَ إذا مات أو طُلّق، فإن العدة عقيب ذلك، سواء علمت امرأة أو لم تعلم فلو لم تعلم^(٣) بموته أو بطلاقه حتى مضى زمانُ العدة فقد حلت^(٤) ورؤي مثل^(٥) ذلك عن عبد الله بن مسعود، وعبد الله بن عباس^(٦)، وعبد الله ابن عمر، وعبد الله بن السريبر^(٧)، وهشمو قسول عطباء^(٨)،

= على وجوب العدة واستحقاق الرجعة ، و ذلك لا يثبت إلا بشاهدين .

انظر : الحاروي الكبير (٢٥٣/١٤) .

(١) في نسخة (د) سقط "إذا" .

(٢) مختصر المزي من (٢٩٠) .

(٣) في نسخة (د) سقط "ولو لم تعلم"

(٤) انظر . شرح مختصر المزي (٨/١١٣هـ) ، روضة الطالبين (٨/٢٩٨) ، المجموع (١٩/١٤٤) ،

البيان (١١/٤١) ، الحاروي الكبير (١٤/٢٥٤) ، معي الحاج (٣/٤٠١) .

(٥) في نسخة (د) سقط "مثل" .

(٦) أبو العباس عبد الله بن عباس بن عبد المطلب القرشي، حبر الأمة، وإمام فقهاء، ولد قبل الهجرة بثلاث سنين، روى (١٦٦٠) حديثاً كلف بصره في آخر عمره، مكى الطائفة، وتوفي بها سنة ٦٨هـ .

انظر . الإصابة (٢/٣٣٠) ، تهذيب الأسماء والشعار (١/٢٧٤) ، وفيات الأعيان (٣/٦٢) .

(٧) عبد الله بن السريبر بن العوام القرشي، أبو بكر، ولد في السنة الأولى من الهجرة وهو أول مولود في المدينة بعد الهجرة، صحابي حبيب وأحد العبادة، كثير العبادة صوماً وصلاة وطواً، يبيع بالخلافة سنة ٦٤هـ، حكم مصر واليمن واليمن وغرسان والعراق وأكثر الشام، قتل بمكة سنة ٧٣هـ .

انظر . الإصابة (٢/٣٠١) ، وفيات الأعيان (٣/٧١) ، صفة الصنعة (١/٧٦٤) .

(٨) عطباء بن أبي رباح أسلم بن صهوان القرشي، أبو محمد، ولد باليمن سنة ٢٧هـ ومشا بمكة، كان فقيهاً، علماً، كثير الحديث، انتهت إليه فتوى أهل مكة في زمانه، توفي بمكة سنة ١١٤هـ .

انظر : سير أعلام النبلاء (٥/٧٨) ، وفيات الأعيان (٣/٢٦١) ، البداية و النهاية (٩/٣٠٦) .

وسعيد بن المسيب^(١)، والرهري، وهو قول عامة الفقهاء، رضي الله عنهم^(٢).

وحكى عن علي - رضي الله عنه - أنه قال: عدلنا من حين بلغنا^(٣).

وبه قال الحسن البصري^(٤) وداود^(٥).

وقال عمر بن عبد العزيز^(٦) والشعبي^(٧) رضي الله عنهما: إن ثلث

(١) سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب الخرومي القرشي، أبو محمد، سيد التابعين وأحد الفقهاء المشيخة بالمدينة جمع بين الحديث وفقه والرعدة والورع وكان يعيش من التعللة بالثقة لا بأحد عطاء وكان أحفظ الناس لأحكام عمر بن الخطاب وأنفسه حتى سمي رواية عمر. توفي بالمدينة سنة ٩٤ هـ.

انظر: الأعلام (١٠٢/٣)، وفيات الأعيان (٢٧٥/٢)، صفة الصوة (٤٢/٢).

(٢) انظر: للنعني (٢٦٠/١١)، المجموع (٤٢٢/١٩).

(٣) في نسخة (د) "بلغنا".

انظر: المسالك لسيهقي (٤٢٥/٧)، باب لعمدة من الموت والطلاق والزواج غائب، المصنف لعبد الرزاق (٣٢٩/٦)، باب الرجل يطلق المرأة وهي بأرض أخرى في أي يوم تعد.

(٤) الحسن بن يسار البصري، من كبار التابعين، أحد العلماء ثقات الفقهاء المصنفين ولد سنة ٢١ هـ، ومات بالبصرة سنة ١١ هـ.

انظر: طبقات بن سعد (١٥٦/٧)، حلية الأولياء (١٣١/٢).

(٥) داود بن علي بن خلف الأصمعي أبو سليمان المعروف بالصاهري تنسب إليه الطائفة الظاهرية، انتهت إليه رئاسة العلم في بغداد، كان زاهداً، ورعاً أحد أعلام علم عن إسحاق بن راهويه وأبي ثور وغيرهما ولد بالكوفة سنة ٢٠٢ هـ وقيل ٢٠٠ هـ ومات سنة ٢٧٠ هـ.

انظر: تاريخ بغداد (٣٦٩/٨)، وفيات الأعيان (٢٥٥/٢)، شذرات الذهب (١٥٨/٢).

(٦) انظر: شحلى (٣١١/١٠)، شرح مختصر المزني (١١٣/١)، الحواشي الكبير (٢٥٤/١٤)، البيان (٤٦/١١).

(٧) عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم، أبو حفص، القرشي الأموي النخعي، الخليفة الراشد والإمام العادل المنصور على جلالاته وقلة وفور عظمه وصلاحه ورده وورعه وعدله وشقيقته على المسلمين توفي في رجب سنة ١٠١ هـ وله ٤٠ سنة، وكان مولده سنة ٦١ هـ بمصر.

انظر: الإصابة في غير الصحابة (١١٣/٢)، سير أعلام النبلاء (١١٤/٥).

(٨) عامر بن شراحيل بن عبد كزار الشعبي الحميري أبو عمر رواية من التابعين وبصرى المثل بمصر، ولد وشأ ومات فجأة بالكوفة، اتصل بعبد الملك بن مروان فكان من مريدته ومحبته ورسوله =

ذلك^(١) بيّنة فمن حين مات. وإن كان ذلك بحير مُخَيَّر فمن حين بلغها^(٢).

٢٩٥

وتعلّقوا بأن العدة عبادة فاحتاجت إلى / التقصد^(٣) وترك الرية^(٤)،^(٥) وإذا^(٦) لم

تعلم لم يحصل ذلك .

ووسّه ما ذكرناه: قوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَصْعَنَ حَمْلُهُنَّ﴾^(٧)،

فإذا وصحت قبل أن تعم فقد انقضت عدتها.

= إلى ملك الروم وكان صديقاً محبباً ورد لسبعة أشهر و سئل عما يقع فيه حفظه فقال ما كتبت
سوداه في بيضاء ولا حديثي رجل يحدث إلا حفظه و هو من رجال الحديث الثقة استقصاه عمر
بن عبد العزيز و كان فقهاً و شاعراً و دخلوا في اسم أبيه فقبل شراحيل ، و قيل عبد الله سبه إلى
شعب و هو بطن بن هلال .

انظر . صوره الصفوة (٧٥/٣) ، الأعلام (٢٥١/٣) ، وفيات الأعيان (١٢/٣) ، تهذيب
التهذيب (٦٥/٥) .

(١) أي : ملوت أو الطلاق .

(٢) انظر . شرح مختصر القرني (١١٣/٨) ، الخاوي الكبير (٢٥٤/١٤) ، البهاق (٤١/١١) .

(٣) قصدت قصدت الشيء وله إليه قصداً من باب صرب طلبته بهبه وإليه قصدي ومقصدي أي

سئني

انظر : المصباح المنير ص (٣٠٠) ، مختار الصحاح ص (٢٦٢) ، القاموس المحيط ص (٢٩٤) .

(٤) الرية: ما يترى به، ويوم الرية يوم العيد وريته قريباً مثله وأثرى صد الشيء

انظر: مختار الصحاح ص (١٤٤)، المصباح المنير ص (١٥٨)، القاموس المحيط ص (١١٠٩).

(٥) قال الطبري . إن كانت في معنى العبادة، لأنها تدلّ على أن الله إلا لها أجرت بحري حقوق الآدميين
ألا ترى أن المحسوبة يصح اعتدائها وإن لم يكن لها قصد و اختيار ولا يصح معها شيء من العبادات
مضى العدة وكذلك تصح من الكافرة التي لا يصح نيتها للعبادات ، وإنما يصح منها ما كان
معلقاً بحري الآدمي .

انظر : شرح مختصر القرني (١١٣/٨-١٤٤-١٤٤) .

(٦) في نسخة (د) "فإذا" .

(٧) سورة الطلاق ، الآية (٤) .

ولا يصح ما قالوه، لأن الصَّعْرَةَ والمُخْتَوَةَ تعتد ولا فصل لهما ولو تُرِكَت الإحداد^(١)
لم تفسد العدة^(٢).

(١) الإحداد بكسر الحاء وهو الامتناع عن الزينة و تعصّب، وأصل الحد: المنع.

شرعا: امتناع عن الزينة من لباس وغو، مما يبعث على شهوة الرجال

انظر: مختار الصحاح ص (٧٢)، المصباح اللبر ص (٧٨)، البيان (٧٦/١١).

(٢) انظر: شرح مختصر المرني (٨/١١٣ ب): الخاوي الكبير (٢٥٥/١٤)، البيان (٤١/١١-٤٢).

روضة للصابين (٣٩٨/٨)، المجموع (٤٢٨/١٩).

بَابُ عِدَّةِ الْأَمَةِ

قال الشافعي رحمه الله: فرق الله تعالى بين الأحرار والعبيد^(١).

وجملة ذلك: أن الأمة إذا وجبت عليها العدة نظرت:

فإن كانت حاملاً: كان^(٢) عدتها بأنوضع كاخرة، لأن براءة الرحم لا تحصل إلا بذلك، ولأن الحمل لا يتعص، فاستوت^(٣) فيه الحرة والأمة كالقطع في السرقة^(٤)

[وإن]^(٥) كانت من ذوات الأقران: فإن عدتها قرآن.

و^(٦) [به]^(٧) قالت الجماعة إلا داود، فإنه قال: تعتد بثلاثة^(٨) أقراء^(٩)؛ لقوله

تعالى: ﴿وَالْمُصَافَّاتُ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾^(١٠)، ولم يفرق^(١١) بين^(١٢).

(١) انظر مختصر البرقي ص (٢٩١).

(٢) في نسخة (د): "إن".

(٣) في نسخة (د): "فاستوى".

(٤) السرقة: لغة أخذ مال الغير على سبيل الخفية وإعراجه من حرره

وخرباً: أصله لئال خفية ظناً من حرز ماله.

انظر لسان العرب (١٠٠/١٥٥-١٥٦)، مختار الصحاح ص (١٥٢)، انصباح المير ص (١٦٦)، معي

دهاج (١٥٨/٤).

(٥) في نسخة (ط): "إن" وما أتته من السخين (د، م) هو الصحيح.

(٦) في نسخة (د): "سقط" "الواو".

(٧) في نسخة (ط): "سقط" "هـ" وما أتته من السخين (م، د) هو الصحيح.

(٨) في نسخة (م): "ثلاثة".

(٩) انظر بداية المجهد (١٨١/٣)، نتائج الفتن (٣٠٣/٣)، الخاوي الكبير (٢٥٦/١٤).

(١٠) سورة البقرة، الآية (٢٢٨).

(١١) قال لداودي: لم يفرق بين حرة وثمة، كما لم يفرق بين مسلمة ودية، ولأن الأمة لما سلوت لغيره في العدة

بالحمل، وجب أن تساوئها في فمها بالأقراء لأن عدتها مرفقة واحدة، ولأن الأمة مساوية نحره في أحكام

النكاح من المهر والنفقة والنكوسة والسكينة فوجب أن تساوئها في عدتها النكاح.

انظر: الخاوي الكبير (٢٥٧/١٤).

(١٢) قطر: شرح مختصر الرزقي (٨/٤-٤)، البيان (٣٠/١١)، الملوكي الكبير (٢٥٧/١٤)، انصباح (٣٩١/١٩).

ودليلنا : ما رُوِيَ عن عمر بن الخطاب^(١) رضي الله عنه إنه قال بمَحْصَرٍ من جماعة^(٢) الصحابة: يُطْلَقُ الْعِدَّةُ [تَطْلُقَتَيْنِ]^(٣) وتعتد الأمة بقرأين^(٤).

ولأن العدة تكمل بالوطء في السكاح فكمملت بالرق والحرية. وما ذكرناه يخص اللفظ^(٥) العام^(٦).

فأما إذا كانت من ذوات الأشهر: فإن في ذلك ثلاثة أقوال^(٧):

أحدها: شهر ونصف. وبه قال أبو حنيفة.

والثاني : شهران.

والثالث : ثلاثة أشهر .

وعن أحمد ثلاث روايات كالأقوال^(٨).

فمن قال شهران: قال: الشهور بدل عن الأقراء، فلما كانت عدتها قراء، كان بدل ذلك شهران^(٩) كالخبرة عدتها ثلاثة أقراء وبهذا ثلاثة أشهر.

(١) في نسخة (د) سقط "بن الخطاب".

(٢) في نسخة (د) زيادة "من".

(٣) في نسخة (ط) "صمتين" وما أتت من تسعيتين (د، م) هو الصحيح.

(٤) في نسخة (د / م) سقط "بقرأين".

(٥) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (١٢٥/٧)، "باب عدة الأمة"، والدرقي في سننه (٣٠٨/٣).

وعبد الرزاق في المصنف (٢٢١/٧)، "باب عدة الأمة".

(٦) في نسخة (د) "باللفظ".

(٧) انظر إمامي الكبير (٢٥٢/١٤)، البيان (٣٠/١١)، شرح مختصر المزني (١١٤/٩).

المجموع (٤٢٩/١٩)، الوسيط (٣٨٨/٢).

(٨) في نسخة (د، م) "تقاول".

(٩) انظر بدائع الصنائع (٣٠٣/٢)، المعنى (٢١٥/١١)، المحرر في العتق (١٠٤/٢)، الخاربي

الكبير (٢٥٢/١٤)، البيان (٣٠/١١).

(١٠) في نسخة (د) "شهرين".

ومن قال: ثلاثة أشهر: قال^(١): لأن العرص أن يُعلم براءة الرحم، وذلك لا يحصل إلا بمضي ثلاثة أشهر، لأن الولد يتخلق^(٢) بعد ثمانين يوماً، فلا يتبين الحمل^(٣) إلا بعد ذلك.

ومن قال بالأول^(٤): قال: إن^(٥) الأمة على النصف/ من الحرية كالتقسيم، وإنما كان لها قرءان، لأن الأقرء لا تتبعص فكملت، وليس كذلك^(٦) أشهر لأما تتبعص فافتراقاً^(٧).

٢٩ - مسألة

قال: ولو^(٨) أعقت الأمة قبل مضي العدة، أكملت عدة خرة^(٩) وجملة: أنه إذا تزوج بامة ودخل^(١٠) بها، ثم اجتمع لها العتق والطلاق^(١١) بطرت:

(١) في نسخة (د) سقط "قال".

(٢) في نسخة (د) "يتخلق".

(٣) في نسخة (د) "الحمل".

(٤) أي: شهر ونصف.

(٥) في نسخة (م) "لأن".

(٦) في نسخة (م) "لذلك".

(٧) انظر - شرح مختصر للزبي (٨/١٠٤م)، الخاوي الكبير (٤/٢٥٨)، البيهقي (١١/٣١-٣٢)،

روضة الطالبين (٨/٣٦٨)، معي المحتاج (٣/٣٨٦).

(٨) في نسخة (د) "إن".

(٩) في نسخة (د) "الحرية".

(١٠) انظر: مختصر للزبي ص (٢٩١).

(١١) في نسخة (د) "أدخل".

(١٢) الطلاق لامة الحبل ووقع القيد، وهو اسم مصدره التطبيق ويستعمل استعمال المصدر، وأصله

طقت المرأة تطلق فهي طائفة بدوي الماء و روي بألفاء (طائفة) إذا كانت من زوجها .

فإن كانت عتقت^(١) قبل طلاقه: فإن عدلها كعدة^(٢) الحرة الأصلية ، لأن العتق حصل قبل وجوب العدة .

وأما إن أعتقت بعد أن اعتدت بقرأين لم تكمل ثلاثة أقراء^(٣)، لأن الحرية طرأت بعد انقضاء العدة^(٤).

وهذا^(٥) كما لو كانت الحرة صفوة فاعتدت^(٦) بثلاثة أشهر/ ثم رأت ٣٣٧/ب
الدم، إما لا تنتقل إلى الأقراء، لأن الحيض وحده بعد تمام العدة^(٧).

فأما إن أعتقت في أثناء العدة: فقد احتسب قول الشافعي - رحمه الله - في ذلك.
فقال في القلم . إن كانت باناً أكملت عدة الأمة^(٨)، وإن كانت رجعية فميتها قولان^(٩).

- وشرعاً : حل عقد النكاح ببعض الطلاق وإسراح وغيره

انظر : الموسوعة الفقهية (٥/٢٩) ، الصباح المبر من (٢٢٤) ، مختار الصحاح من (١٩٩)،
البيان (٦٥/١٠)، الحاوي الكبير (٣/١٣)

(١) في نسخة (د) "كان حقة" .

(٢) في نسخة (د) "عدة" .

(٣) أي : لا يلزمها أن تعتد بالقره الثالث.

(٤) انظر : الحاوي الكبير (٢٥٩/١٤) ، البيان (٣٢/١١) .

(٥) في نسخة (د) "وهذه" .

(٦) في نسخة (د) "واعتدت" .

(٧) انظر : شرح مختصر المرعي (٨/١١٥)، البيان (٢٩/١١)، الحاوي الكبير (٢٥٨/١٤)، معني

المحتاج (٣/٣٨٦)، المجموع (٤٢٩/١٩).

(٨) في نسخة (د)، م : "أمة" .

(٩) قال الطبري . لم يلزمها أن تعتد بالقره الثالث وإن كان الطلاق رجعياً .

انظر : شرح مختصر المرعي (٨/١١٥) .

(١٠) القول الأول : تكمل عدة أمة.

القول الثاني : تكمل عدة حرة قولاً واحداً.

انظر : شرح مختصر المرعي (٨/١١٥).

وقال في الجديد : إن كانت رجعية أكملت عدة حرة^(١)، وإن كانت بانناً فعيها قولاً^(٢).

قال أصحابنا: حصل من ذلك ثلاثة أقاويل :

أحدها : تكمل عدة أمة، سواء كانت بانناً أو رجعية. وبه قال مالك^(٣).

لأن الحرية طرأت بعد وجوب العدة عليها فلا تغير حكمها، كما لو طرأت الحرية بعد وجوب الاستبراء .

والثاني : إما إن كانت رجعية، انتقلت إلى عدة الأحرار، وإن كانت بانناً لم تنتقل^(٤).

وبه قال أبو حنيفة وأحمد رحمهما الله، لأنها تعتد عدة الوفاة^(٥) إذا مات وجب أن تعتد عدة الحرائر، إذا كانت حرة، كما لو أعتقت قبل الطلاق^(٦).

والثالث : إما [تكمل]^(٧) عدة حرة، سواء كانت رجعية أو بانناً. وهو اختيار المرنى^(٨)، لأن سبب العدة الكاملة إذا وجدت في أثناء العدة انتقلت إليها،

(١) في نسخة (م) "أمة" .

(٢) القول الأول: تكمل عدة حرة.

القول الثاني: تكمل عدة أمة.

انظر: شرح مختصر الرني (٨/١١٥).

(٣) انظر : بداية المجهتد و نهاية المصعد (١٨١/٣) ، الحاروي الكبير (٢٥٩/١٤) ، البيان (٣٢/١١) - ٣٣.

(٤) انظر: المراجع السابعة

(٥) في نسخة (د) : "وفاة".

(٦) انظر: بدائع الصانع (٣١٥/٣)، المعني (٢١٣/١١).

(٧) في نسخة (ط) "تكون" ، وما كتبه من السبعين (د ، م) هو الصحيح

(٨) قال الطوري : وهو الصحيح.

شرح مختصر الرني (٨/١١٥) ، الحاروي الكبير (٢٥٩/١٤) ، البيان (٣٣/١١) ، المجموع

(٤٢٩/١٩)

وإن كانت يائساً، كما لو اعتدت بالشهور، ثم رأت الدم، وتُخالف الاستبراء، لأن الحرية لو قارنت سبب^(١) وجوبه لم تكمل. ألا ترى أن أم الولد إذا مات سيدها، عتقت بموته، ووجب الاستبراء غير كامل .

ولأن الاستبراء وقع عن وطء ناقص، وهامها الوطء في الزوجية كامل، فإذا أكمست هي الحرية^(٢) وجب عليها عدة كاملة .

وأما قياسهم على الرُّوجة، قلنا: المعنى فيها: أن العدة وجبت في حالة^(٣) الحرية بخلاف^(٤) مآلتها^(٥).

٢٩/١ - فصل

احتج المرئي رحمه الله، لاحتباره^(٦) أنها تكمل^(٧) عدة حرة بكل حال: بأن^(٨) الرجعية لو أعتقت تحت عبد، واختارت^(٩) المسخ، انتقلت إلى عدة حرة، وأما لو أعتقت في الصلاة، وجب أن تكملها بحكم الحرية من السَّنة فيها^(١٠).

قال أصحابنا: أما الرجعية إذا اختارت المسخ، فقد اختلف أصحابنا فيها، ٢٩٦/م فمنهم من قال: فيها قولان.

(١) في نسخة (د) "بسبب".

(٢) في نسخة (م) "بالحرية".

(٣) في نسخة (م) "حال".

(٤) في نسخة (د) "مخال".

(٥) انظر: الحاوي الكبير (٢٥٩/١٤).

(٦) في نسخة (م، د) رواية "من".

(٧) في نسخة (د) سقط "تكمل".

(٨) في نسخة (د) "هإن".

(٩) في نسخة (د) "فانتقلت".

(١٠) انظر: مختصر الزبي من ٢٩١.

ومنهم من قال: تكمل عدّة حُرّة قولاً واحداً، لأنّ المصنّح سبب العدّة^(١).
 بخلاف مسائلنا. وأما الصلاة: فلا تعتبر العدّة بها، واعتبار^(٢) العدّة^(٣) بالحدود^(٤) أولى، لأنهما يبيّنان بالوطء^(٥).

٣٠- مسألة

قال: ولو كانت تحت عبد، فاعتارت^(٦) فراقه، كان ذلك فسخاً بغير طلاق^(٧).
 وجهه: أن الأمة إذا كانت تحت عبد فأعتقت، وكانت معتدة^(٨) نظرت:
 فإن كانت بانساً: لم تثبت لها بالعق خيار، لأنها أجنبية ولكن [عل]^(٩) تم
 عدّة حُرّة أو أمة؟ قولان مضياً^(١٠) (١١).

(١) في نسخة (د) "للعدّة".

(٢) في نسخة (د) "واعتارها".

(٣) في نسخة (د) سقط "العدّة".

(٤) الحد: أصله المنع لفظ.

شرعاً: عقوبات مفترقة في المص على جرائم وأعمال معينة، وجدت رجراً على ارتكاب موجبها.

انظر: المصباح المنير ص (٧٨)، البيان (٣٤٥/١٢)، الخاوي الكبير (٤/١٧).

(٥) عقب الطبري على لباسهم على الحدود فقال: إن الحدود الاعتبار فيها بحال الوجوب وليس كذلك العدّة فإن الاعتبار فيها بالمال.

انظر: شرح مختصر للمزي (٨/١١٥ ب).

(٦) انظر: شرح مختصر للمزي (٨/١١٥ ب)، الخاوي الكبير (٢٥٩/١٤)، البيان (٣٣/١١).

(٧) في نسخة (م) "اعتارت".

(٨) انظر: مختصر للمزي ص (٢٩١).

(٩) أي: إذا تزوج العبد أمة وعلقها بعد المدخول بها ثم أعتقها السيد في عدتها.

انظر: شرح مختصر للمزي (٨/١١٥ ب).

(١٠) في نسخة (د) سقط "عمل"، وما أتت من النسخين (د، م) هو الصحيح.

(١١) انظر: الخاوي الكبير (٢٥٩/١٤)، البيان (١٠٩/١١)، عمدة المحتاج (١٣١/٧)، المجموع (٤٢٧/١٩).

(١٢) القول الأول: تبقى في الطلاق الثاني عدّة أمة.

وإن كانت رجعية: كان^(١٧) لها أن تصحح و لها أن تسكت عن الفسخ، ولا يسقط خيارها وقد مضى بيان ذلك في الكاح.

وإن اختارت الفسخ صح، لأنها في حكم الزوجات، وهل تبني على/ عدتها أو ١٦٩ تستأنف عدة [أخرى]^(١٨) طريقان :

فمهم من قال : تبني قولاً واحداً، وهو اختيار أبي إسحاق^(١٩).

ومهم من قال [قولان]^(٢٠):

أحدهما : تبني^(٢١)،

والثاني : تستأنف^(٢٢).

وإذا قلنا: تستأنف استأنفت عدة حرة^(٢٣)، لأنها وجبت في حال الحرية.

وإذا قلنا: تبني فهل تكمل عدة حرة أو أمة ؟ على طريقتين :

أحدهما : نكمل عدة حرة قولاً واحداً،^(٢٤) حكى عن أبي إسحاق، لأن الفسخ

= القول الثاني : يتم في الطلاق الرجعي عدة حرة .

انظر: ص ١٩٥ من الرسالة.

(١) في نسخة (د) سقط "كان"

(٢) في نسخة (د) زيادة "فإن" .

(٣) في نسخة (د / ط) سقط "أخرى"، وما أتته من نسخة (م) هو الصحيح

(٤) قال الشيخ أبو إسحاق وهو الأصح ، لأنها معتدة عن نكاح في حال الحرية فبرمها كمال العدة

كما لو أعنت قبل الطلاق ، ولأن الإيعاز في العدة بحال الإسهاء

انظر : المجموع (٤٢٩/١٩) ، البيان (٣٣/١١).

(٥) في نسخة (ط) "قولين"، وما أتته من النسخين (د ، م) هو الصحيح.

(٦) أي: تبني على ما مضى من العدة.

(٧) أي: ابتدأت عدتها من حين الفسخ.

(٨) انظر : معنى المحتاج (٣٩٤/٣) ، الملخص (١٤٥/٢)

(٩) في نسخة (م) : "أخرى".

(١٠) في نسخة (م / د) زيادة "القول".

مسبب لإبتداء العدة ، فإذا وُجد في حال الحرية أوجب^(١) إكمال عدة الحرة.
ومهم من قال فيه قولان^(٢)، لأنها مستدركة للعدة، وأما^(٣) إن لم تفسح، فإن لم يُراجعها حتى بانت، فلا كلام، فيكون فيها القولان^(٤)، وإن راجعها كان لها أن^(٥) تختار^(٦) المسح^(٧)، وإذا اختارته فهل تستأنف عدة^(٨) ؟
حكى العاصي: ألها تستأنف العدة عدة حرة^(٩)، وذكر في التعليق^(١٠) : أن في ذلك طريقين:

أحدهما : إنه كالطلاق و فيه قولان :

أحدهما : تستأنف.

والثاني : تكمل العدة^{(١١)(١٢)}.

(١) في نسخة (د) : " وجب".

(٢) أحدهما : إن ابتضأت عدتها من حين الطلاق .

والثاني : إن ابتدأ لها من حين الفسخ .

انظر : شرح مختصر القرني (١١٦/٨) .

(٣) في نسخة (د) "فإن" .

(٤) الأول: أن تقدم العتق على الطلاق، فعليها عدة حرة.

الثاني: أن يقع الطلاق والعتق معا في حالة واحدة.

انظر: احادي الكبير (٢٥٨/١٤).

(٥) في نسخة (د) : "فإن".

(٦) في نسخة (د) "المختار" .

(٧) في نسخة (د) سقط "الفسخ" .

(٨) انظر : المحاوي الكبير (٢٦٠/١٤) ، البيان (١٠٨/١١-٩٠-٩١).

(٩) في نسخة (د) سقط "عدة حرة" .

(١٠) المراد بالعتق هنا هو : شرح مختصر القرني للعاصي أبي الطيب الطبري.

(١١) في نسخة (د) زيادة "العدة و إن"

(١٢) انظر شرح مختصر القرني (١١٦/٨)، المحاوي الكبير (٢٦١/١٤). المجموع (٤٢٧/١٩-٤٢٨)، الوجيز

(٩٨/٢)، البيان (١٠٩/١١).

ومهم من قال: تستأنف، لأنها فسخت وهي روجه. ومضى استأنفت^(١)
أكملت العدة، و^(٢)إذا أكملت، كان في ذلك طريقان ذكرهما^{(٣)(٤)}.

٣١ - مسألة

قال: ولو أحدث لها رجعة ثم طلقها ولم يصيها، بنت على العدة الأولى^{(٥)(٦)}.
وجملته: أن هذه المسألة ليست من مسائل الأمة، وهي من مسائل الحرة،
وفيها^(٧) مسائل:

أحدها: إذا طلقها طلاقاً رجعياً، فإنها تعتد، فإن راجعها، قطع بذلك / ط/٣٣٨
العدة، لأنها عادت فراشاً، فإن وطئها^(٨)، ثم طلقها استأنفت العدة^(٩)، لأن الوطء

(١) أي. تعد بثلاثة أقراء، لأنها حرة وقت المسح و تدخل في هذه العدة بقية العدة من الطلاق،
لأنها عتلتان من شخص واحد.

انظر: شرح مختصر المزني (١١٦/٨).

(٢) في نسخة (د) سقطت "العدة" و"فراشاً".

(٣) انظر ص (١٩٨).

(٤) انظر: الحناوي الكبير (٢٦١/١٤)، المجموع (٤٢٧/١٩-٤٢٨)، الزجر (٩٨/٢).

(٥) قال اسري: لأنها مطلقة لم تحس، هذا عندي غلط، بل عدتها من الطلاق الثاني، لأنه ما راجعها
بطلت عدتها، وصارت في معناها المتقدم بالعقد الأول، لا بسكاح مسبق، فهو في معنى من
ابتدأ طلاقها مدعراً لها.

انظر: مختصر المزني ص (٢٩١).

(٦) انظر: مختصر المزني ص ٢٩١، شرح مختصر المزني (١١٦/٨)، الحناوي الكبير (٢٦١/١٤).

(٧) في نسخة (د) "و في هذا".

(٨) أي: بعد الرجعة.

(٩) أي: تستأنف العدة بثلاثة أقراء من حين الطلاق الثاني.

انظر: شرح مختصر المزني (١١٦/٨).

سبب العدة^(١)، فإذا طلقها وحلت العدة^(٢).

الثانية: أن^(٣) يُطلقها قبل أن يطأها^(٤)، فهل تستأنف^(٥) العدة أو تبي^(٦)؟
قال في القلم: تبي^(٧).

وقال في الجديد: تستأنف^(٨). وبه قال أبو حنيفة^(٩).

وقال دلود: لا يجب عليها عدة^(١٠).

(١) في نسخة (م) "لعدة".

(٢) انظر : شرح مختصر المزني (١١٦/٨)، الحاروي الكبير (٢٦٣/١٤)، روضة الطالبين (٣٩٦/٨)،
معني المحتاج (٣٩٤/٣).

(٣) في نسخة (د) : "إدا".

(٤) في نسخة (د) : "برأسمها".

(٥) أي : تستأنف العدة بعد الطلاق الثاني.

انظر : شرح مختصر المزني (١١٦/٨)، الحاروي الكبير (٢٦٢/١٤).

(٦) أي : تبي عدتها بعد الطلاق الأول.

انظر : شرح مختصر المزني (١١٦/٨).

(٧) قال الطبري : تبي على ما مضى فإن كان مضى فرائ أصابت إلهما قرأاً ثالثاً، وإن كان مضى
قرأاً واحداً أصابت إله قرأتين.

انظر : شرح مختصر المزني (١١٦/٨).

(٨) انظر : شرح مختصر المزني (١١٦/٨).

(٩) انظر : بدائع الصانع (٣١٥/٣)، المبسوط (٢٧/٦).

(١٠) انظر : شرح مختصر المزني (١١٦/٨)، البيان (١٠٦/١١)، الحاروي الكبير (٢٦٢/١٤).

(١١) وعقب الماوردي على دلود فقال: وهذا قول فاسد، عرق به الإجماع، لأنه يضيء إلى اختلاط المياه
وفساد الأنساب، وإن يكبح للرأه في يوم عشرون زوجاً، يدخل لها كل واحد منهم ولا تعد لأحد
منهم، لأنه يتزوجها ويدخلها، ثم يطلقها، ثم يرتجمها، ثم يضيقها، فسقط العدة، وتكبح آخره.

فتعمل مثل هذا إلى عشرون زوجاً، وما تخصى إلى عداء فالشرع مانع منه، ولذلك مع الشرع أن
تكبح المرأة زوجين لما فيه من اختلاط المياه وفساد الأنساب وقول دارد يؤدي إلى أن تجمع بين من
شابت من الأرواح في يوم واحد.

انظر: الحاروي الكبير (٢٦٢/١٤).

ووجه القلم : قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْسِوْهُنَّ حِرَارًا يَنْتَعِدُونَ ﴾^(١) ، فإذا أمسكها وطلقها واحتاجت^(٢) إلى استئناف العدة، فقد أمسكها ضرراً^(٣) .

ووجه القول الجديد : إنه إذا راجعها فقد عاد الكناح كما كان، فإذا طلقها استأنفت العدة كما لو طلقها ابتداءً^(٤) .

فأما الآية : فإن إمساك الإضرار، أن يراجعها ليطلقها، وذلك ممنوع منه^(٥) .
فأما دأود فاحتج : بأن هذا الطلاق لم يتقدمه دخول بعد الرجعة، فقد طلقها قبل أن يمسه^(٦) .

ودليلنا : إن الرجعة رد إلى الكناح، وقد^(٧) دخل بها فيه، فإذا طلقها اعتدت، لأنه طلاق في كناح وجد فيه الدخول^(٨) .

الثالثة : أن^(٩) يُطلقها في عدتها قبل أن يراجعها، فهل تنبي أو تستأنف العدة؟

(١) سورة البقرة ، الآية (٢٣١) .

(٢) في نسخة (د) : "فاحتاجت" .

(٣) قال الطبري : أراد به أن أمسكها حتى تقارب انصاء عدتها ثم يراجعها ثم يطلقها، فيكون ذلك إضراراً بها ، ولو قلت بأنها تستأنف العدة لمكانه من الضرر ، فيسمى أن يقول إنها تنبي على ما مضى حتى لا يمكنه الإضرار بها .
وأما قوله لم يحتج امرأته ثم تزوجها في عدتها وصدقها قبل الدخول لها لم يرمها إلا بعبء العدة من الكناح الأول، وكذلك ما إذا أحب أن تنبي على ما مضى ولا يرمها استئناف العدة
انظر : شرح مختصر المري (٨/١١٦ ب) .

(٤) انظر : الحواوي الكبير (٢٦٢/١٤) ، شيان (١٠١/١١٠٢) ، حاشية المحتاج (٧/١٤٤) ، معي المحتاج (٣/٣٩٤) .

(٥) انظر : شرح مختصر المري (٨/١١٦ ب) ، الحواوي الكبير (٢٦٢/١٤) .

(٦) انظر : انظر : شرح مختصر المري (٨/١١٦ ب) ، الحواوي الكبير (٢٦٢/١٤) ، شيان (١٠٦/١١) .

(٧) انظر الحواوي الكبير (٢٦٢/١٤) ، معي المحتاج (٣/٣٩٤) .

(٨) في نسخة (د) "فقد" .

(٩) انظر : شرح مختصر المري (٨/١١٢ ب) ، الحواوي الكبير (٢٦٢/١٤) ، شيان (١٠٦/١١) .

(١٠) في نسخة (د) "إذا" .

اختلف أصحابنا في ذلك على طريقين :

منهم من قال : إن في ذلك أيضاً [قولاً] ^(١)، [إذا] ^(٢) راجعها ثم طلقها، لأن الشافعي - رحمه الله - قال في النسالة قبلها: إذا راجعها ثم طلقها تستأنف ^(٣). ومن قال بهذا: أكرمه أن يقول: أراجع أو لم يرجع؟ ^(٤) ومنهم من قال : إنها تبي قولاً واحداً ^(٥)، وهو الصحيح، لأن هذه الطلقة ^(٦) لم تنقطع بها فراش .

الرابعة: إذا كانت رجعية، فراجعها ثم خالعتها ^(٧) فهل تستأنف العدة أم لا ؟ تبني على القولين ^(٨) في الخلع ^(٩).

(١) في نسخة (د، ط) : "قولين" وما أنبه من نسخة (م) هو الصحيح

(٢) في نسخة (م) زيادة "كما" .

(٣) في نسخة (د، ط) : "مأن"، وما أنبه من نسخة (م) هو الصحيح.

(٤) في نسخة (د) "استأنف" .

(٥) أي: تستأنف العدة بعد الطلاق الثاني الذي وقع عليها بعد الرجعة .

انظر: الحاوي الكبير (١٤/٢٦٤).

(٦) انظر: شرح مختصر المرنى (٨/١١٦ ب)، الحاوي الكبير (١١/٢٦٤)، معني المحتاج (٣/٣٦٤)، روضة الطالبين (٨/٣٩٦).

(٧) انظر: البيان (١١/١٠٨).

(٨) في نسخة (د) : "الخلقة".

(٩) في نسخة (د) سقط "ثم خالعتها".

(١٠) في نسخة (د) : "قولين".

القول الأول: تبي.

القول الثاني: تستأنف.

انظر: شرح مختصر المرنى (٨/١١٧ م)، الحاوي الكبير (١٤/٢٦٢).

(١١) الخلع له، يضم إحصاء، وخالعت المرأة زوجها إذا اقتدت به وطلقها على العدة معلما خطما

شرعا فرقة المرأة بعرض يرجع إلى الزوج بانقضاء العدة أو الخلع أو الطلاق

انظر: المصباح النور (ص ١٠٩)، مختار الصحاح (ص ٩٨)، البيان (١٠/٧).

[إب] ^(١) قلنا: إنه طلاق، فهو كما لو راجعها ثم طلقها. وقد ذكرناه ^(٢).

وإن قسا: إنه فَمَح، فقد اختلف أصحابنا فيه.

فمنهم من قال: هو بمحولة للطلاق.

ومسهم من قال: إما تستأنف قولاً واحداً، لأن الخلع نوع فرقة أخرى / فلا ^{٩٧} نبي عدته على عدة الطلاق ^(٣).

والخامسة: إذا باء بالخلع ثم تزوجها في عدتها، ثم صدقها قبل أن يدخل بها، فإنها تأتي ببقية عدتها الأولى ولا تستأنف. وبه قال ^(٤) محمد.

وقال أبو حنيفة وأبو يوسف تستأنف ^(٥). وقد مضى ذكر ذلك في الصداق، وقسا ^(٦). إن هذا العقد لم يحصل به دخول ^{(٧)(٨)}.

(١) في نسخة (ط) (وإن)، وما أثبتته من المسحوقين (د، م) هو الصحيح.

(٢) انظر: ص ٢٠٢.

(٣) لأن الخلع مسح وليس بطلاق، وعلى هذا انقول العدة الزوجية به عن العدة الزوجية بالطلاق، فإذا اعتمدت حسن العدين لم يحز بهاء أحدهما على الأخرى، لأنه إنما يبي التحس بعصه على بعض فأما أن يبي أحد الخصمين على الآخر فلا، والله - عز وجل - أعلم.

انظر: شرح مختصر الزبي (٨/١١٧ب)، الحاوي للكب (١٤/٢٦٥).

(٤) في نسخة (د) سقطت "الواو".

(٥) في نسخة (د) سقط "قل".

(٦) انظر: بدائع الصنائع (٣/٣١٥).

(٧) في نسخة (د) "بها".

(٨) في نسخة (د) "الدخول".

(٩) انظر: البيان (١١/١٠٨)، الرحي (٢/٩٨).

باب عدة الوفاة من كتابين *

قال الشافعي رحمه الله: قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ ۚ

أَرْوَاحُكُمْ يَتَرْتَضُونَ أَلْفٌ شَهْرٌ وَعَشْرًا ۖ﴾ (١).

وجملته: أن المتوفى عنها زوجها إن كانت حائلاً، فعلمها أربعة أشهر وعشرة أيام (٢)،

لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَرْوَاحُكُمْ يَتَرْتَضُونَ أَلْفٌ شَهْرٌ وَعَشْرًا ۖ﴾ (٣)،

وسواء كانت صغيرة أو كبيرة، وسواء دخل بها أو لم يدخل بها، لعموم الآية (٤).

فإن قيل: ألا حتمت الآية على الدخول (٥) بها، كما حتمت قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ

يَتَرْتَضْنَ أَلْفٌ شَهْرٌ وَلِلَّهِ قُرْوٰنٌ ۖ﴾ (٦).

قلنا: إنما حصصنا تلك (٧) الآية بقوله (٨) تعالى: ﴿يَدْعَا أَلْيَيْنَ ءَامِنًا إِذَا تَكَتُّمُ

الْمُؤْمِنَاتِ لَمْ يَفْتَقِمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَمْسُوهُنَّ ۖ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَةٍ تَعْتَذِرُ بِهَا ۖ﴾ (٩).

* الكتابان هما: اللدم واجده.

(١) سورة البقرة، الآية (٢٣٤).

(٢) انظر: مختصر القرني ص (٢٩٢).

(٣) في نسخة (د) سقط "عشرة أيام".

(٤) انظر: سورة البقرة، الآية (٢٣٤).

(٥) قال الطبري: مسلمة أو دمية، حرة أو أمة غير يمازج كانت حرة معها أو بعد بأربعة أشهر وعشر، وإن كانت أمة

معه، أن تعد بشهرين وحسب أيام على النصف ما على الحرة، وللدليل على وجوب العدة بالأشهر الآية التي ذكرها

لشافعي رحمه الله قول الباب، وهي عامة في جميع القوامع.

انظر: شرح مختصر القرني (٨/١١٧ج).

(٦) انظر: إتحاف الكبير (١٤/٢٦٦)، البيان (١١/٢٤)، معي لخارج (٢/٣٩١)، روضة الطالبين (٨/٣٩٨).

(٧) في نسخة (د) "الدخول".

(٨) سورة البقرة، الآية (٢٢٨).

(٩) في نسخة (د) "تلك".

(١٠) في نسخة (د) "لقوله".

(١١) سورة الأحزاب، الآية (٤٩).

ولم يرد ما يخص عدة الزفاف، ولا يمكن تخصيصها بالقياس على المطلقة، لأن المطلقة يمكن [للروح] ^(١) تكذيبها ^(٢). وإذا أتت بولد أمكنه ^(٣) نفقه عنه باللعان، وهنا مننع في حق الميت، فلم يقس ^(٤) عدة المتوفى عنها عسى المطلقة ^(٥).

وقد قيل أيضاً، إن عدة المتوفى، فيها مراعاة لحرمة الروح، وإظهاراً للحزن عليه ^(٦)، ولهذا ^(٧) يجب فيها الإحادات، وعدة الطلاق لمجرد الاستبراء، وهذا يختص بالإقراء ^(٨).

فأما قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَعًا إِلَى الْمَوْلُوتِ غَيْرِ إِخْرَاجٍ﴾ ^(٩)، فإنها منسوخة بالآية التي ذكرناها. روي عن عكرمة عن ابن عباس أنه قال: المتاع مسوح بأية الموارث، والحول مسوح بأربعة أشهر و عشر ^(١٠) ^(١١).

(١) في نسخة (د ط): "الروح"، وما قبله من نسخة (م) هو الصحيح

(٢) انظر الحواشي الكبير (٢٦٦/١٤)، البيان (٣٤/١١)، نهاية المحتاج (١٤٥/٧)، المهدب (١٤٥/٢).

(٣) في نسخة (د) زيادة "مه".

(٤) في نسخة (د م) "و لم يقاس".

(٥) قال الطبري لا يصح من الورثة عسى الولد لهذا الزمها عدة على كل حال، أما عرفة الطلاق فوها حصلت باعتبار الزوج قطع بمسه زمام الزوجية يسبها فلهذا لم يوجب عليها ولم يحفظ له الحرمة و لم يلزمها إظهار الحزن عليه بقومها معتدة منه.

انظر: شرح مختصر المزني (١١٨/٨).

(٦) في نسخة (د) سقط "عليه".

(٧) في نسخة (د) "هنا".

(٨) انظر: شرح مختصر المزني (١١٨/٨).

(٩) سورة البقرة، الآية (٢٤٠).

(١٠) في نسخة (د) سقط "عشرة"، ونسخة (م) "عشر".

(١١) انظر: شرح مختصر المزني (١٧١/٨)، الحواشي الكبير (٢٦٧/١٤)، البيان (٣٦/١١).

فإن قيل: [هذه]^(١) الآية متقدمة على آية الحول، والساح لا يتقدم على^(٢) المنسوح.

والجواب: أما^(٣) متقدمة في التلاوة وتأخرة في التبريل، وهذا كثير في القرآن^(٤). قال الله تعالى: ﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَّهُمْ عَنِ قِبَلِهِمُ الْبَيْتِ كَانُوا عَلَيْهَا﴾^(٥) متقدما^(٦) على قوله: ﴿قَدْ نَرَى تَغْلِبَ وَجْهَكَ فِي السَّمَاوَاتِ فَلَنْ نَرِيكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا﴾^(٧) (١٧).

وقيل: إن في تقدم النسخة فائدة، وهو أن لا يعتقد حكم المنسوخة قبل العلم بنسخها. فإن قيل: فليس بين الآيتين تعارض، فكيف نسخ^(٨) [إحدهما]^(٩) لأخرى؟ قلنا: هذه الآية المراد بها جميع العدة بالإجماع، ولذا جعل فيها الكثير^(١٠).

(١) في نسخة (م، ط) "هذه"، وما أتت من نسخة (د) هو الصحيح.

(٢) في نسخة (د) سقط "على".

(٣) أي آية الشهور متقدمة على آية الحول في التلاوة وتأخرة في التبريل، والساح وإن يكون بالتأخرة في التبريل لا بالتأخرة في التلاوة.

انظر: الحاروي الكبير (٢٦٦/١٤).

(٤) انظر: شرح مختصر الدرر (٨/١١٨). الحاروي الكبير (٢٦٦/١٤)، المجموع (٤٣٤/١٩)، البيان (٣٦/١١).

(٥) سورة البقرة، الآية (١٤٢).

(٦) أي: نرى بعد قوله (قد نرى تغلب...) .

(٧) سورة البقرة، الآية (١٤٤).

(٨) وكقولهم تعالى: ﴿لَا عِشْرَ لَكَ الْيَتَامَىٰ مِنْ بَعْدِ﴾ سورة الأحزاب، الآية (٥٢)، متقدم في التبريل.

على قوله: ﴿إِنَّا أَخَذْنَا لَكَ أَوْ حَلْكَ﴾ سورة الأحزاب، الآية: (٥٠)، وهو متأخر عنه في التلاوة.

انظر: الحاروي الكبير (٢٦٧/١٤).

(٩) في نسخة (د) "ينسخ".

(١٠) في نسخة (د) "أحكامها" وما أتت من النسختين (م، د) هو الصحيح.

(١١) انظر: شرح مختصر الدرر (٨/١١٨)، المجموع (٤٣٤/١٩-٤٣٥).

إذا ثبت هذا : فقد حكى عن الأوزاعي أنه قال : تعتد بأربعة أشهر وعشر ليالٍ و"تسعة أيام"^(٢)، قال: لأن العَشر تُستعمل في الليالي ثَونَ الأيام^(٣).
 ودليلنا : أن العرب تُعَلِّب اسم التأنيث في العدة خاصةً على التذكير^(٤)، فيطلق اسم الليالي وتريد الليالي والأيام، ويقولون: سِرَما عشرًا، يريدون الليالي والأيام، فلم يتقل عن العدة إلى الإباحة مع الشك^(٥).

٣١/١- فصل

فأما إذا كانت المتوفي عنها زوجها حاملًا، فإن عدتها بالوضع، سواء تقدم على مصيِّ الأشهر أو تأخر. وروى مثل ذلك عن ابن عمر وأبي هريرة^(٦). وإليه ذهب أبو سلمة ابن عبد الرحمن^(٧). وهو قول عامة الفقهاء

(١) في نسخة (د) "أو" وفي نسخة (م) سقطت "الواو"

(٢) أي من الشهر الخامس .

(٣) انظر . شرح مختصر المرني (٨/١١٨ ب) ، المجموع (٤٣٥/١٩) ، هبة المحتاج (١٤٥/٧) ، معي المحتاج (٣٩٥/٣) ، البيان (٣٧/١١) .

(٤) قال لماوردي : واحتمل أن يناول المذكر والمؤنث كما قال نبي ﷺ . ((فيس صام رمضان وأتبعه بست من شوال فكأنه صام الشهر كله)) ، ومعلوم أنه أراد الأيام التي يكون الصوم فيها دون الليالي .

انظر: الخواوي الكبير (٢٧٠/١٤) .

(٥) انظر . شرح مختصر المرني (٨/١١٨ ب) ، الخواوي الكبير (٢٧٠/١٤) ، البيان (١٣٦/١١) .

(٦) أبو هريرة هو عبد الرحمن بن صخر الدوسي ، ولد سنة (٢١) قبل الهجرة وأسلم بعد الحفبية ولم يرسل الله صلى الله عليه وسلم وصحبه ، وكذا جرئًا يسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أشياء لا يسأله عنها غيره ، وهو من أكثر الصحابة حديثًا وأحفظهم له ، مات سنة (٥٤) من الهجرة .

انظر : الإصابة (٢٠٠/٤) ، أسد الغابة (٦/٣١٨) ، البداية والنهاية (١٠٣/٨) .

(٧) أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف ثَقْرَشِي الزُهْرِي ، ولد سنة (٣٢) من الهجرة ، من كبار أئمة التابعين، قيل: سمع عبد الله، وقيل: سماعيل، كثير الرواية، روى عن أبيه، وعائشة، وعثمان .

رضي الله عنهم^(١).

وحكي عن علي وابن عباس رضي الله عنهما أقما، قالا : لا تعتد بأفصى
الأجلين^(٢)، لقوله تعالى : ﴿ يَرْفَعُ بِالْغَيْبِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ﴾^(٣)، وقوله [تعالى]^(٤) :
﴿ وَأَوْنِتُ الْأَحْمِلُ أِحْمِلُهَا أَنْ يَصْنَحَ حَمْلُهَا ﴾^(٥)، فيجب الجمع بينهما^(٦).
ودليلا : ما روي أن سبيعة بنت الحارث^(٧) الأسلمية^(٨) وضعت لصف شهر

= وخلق من الصحابة والسابع، وثقة ابن سعد، والواقدي، وأبو روعة، وابن حبان، ونوف
بالمدينة سنة (١٠٤) من الهجرة وقبل غير ذلك.

انظر : قدسي الشهاب (١١٥/١٢)، شذرات الذهب (١٠٥/١)، الكشاف (٣٤٢/٣).

(١) انظر : شرح مختصر المرئي (٨/١١٩)، الحاوي الكبير (١٤/٢٧٠)، البيان (١١/٣٧)، روضة
الطالين (٨/٣٩٩).

(٢) أي : من وضع الحمل، أو أربعة أشهر وعشر.

و لأن ابن جرير سمع من منصور بن السبي (١/٣٥٢) "باب ما جاء في عدة الحامل التروي
عها"، والترمذي في سنة (٣/٤٩٩) "باب ما جاء في حائض التروي عها زوجها نصح".

(٣) انظر : شرح مختصر المرئي (٨/١١٩)، الحاوي الكبير (١٤/٢٧٠)، البيان (١١/٣٧)، روضة
الطالين (٨/٣٩٩)، العزيز شرح الوجيز (٩/٤٨٣).

(٤) سورة البقرة، الآية (٢٣٤).

(٥) في نسخة (د، ط) سقط "تعالى"، وما أتته من نسخة (م) هو الصحيح.

(٦) سورة الصلوة، الآية (٤).

(٧) قال الطبري : وكان واحد من الأئمة ينقل هذه امرأة فهي حامل و متوفي عها زوجها فترمها الأمرن .

انظر : شرح مختصر المرئي (٨/١١٩).

(٨) انظر : الحاوي الكبير (١٤/٢٧٠)، البيان (١١/٣٧-٣٨)، معي المختار (٣/٣٩٦).

(٩) في نسخة (ط، د) خطأ "الحارث"، وما أتته من نسخة (م) هو الصحيح.

(١٠) سبيعة، الأسلمية الصحابية بنت الحارث كانت تحت سعد بن خولة، فتوفي عها بمكة في حجة
الوداع وهي حام، فوضعت بعد وفاة زوجها بئيل، روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (١٢)
حديثاً وزوجها من شهد بئرا .

بعد وفاة زوجها^(١)، فتصغت للأرواح، فقال لها أبو السائب بن يعكك: قد^(٢)
 تصغت للأرواح؟ فقالت: نعم، فقال: لا، إنما هي أربعة أشهر وعشراً^(٣)،
 فأحبرت النبي صلى الله عليه وسلم فقال: كذب^(٤)، أبو السائب^(٥)، حلفت
 فأنكحي من شئت^(٦).

فأما الآيتين: فكل واحدة منهما محمولة على حالة ذنوب الأخرى، فأما أن
 تحب العدة من جنس، فمخالف لحكم المعتدات^(٧)

انظر تهذيب التهذيب (١٢/٤٢٤)، أسد الغابة (٦/١٣٧)، الإصابة (٤/٣١٧)، تهذيب الأسماء
 واللغات (٢/٢٤٧).

(١) هو سعيد بن محولة كما سبق ذكره في ترجمتها.

(٢) في نسخة (د) سقط "قد".

(٣) في نسخة (د) "عشراً".

(٤) كذب: أي غلط.

(٥) أبو السائب بن يعكك بن أحماج، صحابي مشهور، عطف سيرة الأسلمية واسمه عمر، وقيل
 عبيد ربه، وعامر وأصرم، وحة، أسلم يوم الفصح وكان من المؤلفة، وكان شاعراً سكن الكوفة،
 وحديثه عن أبي داود والبيهقي وابن ماجه. أقام مكة حتى مات.

انظر تهذيب التهذيب (١٢/١٢١)، الإصابة (٤/٩٦)، تهذيب الأسماء واللغات (٢/٢٤١).

(٦) أخرجه البخاري في الطلاق باب (﴿ وَأَوْتُ الْأَخْرَاجَ أَنْبَهُنَّ أَنْ يَصِفْنَ خُتْنَهُنَّ ﴾) (ح/٥٣١/٨)،
 (ج/٥٢٠/٦).

وأخرجه مسلم في كتاب الطلاق - باب انقضاء عدة الثوري عنها زوجها وغيرها يوضع الحمل
 (ح/١٤٨٥)، (ج/١١٢٢/٢).

(٧) انظر - شرح مختصر المروني (٨/١١٨ ب)، التهذيب (٢/١٤٥)، المجموع (١٩/٤٣٥)، معي
 المختار (٣/٣٩٦)، الخلوئي الكبير (١٤/٢٧٠).

٣٢ - مسألة

قال: فتحل [قبل] ^(١) أن ^(٢) تطهر من تكاح صحيح ومفسوخ ^(٣).

وجملته: أن المتوفى عنها / [زوجها] ^(٤) إذا كان تزوجها بنكاح فاسد ^(٥)، فإنه لا ٧٢١
يجب عليها عدة الوفاة، لأنه ليس بزوج ولا ثبت بينها وبينه أحكام الزوجية، من
الميراث / والحرمة، ثم ينظر: فإن لم يكن دخل بها فلا عدة عليها. وإن كان قد دخل
بها فعليها ^(٦) عدة الإقراء، لأنها عدة الاستبراء، لأنه إذا وطئها وفرق الحاكم بينهما،
اعتدت، فإذا لم يفرق الحاكم ولكن مات، وجب أن تعتد لحصول الافتراق ^(٧).
فأما إن كانت حاملاً: فإذا وصفت حلت، كما لو كان صحيحاً، ولا يعتبر
الطهر من النفاس ^(٨).

ويحكى ^(٩) عن حماد بن أبي سليمان ^(١٠)،

-
- (١) في نسخة (ط) "قبل"، وما أتته من شئنين (٢٠٥) هو الصحيح.
(٢) في نسخة (د) سقط "أن".
(٣) انظر: مختصر القرني ص (٢٩٢).
(٤) في نسخة (د، ط) سقط "زوجها"، وما أتته من نسخة (م) هو الصحيح.
(٥) في نسخة (د) "نكاحاً ماسقاً".
(٦) في نسخة (م) زيادة "للعدة".
(٧) انظر: شرح مختصر القرني (٨/ ١١٩)، الحارثي الكبير (١٤/ ٢٧٢)، البيان (١١/ ٩٣)، هبة
المتاح (٧/ ١٤٥)، انهدب (٢/ ١٤٥).
(٨) النفاس: لمة؛ ولادة المرأة إذا وضعت في نفاس.
وشرعاً: هو الدم الخارج من فرج المرأة بعد الوضع.
انظر: المصباح النور ص ٣٦٦، غار الصحاح ص ٣٢٥، البيان (١/ ٤٠٣).
(٩) في نسخة (د) "يحكى".
(١٠) أبو إسحاق حماد بن أبي سليمان الكوفي، وثقه أبو حاتم. وقال: لا يحتج بحديثه، ووثقه ابن معين وقال:
كان لا يحفظ وهو مستقيم في فقهه فإذا جاء الأكثر شوش، صلب ير لعيم النخعي، توفي سنة ١٢٠ هـ.
انظر: تهذيب التهذيب (٣/ ١٦٦)، تاريخ الإسلام (٤/ ٢٤٣)، المعجم (١/ ١٥١).

[أو لأوزاعي]^(١)، أمما قالوا: لا تقضي عدة الحامل حتى تطهر من النفاس كما يعتبران في عدة الأقراء الطهارة من الحيض^(٢).

وهذا ليس بصحيح، لقوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ أَجْزُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾^(٣)، ولم يشترط الطهارة من النفاس وما ذكروه فلا سلمة^(٤).

٣٣- مسألة

قال الشافعي رحمه الله: وليس للحامل المتوفي عنها زوجها^(٥) نفقة^(٦).
وجملته: أن المتوفي عنها زوجها لا نفقة لها في علقها، سواء كانت حائلاً أو حاملاً.
روي عن جابر^(٧) وابن عباس^(٨) يلحما قالوا: لا نفقة لها، حسبها^(٩) الميراث^(١٠).

-
- (١) جاء في نسخة (م) ، ط. (إسحاق) بدءاً من (الأوزاعي) ، وما أتت من نسخة (د) هو الصحيح.
- (٢) انظر الحواشي الكبير (٢٧١/١٤) البيان (٣٩/١١) ، المجموع (٤٣٨/١٩).
- (٣) سورة الطلاق جزءه من آية ٤.
- (٤) انظر المجموع (٤٣٦/١٩) ، الوجيز (٩٩/٢) ، البيان (٤١/١١).
- (٥) في نسخة (م) "زوجته".
- (٦) انظر : مختصر المرنى ص (٢٩٢) .
- (٧) جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام الحررجي ، صحابي حليل ، من أهل بيعة الرضوان ، كان من المكثري في الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، عرى تسع عشرة غزوة أولها الخندق ، كان معني المنية في زمانه ، توفي سنة ثمان أو أربع وسبعين من الفجره ، و هو آخر الصحابة موتاً بالمدية انظر : الإصابة (٢١٤/١) ، صفة الصفوة (٦٤٨/١) ، أسد الغابة (٢٧٠/٤)
- (٨) أي : يكتفيها .
- (٩) الميراث جمع موارث، وهو - لسان المحلف عن الميت و يقتل له أيضاً التراث ، و يسمى العارف لهذا العلم: قرصياً وقد منحه بعضهم ورده غيره .
- انظر مختار الصحاح ص (٢٤٤) ، المصباح المير ص (٢٧٨).
- (١٠) انظر - الحواشي الكبير (٢٧٣/١٤) ، روضة الصالحين (٣٩٩/٨) ، نهاية المحتاج (١٤٦/٧) ، البيان (٣٤/١١).

وحُكي عن قوم من الصحابة أنهم قالوا: ها العفة^(١)، لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْ أَتَيْتَ حَتْمًا فَنُفِقُوا عَنْهُنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾^(٢).

ودليلنا: إن هذه العفة تحب لأجل الحمل، وعفة الأقارب تسقط بالموت، فلم تستحق شيئاً^(٣)، والآية إنما^(٤) وردت في بعض المطلقات، فلا حجة فيها^(٥).
إذا ثبت هذا: فإن^(٦) المرئي قال: ذكر الشافعي -رحمهما الله- خلاف هذا [في]^(٧) الباب الثاني وهو مشروح في الباب الثالث^(٨).

فأما قوله: ذكر خلاف هذا في الباب الثاني، فليس بصحيح، لأنه إنما ذكر في الباب الثاني وجوب السكى لها، وهذا ليس بخلاف لذلك، لأن السكى تحب لحق الله تعالى، والعفة تحب لأجل الحمل، وعفة الأقارب تسقط بالموت.
فأما الباب الثالث، فذكره خطأ من الكاتب، لأنه باب الإحذاد، ولم يذكر فيه وجوب العفة^(٩).

(١) انظر: المصادر السابقة.

(٢) سورة الطلاق، الآية (٦).

(٣) في نسخة (د) سقط "شيئاً".

(٤) في نسخة (د) "إنما".

(٥) انظر: شرح مختصر مرني (٨/١٩١)، إتحاف الكيم (١٤/٢٧٣).

(٦) في نسخة (د) سقط "هذا فإن".

(٧) في نسخة (ط) سقط "في"، وما ثبت من السحيتين (د، م) هو الصحيح.

(٨) قال سارودي المراد به: تعيين الشافعي لسقوط عفة هاها بأن مكة قد انقطع بالموت أصبح ما فيه الشافعي في الباب الثاني من وجوب السكى إثباتاً للملكة بعد الموت، وقد شرحه في الباب الثالث. أنه لا عفة ها ولا سكى لاستزيمهما في التعليل بأن مكة قد ران بالموت، وهذا قول أبي إسحاق الفروزي وأبي علي بن أبي حمزة.

انظر: إتحاف الكيم (١٤/٢٧٣).

(٩) انظر: شرح مختصر المرني (٨/١٩١ب)، إتحاف الكيم (١٤/٢٧٣).

٣٤ - مسألة

قال. وإذا لم تكن حاملاً، فإن مات نصف النهار، وقد مضى من الحلال ٣٤،
عشر ليال، [احتسبت] ^(١) بما ^(٢) بقي من الحلال ^(٣) إلى آخره ^(٤).
وجُمِلَتْهُ : أن الحائل ^(٥) للمتوفى عنها زوجها، تكون أول عدتها من حين مات،
هنا واقع ذلك أول الحلال، وإنما تعد بأربعة أشهر هلالية، ثم عشرة أيام من الشهر
الخامس.

وإن كان في أثناء الشهر أو في بعض يوم خُسِبَتْ، ما بقي من الشهر،
واحتسب بثلاثة أشهر بالحلال .

وإذا ^(٦) دخل الخامس، أتمت ^(٧) منه ثلاثين يوماً إلى مثل ذلك الوقت الذي
[مات] ^(٨) فيه، لأن الشهر إذا لم يكن بين الحلالين ثم ثلاثين يوماً ^(٩)، ثم عشرة أيام
بعد ذلك. وقد تنصور أن يموت في بعض الشهر ويحصل لها أربعة [أشهر] ^(١٠)
بالحلال، وهو أن يكون قد بقي من الشهر الأول عشرة فما دون، إلا أنها تحتاج أن
تكمل الأشهر أولاً، فلا بد أن يكون منها واحداً بالعدد ^(١١).

(١) في نسخة (ط) "احتسب"، وما أتت من نسخة (د) هو الصحيح

(٢) في نسخة (د) "ما".

(٣) في نسخة (د) "الليالي".

(٤) انظر: مختصر المرقبي ص (٢٩٢).

(٥) في نسخة (د) "الحائل".

(٦) في نسخة (د) "فإذا".

(٧) في نسخة (د) "أتمت".

(٨) في نسخة (ط) سقط "مات"، وما أتت من النسخين (د، م) هو الصحيح.

(٩) في نسخة (د) سقط "ثم ثلاثين يوماً".

(١٠) في نسخة (م، ط) سقط "أشهر"، وما أتت من نسخة (د) هو الصحيح.

(١١) انظر: شرح مختصر المرقبي (٨/١١٩ ب)، الخلوي الكبير (١٤/٢٧٤)، الهذب (٢/١٤٤).

٣٥ - مسألة

قال: وليس عليها أن تأتي فيها بحيض^(١).

وجُمِلَتْ: أن انتوي عنها [زوجها]^(٢) تنقصي عدتها بأربعة أشهر وعشرًا، سواء حاصت فيها أو لم تحض^(٣). وبه قال أبو حيفة^(٤).

وقال مالك: إذا كانت من دوات الأقراء، وليست^(٥) عادتها تأخر الحيض، فلم تحض، لم تنقص عدتها حتى تحيض حيضةً لأن ذلك يشبه رية^(٦)، وإذا كانت مرتابة لم تحكم بانقضاء عدتها^(٧).

ودلّلنا: قوله تعالى: ﴿يَتَرَبَّصْنَ أَنْفُسُهُنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾^(٨): وهذا قد

وُجِدَ منها/.

وأما ما ذكره: فإن تأخر الحيض ليس برية، إلا أن يكون معه إمارة للحمل، مثل انتعاج البطن أو تحريك^(٩) الجبر، فأما^(١٠) الحيض فقد يتأخر ويتقدم^(١١).

(١) انظر: مختصر الرني ص (٢٩٢).

(٢) في نسخة (م، ط) سقطت "زوجها"، وما أتت به من نسخة (د) هو الصحيح.

(٣) انظر: الحاوي الكبير (٢٧٥/١٤)، روضة الصالحين (٤٢٦/٨).

(٤) انظر: بدائع الصنائع (٣١٤/٣).

(٥) في نسخة (م، د): "وليس".

(٦) أي: تأخر حيضها رية، والسرية تكثّر بعد انقضاء العدة حتى تزول ريتها كالصلاة بالأقراء.

انظر: الحاوي الكبير (٢٧٥/١٤).

(٧) انظر: بداية المجتهد ونهاية المقتصد (١٨١/٣).

(٨) سورة البقرة، الآية (٢٣٤).

(٩) في نسخة (د): "تحريك".

(١٠) في نسخة (م): "أما".

(١١) انظر: شرح مختصر الرني (٨/١١٩ب)، الحاوي الكبير (٢٧٥/١٤)، روضة الصالحين

قال الشافعي رحمه الله: إلا أنها إذا ارتابت، استبرأت نفسها. يريد: أنها إذا رأت إماراً من إمارات الحمل، فهي مُرتابة. وقد مضى فيما تقدم بيان^(١) حكم المرتابة^(٢).

٣٦ - مسألة

قَسَال : ولو^(٣) طلق إحدى^(٤) امرأتيه ثلاثاً، فمات ولا يُعرف، اعتدنا^(٥) أربعة^(٦) أشهر وعشراً، تكمل كل واحدة منهما فيها ثلاث حيض^(٧) (٨) (٩).
وجُمَلته: أنه إذا طلق إحدى^(١٠) امرأتيه، ثم أشكت عليه^(١١)، ومات قبل أن يتبين بطلت:

(١) في نسخة (د) سقط "بيان".

(٢) قال الماوردي: حكم المرتابة:

١ - أن تحدث الرية بعد انقضاء عدتها فهي باقية في عدتها، فإن ركعت قبل رؤاها بطل نكاحها.

٢ - أن تحدث الرية بعد انقضاء عدتها و بعد نكاحها فنكاح صحيح.

٣ - أن تحدث الرية بعد العدة و قبل النكاح فالنكاح باطل.

انظر إحصائي الكبير (٢٧٦/١٤) وانظر: ص ١٤٨ مسألة ١٩ - من الرسالة.

(٣) انظر إحصائي الكبير (٢٧٦/١٤)، شرح مختصر للزبي (٨/١٩٦ ب)، المجموع (١٩/١٣٦)،

المهلب (٢/١٤٤).

(٤) في نسخة (د) "إلى".

(٥) في نسخة (د) "أحد".

(٦) في نسخة (د) "اعتدت".

(٧) في نسخة (د) م) "بأربعة".

(٨) في نسخة (د) "حيضات".

(٩) انظر: مختصر الزبي ص (٢٩٣).

(١٠) في نسخة (د) "أحد".

(١١) قال الماوردي إذا أشكتها، اعتدت كل واحدة منهما استظهاراً للزبي عنها عدة الوفاة أربعة أشهر

وعشراً، ولا يبرم أن يكون فيها حبس لتقضي عدة الزبي عنها، ولا يصح اعتداد المنظمة في حكم

الاستظهار مع حلول الإشكال.

انظر: إحصائي الكبير (٢٧٨/١٤).

فإن لم يكن دخل بهما^(١) فعدة كل واحدة^(٢) مهما أربعة أشهر وعشرًا، لأن عدة الطلاق لا تجب على المطلقة مهما، فاعتدنا عدة الوفاة^(٣).

وإن كان قد دخل بهما نظرت^(٤):

فإن كانتا حائضين: فعثما بالوضع.

وإن كانتا حائضتين، وهما من ذوات الأقراء: وجب^(٥) على كل واحدة أن تعتد بأربعة أشهر وعشرًا فيها ثلاثة أقراء. وإن مصت أربعة أشهر وعشرًا، ولم تنقص^(٦) ثلاثة أقراء أتمت ذلك^(٧)، لأن كل واحدة مهما^(٨) تحتل أن تكون هي المطلقة، ويحتمل أن يكون غيرها، فالزمناها أقصى الأجلين^(٩) لتحل^(١٠) بيقين^(١١).

وإن كانت إحداهما من ذوات الأقراء، والأخرى حاملًا، أو من ذوات الشهور، فإن [التي]^(١٢) من ذوات الأقراء تعتد بأربعة أشهر وعشرًا فيها ثلاثة أقراء والأخرى تعتد بالحمل وإن كانت الأخرى من ذوات الشهور^(١٣)، كفاها

(١) في نسخة (د) "هما".

(٢) في نسخة (د) "واحد".

(٣) انظر: شرح مختصر لمربي (٨/١٢٠)، حاروي الكبير (٢٧٨/١٤)، معي المختار (٣٩٦/٣)، المنهاج (١٤٥/٢)، نهاية المحتاج (١٤٧/٧).

(٤) في نسخة (د) فقط "نظرت".

(٥) في نسخة (د) "أوجب".

(٦) في نسخة (د) "مضي".

(٧) أي: مكنت تمام ثلاثة أقراء استكمالاً لعدة الطلاق.

(٨) في نسخة (د) فقط "مهما".

(٩) أي: أبعد الأجلين.

(١٠) أي: لا تزواج.

(١١) انظر: الحاروي الكبير (٢٧٩/١٤)، البيان (٤٧/١٦)، المجموع (٤٣٩/١٩).

(١٢) في نسخة (ط) "فلان"، وما أتت من شسعتين (٥ د) هو الصحيح.

(١٣) في نسخة (د) تكرار "فيها ثلاثة أقراء والأخرى تعتد بالحمل وإن كانت الأخرى من ذوات الشهور".

أربعة أشهر وعشر. هذا إذا كان قد مات عقيب الطلاق^(١).

فأما إذا كان [قد]^(٢) مضى قرء لكل واحدة منهما^(٣)، ثم مات، فإن كل واحدة منهما^(٤) تعتد بأربعة أشهر وعشر^(٥)، فيها قرءان^(٦).

فأما إن كان الطلاق وقع غير معين، ومات، ولم يعين فهل تحب العدة من حين إيقاع الطلاق أو من حين التعيين ؟ وجهان :

أحدهما : من حين الإيقاع، فعلى هذا الحكم فيهما^(٧) كما لو كان [الطلاق]^(٨) معينا ثم أشكل^(٩).

(١) انظر شرح مختصر المرئي (٨/١٢٠)، فيان (١٦/٤٢)، روضة الطالبين (٨/٤٠٠)، الباب في اللغة الشافعي ص (٣٤٢).

(٢) في نسخة (ط) سقط "قد"، وما أتتبه من شخصين (م د) هو الصحيح.

(٣) في نسخة (د) زيادة "قرء".

(٤) قال المارودي يد. كان مومه قبل انصاء العدة فكل واحدة منهما زوجة تعتد عدة الوفاة، ويحكم لها بالمرثاة، لأن الزوجية زوجة ما لم تنقض عدتها.

انظر: الحاوي الكبير (١٤/٢٧٨).

(٥) في نسخة (د) سقط "و عشر".

(٦) معنى ذلك. كأنه مات وقد مضى من العدة قرء، وبقي قرءان عملي كل واحدة منهما أن تعتد بأربعة أشهر فيها حيضتان، فإن مصب أربعة أشهر قبل حيضتان، مكث حتى تستكمل حيضتين تنقضي بالحيضتين عدة الطلاق وبأربعة أشهر وعشر عدة الوفاة.

انظر: الحاوي الكبير (١٤/٢٧٩).

(٧) في نسخة (د) "فيها".

(٨) في نسخة (ط، د) سقط "الطلاق"، وما أتتبه من نسخة (م) هو الصحيح.

(٩) انظر: الحاوي الكبير (١٤/٢٧٩).

وإن قلنا^(١): من حيز التعيين، فقد مات [مرياً]^(٢) قبل أن يُعَيَّن، فتكون العدة من حيز الموت، وتعتد كل واحدة منهما بأقصى الأجلين^(٣)، وما كان بعد الطلاق من الأقراء لا تعتد به^(٤).

(١) هذا هو الوجه الثاني.

(٢) في نسخة (م، ط) سقط "مرياً"، وما أنبته من نسخة (د) هو الصحيح.

(٣) أي: إذا أشكل، فعليها أن تعتد بأقصى الأجلين من ثلاثة أرواء أو شهرين وثلاثة أيام.

انظر: الحاوي الكبير (٢٨١/١٤).

(٤) انظر: شرح مختصر الخري (٨/١٢٠ ب)، مغني المحتاج (٣/٣٩٦)، الوجيز (٢/٩٩)، البيان

(٤٣/١١)، الحاوي الكبير (٢٨١/١٤).

مقام المطلقة في بيتها

٣٧ - مسألة

قال الشافعي رحمه الله: قال الله تبارك وتعالى في المطلقات^(١): ﴿لَا تَحْرِجُونَهَا مِنْ يَوْنِهَا وَلَا تُخْرِجَنَّ﴾^(٢).

وجملته: أن المطلقة المعتلة ضربان: رجعية، وبائنة.

فأما الرجعية: فلها العفة والسكينة، لأنها في معنى الزوجات، يلحقها طلاقه وظهاره وإبلاؤه، ولأن^(٣) الرجعية مُكَنَّة من نفسها، لأن إباحتها موقوفة على [اختياره]^(٤) وقوله، دونها، فوجبت^(٥) لها العفة كالزوجة^(٦).

فأما^(٧) البائنة: فلا نفقة لها إذا كانت حائلاً،^(٨) ولها السكينة.

وروي مثل ذلك عن عبد الله بن مسعود، وابن عمر، وعائشة، وبه قال الفقهاء السبعة، ومالك، والأوزاعي، والليث بن سعد^(٩) رضي الله

(١) في نسخة (م) سقط "في المطلقات".

(٢) سورة الطلاق، الآية (١).

(٣) انظر: مختصر اللزني ص (٢٩٣).

(٤) في نسخة (ط) تكرار "ولأن".

(٥) في نسخة (ط) سقطت "أعاده"، وما أتته من النسخين (د، هـ) هو الصحيح.

(٦) في نسخة (د): "فوجب".

(٧) انظر: شرح مختصر اللزني (٨/١٢٠ ب)، الخازن الكبير (١٤/٢٨٢)، البيان (١١/٥٠)، لهابة

الاحتاج (٧/١٥٣)، المنهاج (٢/١٤٦)، معي المحتاج (٣/٤٠٢).

(٨) في نسخة (د) "وأما".

(٩) في نسخة (د): "أو".

(١٠) أنيث بن سعد بن عبد الرحمن القهفي، أبو الحارث المصري، ولد سنة (٩٤) هـ ومات سنة (١٧٤) هـ.

كان أحد الأئمة المجتهدين ومعني مصر ولينها في الفقه والحديث، وكان من سادات زمانه بها وزرعاً وعلمياً وزهادة وعصلاً وسجادة وله تصنيف.

عنهم^(١).

وروي عن ابن عباس وجابر رضي الله عنهما أنهما قالوا: لا نفقة لها ولا سكي^(٢)، وإليه ذهب أحمد وإسحاق^(٣).

وقال أبو حنيفة وشوري. [يجب]^(٤) لها النفقة والسكي^(٥).

فمس فان: لا سكي، احتج بما روت فاطمة بنت قيس^(٦). أن زوجها طلقها ثلاثاً، فم يجعل لها رسول الله صلى الله عليه وسلم نفقة ولا سكي^(٧).

ولأبي حنيفة: أنها مطلقة تستحق السكي، فاستحقت النفقة كالرجعية^(٨).

ودليلاً: قوله تعالى: ﴿أَنْبِكُوهُنَّ مِنْ خَيْتٍ مَكَتُمْ مِنْ وَجَدِكُمْ﴾^(٩) إلى

قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنَّ أُولَئِكَ حَمَلٌ فَلَا يَعْلَمُونَ عَتَبَنَ حَتَّى يَضَعْنَ

= انظر: سمر أعلام النبلاء (١٣٦/٨)، تاريخ بغداد (٣/١٣)، تريب المدارك (٢٥٦/١).

(١) انظر: شرح مختصر للنزي (٨/١٢٠ ب)، الحاوي الكبير (٢٨٣/١٤)، البيان (٥٠/١١)، بداية المجتهد ونهاية المقتصد (١٨١/٣).

(٢) شرح مختصر ابن أبي (٨/١٢٠ ب)، الحاوي الكبير (٢٨٣/١٤)، البيان (٥٠/١١).

(٣) انظر: المغني (٢٩٥/١١)، عمدة الفقه ص (٨٦).

(٤) في نسخة (م، د) سقط "بب"، وما أنشأه من نسخة (د)، هو الصحيح.

(٥) انظر: بدائع الصنائع (٣/٣٢٨)، المجموع (١٩/٤٠٩)، للمغني (١١/٢٩٥)، البيان (١١/٧٣).

(٦) فاطمة بنت قيس بن خالد الأكبر بن وهب القهري القرينية، أخت الصهاك بن قيس، وكانت أكبر منه بعشر سنين، من المهاجرات الأول، ذات عقل وتمر، و في دارها استمتع أصحاب الشوري، روت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (٣٤) حديثاً، روى عنها جماعة من كبار التابعين، و حديثها في كتب الجماعة.

انظر: تهذيب التهذيب (٢/٣٥٣)، تهذيب الأسماء واللغات (٢/٣٥٣).

(٧) أخرجه مسلم في كتاب الطلاق، باب المطلقة ثلاثاً لا نفقة لها ح ٤٧ د ١١٩/٢.

(٨) انظر: بدائع الصنائع (٣/٣٢٨).

(٩) سورة الطلاق، الآية (٦).

تَحْمَلُهُنَّ^(٢٧)، فأوجب السكني بأمره، وحصى بالفقعة الحوامل، فكان ذلك حجة على الفريقين^(٢٨).

وأما الخبر: فإن فاطمة بنت قيس كانت تَبْنُو^(٢٩) على بيت أعمامها^(٣٠)، وأمرها النبي^(٣١) صلى الله عليه وسلم أن تَسْكُنَ عبد ابن أم مكتوم^(٣٢).
فأما الرجعية: فقد ذكرنا أنها في معاني الروجات^(٣٣) بخلاف البائن^(٣٤).

(١) في نسخة (م . ط) سقط قوله تعالى ﴿حَتَّى يَخْضَعْنَ خُفَّهُنَّ﴾

(٢) سورة الطلاق، الآية (٦).

(٣) في نسخة (د) "القولين".

(٤) انظر: شرح مختصر المرقى (٨/١٢١ ب)، الحاوي الكبير (١٤/٢٨٤)، الوجيز (٢/١٠٠)، روضة الطالبين (٨/٣٩١)، المهذب (٢/١٤٦)، مبي اختاح (٣/٤٠٣).

(٥) أي: تشتم وتسته وتسيء القول في أقارب زوجها.

انظر: لسان العرب (١٤/٦٩)، شرح مختصر المرقى (٨/١٢٢ ب).

(٦) أما لعمرو وأبو العز و أبو المرأة. وأما أختها وأم الروح وأم لمرأة يقال هو حموه غني ورن أبوه

انظر: لسان العرب (١٤/١٩٧).

(٧) في نسخة (د) "رسول الله".

(٨) عبد الله ابن أم مكتوم. وقيل: عمرو بن قيس بن رائدة بن الأسد، واسم أمه عائكة، الصحابي الجليل، شجاع، نصير، العرشي، العامري، المعروف بابن أم مكتوم، مؤذن المشهور، أسلم مكة، وهاجر إلى المدينة حين قدوم النبي ﷺ، واستخف به لبي ﷺ عليها (١٣) مرة في غرواته من مائة أن الله تعالى ذكر في كتابه العزيز في قوله تعالى ﴿عَفْسَ وَتَوَلَّى يَكُونُ﴾، وأمر ﷺ فاطمة بنت قيس أن تعد في بيته. وشهنتح القادسية، واستشهد بها، وكان الملاء معه يومئذ، لكن في "المعارف" أنه شهد القادسية ثم رجع إلى المدينة عامت بها سنة ٢٣ هـ.

انظر: تهذيب التهذيب (٨/٣٤)، كتيب الأسماء والسمات (٢/٢٩٠)، صفة الصدرة (١/٥٨٢).

(٩) أي: عليها النفقة والسكنى لبقاء أحكام الزوجية عليها.

انظر: شرح مختصر المرقى (٨/١٢٢ ب).

(١٠) انظر: البيان (١١/٤٢)، المجموع (١٩/٤٣٨)، مائة الحاح (١/١٠٣)، المهذب (٢/١٤٨)، مبي المختاح (٣/٤١٣).

أ/٣٧- فصل

إذا ثبت هذا . فإن للسلمة والدمية^(١) فيما^(٢) ذكرناه سواء^(٣)، يجب لهما السكنى مع اليونة دون العقة، لأن حقوق النعمة في الكاح كحقوق المسلمة، ولأن العرص بالعدة والسكنى حراسة النسب، وهذا موجود فيهما
وأما الأمة . فحكمها في العدة حكمها في الكاح، لا يبرم سيدها أن يسلمها هاراً، وكذلك^(٤) في العدة، له أن يستخدمها هاراً ويرسلها ليلاً^(٥)
[فإذا]^(٦) فعل ذلك في الكاح: فليس خاف^(٧) على المذهب المشهور: عقة ولا سكنى.

وإذا فعل مثل ذلك في العدة: وجب أن لا يكون ها نفقة ولا سكنى.
هنا اختار الروح أن يسكنها ليلاً ليحص ماؤه^(٨)، كن على السيد إرسالها ليلاً،

(١) النمة : لغة العهد والأمان . وأهل النمة : المتاعلون من أهل الكتاب، ومن جرى مجراهم من الكفار، وهم من آمنوا على دعاتهم وأمرهم بالطهارة، فسموا بملت لدخولهم في عهد التمسيم وأماهم.
انظر المصباح اسير ص (١٢٨)، أنيس النعماء ص ١٨٢، الضحاح (١٩٢٦/٥)
والقصد بالنمة هنا: للمعاقبة من أجل الكتاب فقط.
انظر: البيان (٢٤٦/٣)، القاموس المفهومي ص ١٣٨.

(٢) في نسخة (د) "كما" .

(٣) لقوله تعالى : ﴿يَأْتِيَا آلِيَّ إِذَا طَلَّقَتْ آلِيَّاءُ﴾ سورة الطلاق : الآية (١) .

(٤) في نسخة (م) "لذلك" .

(٥) فإن رفع السيد يده عنها ، وجب لها السكنى مصباً ماء الزوج

انظر : الحاوي الكبير (٢٨٦/١٤) .

(٦) انظر البيان (٥١/١١) ، الحاوي الكبير (٢٨٦/١٤) ، معي صحاح (٤٠٢/٣) .

(٧) في نسخة (م) ط "هنا" وما أثبت من نسخة (د) هو الصحيح.

(٨) في نسخة (ط) ربانة وتو.

(٩) ولتلا غتلتط الأساب .

انظر : شرح مختصر للزوي (١٢٣/٨) .

كما إذا طالبه في حال الكاح بإرسالها إليه ليلاً^(١٧).
 فهو قيل: فإذا^(١٨) كان له ذلك، فقد صارت السكنى واجبة، والسكنى الواجبة
 في العدة^(١٩) لا تسقط بتراضيها.
 قلنا: ليست واجبة على الروح وإنما له حق يتعلق باستيرائها وحفظها، فلهذا
 كان له إسكانها^(٢٠) ليلاً^(٢١).

ب/ ٣٧- فصل

وسعد في بعض نسخ المتن^(٢٢): ولأهل الذمة^(٢٣) أن يقتلوا من منزل^(٢٤) زوجها،
 وقد ذكرنا أن الذمة والمسلمة سواء^(٢٥).

(١) قال الطبري: فأما الأمة فإن لم يستعملها سيدها في مدة العدة استحققت السكنى؛ وإن استعملها
 بالهار فه ذلك، ولا سكنى لها في مدة العدة كما إذا استعملها والكاح قائم بينهما فإنه لا سكنى
 لها كذلك إذا استعملها في عتقها.

انظر: شرح مختصر المتن (٨/١٢٣).

(٢) انظر: نهاية المحتاج (٧/١٥٤)، شيبان (١١/٥٩)، الوجيز (٢/١٠٠)، روضة الطالبين (٨/٤٠٩)،
 مغني المحتاج (٣/٤٠٢).

(٣) في نسخة (د) "مجان".

(٤) في نسخة (د) "العادة".

(٥) في نسخة (د) "إسكانها".

(٦) انظر: نهاية المحتاج (٧/١٥٥)، احاوي الكبير (١٤/٢٨٦)، معي المحتاج (٣/٤٠٢).

(٧) في نسخة (د) سقط "الزني".

(٨) في نسخة (د) "الذمة".

(٩) في نسخة (م) "مسكن".

(١٠) في نسخة (ط) زيادة "آخر".

(١١) أي: في العتقة والسكنى.

قال أصحابنا: هذا تصحيح^(١) من الأمة إلى الدمية^(٢).

٣٨- مسألة

قال: فإذا^(٣) طلقها قلنا السكني في موله حتى^(٤) تنقضي علقها، ثم^(٥) يملك رجعتها أو لا يملكها، فإن كانت بكراً^(٦): فهو على الزوج المطلق، وفي تركه [ليت]^(٧).

وجملة ذلك: أن المعتدة يجب أن تسكن في الموضع الذي كانت ساكنة فيه قبل الطلاق^(٨)، لقوله تعالى: ﴿لَا تَخْرُجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَحْشَى مُبَيَّنَةٍ﴾^{(٩)(١٠)}.

والمراد بإضافة البيوت إنبهن: السكنى دون الملك، بدليل إنه خص المطلقه بذلك، ولو كان البيت لها لم تختص المنطقة بتحريم إخراجها.

(١) تصحيح هو أن يقرأ الشيء على خلاف ما أراد كاتبه أو على ما اصطحرا عليه.
انظر: الترميزات ص (٥٩).

(٢) انظر البيان (٥٢/١١)، الحاوي الكبير (٢٨٦/١٤)، شرح مختصر لمربي (٨/١٢٣).

(٣) في نسخة (د) "وإذا".

(٤) في نسخة (د) "إلى أن".

(٥) في نسخة (د) سقط "ثم".

(٦) بكراً: البكر المفرد، والجمع أبكار.

انظر: مختار الصحاح ص (٤٠)، الصحاح لشو ص (٤١).

(٧) في نسخة (د) "النية"، وما أتته من السخني (٥، ٤) هو الصحيح.

(٨) انظر: مختصر لمربي ص (٢٩٣).

(٩) قال الماوردي: فإن كانت في طلاق رجعي موضعها غير معين، وهو إلى خيار الزوج في إسكانها حيث شاء من المواضع المأهولة، لأن سكنى زوجها يستحق مع العفة، فأشبهت حالها قبل الطلاق.

انظر: الحاوي الكبير (٢٨٦/١٤).

(١٠) سورة الطلاق، الآية (١).

(١١) انظر: البيان (٥٢/١١-٥٣)، الوجيز (١٠٠/٢)، قايه تحتاج (١٥٧/٧).

وبدليل استشهائه في [الآية]^(١) أن يأتي^(٢) بالفاحشة، ولو أراد ملكها لم تخرج
بالفاحشة^(٣)

إذا ثبت هذا : فوما يلزمه إسكانها^(٤) في المسكن الذي كانت تسكن فيه^(٥)،
إذا كانت ملكاً للروح، أو كانت له فيه إجارة^(٦) أو إعارة^(٧)، لم يرجع صاحبها
إلى انقضاء عقدنا [إلا به]^(٨) وللآية^(٩) X^(١٠) X^(١١).

فإن اتفق الروح والمرأة على الانتقال عنه، لم يميز^(١٢)، لقوله تعالى :

(١) في نسخة (م ، ط) سقط (الآية)، وما أثبت من نسخة (د) هو الصحيح.

(٢) في نسخة (د) سقط "أن يأتي"، وفي نسخة (م) : "تأتي".

(٣) انظر : شرح مختصر الترمذي (٨/٢٣)، الحاوي الكبير (٢٨٧/١٤)، المنهاج (١٤٧/٢)، البيان (٧٤/١١).

(٤) في نسخة (د) : "إسكانها".

(٥) أي : الموضع الذي طمها فيه، وأيضاً فإن المدة وجبت عليها في ذلك الموضع

انظر : الحاوي الكبير (٢٨٦/١٤).

(٦) الإجارة لغة : منتفعة من الأجر، وهو الموضع. ومنه سمي الثواب أجراً.

وشرعاً : عقد على مفعة مقصورة مقومة قابلة للتبدل والإبادة بموضع معلوم .

انظر : لمصباح المير (٩) ، مختار الصحاح (١٥) ، البيان (٢٨٥/٧)

(٧) الإعارة : نفع التجرّد وسمي عارية لسردها من العرض .

وشرعاً : إبادة الاستماع كما يحل مع بقاء العين بغير عوض، وهي عقد إرفاق وتعاون بين الناس

والإحسان إليهم.

انظر : المصباح المير (٢٥٩-٢٦٠)، مختار الصحاح (٢٢٨)، البيان (٥٠٤/٦).

(٨) في نسخة (م ، ط) سقط "إلا به"، وما أثبت من نسخة (د) هو الصحيح

(٩) في نسخة (د) "الآية".

(١٠) الآية هي : ﴿أَسْكِنُوهُمْ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْهِكُمْ﴾ سورة الطلاق ، الآية (٦)

(١١) انظر : شرح مختصر الترمذي (٨/٢٣)، الحاوي الكبير (٢٨٧/١٤)، روضة الطالبين (١٠٩/٨)،

نهاية المحتاج (١٥٥/٧)، المنهاج (١٤٧/٢)، معنى المحتاج (٤٠٢/٣).

(١٢) أي : إذا كان بدون علم .

﴿لَا تُخْرَجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا تُخْرَجَنَّ﴾^(١).

[و]^(٢) لأن هذه السُّكْنَى تتعلق بها حق الله تعالى، لأنها تحب للعدة، والعدة ينعتق بها حق الله تعالى^(٣)، فلم يجوز اتفاقهما على إبطاله، ويخالف سُكْنَى السَّكَاح، لأنها حق الزوجية والزوجية حقهما^(٤).

[إِنْ أَنْتِ]^(٥) بفاحشة مبينة، جاز إخراجها من ذلك للسكن إلى غيره لقوله تعالى: ﴿وَلَا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِغَنَاحٍ مُبِينَةٍ﴾^(٦).

والفاحشة: هو أن تطول لسانها على بيت^(٧) أحمائها وتبدوا عليهم وتؤذيهم بكلامها. وروى مثل ذلك عن ابن عباس، وهو قول الأكثر^(٨).

وروى عن ابن مسعود أنه قال: العاحشة: الزنا، فإذا زنت أخرجت لإقامة ط^{٣٤٢} الخلد عليها ثم تُرد^(٩).

(١) سورة الطلاق، الآية (١)

(٢) في نسخة (د، ط) سقط الواو، وما أتته من نسخة (م) هو الصحيح.

(٣) قال الماوردي وهي التي جعلها من حقوق الله تعالى لتحصيل الماء وحفظ السب ولم تسقط بالبداهة والشرع وإنما توجب النكاح فيها.

انظر: الحاروي الكبير (٢٨٦/١٤).

(٤) انظر: الحاروي الكبير (٢٨٥/١٤-٢٨٦)، غاية المحتاج (١٥٥/٧)، المهذب (١٤٦/٢)، معي المحتاج (٤٠٣-٤٠٢/٣).

(٥) في النسخة (ط) "فَأَنْتِ" وما أتته من السحير (د، م) هو الصحيح.

(٦) سورة الطلاق، الآية (١).

(٧) في نسخة (د) سقط "بيت".

(٨) انظر: الحاروي الكبير (٢٨٥/١٤)، البيان (٧٣/١١).

(٩) أخرجه الطبري في تفسيره (١٣٣/٢٨)، شرح معاني الآثار (٧٢/٣).

(١٠) انظر: الحاروي الكبير (٢٨٥/١٤)، الوجيز (١٠١/٢)، غاية المحتاج (١٥٧/٧)، المهذب (١٤٨/٢)، معي المحتاج (٤٠٣/٣).

وبه قال الحسن البصري^(١)، لأن حقيقة العاقبة: هي الرأ، لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ

أَتَيْتَ بِفَحِشَةٍ قَعْنَيْنِ نَصَفْ مَا عَلَى الْمُخْصَصَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾^(٢)، وإنما أراد به الرأ.

ودليلا: إن النبي صلى الله عليه وسلم نقل فاطمة بنت قيس من بيتها، لأنها

كانت تبتذوا على أحماتها^(٣).

وعلى^(٤) أن الآية تقضي [إخراجها]^(٥) من السكى، وعندهم لا تخرج^(٦) عن ١٢٤

السكى، وإنما تخرج لإقامة الحد ثم تُرد^(٧).

وأما العاقبة: فهي اسم للرأ وغيره من الأقوال العاقبة^(٨)، ولهذا يقال:

أفحش^(٩) في^(١٠) مقاله.

وإنما يتصور ذلك: أن تكون [دارا]^(١١) كثيرة تجمعهم، فأما إن كانت لا

تسعهم، فإنهم يستقلون دولها. فإن استقلوا عنها، فبذت بلسانها عليهم،

لم [تنتقل]^(١٢)، لأن ذلك بمكها في كل موضع [تنتقل]^(١٣) إليه .

(١) انظر: تفسير الطبري (١٣٣/٢٨).

(٢) سورة النساء، الآية (٢٥).

(٣) أخرجه البيهقي في السير الكبرى (٤٣١/٧) "باب ما جاء في قول الله عز وجل: ﴿فَإِنْ أَتَيْتَ بِفَحِشَةٍ قَعْنَيْنِ نَصَفْ مَا عَلَى الْمُخْصَصَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾، وعبد الرزاق في المصنف (٣١٣/٦).

(٤) في نسخة (د): "وعلم".

(٥) في نسخة (م، د): "إخراجها"، وما أثبت من نسخة (د) هو الصحيح.

(٦) في نسخة (م) سقط "من السكى" وعندهم لا تخرج.

(٧) انظر: نهاية المحتاج (١٤٩/٧)، والوجه (١٠١/٢).

(٨) في نسخة (د) سقط "العاقبة".

(٩) في نسخة (د) "فحش".

(١٠) في نسخة (د) سقط "في".

(١١) في نسخة (د، م): "دار"، وما أثبت من نسخة (م) هو الصحيح.

(١٢) في نسخة (ط): "تنتقل"، وما أثبت من النسختين (د، م) هو الصحيح.

(١٣) في نسخة (ط) "تنتقل" وما أثبت من النسختين (د، م) هو الصحيح.

إذا ثبت هذا^(١) : فإن^(٢) كانت كذلك^(٣)، وأراد نقلها كان عليه أن يقيمها^(٤) إلى أقرب المواضع من مسكنها، وهذا كما إذا عدم الفقراء في بلد المال، فإنه ينقل^(٥) الصدقة إلى أقرب المواضع من البلد، وكذلك إذا^(٦) لم تأت بفاحشة، ولكن انتقصت مدة الإجارة في المسكن، أو رجع المعير في العارية^(٧).

فأما إن كان أحماؤها يطولون^(٨) ألتسهم عليها ويؤدونها، نقلوا دونهما، لأنه لا جرم لها.

فأما إن كانت قبل الطلاق تسكن في دارها، مطلقها فيها:

فإن أقامت فيها بإجارة مه^(٩) أو عارية^(١٠) حار.

وإن طلبت أن تسكنها في غيره لزمه، لأنه ليس عليها أن ترحله ملكها ولا لغيره.

وكذلك إن كانت الدار لأبويها، وهي تسكن معهما فالحكم كما لو كانت لأحبي^(١١).

(١) في نسخة (د) زيادة "من قلنا".

(٢) في نسخة (د) "فإن".

(٣) في نسخة (م) : "لذلك".

(٤) في نسخة (د) زيادة "رد ذلك".

(٥) في نسخة (د) : "بمنها".

(٦) في نسخة (د) : "إن".

(٧) انظر شرح مختصر المرني (٨/١٢٣ب)، الحاوي الكبير (١٤/٢٨٧)، البيان (١١/٧٣).

(٨) في نسخة (د) "تطول".

(٩) في نسخة (م) سقط "مه".

(١٠) في نسخة (د) "إجارة".

(١١) أي : وجب على الزوج أن ينقلها إلى أقرب المواضع لمسكنه، إما بشراء أو إجارة أو عارية، فإن اتفقا على أجرة فأجلها لتسكن حيث شابت لم يجر، لأن فيه إسقاطا لتمييز المسكن لمستحق تعيينه.

انظر : الحاوي الكبير (١٤/٢٨٧).

(١٢) انظر معنى المحتاج (٣/٤٠٣)، الحاوي الكبير (١٤/٢٨٧)، شرح مختصر المرني (٨/١٢٣ب)،

الوجيز (١٠١/٢)، المهذب (٢/١٤٦)، معنى المحتاج (٣/٤٠٦).

٣٩ - مسألة

قال: ولزوجها إذا تركها^(١) فيما يسعها من المسكن، يستر^(٢) بيته وبينها، أن يسكن في سوى^(٣)ها^(٤) يسعها^(٥).

وجملة ذلك: أن على الزوج أن يسكنها في سكني^(٦) مثلها، لأب المرأة قد تكون ذات جهاز^{(٧)(٨)} وجوار، فلا يسعها المسكن الصغير، وقد تكون فقيرة^(٩)، يسعها بيت في خان^(١٠)، وقد أمر الله تعالى بإسكانها ولم يقدر المسكن، فكان المرجع^(١١) في ذلك إلى العرف^(١٢).

ويعتبر لها مسكن حين الطلاق^(١٣) يكون سكني^(١٤) مثلها،

(١) في نسخة (د) "تركها".

(٢) في نسخة (د) "وليس".

(٣) في نسخة (د) "من سواها".

(٤) في نسخة (د) سقط "ما".

(٥) انظر: مختصر الزبي من (٢٩٣).

(٦) في نسخة (د) "مسكن".

(٧) في نسخة (د) سقط "جهاز".

(٨) "جهاز" من جهازه منحه وكسرها، وانفعل من باب التعميل: أي حيا أسباها وبعتها إلى الزوج.

انظر: مختار الصحاح من (٦٦)، المصباح المنير من (٧١)، القاموس المحيط من (٤٧٠).

(٩) أي: ليس لها جهاز ولا جوار.

(١٠) الخان: ما يزل فيه المسافرين.

انظر: المصباح المنير من (١١٣)، مختار الصحاح من ١٠٢.

(١١) في نسخة (د) سقط "للمرجع".

(١٢) العرب: ما اعتاده الناس وساروا عليه في أمور حياتهم ومعاملاتهم من قول أو فعل أو ترك ويسمى أيداً.

العادة، وهي ما استمر الناس عليه على حكم القبول وعادوا إليه مرة أخرى.

انظر مختار الصحاح من (٢١٣-٢١٤)، المصباح المنير من (٢٤١)، القاموس المحيط من (٧٧١).

(١٣) في نسخة (د) سقط "حين الطلاق".

(١٤) في نسخة (د) "مسكن".

ولا اعتبار^(١) مما كانت تسكنه قبل الطلاق^(٢)، لأنه قد ترصى في^(٣) الكاح بدون مسكن مثله، فلا يلزمها الإقامة فيه في العدة، و^(٤) لذلك، قد يسكنها الروح مسكناً أكبر من سكني^(٥) مثله، فلا يلزمه أن يسكنها ذلك في العدة^(٦). فإذا^(٧) طلقها نظرت^(٨):

فإن كانت في مسكن^(٩) مثله: وجبت أن تُقيم فيه^(١٠). وإن [كانت]^(١١) دون مسكن مثله: فإن رصيت به^(١٢) وإلا لزمه^(١٣) أن ينقلها إلى مسكن مثله، من أقرب المواضع [بالمسكن]^(١٤) الذي كانت فيه، وإن أمكنه أن يضم إلى المسكن الذي هي فيه حجرة^(١٥)، ليصور جميعه مسكن منها^(١٦)، فعل^(١٧).

(١) في نسخة (د) "و الاعتبار".

(٢) انظر: شرح مختصر امرئي (٨/ ١٢٣ ب)، الحوي الكبير (٢٨٨/ ١٤)، البيان (٥٣/ ١١)، روضة الطالبين (٤١٠/ ٨)، ملأمة المحتاج (١٦٢/ ٧).

(٣) في نسخة (د) "من".

(٤) في نسخة (م) سقط "الواو".

(٥) في نسخة (د) "مسكن".

(٦) في نسخة (د) زيادة "و كذلك قد يسكنها الروح مسكناً".

(٧) في نسخة (د) "إذا".

(٨) في نسخة (د) سقط "نظرت".

(٩) في نسخة (د) "مسكنها".

(١٠) انظر: الحوي الكبير (٢٨٨/ ١٤)، تحرير شرح فروع (٥١٢/ ٩)، البيان (٥٣/ ١١).

(١١) في نسخة (ط) "كأن"، وما أتت من النسختين (د، م) هو الصحيح.

(١٢) أي: ففقت به.

(١٣) أي: وإن لم ترصى وجب على الزوج.

(١٤) في نسخة (ط) "فالمسكن"، وما أتت من النسختين (د، م) هو الصحيح.

(١٥) في نسخة (م) "حجر".

(١٦) في نسخة (د) "مسكناً لثلاثها".

(١٧) انظر: شرح مختصر لثري (٨/ ١٢٤)، الحوي الكبير (٢٢٨/ ١٤)، بيان (٥٣/ ١١)، روضة الطالبين (٤١٧/ ٨).

وإن كان المسكن الذي كانت فيه، فوق مسكن مثلها: قال: الشافعي رحمه الله: سكن^(١) هو في سوى^(٢) ما^(٣) يسعها^(٤) وهي مسألة الكتاب^(٥)(٦).

وجملسته: أن الدار التي يسكنها، إذا كانت^(٧) فيها حجرة، وكانت إحداها سكني^(٨) مثلها، كان للروح أن يسكن في الأخرى^(٩)، سواء كانت/ الدار أو^(١٠) الحجرة، ولكن يفتق بين أئدار والحجرة.

وإن لم يكن لها حجرة، ولكن لها علو وسفل، وكان إحداها^(١١) سكني^(١٢) مثلها، سكن في [الأخرى]^(١٣) وسد بين السفل والقبر أو^(١٤) علقه^(١٥).
وإن لم يكن لها^(١٦) علو، ولكنها دار كبيرة ذات يوت تفصل عن سكنائها، نظرت:

(١) في نسخة (د) "يسكن".

(٢) في نسخة (د) "سواها".

(٣) في نسخة (د) سقط "ما".

(٤) في نسخة (د) زيادة "في".

(٥) انظر: المسألة ٣٩ ص ٢٩٩.

(٦) انظر: البيان (٥٣/١١)، احادي الكبير (٢٨٨/١٤)، هامة المحتاج (١٦٠/٧)، المذهب

(١٤٦/٢)، وروضة الطالبين (٤١٧/٨).

(٧) في نسخة (د) "إذا كان"، في نسخة (م) "كان".

(٨) في نسخة (د) "يسكن".

(٩) أي: الزوج في الحجرة.

(١٠) في نسخة (د) "أحدها".

(١١) في نسخة (د) "يسكن".

(١٢) في نسخة (م، ط) "الأخر"، وما أتت من نسخة (د) هو الصحيح.

(١٣) لأنهما كائنا كانا من المتلاصقين أو المتجاورين.

(١٤) في نسخة (د) "و".

(١٥) أي: الروح فالأولى أن يسكنها في السفل، فلا يستطلع عليها

انظر: البيان (٥٤/١١).

(١٦) في نسخة (د) سقط "لها".

فإن كانت ذات بيوت كالحانات، كل بيت ينفرّد عن الآخر [بطريق مغلّق] ^(١)؛ فإنه يجوز أن تسكن هي في بيت، ويسكن هو في آخر، ^(٢) كما يجوز أن يسكنها في دارٍ بجوار داره.

وإن لم يكن كذلك، ولكن الدار مسكن واحد ^(٣)، وفيها بيوت بعضها يكتمها ^(٤):

قال أصحابنا: حار أن تسكن فيما فضل عن سكناها، إذا كان معها ذو محرم لها ليلاً ^(٥)، [ثلاثاً] ^(٦) يخلو الروح بها في دار واحدة، وإن كانت امرأة ثقة ^(٧) معها حار.

قال الشافعي: [يسكن معها] ^(٨) محرم ^(٩) وساء ثقات، وهذا استحباب ^(١٠)، وهل يعتبر أن يكون المحرم بالغاً؟

(١) في نسخة (د) "مغلّق".

(٢) في نسخة (ط) "مغلّق وطريق"، وما أثبتته من النسخين (د، م) هو الصحيح.

(٣) في نسخة (د) زيادة "الواو".

(٤) في نسخة (د) "مسكناً واحداً".

(٥) انظر: البيان (٥٤/١١)، الحاوي الكبير (٢٨٩/١٤)، المهذب (١٤٦/٢)، مغني المحتاج

(٤٠٧/٣)، نهاية المحتاج (١٦٣/٧).

(٦) في نسخة (د) سقط "لها ليلاً".

(٧) في نسخة (م، ط) سقط "ثلاثاً"، وما أثبتته من نسخة (د) هو الصحيح.

(٨) الثقة: هي التي يعتمد عليها في الأقوال والأفعال.

انظر: مختار الصحاح ص (٣٤١)، لمصباح المنير ص (٣٨٥)، القاموس المشيخ ص (٨٥٤).

(٩) في نسخة (ط) سقط "يسكن معها"، وما أثبتته من النسخين (د، م) هو الصحيح.

(١٠) في نسخة (د) سقط "محرم".

(١١) انظر: شرح مختصر الرقي (٨/١٢٤)، الحاوي الكبير (٢٨٩/١٤)، البيان (٥٤/١١)، المهذب

(١٤٦/٢-١٤٧).

ذكر القاضي أبو الطيب: أنه لا يجوز حتى يكون بالعمى، لأن [ما] ^(١) دون البالغ ليس بمكلف، فلا يلزمه الإنكار لفاحشة.

وحكي عن الشيخ أبي حامد: أنه قال: / إذا كان مراهما ^(٢) عاقلاً جار، لأن ٧٢٥
الفرض: أن لا يحلوا الرجل بالمرأة ^(٣).

فأما إن لم [يكس] ^(٤) في الدار الكبيرة إلا بيت واحد، والباقي صغاف ^(٥)، لم يمر
أل يسكن معها، وإن كان معها ^(٦) محرم لها ^(٧)، لأنه لا يتصور عشا في السكى ^(٨) / ٣٤٣ ط
توضيح يفرد به.

فإن قال: أنا ^(٩) أبي في الدار حائطاً ^(١٠) حائلاً ^(١١) سبي وبيلك، وأسكن فيما
دون الحائل كان له، إذا أبقى ^(١٢) لها ما هو مكى ^(١٣) مثلها، ثم يطر:

(١) في نسخة (ط) "مل" وما أتت من السنتين (م، د) هو الصحيح

(٢) لرافق: صبي قارب البلوغ، وتحركت آتة وانتهى.

انظر: مختار الصحاح ص (١٣٤)، للصحاح للبر ص (١٤٧).

(٣) انظر: شرح مختصر الزبي (٨/١٦٤)، البيان (١١/٥٥)، مفاتيح المحتاج (٣/٤٠٧)، المهذب

(٦٧/١٦٧)، روضة الطالبين (٨/٤١٨)، غاية المحتاج (٧/١٦٦)

(٤) في نسخة (ط) سبط "يكس"، وما أتت من السنتين (م، د) هو الصحيح

(٥) أي الصفة من البيت، وجمعها صغاف، مثل غرد، وغرف

انظر: المختار للبر ص ٢٥٦، ومختار الصحاح ص ١٨٤.

(٦) في نسخة (د) "سبها".

(٧) في نسخة (د) سقط "فأ"

(٨) في نسخة (د) "تلكس".

(٩) في نسخة (د) "أي".

(١٠) في نسخة (د) زيادة "و"، و في نسخة (م) زيادة "لو".

(١١) أي: حائطاً من طين أو حشب أو قصب.

انظر: لسان العرب (١١/١٨٧).

(١٢) في نسخة (د) زيادة "يحول".

(١٣) في نسخة (د) "بهي".

(١٤) في نسخة (د) "تسكن".

فإن قطع بين مسكنها ومسكنه بمنازل، وجعل بابه خارج مسكنها، حار له أن يسكن فيه، وإن لم يكن [معها]^(٦) مُحَرَّم .

وأما إن كان له باب في الدار التي^(٧) تسكن فيها ، لم يخرج حتى يكون معها مُحَرَّم أو امرأة ثقة^(٨).

قال المرني: هذا خلاف قوله في عِدَّة الوفاة: وذلك^(٩) عدي أولى.

يُريد أن الشافعي رحمه الله قال في عِدَّة الوفاة: لا نفقة لها، لأن ملكه زال عنه^(١٠).

قال المرني : هذا دليل على أنه لا سكنى لها. فلما^(١١) قال الشافعي - رحمه الله - في امبتوتة. لها السكنى، قال: هذا خلاف قوله .

والشافعي لم يُصرّ على^(١٢) السكنى في الفتوى عنها ، وإنما أُلزمه ذلك المرني^(١٣) من طريق المعنى [و]^(١٤) للشافعي في سكنى^(١٥) المتوفى عنها قولان، ولا يختلف قوله في المبتوتة أن لها السكنى. وإنما اختلف لروايل ملك الروح، وهذا ليس باختلاف^(١٦).

(١) في نسخة (ط) "معها"، وما أثبتته من النسخين (د، م) هو الصحيح

(٢) في نسخة (د) "لدي".

(٣) انظر الخاوي الكبير (٢٨٩/١٤)، معني المحتاج (٤٠٧/٣)، البهاق (٥٤/١١)، لهابة المحتاج (١٦٢/٧)، روضة الطالبين (٤٩٩/٨)، الوحي (١٠١/٢).

(٤) في نسخة (د) "كذلك".

(٥) أي: بأن ملكه قد انقطع بالموت

(٦) في نسخة (د) "كما".

(٧) في نسخة (د) "في".

(٨) في نسخة (م) تقدم "لمرني ذلك".

(٩) في نسخة (ط) سقطت "الراو"، وما أثبتته من النسخين (د، م) هو الصحيح.

(١٠) في نسخة (د) سقط "في سكنى".

(١١) انظر 'شرح مختصر المرني (١٢٤/٨)، المهذب (١٤٨/٢)، الخاوي الكبير (٢٧٣/١٤)

٤٠ - مسألة

قال: وإن كان على زوجها دين، لم يبع مسكنها حتى [تنقضي] ^(١) عدتها، وذلك ألها ملكت عليه سكني ما يكتفيها ^(٢).

ومجمله: أنه إذا طلقها في مسكن له ^(٣) كان له إسكانها فيه في العدة ^(٤)، وإن كان عليه دين، فحجر الحاكم عليه، وأراد بيع مسكنه، لم يكن له ^(٥) أن يجردها منه ^(٦)، لأن مسكنها وإن كانت واجبة عليه كديون ^(٧) الغرماء إلا ألها ^(٨) متعلقة بعين ^(٩)، قبل تعلق حقوقهم بماله، فكان ^(١٠) حقها مقدماً ^(١١). كما إذا حجر عليه ^(١٢) وماله مرهون، فإن حق المرهون مقدم ^(١٣).

(١) في نسخة (ط): "تنقضي"، ما أتتبه من النسخة (م، د) هو الصحيح.

(٢) انظر: مختصر المرئي ص (٢٩٣-٢٩٤)، الأم (٢٢٧/٥).

(٣) في نسخة (د) "لها".

(٤) انظر: شرح مختصر المرئي (أ/١٢٤ ب)، المذهب (١١٧/٢)، روضة الصالحين (٤١٩/٨).

(٥) في نسخة (م) "لها".

(٦) أي: تفقد في بيت زوجها.

(٧) في نسخة (د) "ديون".

(٨) في نسخة (د) "أنه".

(٩) أي: المرهون.

انظر: شرح مختصر المرئي (أ/١٢٤ ب).

(١٠) في نسخة (د): "وكان".

(١١) انظر: شرح مختصر المرئي (أ/١٢٤ ب)، الخواص الكبير (٢٩٠/١٤)، روضة

الطالبين (أ/٤٢٠-٤٢١)، البيان (٥٦/١١).

(١٢) في نسخة (م) سقط "عليه".

(١٣) انظر: شرح مختصر المرئي (أ/١٢٤ ب)، الخواص الكبير (٢٩٠/١٤)، البيان (٥٨/١١).

فإن أراد أن يبيع هذا المسكى، أو أراد ذلك^(١) الحاكم نظرت :
فإن كانت من دوات الأقرء، أو من دوات الحمل، لم يجوز بيع الدار، لأن
زمان العدة مجهول^(٢).

وإن كانت معتدة بالشهور، فهل^(٣) يجوز بيعها ؟
من أصحابها من قال: فيها^(٤) قولان^(٥)، كبيع العين المستأجرة.
ومهم من قال : لا يجوز قولاً واحداً^(٦).

والعرف بينهما^(٧) وبين العين المستأجرة: أن المنفعة تكون للمستأجر،
فإن مات انتقلت إلى ورثته، وفي مسائلنا إذا ماتت، رجعت المانع^(٨) إلى
الزوجه، فـ يكون كـأسـه بـاع داراً واسـمـي^(٩)

(١) في نسخة (د) سقط "ذلك".

(٢) قال لابوردى: فالبيع باطل، لأن الحمل يسكى لمدة المستحقة مبيعاً إلى الحمل ثم بيعه بطلاناً.
وإن كانت معلومة لثبته لكونها بالشهور، فصار بطلانها مستحقة في العدة كاستحقاقها في الإجارة.
انظر: الحارثي الكبير (٢٩٠/١٤)؛ وأيضاً: شرح مختصر المرنى (١٢٤/ب)، للمذهب
(١٤٧/٢)، روضة الطالبين (٤١٩/٨)، البيان (٥٥/١١).

(٣) في نسخة (د) "ملى".

(٤) في نسخة (م) "فيه".

(٥) القول الأول باطل، فعل هذا بيدها في العدة أولى أن يكون باطلاً.

القول الثاني: أن يبيعها في الإجارة جائز

انظر: الحارثي الكبير (٢٩٠/١٤).

(٦) أي: البيع في العدة باطل.

انظر: الحارثي الكبير (٢٩٠/١٤).

(٧) في نسخة (م) فيها

(٨) في نسخة (ط) تكرر "المانع".

(٩) الاستثناء: إخراج الشيء من الشيء لولا الإخراج لوجب دخوله فيه، وهذا ينال النص حقيقة
وحكماً، ويتناول التفصيل حكماً فقط.

انظر: التبريدات ص (٢٣).

منفعتها لنفسه^(٢٣١).

ويمكن عسدي أن يقال: إن هذه النفعة ليست ملكاً للمرأة، وإنما ينضجها على ملك الزوج، لأنها تملك استيفائها بنفسها خاصة، يدل على هذا: أنه يصح أن يسكنها في دار [يستعيرها]^(٢٣٢)، وإن كان لم يملك مافعها، ولا يصح أن يملك من جهته، فيكون مستتباً للمنفعة بملكها^(٢٣٣).

فأما إذا حجر^(٢٣٤) عليه ثم طلقها^(٢٣٥)، فإن حقها مسار لحقرق^(٢٣٦) العرماء^(٨) فيضرب^(٩) بأجرة المسكن^(١٠) لمدة^(١١) العدة^(١٢) مع

(١) قـ: المروري ، و لو فعل ذلك ، كان بيعاً باطلاً فكذلك ما أنصى إليه ، وصار بخلاف مروت المستأجر الذي لا يقتضي عود السكنى إليه .

انظر : الحاوي الكبير (٢٩٠/١٤) .

(٢) انظر : شرح مختصر المرني (٨/١٢٤ ب) ، البيان (٥٥/١١) ، الحاوي الكبير (٢٩٠/١٤) ، مائة المحتاج (١٦٠/٧) ، الوصية (١٠٢/٢) .

(٣) في نسخة (م ، ط) "يستعيرها" ، وما أثبتته من نسخة (د) هو الصحيح

(٤) انظر : شرح مختصر المرني (٨/١٢٤ ب) ، ووصية الطائين (٤٢٠/٨) ، الحاوي الكبير (٢٩١/١٤) ، البيان (٥٦/١١) .

(٥) الحجر في اللغة : مطلق الخ وشرعاً : المنوع من التصرف بماله .

انظر : المصباح المنير ص ٧٦ ، مختار الصحاح ص ٧١ ، البيان (٢٠٦/٦) .

(٦) في نسخة (د) "فطلقها" .

(٧) في نسخة (د) "سوى حقرق" .

(٨) العرماء : غرمت الدية والنسب ، وعمر ذلك ، و العرم اللدين وصاحب الدين أيضاً ، وهو الخصم مأخوذ من ذلك لأنه يصير يلحقه على خصمه ملازماً .

انظر : مصباح المنير ص (٢٦٥) ، مختار الصحاح ص (٢٢٢) ، المأموس المحيط ص (١٠٥٣) .

(٩) في نسخة (د) "و يضرب" .

(١٠) في نسخة (د) سقط "بأجرة للمسكن"

(١١) في نسخة (د) "مدة" .

(١٢) في نسخة (م) سقط "لمدة العدة" .

العرماء^(١).

وكذلك إن كان^(٢) طلقها قبل الحجر، إلا إنه لا مسكن له، فتضرب بأجرة المسكن مع العرماء^(٣)، ويستأجر بما يحصها موضعاً تسكن فيه^(٤).

فإن قيل: ألا قلتمتم حق العرماء لأنه أسبق؟

فيل: حقها ثبت^(٥) عليه بالطلاق بعد اختيارها، فشاركت العرماء فيه،^(٦)

كما لو أتت المعلنس^(٧) مالا^(٨) لإنسان، فإنه يشارك ببذله العرماء^(٩).

وكذلك إذا حرق العبد، ثم جرى، فإنما يشتركان^(١٠)، كذلك^(١١) هاها^(١٢).

وما بقي من أجرة مسكنها يكون^(١٣) في دمه إلى البسرة، وتسكن حيث/ شاءت،^(١٤)

(١) في نسخة (د) سقط "مع العرماء".

(٢) في نسخة (د) سقط "كان".

(٣) في نسخة (م) سقط وكذلك إن كان طلقها قبل الحجر إلا إنه لا مسكن له فتضرب بأجرة المسكن مع العرماء.

(٤) انظر: شرح مختصر المرني (٨/١٢٤ب)، الحاوي الكبير (٢٩٢/١٤)، روضة الطالبين (٤٢١/٨).

(٥) في نسخة (د) "ثبت".

(٦) في نسخة (د) سقط "فيه".

(٧) أي: إن كان الزوج غير مالك لمسكن عتقها صرحت مع العرماء بأجرته في مدة العدة.

انظر: الحاوي الكبير (٢٩٣/١٤).

(٨) الإلهاس: هو الانتقال من حالة اليسر إلى حالة العسر.

انظر: المصباح المنير ص (٢٨٦)، مختار الصحاح ص ٢٥٠.

(٩) في نسخة (د) سقط "مالاً".

(١٠) انظر: شرح مختصر المرني (٨/١٢٤ب)، الحاوي الكبير (٢٩٢/١٤)، نهاية المحتاج (١٦١/٧).

البيان (٥٦/١١-٥٨)، المهلب (١٤٧/٢).

(١١) في نسخة (د) زيادة "في".

(١٢) في نسخة (د) "وذلك"، وفي نسخة (م) "لذلك".

(١٣) في نسخة (د) سقط "هاها".

(١٤) في نسخة (د) "فيكون".

فيما^(١) جاوز ما أخذت أجرته^(٢).

وإن قيل: [السكنى]^(٣) يجب^(٤) يوماً فيوماً^(٥)، فكيف صرتم لها بأجرة جميعها؟
قلنا: لا نقول هذا، بل السكنى واجبة جميعها بالطلاق^(٦)، بخلاف السكنى
الواجبة لها في الكاح، وإن^(٧) فيها [قولان]^(٨).

ويفترقان، لأن سكنى الكاح له إبطاها بالطلاق. وهذه/ يتعلق بها حق الله تعالى. ٢٢٦
إذا ثبت هذا: فلم يضرب لها^(٩)، ينظر:

وإن كانت من ذوات الشهور: ضرب بأجرة ثلاثة أشهر^(١٠).

وإن كانت من ذوات الأقران: نظر إلى عادتها:

فإن كانت تحبص^(١١) كل شهر: ضرب لها بأجرة ثلاثة أشهر.

(١) في نسخة (د) "عما".

(٢) قال الطبري: لم ينظر في أجرة السكنى الذي يشبه حلفاً في مدة عدتها، وإن كانت مثلاً مائة درهم
وحقوق سائر فترماء تسع مائة درهم وليس الدر مثلاً مائة درهم، أعطيت عشرة هـ. وهي عشرة دراهم.

انظر: شرح مختصر للزرق (٨/ل ١٢٤ ب).

(٣) في نسخة (م، ط). "عاسكنى"، وما أثبت من نسخة (د) هو الصحيح.

(٤) في نسخة (م) "يجب".

(٥) في نسخة (م) "يوم".

(٦) انظر: شرح مختصر للزرق (٨/ل ١٢٤ ب)، إحصاء الكبر (٢٩٢/١٤)، البيان (٥٦/١١-٥٨)،
روضة الطالبين (٤٢٢/٨).

(٧) في نسخة (د): "لأن".

(٨) في نسخة (د، ط) "قولان"، وما أثبت من نسخة (م) هو الصحيح.

(٩) القول الأول: لا سكنى لها.

القول الثاني: لها سكنى.

انظر: البيان (٥٩/١١).

(١٠) في نسخة (د): "ففي كم ينصرف".

(١١) أي: أن تكون مقعدة بالشهور لصغر أو يأس.

(١٢) في نسخة (د) زيادة "في".

وإن كانت حاملاً: قدر لها أيضاً^(١) عادتها في [الموضع]^(٢) إن [كان لها]^(٣) عادة.
وإنما فعلاً ذلك، لأنه لا يمكن تأخير^(٤) القسمة لحق العرما.

فإن قيل: أليس قلتم إنها إذا كانت معتدة بالأقراء، لا يباع المسكن، لأن المدة
بجهولة، وقد [جعلتموها]^(٥) معلومة^(٦)؟

قنا: لا نقول إنما معلومة، وإنما ضرباً لها بأجرة مدة العادة، لموضع^(٧) الحاجة،/
وإن ذلك في القسمة لا يراعى، وإنما يراعى الجهالة في البيع^(٨)، لأنها تفسده^(٩) (١٠).

إذا ثبت هذا: فإذا صرحت بأجره^(١١) ذلك، فإن القدر الذي يحصها منه،
تسكن به في الموضع الذي كانت فيه، إن أمكنها استحارده .
وإن تعذر^(١٢)، سكنت في أقرب المواضع منه .

(١) في نسخة (د) منقطعاً .

(٢) في نسخة (د، ط) "الموضع"، وما أتته من نسخة (هـ) هو الصحيح

(٣) في نسخة (ط) خطأ "كانت فيها"، وما أتته من النسخين (د، م) هو الصحيح.

(٤) في نسخة (د) "تأخر"، وفي نسخة (م) "تأخر"،

(٥) في نسخة (ط) "جعلتموها"، وما أتته من النسخين (د، م) هو الصحيح.

(٦) فإن الماوردي إنما نصرب معهم في مهالك من مدة الحمل وهي تسعة أشهر وبالعالم من مدة الأكراد وهي ثلاثة أشهر، لأنه ما حملت للمعدة على غالب عودها مع جوار نقصان ولم يحصل على اليقين في الأقل، وجب أن يكون غير المعدة محمولة على العال من عادة غيرها، ولا تحمل على البئر في المصان
انظر: إسنوي الكبير (٢٩٣/١٤) .

(٧) في نسخة (د) : "موضع"،

(٨) نصح في اللغة : مطبق لبادئة وشرعاً : لم يثبت بشئ على وجه مخصوص وتقال هو نقل لك في البر
بعقد المعاوضة

انظر القاموس المحيط ص (٦٥٠)، غرر الصالح ص (٤٥)، لصاح اللبس (٤٦)، البيان (٧/٥).

(٩) في نسخة (د) "تفسد" .

(١٠) انظر شرح مختصر عربي (١٢٥/٨)، إسنوي الكبير (٢٩٣/١٤)، البيان (٥٨/١١) .

(١١) في نسخة (د) "بأجرة"

(١٢) في نسخة (م) "تعذر" .

[وما] ^(١) بقي من مدة ^(٢) العدة، فإن أجرها في دمه، وتسكن حيث شاءت، لأنه لم يحصل لها ما يتعين عليها ^(٣) أن تسكن به ^(٤).

إذا ثبت هذا : فإذا قصت العدة نظرت :

فإن كانت ^(٥) تحكم ^(٦) العرف على ما قدرناه، فلا كلام.

فإن نقصت عن ذلك، بيا [و] ^(٧) أن حقها كان دون ما ضربا ^(٨) [لها] ^(٩) به، فتزد العدة، وتصرب هي والعمراء فيه بحسب ما بقي لهم ^(١٠).

وإن زادت عدتها، فكأنها لم تنقص إلا في أكثر من المدة التي قدرناها فمبه ^(١١) ثلاثة أوجه :

قال أبو إسحاق : لا يضرب بالريادة، لأننا ضربنا لها بما ^(١٢) قدرناه، مع

(١) في نسخة (ط) "وما"، وما أنه من النسختين (د، م) هو الصحيح.

(٢) في نسخة (د) سقط "مدة".

(٣) في نسخة (د) سقط "عليها".

(٤) انظر. شرح مختصر المرني (٨/١٢٥)، البين (١١/٥٧)، الحاوي الكبير (١٤/٢٩٣)، روضة الصالين (٨/٤٢١).

(٥) في نسخة (د) سقط "فإن كانت".

(٦) في نسخة (د) "تحكم".

(٧) في نسخة (ط) سقط "أو"، وما أنه من النسختين (د، م) هو الصحيح.

(٨) في نسخة (د) "لها".

(٩) في نسخة (م، ط) سقط "لها"، وما أنه من نسخة (د) هو الصحيح.

(١٠) أي : نصع حملها في ستة أشهر و نقصي ثلاثة أشهر في شهرين فنصير مدة العدة ثلثي امدة العادة فتزد على العمراء ثلث ما أحلتها، لأنها ضربت معهم بما هي مستحقة لثلبه .

(١١) انظر شرح مختصر المرني (٨/١٢٥)، الحاوي الكبير (١٤/٢٩٤)، البيان (١١/٥٨)، الوجيز (٨/١٠٢)، روضة الطالبيين (٨/٤٢٢).

(١٢) في نسخة (د) "ومبه".

(١٣) في نسخة (د) : "ما".

تجوز الزيادة، فكان^(١) ذلك كان حقها^(٢).

والثاني : يصرب لها بالريادة، كما إذا انقضت عدتها، ردت العصل، ويرجع على كل واحد من الثغماء بما يخصها^(٣).

والثالث: أنه إن كانت^(٤) عدتها بالأفراء، لم تصرب بالريادة، لأن^(٥) المرجع فيها إلى قولها، فلا تستحق [الرجوع]^(٦) بقولها^(٧).

وإن كانت عدتها بالوضع ضربت بالريادة، لأن المرجع في الوضع إلى البية. فأما إن لم يكن لها عدة، فإنه يصرب لها بأقل ما تنقضي فيه العدة، وهو اثنان وثلاثون يوماً ولحطتان. وإن كانت حاملاً: ستة^(٨) أشهر، لأن ذلك هو الذي يتحقق استحقاتها له مع السلامة، لأنها قد تسقط، فتفصي العدة في دون ذلك إلا أن^(٩) الأصل السلامة^(١٠). وإن بان أن العدة أكثر من ذلك، كان على ما مضى من الرجوع الثلاثة^(١١).

(١) في نسخة (د): "وكان".

(٢) انظر: شرح مختصر المرني (٨/١٢٥)، المهدب (٢/١٤٧)، التحرير شرح الوحي (٩/٥١٨).

(٣) انظر: لمصادر السابقة.

(٤) في نسخة (د م): "كان".

(٥) في نسخة (د) سقط "لأن".

(٦) في نسخة (ط). سقط "الرجوع"، وما أتته من السحتين (٢١٥) هو الصحيح.

(٧) في نسخة (د) "قولها".

(٨) انظر: شرح مختصر المرني (٨/١٢٥)، روضة الطالبين (٨/٤٢٢)، المهدب (٢/١٤٧)، المجموع (١٩/٤١٣).

(٩) في نسخة (د م): "سنة".

(١٠) في نسخة (د): "لأن".

(١١) انظر: شرح مختصر المرني (٨/١٢٥)، الخوازي الكبير (١٤/٢٩٤)، روضة الطالبين (٨/٤٢٢)، البيان (١١/٥٧).

(١٢) انظر: شرح مختصر المرني (٨/١٢٥)، الخوازي الكبير (١٤/٢٩٤)، البيان (١١/٥٧)، روضة الطالبين (٨/٤٢١)، المهدب (٢/١٤٧).

٤٠/١ - فصل

إذا طلق امرأته طلاقاً مائناً ثم مات^(١)، وهي في العدة، وكانت ساكنة في داره،
 كان لها السكنى حتى تقضي^(٢) عدتها، فإن أراد الورثة بيع ذلك، فقد مضى بيانه^(٣)،
 وإن أرادوا قسمة للمسكن بينهم نظرت:
 فإن أرادوا قسمة يحصل فيها^(٤) نقض بقاء وإحداث، لم يكن لهم^(٥)، سواء
 قلنا: إن القسمة بيع أو إفراز النسيين^{(٦)(٧)}.
 وإن كانت قسمة بخط، لا يضيق عليها ولا يؤثر عدتها.
 فإن قلنا: إن القسمة إفراز النسيين حازر.
 وإن قلنا: إنها بيع، كان على ما ذكرناه، في جوار^(٨) البيع لمسكن المعتدة^(٩).
 وكذلك الحكم فيه: إذا مات ولم يكن طلق وقلنا للمتوفى عنها: السكنى،
 فأرادوا قسمة المسكن.

(١) في نسخة (د) سقط "ثم مات".

(٢) في نسخة (د) "تقضي".

(٣) انظر ص (٢٢٥) مسألة ٤٠.

(٤) في نسخة (د) سقط "فيها".

(٥) قال الطبري: "لأنما سحفت السكنى فيها غير مكوّنة، فيؤدي ذلك إلى التصيق عليها فهم يكن لهم ذلك".

انظر: شرح مختصر المزني (٨/١٢٥ ب).

(٦) أي: بميز الحقيقين.

(٧) انظر: شرح مختصر المزني (٨/١٢٥ ب)، الحاوي الكبير (١٤/٢٩٢)، معني المصاح (٣/٣٩٦).

المهدب (٢/١٤٦)، روضة الطالبين (٨/٤٢٣).

(٨) في نسخة (د) "حق".

(٩) انظر: البيان (١١/٦١-٦٢)، الحاوي الكبير (١٤/٢٩٢)، شرح مختصر المزني (٨/١٢٥ ب).

المهدب (٢/١٤٧).

٤١ - مسألة

قال الشافعي رحمه الله: فإن كانت هذه المسائل في موته ففيها قولان^(١).

وجملته: أن المتوفي عنها زوجها، عليها العدة أربعة أشهر وعشرة أيام، و^(٢) لا نفقة لها فيه^(٣)، سواء كانت حائلاً أو حاملاً^(٤).

أما الحائض، فلا نفقة لها إذا بات منه و[هي]^(٥) في حال الحياة، فإذا كان ميتاً، أولى أن لا يجب^(٦).

وأما إذا كانت حاملاً: فالنفقة للحمل في أحد القولين^(٧). والموت يسقط نفقة الأقارب، والحمل نفقته نفقة الأقارب^(٨).

وفي القول الآخر: تحب النفقة لها، لأجل الحمل^(٩). وإذا كانت نفقة الحمل

لم يعصل لم تحب، وسقطت عنه بالموت، فالنفقة / الواجبة بسببه أولى أن تسقط^(١٠).

(١) انظر: مختصر المزني ص (٢٩٤)، الأم (٢٢٧/٥).

(٢) في نسخة (د) سقط "الزوا".

(٣) في نسخة (د) سقط "فيه".

(٤) انظر: شرح مختصر المزني (٨/١٢٥ ب). الحواشي الكبير (٢٩٥/١٤)، البيان (٥٩/١١)، العبر شرح الوجيز (٤٩٧/٩).

(٥) في نسخة (م)، ط، "هي"، وما أتت من نسخة (د) هو الصحيح.

(٦) انظر: شرح مختصر المزني (٨/١٢٥ ب)، الحواشي الكبير (٢٩٥/١٤)، البيان (٥٩/١١)، نهاية المحتاج (١٤٦/٧)، وروضة الطالبيين (٣٩٨/٨).

(٧) انظر: شرح مختصر المزني (٨/١٢٥ ب).

(٨) انظر: شرح مختصر المزني (٨/١٢٥ ب).

(٩) انظر: شرح مختصر المزني (٨/١٢٥ ب)، نهاية المحتاج (١٤٦/٧)، مبي المحتاج (٤٠١/٣).

(١٠) انظر: شرح مختصر المزني (٨/١٢٥ ب)، روضة الطالبيين (٣٩٩/٨)، الوجيز (١٠٠/٢)، الحواشي الكبير (٢٩٥/١٤).

وأما السكبي - فاختلف قول الشافعي رحمه الله فيه على قولين:

أحدهما: لا سكبي^(١) هنا^(٢). [يروي]^(٣) ذلك عن علي، وابن عباس، وعائشة^(٤)

رضي الله عنهم.

وبه قال أبو حيفة^(٥) والمزني^(٦).

والثاني: هنا السكبي، روي ذلك عن عمر، وابن عمر^(٧)، وابن مسعود، وأم سلمة

رضي الله عنهم^(٨).

وبه قال مالك^(٩)، [وأحمد]^{(١٠)(١١)}.

[و] وجه الأول: أنه لا بعة هنا، ولو كانت حاملاً، فلم تحبها السكبي،

كما لو كان عليها بشبه^(١٢).

(١) في نسخة (د) "سكبي".

(٢) انظر شرح مختصر المزني (٨/ ١٢٥ ب)، لغاري الكبير (٢٩٧/ ١٤)، البيهقي (٥٩/ ١١)، نهاية المحتاج (١٥٤/ ٧).

(٣) في نسخة (م ط): "وروي"، وما أتته من نسخة (د) هو الصحيح.

(٤) انظر: شرح مختصر المزني (٨/ ١٢٥ ب)، البيهقي (٥٩/ ١١)، لغاري الكبير (٢٩٧/ ١٤).

(٥) انظر: بدائع الصالحات (٣/ ٣٢٨)، المبسوط (٦/ ٣٤٤).

(٦) انظر: مختصر المزني ص (٢٩٤).

(٧) في نسخة (م) سقط "ابن عمر".

(٨) أم المؤمنين عبد الله بنت أبي أمية، تزوجها الرسول ﷺ في السنة الرابعة من الهجرة، وقيل: في السنة الثالثة.

كانت فاضلة حليمة، وروي عنها أنها عمرة وربوب ومولاهما تابع العمري، توفيت بالمدينة، سنة ٥٩ هـ.

وقيل: ٦٢ هـ وهي آخر أشهر أمهات المؤمنين موتاً.

انظر الإحاطة (٤/ ١٣٩)، أسد الغابة (٦/ ٣٤٤)، تهذيب الأسماء واللغات (٢/ ٣٦١).

(٩) انظر: شرح مختصر المزني (٨/ ١٢٥ ب)، الحارثي الكبير (٢٩٧/ ١٤)، البيهقي (٥٩/ ١١).

(١٠) انظر: بداية المجتهد ونهاية المقتصد (٣/ ١٨١).

(١١) أما الرواية الثانية لأحمد فإنها لا سكبي لها.

انظر المعجم (١١/ ٢٩٥)، الإنصاف (٩/ ٣٩٨-٣٦٩).

(١٢) في نسخة (د ط) سقط "وأحمد"، وما أتته من نسخة (م ط) هو الصحيح.

(١٣) في نسخة (م ط): "وجه"، وما أتته من نسخة (د) هو الصحيح.

(١٤) انظر: شرح مختصر المزني (٨/ ١٢٥ ب).

ووجه الآخر: ما روى أن فريضة بنت مالك^(١)، جاءت إلى النبي صلى الله عليه وسلم تستأذنه ليرجع إلى أهلها في بني خديرة^(٢)، فإن زوجها خرج في طلب أعذبه له أبواها، فلما كان بطريق^(٣) القلوم، خنقهم، فقتلوه، فإنه^(٤) لم يترك لي سكيناً^(٥) بمكة، ولا نفقة. فقال النبي صلى الله عليه وسلم: أمكني^(٦) في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله^(٧). وهذا نص. وتنفارق السكنى البقعة، لأن البقعة حقها، فسقطت^(٨) إلى الميراث، والسكنى تتعلق بها^(٩) حق الله سبحانه^(١٠) وتعالى [فانفارقاً]^(١١).

(١) فريضة بنت مالك من صبيان عبد الأصبارية المخرجة الخديرية، ويقال لها أيضاً: فارية صحابية جميلة، وهي أخت أبي سعيد الخدري، وأما حبيبة بنت عبد الله بن أبي بن سلول، شهدت بيعة الرضوان مع رسول الله ﷺ، ها أحاديث، وروى لها أصحاب السنن وقصى عثمان في حديث له. انظر: أسد الغابة (٦/٢٣٥)، الإصابة (٤/٣٧٥)، تهذيب التهذيب (١٢/٤٤٥).

(٢) في نسخة (د) سقط "في بني خديرة".

بنو خديرة بمصر الحجاز وسكون المثل وفتح الراء: بطن من الأصبار.

انظر: الإكمال: (٣/١٢٨).

(٣) في نسخة (د) "يطرب".

(٤) في نسخة (د) "وانه".

(٥) في نسخة (د) "سكيناً".

(٦) في نسخة (د) "أمكني".

(٧) أخرجه أبو داود في كتاب الطلاق "باب في التوفيق عنها سفيل" ح/٢٣٠٠ ج ٤١/٢ حديث صحيح، وأخرجه الترمذي في كتاب الطلاق "باب أين تمتد التوفيق عنها زوجها" ح/١٦٠٤ ج ٤٩٩-٥٠٠، وابن ماجه في كتاب الطلاق "باب أين تمتد التوفيق عنها زوجها" ح/٢٠٣١ ج ٦/٦٥٤، والدارمي في كتاب الطلاق "باب خروج التوفيق عنها زوجها" ح/١٦٨، والموطأ في كتاب الطلاق "باب مقام التوفيق عنها زوجها في بيتها حتى نخل" ح/٧٦، والإمام أحمد في المسند ٤٢١/٦.

(٨) في نسخة (د) "قد صرفت".

(٩) في نسخة (د) "لها".

(١٠) في نسخة (د) "قول الله تعالى"، في نسخة (د) سقط "سبحانه".

(١١) في نسخة (ط) سقط "فانفارقاً"، وما أثبتته من المسننين (د، هـ) هو الصحيح.

ويفارق وطء^(١) الشهة، لأنه لم يصغر عن سبب يوجب^(٢) السكى^(٣).

٤٢ - مسألة

قال: وللورثة^(٤) أن يسكنوها/ حيث شاءوا، إذا كان موضعاً حريزاً وليس طء^(٥) لها أن تمتنع^(٥).

وجهه^(٦): إن^(٧) الشافعي رحمه الله فرع هذه المسألة، على أحد القولين، وهو أنه لا سكى لها، لأنه إذا قلنا: لها السكى، فإنها تسكن في الموضع الذي مات فيه، فإن تعدد ذلك سكنت في أقرب المواضع إليه، ولا يقف على اختيار الورثة^(٨).

وإذا قلنا: إنه لا سكى لها، فإذا قال الورثة: نحن نسكنها^(٩) موضعاً تفصي العدة فيه حفظ^(١٠) النسب، كان لهم ذلك، لأن لهم حقاً في النسب^(١١).

(١) في نسخة (د) سقط "وطء".

(٢) في نسخة (د) "يوجب".

(٣) انظر شرح مختصر المرني (٨/١٢٦)، البيان (٥٩/١١)، الحاوي الكبير (٢٩٦/١٤)، مغني المحتاج (٤٠٢/٣)، المذهب (١٤٧/٢).

(٤) في نسخة (د): "ورثتها".

(٥) انظر: مختصر المرني ص (٢٩٤)، الأم (٢٢٧/٥).

(٦) في نسخة (د) "وجهه ذلك".

(٧) في نسخة (د) زيادة "قول".

(٨) انظر شرح مختصر المرني (٨/١٢٦ ب)، الحاوي الكبير (٢٩٧/١٤).

(٩) أي: إما من الشركة إن كانت لو من ماله محصياً لماء ميتة.

(١٠) في نسخة (د) زيادة "ليكون ليحفظ".

(١١) انظر شرح مختصر المرني (٨/١٢٦ ب)، الحاوي الكبير (٢٩٧/١٤)، البيان (٦١/١١).

قال : وللسلطان أن يحصنها^(١) يريد^(٢) أنه إذا لم يسكنها الورثة، وأراد أن يسكنها السلطان ليحصنها، ويحفظ^(٣) ماء البيت^(٤)، كان له، ولم يكن لها أن تمتنع، لأن الله تعالى^(٥) حفظ^(٦) حقوق النسب^(٧).

٤٣ - مسألة

قال: ولو أذن لها أن تنتقل [فنقل]^(٨) متاعها وخدمتها، ولم تنتقل ببدنها حتى مات أو طلق، اعتدت في بيتها الذي كانت فيه^(٩).
وجملته : أن الزوج إذا أمرها أن تنتقل إلى دار أخرى، ثم طلقها أو مات عنها، بظرت :
فإن طلقها أو مات [عنها]^(١٠) بعدما انتقلت إلى الدار الأخرى^(١١)، كان عليها أن تعتد في مكانها ولا تنتقل، لأنه مسكنها حين الطلاق.

(١) انظر: مختصر المزني ص ٢٩٤.

(٢) في نسخة (د) "أراد".

(٣) في نسخة (د) زيادة "النسب".

(٤) في نسخة (د) سقط "ماء البيت".

(٥) في نسخة (د) سقط "لأن الله تعالى".

(٦) في نسخة (د) زيادة "لأنه"، وفي نسخة (هـ) زيادة "لأن إليه".

(٧) انظر: المحاوي الكبير (١٤/٢٩٧-٢٩٨)، البيان (١١/٦٦)، الوجيز (٢/١٠٢)، المهدب

(٢/١٤٧)، روضة الصائين (٨/٤٢٤)، شرح مختصر المزني (٨/١٢٦هـ)، مغني المحتاج

(٣/٤٠٦).

(٨) في نسخة (ط) - "فعلت"، وما أتت به من النسخين (د، م) هو الصحيح.

(٩) انظر : مختصر المزني ص (٢٩٤)، الأم (٥/٢٣٨).

(١٠) في نسخة (د، ط) سقط "عنها"، وما أتت به من نسخة (م) هو الصحيح.

(١١) في نسخة (د) سقط "الدار الأخرى".

وإن كان ذلك قبل أن تنتقل، كان عليها أن تعتد في مكانها، ولا تنتقل، لأنه مسكنها^(١) وقت الطلاق، وليس للروح أن ينقلها في العدة عن مسكنها، فلا تنتقل بأمره^(٢) الأول^(٣).

وإن كان طلقها وهي في الطريق خارجة من^(٤) الدار الأولى ولم تصل إلى الثانية^(٥) فيه وجهان:

أحدهما: أنها بالخيار بين أن ترجع إلى الأولى، فتعتد فيها، لأنها لم تحصل في الثانية^(٦) وبين أن تمضي إلى الثانية^(٧)، لأنه أدن لها فيها^(٨).

والثاني: أنها تصير إلى الثانية، لأنها خرجت من الأولى منتقمة بإدبه، فخرجت من أن يكون مسكنها^(٩)، وهي قاصدة إلى الثانية للسكنى بإدبه، فكانت^(١٠) مسكنها^(١١).

(١) أي: مقبلة في الدار الأولى يدعها ورحلها وخدمها، اعتدت فيها ولم تعتد في الثانية انظر: الحاوي الكبير (٢٩٨/١٤).

(٢) في نسخة (د): "لأمره".

(٣) انظر: الحاوي الكبير (٢٩٨/١٤)، البيان (٦٢/١١)، غاية المحتاج (١٥٨/٧)، معي المحتاج (٤٠٤/٣).

(٤) في نسخة (د): "إلى".

(٥) أي: طلقتها وهي بين الدارين.

(٦) انظر: شرح مختصر المري (٨/١٢٦ ب)، الحاوي الكبير (٣٠٠/١٤)، البيان (٦٣/١١).

(٧) في نسخة (د): "بالثانية".

(٨) انظر: شرح مختصر المري (٨/١٢٦ ب)، الحاوي الكبير (٣٠٠/١٤)، البيان (٦٣/١١).

(٩) في نسخة (د) سقط "لأنها خرجت من الأولى منتقمة بإدبه فخرجت من أن يكون مسكنها".

(١٠) في نسخة (د): "فكان".

(١١) قال الطبري: بما تعتد في البيت الثاني، لأن الروح أمرها بالاتصال إليه فهي مأمورة بالاتصال إليه ومهيبة عن القعود في الدار الأولى وهو الوجه الصحيح.

انظر: شرح مختصر المري (٨/١٢٧ أ).

إذا ثبت هذا: فإن الاعتبار باستقامتها يدلها، دون قماشها وخدمها^(١).
ولو^(٢) كانت في الدار الأولى، وقد نقلت قماشها إلى الثانية، ثم طلقها، أقامت
في الأولى^(٣).

ولو كانت انتقلت^(٤) إلى الثانية، ولم تنقل^(٥) قماشها، كان^(٦) عليها اتمام في
الثانية، لأن الاعتبار بها^(٧) دون القماش، كما قسنا فيه: إذا حلب أن لا تقيم^(٨) في
هذه الدار، فانتقلت^(٩) عنها دون قماشها^(١٠) لم تحث، ولو نقلت القماش ولم
تنتقل حث^{(١١)(١٢)}.

(١) انظر: شرح مختصر الربيع (١/٨) (١٢٧م)، الحارثي الكبير (٢٩٩/١٤)، البيان (٦٣/١١)، المهذب .
(٢) (٤٧/٢)، الوجيز (١٠٠/٢)، روضة الطالبين (٤١٠/٨)، الوسيط (٣٨٥/٣).

(٣) في نسخة (د) "فإن".

(٤) أي: اعتدت في الأولى فلا اعتبار بدلتها.

(٥) في نسخة (د) "انتقل".

(٥) في نسخة (د) "تنتقل".

(٦) في نسخة (د) "فإن".

(٧) أي: بدلتها دون رحلتها وخدمها بدليل قوله تعالى: ﴿وَقِيمْنَ عَنْكُمُ ذُنُوبَكُمْ أَنْ تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ
مَسْكُونَةٍ فِيهَا مَتَعٌ لَكُمْ﴾، سورة النور، الآية: ٢٩.

انظر: البيان (٦٣/١١).

(٨) أي: لا تسكن.

(٩) في نسخة (د) "فانتقل".

(١٠) في نسخة (د) "قماشه".

(١١) حث: وحث. الإثم والذنب، وبلغ العلم الحث أي بلغ العصية والطاعة بالبلغ، والحث
الحنث في اليمين.

انظر: حمار الصحاح ص (٨٧)، لنصاح المص ص (٩٥)، القاموس المحيط ص (١٦٧).

(١٢) انظر: الحارثي الكبير (٢٩٩/١٤)، الوجيز (١٠٠/٢)، المهذب (١٣٢/٢)، معني المحتاج
(٤٠٤/٣).

وكذلك^(١) يقول في حاضري للمسجد الحرام^(٢): الاعتار بمقام الرجل^(٣) دون ماله.

فإن قيل: فقد^(٤) اعتبرتم في نقل الصدقة^(٥)^(٦)، من البلد^(٧) الذي فيه^(٨) المال دون صاحبه.

قلنا: لأن الحق يتعلق بالمال فاعتبر فيه، وهما ما يتعلق الحق بها^(٩)، فكان الاعتبار [بذلك]^(١٠)^(١١).

أ/٤٣- فرع

إذا انتقلت إلى الدار الثانية، ثم عادت لتأخذ القماش، فطبقها^(١٢)^(١٣)، فإنها تقسم في الثانية، لأنها صارت مسكها بالانتقال إليها، وإنما عادت إلى الأولى للحاجة،

(١) في نسخة (د، م) "لذلك".

(٢) أي: ما كان فضل المسجد الحرام.

(٣) في نسخة (د) "رجل".

(٤) في نسخة (د) "قد".

(٥) في نسخة (د) "الصدقات".

(٦) الصدقة: هي العطية ينمي بها للثروة من الله تعالى، والمراد هنا: الزكاة.

انظر: لصباح الميرص (٢٠٢)، مختار الصحاح ص (١٨١)، انعموس المحيط ص (٨٢٩)

(٧) في نسخة (د) "البلدان".

(٨) في نسخة (د) "فيها".

(٩) في نسخة (د، م) "به".

(١٠) في نسخة (ط) "لها"، وما أثبتته من السختي (د، م) هو الصحيح

(١١) انظر: الحاوي الكبير (٢٩٩/١٤).

(١٢) في نسخة (د) "وطبقها".

(١٣) أي: طبقها وهي في الدار الأولى، لو مدت عنها.

انظر: البيان (٦٣/١١).

فلاعتبار^(١) بمسكها دون موضعها، وتمازق كونها في الأولى قبل الانتقال، لأنها لم يحصل منها الانتقال^(٢).

٤٤ - مسألة

قال: ولو خرج بما مسافراً، أو أذن لها أن تخرج^(٣)، فزابت^(٤) مولد، فمات أو طلقها ثلاثاً فسواء^(٥)، ولها الخبار في أن تعصي لسفرها ذاهبة وجائية، وليس عليها أن ترجع^(٦).

وجملته: أنه إذا أذن لها في السفر، ثم طلقها أو مات عنها، نظرت:

فإن كانت^(٧) في بيتها لم تخرج عنه: لم يجر لها أن تسافر، وكان عليها المقام فيه، سواء كانت أخرجت/رحلها أو لم تخرجه^{(٨)(٩)}، لما مضى

١٠/م

(١) في نسخة (د) "و الاعتبار".

(٢) انظر: شرح مختصر المزني (٨/١٢٧)، معني المحتاج (٢/٤٠٤)، البياض (١١/٦٣)، روضة الطالبين (٨/٤١٠)، التوسيع (٢/١٠٠-١٠١).

(٣) الحج لما: القصد.

وشرها قصد الكعبة بلسان. وقال بعضهم: القصد على جهة التعظيم.

انظر: القاموس المحيد ص (١٨٠)، مختار الصحاح ص (٧٠)، الصباح للبرص (٧٦)، معني المحتاج (١/٤٦٠).

(٤) فزابت: أي تركت.

انظر: لسان العرب (١١/٣١٣).

(٥) في نسخة (د) "و سواء".

(٦) انظر: مختصر المزني ص (٢٩٤)، الأم (٥/٢٢٩).

(٧) في نسخة (د) "كان".

(٨) أي: الاعتبار ببيتها وليس رحلتها و محتمها.

انظر: شرح مختصر المزني (٨/١٢٧).

(٩) انظر: المحاري الكبر (١٤/٣٠٠)، البياض (١١/٦٣-٦٤)، للذهب (٢/١٤٧)، نهاية المحتاج

(٧/١٥٨).

وإن كانت قد خرجت من بيتها، إلا أنها لم تعارق البيان والمارل، فظاهر كلامه: أنه ليس لها^(١) الرجوع إلى منزله^(٢)، لأنه قال: فزابت منزله فمات أو طلقها كان لها الخيار.

وإلى هذا ذهب أبو سعيد الأصبهاني، لأن مرابقتها للمنزل بإدبه، يسقط عنها حكمه^(٣).

وقال أبو إسحاق: عليها أن ترجع إلى المنزل، لأنها لم تنصر مسافرة قبل معارقة البيان والمارل، فلا يجوز أن تنتدي السفر بعد وجوب العدة^(٤). وبأول^(٥) كلامه: بأنه أراد بمفارقة المنزل: جميع المارل فأما^(٦) إن كانت فارقت البيان والمارل، نظرت :

(١) في نسخة (د، م): "عبيها".

(٢) في نسخة (د، م): "منزله".

(٣) وهو الظاهر من مذهب الشافعي، وقد صرح به في "الأم" فقال: فارقت المنصر أو لم تعارقه.

انظر: الأم (٢٢٩/٥)، شرح مختصر المزني (١٢٧/٨).

(٤) أي: حكم المثل في الإقامة فيه.

انظر: البيان (٦٤/١١).

(٥) انظر: شرح مختصر المزني (١٢٧/٨)، البيان (٩٤/١١)، المذهب (١٤٧/٢)، روضة الطالبين (٤١١/٨).

(٦) انظر: الحاوي الكبير (٣٠١-٣٠٠/١٤)، البيان (٦٤/١١)، روضة الطالبين (٤١١/٨)، معى المحتاج (٤٠٤/٣)، المهلب (١٤٧/٢).

(٧) التأويل في الأصل: الترجيح.

وشرعا: صرف النطق عن معناه فظاهر إلى معنى يحتمله إذا كان المختص الذي يراه موافقا بالكتاب والسنة.

انظر: مختار الصحاح (٢٧)، المصباح المبرور (٢٣)، القاموس المحيط (٨٨٦).

(٨) في نسخة (د): "وأما".

فإن كان السفر الذي أدن^(١) لها فيه سفر، نقلة من بند إلى بلد آخر^(٢)، فقد خرجت من الأول ولم تصل إلى الثاني، وكان بمنزلة أن يأذن لها في الانتقال من دار إلى دار، وخرجت من الأولى فطلقتها [قبل]^(٣) أن تصل إلى الثانية، وقد حكينا فيها^(٤) وجهين في المسألة قبلها^(٥).

أحدهما: أنها محقرة^(٦).

ط/٣٤٦

والثاني: أنها تمضي إلى ما انتقلت إليه، وهو اختيار أبي إسحاق، وهو الأقبس^(٧). ومضى توجيههما^(٨).

وأما إن كان السفر لا^(٩) للانتقال، كالسفر للحج أو العمرة^(١٠) أو التجارة أو الزيارة أو الزعة، فهي بالخيار^(١١) وجهاً واحداً بين أن ترجع إلى بيتها^(١٢)، وبين

(١) في نسخة (د) سقط "أدن".

(٢) في نسخة (د) م) سقط "آخر".

(٣) في نسخة (ط): "قبل"، وما أثبتته من السحج (د م) هو الصحيح.

(٤) في نسخة (د) سقط "فيها".

(٥) انظر: ص (٢٤٩).

(٦) انظر: شرح مختصر للربيع (٨/١٢٧)، روضة الطالبين (٨/٤١١)، الحاوي الكبير (١٤/٣٠٦)، البيان

(١١/٦٤)، الهدى (٢/١٤٧).

(٧) أي: الصحيح.

(٨) انظر: ص (٢٥٦).

(٩) انظر: شرح مختصر للربيع (٨/١٢٧)، الحاوي الكبير (١٤/٣٠٦)، البيان (١١/٦٥)، الهدى

(٢/١٤٧)، الوسيط (٣/٣٨٥).

(١٠) في نسخة (د) سقط "أو".

(١١) العمرة مع الزيارة.

وشرها: قصد بيت الله الحرام في جميع السنة للسك.

انظر: للصباح لمير ص (٢٥٥)، مختصر الصحاح ص (٢٧٥)، قاموس المحيط ص (٤١٤)، البيان (٩/٤).

(١٢) في نسخة (د) "باعتبار زوجها".

(١٣) أي: مسكنها في البلد الذي انتقلت منه.

أن تقضي لسفرها، وإنما كان لها الرجوع، لأنه مسكها لم تنتقل عنه، وإنما كان لها
المضي في سفرها، لأنها صارت إلى الموضع الذي أدن لها فيه، وهو السفر^(١).

ولأن عليها مشقة بالرجوع^(٢)، والاقطاع^(٣) عن الإقامة^(٤).

إذا ثبت هذا: فإن عادت إلى منزلها اعتدت فيه^(٥).

وإن مضت إلى مقصدها، نظرت:

فإن كن للصح أو العمرة، كان لها الإقامة حتى تقضي ما خرجت له من ذلك،
[وكذلك]^(٦) إن كان خروجها لتجارة أو حاجة، فتقيم حتى تقضي حاجتها^(٧).

وإن كان ذلك لزيارة أو نزهة، نظرت:

فإن لم يكر قدر لها مدة، فإنها تقيم إقامة المسافرين ثلاثاً، ولا تزيد عليها، لأن
ما زاد عليها في حكم الإقامة^(٨).

وإن كان قدر لها مدة، ففيه قولان:

أحدهما: إنها لا تزيد على الثلاث، لما ذكرناه^(٩)

(١) انظر. شرح مختصر المرقى (٨/ل ١٢٧ ب)، الحارثي الكبير (٣٠٦/١٤)، البيان (٦٥/١١)

(٢) في نسخة (د): "في الرجوع".

(٣) في نسخة (د): "الانتقال".

(٤) انظر: شرح مختصر المرقى (٨/ل ١٢٧ ب)، الحارثي الكبير (٣٠٠/١٤)، بداية الفتح (١٥٨/٧).

الوجيز (١٠١/٢)، البيان (٦٤/١١).

(٥) أي: بقية المدة.

(٦) في نسخة (ط) سقط "وكذلك"، وما أتت من المستحسن (د، م) هو الصحيح.

(٧) انظر. شرح مختصر المرقى (٨/ل ١٢٧ ب)، البيان (٦٥/١١).

(٨) انظر. شرح مختصر المرقى (ل ١٢٧ ب)، روضة الطالبين (٤١١/٨)، معني المحتاح (٤٠٤/٣).

٤٠٥، البيان (٦٥/١١)، لليلقب (١٤٧/٢).

(٩) لأنه لم يعمل الثانية مسكناً لها، وإنما أدن لها في انعام فيها، وذلك لا يقتضي أكثر من إقامة السفر.

انظر: البيان (٦٥/١١).

والسثاني : إنما تقيم لئدة التي قدرها^(١) لها، لأن سفرها إنما جاز بحكم إذنه، فكان بحسب ما أذن^(٢).

إذا ثبت هذا: فإن أقامت لئدة في جوارها، أو قصت الحاجة التي خرجت لها، نظرت: فإن كان الطريق عروفاً، فالعود متعلداً، وتتم العدة في مكائها^(٣).

وإن كان الطريق مأموناً، نظرت فيما بقي من العدة:

فإن كان يمكنها أن تعود إلى مسكنها، وقد بقي من عدتها بقية تكملها فيه، لزمها^(٤) ذلك^(٥).

وإن كان ما بقي من عدتها بقدر مسافتها، فهل يلزمها^(٦) العود^(٧) فيه وجهان:

أحدهما: لا يلزمها، وتقيم في مكائها، لأن إقامتها^(٨) العدة مقبلة في مكائها

أولى من إتيانها في السفر.

والثاني : يلزمها العود، وهو نصه في الأم^(٩) لمعين^(١٠):

(١) في نسخة (د) "قدر".

(٢) أي: كما لو أمرها بالانتقال.

(٣) أي: لا يمكنها أن تعود إلى بلد الأول، أو لم تجد رقة تسافر معها.

انظر: شرح مختصر للزبي (٨/١٢٧ ب).

(٤) انظر: البیان (٦٥/١١)، المذهب (١٤٨/٢)، احادي الكبر (٣٠١/١٤)، مضي الحاج

(٤٠٤/٣)، لحاية المحتاج (١٥٩/٧).

(٥) في نسخة (د) "فرضها".

(٦) انظر: شرح مختصر الزبي (٨/١٢٧ ب)، روضة الطالبين (٤١١/٨)، المذهب (١٤٨/٢).

(٧) في نسخة (د) "يلزم".

(٨) في نسخة (د) "بالعود".

(٩) في نسخة (د) "إقامتها".

(١٠) انظر: الأم (٢٢٩/٥).

(١١) انظر للمذهب (١٤٨/٢)، مضي المحتاج (٤٠٤/٣)، معالي حكيم (٣٠١/١٤)، البيان (٣٠٢/١١).

أحدهما: إن إقامتها لم تأذن فيها، وعَوْدُها مأدُون فيه من جهته .

والثاني: إن المكان الذي تعود فيه، أقرب إلى مسكنها من الموضع الذي تقيم فيه، فكان ^(١) أولى ^(٢).

إذا ثبت هذا فإن أبا حنيفة: يقول إذا طلقها أو مات عنها، وببها وبين مسكنها دون [مسيرة] ^(٣) ثلاثة أيام، وجب عليها الرجوع، وإن كان ثلاثة أيام، فإن كان بينها وبين الموضع الذي قصدته، دون ثلاثة أيام، لزمها المصير إليه ولاعتداد فيه، وإن كان بينها وبين الموضع الذي قصدته ثلاثة أيام، / فإن كان الموضع الذي هي فيه موضع إقامة أقامت فيه، وإن لم يكن موضع إقامة كان لها أن تمضي إلى مقصدها ^(٤).

واحتج: بأن إنشاء السفر للصحيح محرم عليها في مَرْطَا، فكان محرماً عنها في سفرها ^(٥) كالطبيب ^(٦) ^(٧).

ودليلنا إن العلة وجبت عليها وهي مسافرة، فلم يلزمها الرجوع عن سفرها، كما لو كان بينها وبين مسكنها ^(٨) مسيرة ثلاثة أيام، ومفصلها دون ذلك. ويعارض كونها في السفر كونها في مَرْطَا : أما إذا كانت في مَرْطَا ، لا تنشئ سفرًا وإن قل، بخلاف المسافرة.

(١) في نسخة (د) : "وكان" .

(٢) انظر : شرح مختصر لمربي (٨/١٢٧ب)، روضة الطالبين (٨/٤١٦)، هاية المحتاج (١٥٩/٧)، معي المحتاج (٤٠٤/٣) .

(٣) في نسخة (ط) سقط "مسيرة"، وما أتت من السخري (د، م) هو الصحيح

(٤) انظر : بدائع الصلتع (٣/٣٢٤).

(٥) في نسخة (د) "مَرْطَا" .

(٦) الطبيب ، من محظورات الإحرام، محرم في البدن والقنوب أو شيئاً منها

(٧) انظر : بدائع الصلتع (٣/٣٢٤) .

(٨) في نسخة (د) "مَرْطَا" .

وبعارق الطيب: لأن المشقة لا تلحق في تركه^(١) في السفر، و^(٢) يشق ترك
السفر على المسافر فافتراقاً^(٣).

٤٥ - مسألة

قال الشافعي رحمه الله: ^(١) لو أذن لها في زيارة أو نزهة، فعليها أن ترجع،
لأن الزيارة ليست مقاماً^(٢).

وقد ذكرنا إنما إذا خرجت للزيارة أو للنزهة، وفارقت البیان، فلها أن تمضي ١٠٥ هـ
في سفرها .

واختلف أصحابها في تأويل هذا الكلام .

فقال أبو إسحاق: إما أراد إذا أذن لها في زيارة أو راحة في البلد، ثم طلقها^(٣)،
عادت إلى مسكنها، بخلاف ما ذكرناه^(٤)^(٥): إذا أذن لها في الانتقال إلى موضع آخر
من البلد، فانتقلت إليه لم تعد^(٦).

(١) في نسخة (د) "وتركه" .

(٢) في نسخة (د) "ولو" .

(٣) انظر : شرح مختصر المزني (١٢٨/٨)، المذهب (١٤٨/٢) ، روضة الطالبين (٤١٢/٨-٤١٣) .

(٤) في نسخة (م) زيادة "الولو" .

(٥) انظر : مختصر المزني ص (٢٩٤) ، الأم (٢٢٩/٥) .

(٦) إذا مات أو طلقها قبل عروجها بزيارة والنزهة، لم يكن ما الخروج وانما في منزله لعدة

انظر : الحاوي (٣٠٣/١٤) .

(٧) انظر : ص (٢٥٣) .

(٨) انظر : شرح مختصر المزني (١٢٧/٨) ، الحاوي الكبير (٣٠٣/١٤) ، البیان (٦٦/١١) ، غاية

محتاج (١٥٨/٧)

(٩) وقال الماوردي، هذا تأويل من جعل استقرار سفرها بمسافة يوم وليلة ، فعليها إذا مات أو طلق بعد

خروجها وجعل وصولها أن تعود، ولو كان بعد يوم وليلة لم يلزمها العود

انظر : الحاوي (٣٠٤/١٤) .

وقال الشيخ أبو حامد: إما أراد أنما إذا خرجت إلى ريادة أو رهقة، فمضت إليها لا تقسم أكثر من ثلاث^(١)، وترجع، لأن ذلك لا يتضمن إقامة، بخلاف إذهبه في الحج والتجارة^(٢)، وقد قال في الأم: عليها أن ترجع، سواء كانت في المصر أو خارجاً منه^(٣).

٤٦ - مسألة

قال: ^(١) لا تخرج إلى الحج^(٢) بعد انقضاء العدة، ولا إلى مسيرة يوم إلا مع ذي رحم^(٣) محرم.

وهذه المسألة ليست من العدد، وقد ذكرناها في الحج^(٤): وإن السفر الواجب ليس من شرطه المحرم^(٥).

(١) وأما الثلاث، فلها أن تقسم فيها، وإنما قصد الشافعي بهذا: أن يفرق بين السفر للزهره والريارة، وبين السفر للإقامة، والإقامة مئة.

انظر: البيان (١١/٦٦).

(٢) انظر: شرح مختصر الدرر (٨/١٢٩)، البيان (١١/٦٧)، معني اصطلاح (٣/٤٠١)، الزجر (١/١٠٢).

(٣) انظر: الأم (٥/٢٢٩).

(٤) في نسخة (م) ريادة "أرو".

(٥) في نسخة (د) ريادة "إلا".

(٦) في نسخة (م) سقط "رحم".

(٧) انظر: مختصر الدرر (٥/٢٢٩)، الأم (٥/٢٢٩).

(٨) لم أقف على كتاب صحيح من كتاب شامل. انظر: للمسألة في كتاب الحج من الخواص للمواردي (٣/٥)، البيان (٤/٧).

(٩) قال الطبري: ودلنا على صحة قولنا: أنه سفر واجب فلم يشترط فيه المحرم كسفر الحج، وأيضاً: وإنما مسافة يجب قطعها فلم يكن من شرطه المحرم.

انظر: شرح مختصر الدرر (٨/١٢٨).

وخالفنا فيه أبو حنيفة^(١) إلا في سفر المحرقة ومضى الكلام معه.

ط/٣٤٧

وأما سفر الطاعة غير الواجب، والمباح: فمن شرطه المحرم^(٢).

ومن أصحابنا من قال: ليس من شرطه^(٣) ذلك^(٤)، كالسفر الواجب^(٥).

وهذا ليس بصحيح، لقوله صلى الله عليه وسلم: (لا يحل لامرأة^(٦) تؤمن بالله

واليوم الآخر، أن تسافر يوماً، إلا مع [ذي]^(٧) محرم^(٨))

قال الشافعي رحمه الله: وإن أرادت الخروج إلى الحج، فخرج مع ساء ثقات^(٩).

قال أبو علي بن أبي هريرة^(١٠): إنما قال ذلك^(١١)، إذا لم يكس

(١) انظر: بدائع الصالح (٣/٣٢٣)، المبسوط (٤/١٦٣).

(٢) انظر: شرح مختصر المزني (٨/١٢٨)، إتحاف الكبار (١٤/٣٠٤).

(٣) في نسخة (د) وبإضافة "المحرم".

(٤) في نسخة (د) سقط "ذلك".

(٥) انظر: شرح مختصر ابن أبي (٨/١٢٨)، إتحاف الكبار (١٤/٣٠٤)، إتيان (١١/٦٦).

(٦) في نسخة (د)، وبإضافة "أن".

(٧) في نسخة (د) "نوي"، وما أتت من النسخة (٥ م) هو الصحيح.

(٨) أخرجه البخاري (٣/٢٤٤-٢٥٠) في باب حج النساء ((عن ابن عباس رضي الله عنه لمعظ: لا تسافر المرأة

إلا مع ذي محرم ولا يدخل عليها رجل إلا ومعه محرم...)).

وعن أبي سعيد الخدري لمعظ: ((لا تسافر امرأة مسيرة يومين ليس معها زوجها أو ذو محرم)).

وأخرجه مسلم (١/٥٦٣-٥٦٤) في "باب سفر المرأة مع محرم إلى الحج وغيره" عن ابن عمر

بهذا المعنى: ((لا تسافر المرأة ملأنا إلا ومعه محرم)). وفي رواية أخرى ((فوق ثلاث))، والمعنى:

((لا تسافر المرأة يومين مع الفهر)). وفي لمعظ: ((مسيرة وليلة)) وأماط أخرى متقاربة

(٩) انظر: مختصر طبري ص (٢٩٤)، الأم (٥/٢٢٩).

(١٠) أبو علي الحسن بن الحسين بن أبي هريرة البغدادي، أحد أئمة الشافعية، انتسب إليه إمامة الشافعية في

العراق، درس ببغداد فتخرج عليه خلق كثير، صنع التعليق الكبير على مختصر الشافعي، توفي ببغداد سنة

٣٤٥ هـ وقيل سنة ٣٤٦ هـ.

انظر: تاريخ بغداد (٧/٢٩٨)، الأعلام (٢/١٨٨)، طيغيات أبي حنيفة ص (٧٣).

(١١) أي: لا تسافر في السفر الواجب إلا أن تكون آمنة على نفسها: ما لنا

انظر: شرح مختصر المزني (٨/١٢٨).

الطريق^(١) آمناً^(٢)، إذا انفردت فيه^(٣).

٤٧ - مسألة^(٤)

من (الأم). إذا أدن لها في الحج أو العمرة فأحرمت^(٥)، ثم طلقها نظرت :
 فإن كان وقت الحج قد يصيب^(٦) : خرجت إلى الحج^(٧).
 وإن كان واسعاً يتسع للأمرين معاً^(٨)، قال في التعليق : هي محيرة بين
 الخروج إلى الحج، وبين المقام حتى تقضي العدة^(٩).

(١) في نسخة (د) "للطريق".

(٢) أمناً : هو عدم توقع مكروه في الرمي الآن و أمي البلد الطمان به أهله فهو آمن و أمي .

انظر : غمار الصحاح ص (٢٤) ، للصحاح الثمر ص (٢٠) .

(٣) أي : في الطريق بدون نساء ثقات .

(٤) انظر : شرح مختصر المرئي (٨/١٢٨ ب) ، الحاوي الكبير (١٤/٣٠٥) ، البيان (١١/٦٥)

(٥) في نسخة (د) "مسائل"

(٦) في نسخة (د) سقط "فأحرمت".

(٧) في نسخة (م) "صالح".

(٨) أي : خشيت فوات الحج لزمها أن تنح وجوباً و هي معتدة لتقدم الإحرام .

انظر : نهاية المحتاج (٧/١٥٩) .

(٩) قال في البحر: لأن الحج والعمرة إذا اجتمعا وتصيفا ولم يمكن الجمع بينهما قدما الحج لسبق إحرامه
 هي المدة، ولأنها إذا خرجت للحج نُتت بالعبادتين جميعاً وتركزت صفة العدة وإذا أعدت تركزت
 للحج حتى يهوطا فكان الجمع بين العبادتين مع الإخلال بصفة أحدهما أول

انظر: شرح مختصر المرئي (٨/١٢٨ ب)، روضة الطالبين (٨/٤١٣)، للذهب (٢/١٤٨)، البيان
 (١١/٦٧).

(١٠) أي : العدة والحج .

(١١) انظر : الأم (٨/٣٢٨) ، مختصر المرئي ص (٢٩٤) .

(١٢) انظر : شرح مختصر المرئي (٨/١٢٨ ب) ، الحاوي الكبير (١٤/٣٠٤) ، البيان (١١/٦٧) ،

نهاية المحتاج (٧/١٥٩) ، روضة الطالبين (٨/٤١٣).

و^(١) قال أبو حبيبة: يلزمها المقام^(٢)، وإن فاتها الحج، لأنها معتدة فلا يجوز لها أن تشيئ السفر كما لو وجت العدة عليها، فأحرمت بالحج^(٣).
 ودليلنا: أنهما^(٤) عادتان^(٥) استويتا في الوجوب، وتضييق وقت [إحدهما]^(٦)، وتأكد وجوب كل واحد منهما، بصر القرآن^(٧)، فوجب أن يقدم الأسبق^(٨)، إذا تعدل الجمع بينهما، كما لو كانت العدة أسبق^(٩).
 وبخالف إذا تقدمت العدة، لأنها فرطت^(١٠) وغنطت على نفسها، وليس من جهتها ماها تفريط^(١١).

فأما إذا طلقها، ثم أحرمت بالحج، فعليها أن تقيم لقتضاء العدة، لأن وجوب العدة أسبق، فإذا قضت العدة نظرت :

(١) في نسخة (د) سقطت "الولو".

(٢) أي : العدة .

(٣) سطر بدائع الصائغ (٣/٣٢٢)، نحة الفتاوى (١/٣٨٨)، (٢/٢٥٠).

(٤) في نسخة (د) م : "الها".

(٥) في نسخة (د) : "عبادات".

(٦) في نسخة (ط) "أحدهما"، وما أنته من السنتين (٥٠٠ م) هو الصحيح.

(٧) قال تعالى : ﴿ وَابْتِمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ سورة البقرة ، جزء من آية ١٩٦ . وقال تعالى

﴿ وَتَمَطَّلَقْتُمْ تَتَرَفُّصْنَ بَأَنفُسِكُمْ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾ ، البقرة آية : ٢٢٨

(٨) أي . تقدم الحج أولى، لأن الإحرام به أسبق .

انظر : شرح مختصر المزني (٨/١٢٨ ب).

(٩) أي : زعمها العدة أولاً ثم أحرمت بالحج فلما تقدم لقتضاء علقا حشيت يوجب عدداً أو لم تخشئ.

انظر : شرح مختصر المزني (٨/١٢٨ ب).

(١٠) فرطت : فرط في الأمر قصر فيه و ضيعه حق فاته .

انظر : مختار الصحاح ص (٢٢٤) ، للمصباح المنير ص (٢٧٩)

(١١) انظر . شرح مختصر المزني (٨/١٢٨ ب)، الحاروي فكيه (٥/١٤٠)، (٣/١٠٠) ، (٦٧/١١) ، روضة

الطالبين (٨/٤١٣) ، المهذب (٢/١٤٨) .

فإن بقي وقت يتسع للحج عرجت إليه.

وإن كان [قد] ^(١) مات [عليها] ^(٢) أن تتحلل بعمل ^(٣) عمرة، ويجب عليها القصاص ^(٤) ^(٥).

قال في الإملاء ^(٦): ولو كان أدن لها في الخروج إلى الحج، ثم طلقها قبل أن تحرم، لم يجر لها ^(٧) أن تحرم ^(٨)، وإذا أحرمت، كان عليها أن تقضي العدة، لأن العدة وجبت قبل حصول الإحرام، فأشبه إذا لم يأذن ^(٩).

٤٨ - مسألة

قال: ولو صارت إلى بلد أو منزل بإذنه ^(١٠)، ولم يقل لها: أقيم، [أو] ^(١١) لا تقيمي، ثم طلقها، فقال: لم ألقك، وقالت: نفلتي، فالقول قولها ^(١٢).

(١) في نسخة (م، ط) سقط "قد"، وما أنته من سعة (د) هو الصحيح

(٢) في نسخة (م، ط)، "عليها"، وما أتته من سعة (د) هو الصحيح

(٣) في نسخة (د) "يفعل".

(٤) أي: فضاء الحج من قابل.

(٥) مضر. مختصر شرح المرنى (٨/١٢٨ ب)، الحاوي للكم (١٤/٣٠٥)، البيان (١١/٦٧)،

روضة الطالبين (٨/٤١٣)، مفتي المحتج (٣/٤٠٥)، نهاية المحتاج (٧/١٥٩).

(٦) قال حاشي خليفة كتاب الإملاء للإمام المشهد محمد بن إدريس الشافعي، وهو في نحو أمالي حجة، وقد تزعم أن الإملاء هو الأمالي، وليس كذلك.

انظر: كشف الظنون (١/١٦٩).

(٧) في نسخة (م) سقط "لم يجر لها"

(٨) في نسخة (د) "تخرج".

(٩) انظر. شرح مختصر المرنى (٨/١٢٨ ب)، اللهب (٢/١٩٧).

(١٠) في نسخة (د) سقط "بإذنه".

(١١) في نسخة (ط) "ولا" وما أنته من السحتين (م، د) هو الصحيح.

(١٢) انظر: مختصر المرنى ص (٢٩٤).

وجملته: [أنه]^(١) إذا أذن لها في الخروج إلى موضع، فخرجت، ثم طلقها، واحتلها^(٢) وقالت^(٣): نقلني، إلى هذا/ الموضع. وقال: ما نقلتك، فالدي نقله المزني رحمه الله: أن القول قولها^(٤).

واختلف أصحابنا، فمنهم من قال بظاهره، وقال: القول قولها، لأن إديه لها في انصي إلى الموضع ظاهره الانتقال، وكانت^(٥) دعواها توافق الظاهر^(٦). وقال أكثر أصحابنا: إن القول قوله، لأن الاختلاف إنما هو في إرادته وقصده، فانقول في ذلك قوله كما إذا خاطبها بالكتابة، فقالت^(٧): أردت به^(٨) الطلاق، وقال^(٩): لم أرده^(١٠) فإن القول قوله، لأنه أعرف بذلك كذاهاها. فأما ما نقله المزني، فإما هو سهو من^(١١) مسألة أخرى، وهي إذا مات، فاحتلت هي والورثة في ذلك، فإن^(١٢) القول قولها، لأنها أعرف بمقاصد إذه،

(١) في نسخة (ط): "إنما"، وما أنته من النسخين (م، هـ) هو الصحيح

(٢) في نسخة (د، م): "فاحتلها".

(٣) في نسخة (د): "فقالت".

(٤) انظر شرح مختصر الدرر (٨/١٢٩)، مختصر المزني (٢٩٤)، الحاوي الكبير (٣٠٦/١٤)، مغني المحتاج (٤٠٥/٣)، نهاية المحتاج (١٥٩/٧).

(٥) في نسخة (د، م): "كانت".

(٦) انظر: نهاية المحتاج (١٥٩/٧).

(٧) في نسخة (د) "فقال".

(٨) في نسخة (د) "لما".

(٩) في نسخة (د) "فقلت".

(١٠) في نسخة (د) "فرد".

(١١) في نسخة (د) "في".

(١٢) في نسخة (د) سقط "فإن".

(١٣) في نسخة (د) "فالقول".

لأنها سمعته دوحهم^(١).

٤٩ - مسألة

قال: وتبوا^(٢) البدوية^(٣) حيث^(٤) يتبوا أهلها^(٥).

وجملته: إن البدوية تعتد في مسكنها، لأنه موضع إقامتها، كمترل الحصرية، وإنما يعترفان في أن سارل أهل السادية تستقل دور أهل الحصر، فإذا اعتدت في موطأ، ثم انتقلوا، ففيه أربع مسائل:

أحدها: أن يتقل جميع أهل حلتها^(٦)، فربما^(٧) تستقل معهم^(٨)، و^(٩) لا يمكنها انقام دوحهم^{(١٠)(١١)}.

(١) انظر: شرح مختصر المرعي (٨/١٢٩)، المهذب (٢/١٥٣)، الوحير (٢/١٠١)، معني المحتاج (٤٠٥/٣)، لمحة المحتاج (٧/١٥٩).

(٢) تبوا: نزل وأقام.

انظر: لسان العرب (١/٣٨).

(٣) نسبة إلى مكان البادية.

انظر: معني المحتاج (٣/٤٠٥).

(٤) في نسخة (د) "حيث".

(٥) انظر: مختصر المرعي (٢/٢٩٤).

(٦) أي: جميع أهلها.

(٧) في نسخة (د) "لأنها".

(٨) في نسخة (د) رواية "لأنه".

(٩) في نسخة (د) سقط "لأنه".

(١٠) قال الماوردي: لأن في مقامها بعدهم شوقاً عليها، ولأن حال الشيعة هي الأوصاف لا المكان.

انظر: إسنوي الكبير (٨/٣٠٨).

(١١) انصر: شرح مختصر المرعي (٨/١٢٩)، إسنوي الكبير (٨/٣٠٨)، البيان (١١/٦٧)، معني

المحتاج (٣/٤٠٥)، روضة الطالبين (٨/٤١٣).

الثانية: انتقل^(١) بعضهم وبقي بعضهم، وأهلها فبمس بقي منهم، وفيهم منعة^(٢) / ١٠٦
وأما لا تنتقل لأنه لا ضرر عليها في المقام في مسكنها^(٣).

الثالثة: انتقل أهلها وبقي من أهل الخلة من فيه معة وقوة، فهي بالخيار، إن شاءت فقامت، لأنه مسكنها، وإن شاءت انتقلت، لأن عليها صبراً ووحشة في المقام دون أهلها، فحجور ما الانتقال معهم^(٤).

الرابعة: هرب أهلها من الموضع للخوف^(٥)، لا للانتقال بطرت:
فإن كانت عاتقة: جاز لها أيضاً أن تهرب.
وإن لم تكن عاتقة: فليس لها الانتقال، لأن أهلها لم ينتقلوا^(٦).

٥٠ - مسألة

قال: وإذا دلت السنة^(٧) على أن المرأة تخرج من البذاء^(٨)، على أهل زوجها، كان العذر في ذلك المعنى أو أكثر^(٩).

(١) في نسخة (م، هـ) زيادة (أن).

(٢) معة: جمع مبع مثل كافر وكفرة أي هو في حر ومن جمعه من عثرته.

انظر مختار الصحاح ص (٣٠٨)، المنهاج المبر ص (٣٤٥)، القاموس مخيط ص (٧٠٦).

(٣) انظر: شرح مختصر المرقى (٨/١٢٩)، روضة الطالبين (٤١٣/٨)، معني المحتاج (٤٠٥/٣).

(٤) انظر: شرح مختصر المرقى (٨/١٢٩)، روضة الطالبين (٤١٣/٨)، الوجيز (١٠١/٢).

(٥) أي: لدخول من سلطان أو هلو.

(٦) انظر: شرح مختصر المرقى (٨/١٢٩)، الحاوي الكبير (٣٠٨/١٤)، الباب (٦٧/١١)، (٦٨).

لهاية المحتاج (١٥٩/٧)، معني المحتاج (٤٠٥/٣).

(٧) السنة لغة: الطريقة.

وشرعاً: ما أصيب إلى رسول الله ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة، خلقية أو عينية.

انظر: مختار الصحاح ص (٦٦٦)، البيان (٤٦٧/٢).

(٨) في نسخة (د) "البدو".

(٩) في نسخة (د): "الخبر".

(١٠) انظر: الأم (٢٣٠/٥)، مختصر المرقى ص (٢٩٤).

وجملته : أن المرأة إذا كان لها عذر في الانتقال عن مسكنها، لحرف^(١) (٢) اهدامه أو لحرف اللصوص، أو ما أشبه ذلك^(٣) جاز لها الانتقال، لأنه^(٤) قد ثبت بالسنة أن المعتدة، إذا كانت تبتزوا على أحمائها، جاز نقلها، فإذا^(٥) كان الضرر عليها في المقام، جاز أبصاً، ولأن سكنها في موضع الطلاق، إنما كان للاحتياط، لحفظ^(٦) ماء الروح، فلا يشت مثل ذلك مع الضرر^(٧) (٨).

٥١ - مسألة

[قال]^(٩) : ويخرجها السلطان^(١٠) فيما يلزمها، فإذا فرغت ردها^(١١).

وجملته : أن المعتدة إذا وجب عليها حق، نظرت :

فإن كان مما يمكنها^(١٢) أن توفيه بنفسها، [و]^(١٣) لا تحتاج فيه إلى حاكم، مثل دين

(١) في نسخة (د) "محد".

(٢) في نسخة (د) زيادة "أو".

(٣) أي : الفرق والخرق.

(٤) في نسخة (م) "لأنها".

(٥) في نسخة (د) "وإن".

(٦) في نسخة (د) "في حفظ".

(٧) قال الطوسي : لا يجوز أن يرسل الضرر عنه مما يحق به صبراً لأن إزالة الضرر بالضرر لا يجوز.

انظر : شرح مختصر اللزني (١٢٩/٨) المسب.

(٨) انظر : شرح مختصر ابن أبي عمير (١٢٩/٨)، الخاوي الكبير (٣٠٩/١٤)، روضة الطالبين (٤١٥/٨)،

معني المحتاج (٤٠٥/٣)، للذهبي (١٤٨/٢).

(٩) في نسخة (د) سقط "قال"، وما أتته من السنين (د، م) هو الصحيح.

(١٠) أي : الرأى.

(١١) انظر : مختصر اللزني ص (٢٩٤).

(١٢) في نسخة (د) (م) "يمكن".

(١٣) في نسخة (م، ط) سقط "أو"، وما أتته من نسخة (د) هو الصحيح.

عليها، أو ودعة^(١) عندها تعترف^(٢) بذلك، فإن صاحبها^(٣) يمضي إليها، ويأخذها منها، وهي في منزلها^(٤).

وإن كان حقها يفتقر إلى الحاكم، مثل حد وجب عليها، أو دعوى تنكرها^(٥)، نظرت:

فإن كانت برزّة، وهي التي تحرح وتلقي الرجال في حوائجها^(٦)، فإن الحاكم يستدعيها، ليقيم^(٧) عليها الحد^(٨)، أو يعصل بينها وبين خصمها^(٩).

وإن كانت محدرة: كأنها^(١٠) لا تنقي الرجال في حوائجها^(١١)، فإن^(١٢) الحاكم يحكم بعث إليها من يحكم بينها وبين خصمها، في

(١) الودعة له: هي أمانة تركت عند المرء للحفظ.

شرعاً: توكل في حفظ مملوك أو يحترق عتص على وجه مخصوص.

انظر: المصباح السمر ص (٣٨٨)، الشاموس المحبط ص (٧١٠)، مختار الصحاح ص (٣٤٤).

معني الخراج (٧٩/٣)

(٢) في نسخة (د) "تعرف".

(٣) في نسخة (هـ) "صاحبه".

(٤) انظر شرح مختصر القرن (١٢٩/٨)، الحاروي الكبير (٣٠٩/١٤)، البيان (٧١/١١-٧٢)،

روضة الطالبين (٤١٧/٨)

(٥) قال الصوري: وإن كان حقاً لا بد فيه من إخراجها، مثل أن يدعي رجل عليها حقاً وهي حادثة

له، لا بد من حصارها به عند الحاكم حتى يسمع الدعوى عليها و يسمع الجواب منها.

نظر: شرح مختصر القرن (١٢٩/٨) ب.

(٦) انظر: لسان العرب (٣١٠/٥).

(٧) في نسخة (د) "و يقيم".

(٨) في نسخة (د) تقدم "الحد عليها".

(٩) انظر: الحاروي الكبير (٣٠٩/١٤)، البيان (٧٢/١١)

(١٠) في نسخة (د) "بأفها".

(١١) انظر: لسان العرب (٢٣٠/٤).

(١٢) في نسخة (د) "كان".

مترها^(١٧).

وإن كان عليها حد أقامه عليها في بيتها^(١٨).

والأصل في المرق^(١٩) بين البررة والمحدوة: إن القامدية لما جاءت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت: (إني ربيّة وإني حامل، قال: امض حتى تضعي ثم عودي ... الحديث إلى أن رجمها)^(٢٠).

وقال في قصة العسيف^(٢١): (واعذ يا أنيس^(٢٢) عني امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها^(٢٣)) ولم يستدعها إليه، لأنها لم تأت به،

(١) أي: يستوفي بها الحق في بيتها.

(٢) انظر: شرح عصر الخزي (٨/١٣٩ ب)، الحارثي الكبير (٣٠٩/١٤)، البيان (٧٢/١١)، روضة الطالبين (٤١٧/٨)، معي المحتاج (٤٠٥/٣).

(٣) قال الشاردي: أما حقوق الله في الحدود فيجعل استيفائها، ولا يؤخر ساعدتها، وإن خرجت بمرض، لأن استيفاءها في المرض مضى إلى نعمها بخلاف العدة، فإذا أراد السلطان استيفاء الحدود منها روعي حالها أيتها في البررة والمحدوة.

انظر: الحارثي (٣٠٩/١٤).

(٤) في نسخة (د) "العرف".

(٥) أخرجه مسلم في كتاب الحدود / باب من اعترف على نفسه بالزنا - ج ٣/ ١٣٢٣.

(٦) العسيف: الأحمق.

انظر: فسان العرب (٢٤٦/٩).

(٧) أنيس بن الصبحاك الأسلمي، صحابي معنود في الشاميين، قال ابن عبد البر: يقال له أنيس بن مرشد، بكر قال ابن الأثير: الأول تشبه بالصحة لكثرة الشافقين له، وحديث في الحدود، لأن النبي ﷺ كان يقصد أن لا يؤمر في القبيلة إلا رجل منهم لمؤمرهم من حكم غيره وكانت المرأة أسلمية.

انظر الإصابة (١٢٨/١)، أسد الغابة (١٥٧/١)، الاستيعاب (٣٧/١).

(٨) الحديث متفق عليه.

انظر صحيح البخاري مع فتح الباري (١٣٦/١٢) كتاب الحدود - باب الاعتراف بالزنا، صحيح مسلم: (٤٩/٢)، باب من اعترف على نفسه بالزنا.

٥٢- مسألة

و^(٢٧٩) قال: ويكتري^(٢٨٠) عليه إذا غاب^(٢٨١).

وجملته: أن المعتدة تسكن^(٢٨٢) في منزل زوجها الذي طلقها فيه، فإن لم يكن
له مسكن اكتري لها مسكناً^(٢٨٣)، تكون فيه^(٢٨٤).
فإن كان غائباً: فإن الحاكم يكتري لها مسكناً من ماله^(٢٨٥)، فإن لم يكن له
مال، افتقرص عليه، واكتري لها، فإذا عاد رده^(٢٨٦).
وإن رأى أن يجعل إلبها، فيفتقرص عليه ما يكتري به مسكناً^(٢٨٧)، جار،

(١) أي كانت العامدية بررة، ولم يستدع الأخرى لأنها كانت غير بررة.

انظر: البيان (٧٣/١١).

(٢) انظر: شرح مختصر المرني (٨/١٢٩ب)، الحاوي الكبير (١٤/٣١٠)، البيان (٧٢/١١).

(٣) في نسخة (م) منقطع "الولو".

(٤) أي: يؤجر لها مسكناً.

انظر: لسان العرب (٢١٨/١٥).

(٥) انظر: مختصر المرني ص (٢٩٤).

(٦) في نسخة (د) "تكون".

(٧) في نسخة (د) "مسكن".

(٨) في نسخة (د) زيادة "ما".

(٩) انظر: شرح مختصر المرني (٨/١٢٩ب)، الحاوي الكبير (١٤/٣١٠)، البيان (٧٣/١١)، الوسيط

(٣/٣٨٤)، المعزير شرح الوجيز (٩/٥٧٥).

(١٠) انظر: روضة الطالبين (٨/٤٢٣)، معيحتاج (٣/٤٠٧)، البيان (٧٣/١١)، الحاوي الكبير (١٤/٣١٠).

(١١) انظر: المصادر السابقة.

(١٢) في نسخة (د) "مسكن".

ووجب عليه أن يرد ذلك^(١).

وإن اقتصرت عليه، واكثرت مسكناً بغير إذن الحاكم، نظرت:

فإن كان ذلك مع^(٢) وجود الحاكم، فقد تطوعت بذلك، ولا يلزمه رد بدله.

وإن لم يكن حاكم فعلي وجهين، كما ذكرناه في مسألة الجمال إذا

هرب^(٣)(٤).

٥٣ - مسألة^(٥)

قال الشافعي رحمه الله: ولا أعلم أحداً بالمدينة فيما مضى أكرى^(٦) مولا،

إنما كانوا يتطوعون بإئثار مالهم^(٧).

واختلف أصحابها في مراده من^(٨) ذلك:

ففسهم من قال . إما عطف بذلك^(٩) على المسألة^(١٠) وهو أن الحاكم،

(١) انظر: شرح مختصر لمربي (٨/١٢٩ ب)، البيان (١١/٦٩)، الحواشي الكبير (١٤/٣١٠)، الوجيز

(٢/١٠٢)، معنى المحتاج (٣/٤٠٧)، روضة الطالبين (٨/٤٢٣).

(٢) في نسخة (د) "في".

(٣) مسألة الجمال إذا هرب

انظر: كتاب الحج من كتاب الحواشي الكبير.

(٤) انظر: شرح مختصر لمربي (٨/١٢٩ ب)، التبرير شرح الوجيز (٩/٥١٩)، البيان (١١/٦٩)، معنى

المحتاج (٣/٤٠٧)، روضة الطالبين (٨/٤٢٣)، غاية المحتاج (٧/١٦١).

(٥) في نسخة (د) سقط كلمة "مسألة".

(٦) في نسخة (د) "أكرى".

(٧) انظر: مختصر لمربي ص (٢٩٤).

(٨) في نسخة (د) "في".

(٩) في نسخة (د) "ذلك".

(١٠) ص (٧٠) ويكرري عليه إذا غاب.

إنما يكثري عسى [الغائب]^(١) إذا لم يجد مؤزلاً يتطوع أهله به، كما كان^(٢) يصنع أهل المدينة ببذل منازلهم^(٣).

ومهم من قال: إنما أجاب [بذلك]^(٤) عن سؤال يتوجه على كلامه فإنه قال: ويكثري المحاكم عليه.

فإن قيل: فإن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكثر لتفاطه بست قيس مؤزلاً، وإنما أمرها عند ابن أم مكتوم.

أجاب عن ذلك: بأن أهل المدينة ما كانوا يكررون، وإنما يبذلون ذلك. وهذا لا يوجد^(٥) في^(٦) غير ذلك الوقت^(٧).

وذكر أصحابنا أيضاً^(٨) تأويلين بعدين^(٩):

أحدهما^(١٠): أن هذا [رد]^(١١) على [أي]^(١٢) حيفة^(١٣).

(١) في نسخة (ط): "الغائب"، وما أثبتته من النسختين (د، هـ) هو الصحيح.

(٢) في نسخة (د) سقط "كان".

(٣) انظر: البيان (٧٠/١١)، احادي الكير (٣١٠/١٤)، البيان (٦٩/١١).

(٤) في نسخة (ط) سقط "بذلك"، وما أثبتته من النسختين (د، هـ) هو الصحيح.

(٥) في نسخة (د) "يكررون".

(٦) في نسخة (د) سقط "في".

(٧) انظر: البيان (٧٠/١١)، احادي الكير (٣١٠/١٤)، للهدب (١٤٧/٢)، غاية المحتاج (١٥٧/٧).

(٨) في نسخة (م) سقط "أيضاً".

(٩) أي: تأويل كلام الشافعي في التطوع لسكني قال الشافعي: (ولا يعلم أحد بالمدينة فيما مضى أكثر مؤزلاً، وإنما كانوا يتطوعون بإتزال منازلهم).

انظر: البيان (٦٩/١١).

(١٠) في نسخة (م): "أحدها".

(١١) في نسخة (د، ط): "رداً"، وما أثبتته من نسخة (م) هو الصحيح.

(١٢) في نسخة (ط): "أي". وما أثبتته من النسختين (د، هـ) هو الصحيح.

(١٣) قول أي حيفة: لا تكثري دور مكة.

[حيث^(١)] احتج على أن رباح^(٢) مكة لا تاع، [لأنه^(٣)] لم يقل^(٤) أنهم كانوا يبيعونها أو يكرونها. فالرمة^(٥) أن أهل المدينة كانوا أيضاً يبدلوها، وإن كان يجوز بيعها. وهذا التأويل^(٦) لا يليق بالعطف على ما مضى من المسائل^(٧).

والثاني^(٨) / قاله الشيخ أبو حامد: أن الرجل إذا مات، فصي سكى المتوفى^(٩) ٧٠٧ هـ عنها^(١٠)، قولان^(١١):

فإذا قلنا لا سكى^(١٢)، فإذا تطوع الورثة بإسكانها لرمها أن تسكن، وإن لم يتطوعوا^(١٣). [وكان^(١٤)] أهل المدينة ينطوعون بالإسكان^(١٥)، كما كان أهل مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم^(١٦)، لرمها أن تسكن.

(١) في نسخة (م، ط) "حيث"، وما أثبتته من نسخة (د) هو الصحيح

(٢) أي دور الربيع (الذين يبيعون حيث كانوا، وجمعها رباح)

انظر: حاشي الصالح في (١٢٤)، المصباح النور في (١٣٢).

(٣) في نسخة (مد) "لأنه"، وما أثبتته من النسخين (د، م) هو الصحيح

(٤) في نسخة (د) : "يقول".

(٥) أي: الشافعي ألزم فيها حجة.

(٦) في نسخة (د) "تأويل".

(٧) انظر البيان (٦٩/١١)، الحاشي الكبير (٣١١/١٤)، شرح مختصر القرني (٨/١٢٩ هـ).

(٨) في نسخة (د) زيادة "روحها".

(٩) القول الثاني يجب السكى لمنه الوفاة، لأنه صلى الله عليه وسلم غيبة ست مائة أمت أي سعيد القلبي لما قال روحها أن لم تكن في بيها حتى يبلغ الكتاب أجله، فاحتضت فيه أربعة أشهر وعشر.

انظر : معنى المحتاج (٤٠٢/٣).

(١٠) هذا هو القول الأول

(١١) في نسخة (د) زيادة "فإن".

(١٢) في نسخة (م، ط) "كان"، وما أثبتته من النسخة (د) هو الصحيح

(١٣) أي . بإزالة منازلهم وأموالهم مع منازلهم.

انظر: شرح مختصر القرني (٨/١٢٩ هـ).

(١٤) انظر: شرح مختصر القرني (٨/١٣٠)، روضة الصالحين (٤٤٤/٨)، الوجيز (٢/٢)، معني المحتاج

(٤٠٢/٣)، الحاشي الكبير (٣١١/١٤)، البيان (٦٩/١١).

٥٤ - مسألة

قال: وإن^(١) طلبت الكراء، كان لها من يوم طلبه، وما مضى حتى تركته^(٢).
وجملته: أن الشافعي نص ماها، على أن السكنى تسقط، تعصي الرمان^(٣).
وقال في المقات^(٤): إذا تركت المطالبة بالفقة، لم تسقط^(٥).
واختلف أصحابنا في ذلك على طريقين:
أحدهما: أنه لا فرق بين المسائلين^(٦)، فنقل جوابه من إحداهما^(٧) إلى
الأخرى^(٨) ونحرف^(٩) بينهما على قولين:
وقال^(١٠) الأكثر: إن سكنى العتنة تسقط، ومدة الروحة لا تسقط^(١١)، وفرقوا بفرقين:

(١) في نسخة (د): "إن".

(٢) انظر: مختصر الرزي ص (٢٩٥).

(٣) قال الحاردي: إذا عالت العتنة بالسكنى بعد مضي المدة، حكم لها بسكنى ما بقي من العتنة، وسقط حقها فيما مضى قبل المطالبة.

انظر: الحاروي الكبير (٣١١/١٤).

(٤) انظر: الأم: (٢٣٠/٥).

(٥) المقات في اللغة: جمع نعمة من الإنفال، وأنفنته: أمته.

وشرعاً: هو الإخراج، ولا يستعمل إلا في الخير.

انظر: مختار الصحاح ص (٣٢٥)، المصباح المير ص (٣٦٧)، إتيان (١٨٥/١١).

(٦) أي: ما المطالبة لما مضى والمستقبل.

(٧) أي: مسألة السكنى ومدة العتنة، فتحكم لها فيما مضى من العتنة ولا يحكم لها بالسكنى.

انظر: الحاروي الكبير: . (٣١١/١٤).

(٨) في نسخة (د): "إحداهما".

(٩) انظر: شرح مختصر الرزي (٨/١٣٠)، الحاروي الكبير (٣١١/١٤)، إتيان (٧٠/١١)، نهاية المحتاج

(١٦١/٧)، العزيز شرح الوجيز (٢١١/٩).

(١٠) في نسخة (م) زيادة "في".

(١١) انظر: شرح مختصر الرزي (٨/١٢٠)، روضة الطالبين (٤٢٢/٨)، مغني المحتاج (٤٠٧/٣)،

الحاروي الكبير (٣١٢/٤).

أحدهما: أن نفقة الزوجة تجب بالتمكين وقد حصل، والمسكن يجب على الروح، لتحصيل ما له وحفظه^(١)، فإذا سكنت حيث شاءت لم يجب عليه أجرة المسكن، لأنه لم يوجد سبب [وُجوبه] ^{(٢)(٣)}.

والثاني: أن نفقة الزوجة تجب على سبل المعاوضة^(٤)، فلم ^(٥) تسقط [محصي الرمان، ٤٩، ٣٤٩] وهذا يجب لا على سبل المعاوضة^(٦)، وإنما ثبت^(٧) ذلك^(٨) لحق الله تعالى [واحتياطاً]^(٩).
لأن قيل: فالحامل تجب لها النفقة، ولا^(١٠) تسقط محصي الرمان، وإن لم تكن وجبت معاوضة.

قلنا: وجبت^(١١) في أحد القولين للحمل، وفي الآخر للحامل بسببه، وعلى القولين، فإن سبب النفقة موجود في جميع العدة^(١٢).

(١) قال الطبري: إن النفقة في مقامه الاستمتاع، فلم تسقط محصي الرمان، وليس كذلك سكي استعانة، لأنها حق الله - عز وجل - لا يقابله عوض من حيثها فهذا تسقط.
انظر: شرح مختصر المزني (٨/١٦٣).

(٢) في نسخة (د، هـ). "وجود"، وما أثبتته من نسخة (م) هو الصحيح.
(٣) انظر. شرح مختصر المزني (٨/١٦٣)، الحنوي الكبير (١٤/٣١١)، البهان (١١/٧٠)، معي الخراج (٣/٤٠٢)، روضة الطالبين (٨/٤٢٣).

(٤) أي: على سبل البذل.
(٥) في نسخة (د) "ولا".
(٦) في نسخة (هـ) سقط "محصي الرمان وهذا لا يجب على سبل المعاوضة"، وما أثبتته من النسختين.
(٧) (م، هـ) هو الصحيح.

(٨) في نسخة (د، هـ) "ثبت".
(٩) في نسخة (د) سقط "ذلك".
(١٠) في نسخة (د): "واحتياطاً"، وما أثبتته من نسخة (م) هو الصحيح.
(١١) في نسخة (د): "لم".
(١٢) في نسخة (د): "وجب".

(١٣) انظر الحنوي الكبير (١٤/٣١٢)، البهان (١١/٧١)، روضة الطالبين (٨/٤٢٣).

قال القاضي: أصحابنا لا يختلفون أن نفقة الحامل لا تسقط بحصي الرمان.
قال: ويسفي أن يكون هذا، على القول الذي يقول. إنما^(١) للحامل^(٢).
فأما إذا قلنا: للحمل^(٣) فإنها نفقة قريب تسقط بحصي الرمان، وليس يسفي أن
تكون نفقة الحامل، إلا على الطريقتين في نفقة الزوجة^(٤).
وإذا قلنا: إنها للحمل، فإن حق الحامل^(٥) يتعلق بها، لأنها مصرفها، فلم تجر
بحري نفقة الأقارب^(٦).

٥٥ - مسألة

[قال]^(٧). فأما امرأة صاحب السفينة، إذا كانت مسافرة معه، كالمرأة
المسافرة، إن^(٨) شاءت مضت، وإن شاءت رجعت^(٩).
وجملته: أن صاحب السفينة، إذا طلق امرأته وهي معه في السفينة، نصرت؛
فإن كان لها مسكن^(١٠) في البر، وإنما هي مسافرة، فالحكم فيها كما ذكرناه^(١١).

(١) في نسخة (د) "إنه".

(٢) انظر: شرح مختصر المرعي (٨/١٣٠)، الخوازي الكبير (١٤/٣١٢)، البيان (١١/٧١)، غاية النفع (٧/١٦٧).

(٣) في نسخة (د) "للحامل".

(٤) انظر: شرح مختصر المرعي (٨/١٣٠)، البيان (١١/٧١)، روضة الطالبين (٨/٤٢٣)، الخوازي
الكبير (١٤/٣١٢)، البيان (١١/٧١).

(٥) في نسخة (د) "للموئيل".

(٦) انظر: شرح مختصر المرعي (٨/١٣٠)، البيان (١١/٧١)، الخوازي الكبير (١٤/٣١٢).

(٧) في نسخة (ط) سقط "قل"، وما أتته من "سحبي" (د م) هو الصحيح.

(٨) في نسخة (د): "فإن".

(٩) أي: إلى منزلها فاعتدت به.

(١٠) انظر: الأم (٥/٢٣٠)، مختصر المرعي ص (٢٩٥).

(١١) في نسخة (م): "مسكنة".

(١٢) انظر: شرح مختصر المرعي (٨/١٣٠)، الخوازي الكبير (١٤/٣١٢)، البيان (١١/٦٨)، -

إذا خرجت في سفر بإدنه، ثم طلقها، إن شاءت عادت إلى منزلها، وإن شاءت
 مصت لسفرها، فإذا قصت حاجتها، ثم عادت، فإن^(١) لم تكن لها حاجة، أقامت^(٢)
 ثلاثة أيام، ثم عادت. وقد مضى بيان ذلك^(٣).

وإن لم يكن لها مسكن في البر، وإنما^(٤) مسكنها^(٥) السفينة نظرت:
 فإن كانت كثيرة، بحيث تكون هي في موضع تعرد به عه^(٦)، أقامت فيه^(٧)، وإن
 كانت^(٨) بحيث لا يمكنها الاغراء فيها [عه]^(٩) نظرت^(١٠):
 فإن كان لها محرم، يقوم مقامه في السفينة، فيرول^(١١) الزوج عنها، وتكون
 مع^(١٢) محرمها في السفينة^(١٣)، وإن لم يكن

= روضة الطالبيين (٤١٤/٨)، معني المحتاج (٤٠٥/٣).

(١) في نسخة (د) "إن".

(٢) في نسخة (د) "أقامت".

(٣) انظر: المسألة رقم (٤٤) ص ٢٥٢.

(٤) في نسخة (د) "وإنما".

(٥) في نسخة (د) "مسكنها".

(٦) أي: لا يخلو لها أحد ولا يقع عليها بهر الزوج.

انظر: البيان (٦٨/١١).

(٧) أي: فعلها أن تسكن فيها إلى أن تقضي علقا.

(٨) أي: السفينة صغيرة.

(٩) في نسخة (ط) سقط "عه" وما أتته من الشخص (م م) هو الصحيح.

(١٠) انظر شرح مختصر سري (٨/ ١١٣٠)، البيان (٦٨/ ١١) روضة فضائل (٤١٤/ ٨)، معني المحتاج (٤٠٥/ ٣).

(١١) أي: يخرج من السفينة حتى تقضي علقا في السفينة.

(١٢) في نسخة (د) "معها".

(١٣) قال الطبري والرواي والعراقي: فإن كان معها محرم لها، ويمكنه القيام بأمر السفينة. معنى الزوج أن

يخرج من السفينة حتى تقضي علقا في السفينة، كما لو طلقها في دار ليس فيها إلا بيت واحد.

انظر شرح مختصر بلخي (٨/ ١٣٠)، وأيضاً: البيان (٦٨/ ١١)، نهاية المحتاج (١٦٠/ ٧)،

روضة الطالبيين (٤١٤/ ٨).

معها^(١) محرم ينوب منابه، انتقلت، وأقامت في أقرب المواضع من^(٢) موضعها، بحيث تأمن على نفسها^(٣).

٥٥/١- فصل

إذا أرادت المعتدة أن تخرج لحاجة فها، نظرت :

فإن كانت معتدة عن^(١) وفاة جاز^(٢)، لما روي أن ناساً استشهدوا بأحد^(٣) فاجتمع^(٤) نسألهم فحدث إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقلن: إنا نستوحش بالليل في بيوتنا، أفئيت عند إحداثنا، فإذا أصبحنا تبددنا على بيوتنا؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم: بل اجتمعن ونحش ما بدا لكم، فإذا أردت اليوم، فلبأي كل واحدة إلى بيتها^(٥).

(١) في نسخة (د م) "ها"

(٢) في نسخة (د) "إل"

(٣) انظر شرح معجم تاريخي (٨/١٣٠)، إمامي الكبير (١٤/٣١٢)، البيان (١١/٦٨)، لهذب (٢/١٤٦)، معي المختار (٣/٤٠٥)، روضة الطالبين (٨/٤١٥).

(٤) في نسخة (د) "في"

(٥) أي: ها أن تخرج من بيتها بالليل لحاجة.

(٦) المقصود غيرة أحد، وقعت في السنة الثالثة من الهجرة عند حبس أحد بنسب المدينة، انصر فيها المسلمون أولاً، ثم هربوا لمخالفتهم أوامر رسول الله ﷺ، وترك المرأة لأماكنهم، وتوفي في هذه المرأة عدد كبير من النساء، على رأسهم سيد الشهداء حرة بن عبد المطلب.

انظر: السيرة النبوية لابن هشام (٣/٦٤-١٣٣)، تهذيب الأسماء والنساب (٣/١٧).

(٧) في نسخة (د) سقط "فاجتمع".

(٨) أخرجه البيهقي في سننه (٧/٤٣٦)، باب من قال: لا سكي للموتى عنها زوجها، من طريق الشافعي عن عبد الحميد عن ابن جريح، قال: أخبرني إسماعيل بن كثير عن حماد.

قال الألباني: هذا إسناد من رجاله ثقات غير عبد الحميد، وهو ابن عبد العزيز من أبي دلود الذهلي في الصنعاء وقال: وثقه ابن معين وعمره. وقال أبو دلود: شق داعة إلى الإرجاء، وتركه ابن حبان، وقال للحافظ في التقریب: صدوق يخطئ. قلت: حس الحديث إن شاء الله إن لم يخالف، والله أعلم، لكن الحديث مرسل، لأن حماد تابعي لم يترك أخباره، وهو ضعيف.

انظر: إرواء الغليل (٧/٢١١)، ميزان الاعتدال (٢/٦٤٨).

وإن^(١) كانت معتدة من طلاق: فإن كان الطلاق رجعيًا، وإنما في حكم
الزوجات لا تخرج إلا بإذن زوجها لحاجة لها،
وإن كانت بائناً: فهل لها الخروج لها حاجة^(٢)؟
قال في القسمة: ليس لها الخروج^(٣) لقوله تعالى: ﴿لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ
وَلَا يَخْرُجْنَ﴾^(٤).

وقال في الجديد: لها ذلك، ويستحب أن لا تخرج^(٥)، لما روى جابر قال:
طلّقت عائتي فأرادت أن تحمد^(٦) عندها، فخرجها رجل أن تخرج، فأنت اليه صلى
الله عليه وسلم فقال: "هل جدي نخلك، لعلك أن تصدقي أو تفعلي خيراً"^(٧)؛ ولأن
عدة المتوفى عنها أعظم، فإذا جاز لها الخروج فالملقة أولى^(٨).

(١) في نسخة (د) "فإن".

(٢) في نسخة (د) سقط "لحاجة".

(٣) انظر: شرح مختصر الترمذي (٨/١٣٠)، التهذيب (٢/١٤٨)، روضة الصالحين (٨/٤١٦)، الترمذي
شرح الموجيز (٩/٥٢١).

(٤) سورة الطلاق، الآية (١).

(٥) انظر: شرح مختصر الترمذي (٨/١٣٠)، الحاوي الكبير (١٤/٣١٣)، البيان (١١/٧٤).

(٦) تحمد: أي تقطع ثمار نخلها.

(٧) انظر: المصباح للنير ص (٦٠).

(٨) انظر: صحيح مسلم (١/٦٤٣) باب المطلقة ثلاثاً لا نفقة لها.

(٩) انظر: شرح مختصر الترمذي (٨/١٣٠)، الحاوي الكبير (١٤/٣١٣)، البيان (١١/٧٤)، معي
الاحتاج (٣/٣٩٣)، التهذيب (٢/١٤٨).

باب الإحداد^(١)

قال: وكما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر، أن تمجد على ميت، فوق ثلاث، إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً^(٢)).
 وجملة أن^(٣) الإحداد^(٤)، هو ترك الربة والطيب^(٥).
 [يقال]^(٦): أحدثت تحداً إحداثاً، وحَدَّت تحداً^(٧) حداداً^(٨)
 والمعتدات^(٩) في^(١٠) الإحداد ثلاثة أصْرُبُ ؛
 معتدة عليها الإحداد قولاً واحداً، وهي المتوفى عنها زوجها^(١١).
 وحكي عن الحسن البصري رحمه الله أنه قال: لا إحداد عليها، لما روي أن

-
- (١) تقدم تعريف الإحداد في (١٨٦)، باب العدة من المرنى وطلاق والزوج عائب.
 (٢) أخرجه البخاري في كتاب الطلاق ، باب تحد المتوفى عنها زوجها أربعة أشهر وعشراً ح/٥٣٣٤
 - (٥٢٤/٦)
 (٣) انظر : مختصر المرنى في (٢٩٥)
 (٤) في نسخة (د) زيادة " الأصح " .
 (٥) في نسخة (د) سقط الألف واللام " حداد " .
 (٦) وقال بعضهم: هو ترك الربة وترك ما يدعو إلى اجتماع من إحصاء وصنع الثياب والطيب وما أشبه ذلك
 وقال بعضهم: هو ترك ليس مصبوع الربة وإن عشن.
 انظر شرح مختصر المرنى (٨/ل ١٣٠)، معنى الصالح (٣٩٩/٣)
 (٧) في نسخة (ط) "فقال"، وما أشبه من السحب (د، م) هو الصحيح
 (٨) في نسخة (د) سقط "وحدثت تحداً" ،
 (٩) انظر " لسان العرب (١٤٣/٣) ، إحصاء المرنى (٧٨) ، مختار الصحاح في (٧٢).
 (١٠) في نسخة (د) زيادة " قول " .
 (١١) في نسخة (د) سقط " في " .
 (١٢) انظر شرح مختصر المرنى (٨/ل ١٣٠)، الخوازي الكبير (٣١٥/١٤) ، البيان (٧٦/١١) ،
 روضة الطالبين (٤٠٥/٨) ، فوجير (٩٩/٢) ، للمهدب (١٤٩/٢) .

أسماء بنت عميس^(١) كانت تحت جعفر بن أبي طالب^(٢)، فقتل بجيش مؤتة، فقتل لها النبي صلى الله عليه وسلم : (تسلي^(٣) ثلاثاً)^(٤) معناه. انزعى الرية.
ودليلنا: الخبر الذي رواه الشافعي رحمه الله.

(١) أسماء بنت عميس بن معد أشجعيه وهي امرأة جعفر، ثم من بعده تزوجها أبو بكر ثم بعد وفاته تزوجها علي، ولدت جعفر عبد الله وعثمان وعمر، ولدت لأبي بكر محمدًا، ولدت لعلي يحيى، روي عنها عمر وأبو موسى وابن عباس وعبد الله بن جعفر ابنا وعمهم، وهي أخت ميمونة بنت الحارث وأخت أم الفضل امرأة عباس، وأخت أسود لها لأبهر وكس عشرة، كرمه أسلمت قبيلاً، وباعت رسول الله صلى الله عليه وسلم، وتوفيت بعد علي، روي لها البخاري وأصحاب السنن.

انظر: تهذيب التهذيب (٣٩٨/١٢)، تهذيب الأسماء والمعارف (٣٣/٢)، الأعلام (٣٠٦/١).

(٢) جعفر بن أبي طالب بن عبد مناف بن عبد المطلب بن هاشم، أبو عبد الله، ابن عم رسول الله ﷺ، روي عن أبي طالب، صحابي هاشمي من شجعانهم، يدار له "حصن الضار" من السامريين إلى الإسلام، أسلم قبل أن يدخل رسول الله ﷺ دار الأرقم ويكسوها وحضر وقعة مؤتة باللقاء من أرض الشام، قتل عن فرسه وقتل، ثم حمل الرية، وتقدم صفوف المسلمين، فقتلته يداه، فحمل الرية باليسرى، فقصعت أعضاء، فاحتسب الرية إلى صدره، وحضر حتى وقع شهيداً وفي حسمه نحو تسعين ضربة ورمية سه ٨٨.

انظر: لإصابة (٢٣٧/١)، وصفة الصفوة (٢٠٥/١)، وحلية الأولياء (١١٤/١)، تهذيب

التهذيب (٩٢/٢)، تهذيب الأسماء والمعارف (١٤٨/١)، شذرات الذهب (١٢/١).

(٣) تسلي لغة أي ألبس ثوب خداد وهو السلاب، وقيل: هو ثوب أسود تعطي به المرأة رأسها.
شروع: انزعى الرية.

انظر: انصاح الحبيب ص ١٦٦، مختار الصحاح ص ١٤٦، البخاري الكبير (٣١٥/١٤).

(٤) أخرجه البيهقي (٣١٤٨/٧) وأخرجه الإمام أحمد عن أسماء بنت جعفر رضي الله عنها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اليوم الثالث من مقتل جعفر فقال: لا تحبني بعد يومك هذا.

ومن طريق ثاب بن بلعظ: قومي اليك ثوب الحديد ثلاثاً ثم اصمعي ما شئت. (٣٦٩/٦)،

انظر: نيل الأوطار (٩٤/٤-٩٥).

وأخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (٧٥/٣) باب انزعى عنها زوجها هل أن تسامح في عدل؟ بلعظ تسكني ثلاثاً ثم اصمعي ما شئت، وكذلك أخرجه ابن حبان بلعظ "سلمي ثلاثاً ثم اصمعي بعد ما شئت".

انظر: الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان (٦٠/٥).

وأما حديث أسماء، فقد قيل: معناه: قال لها: تسلي ثلاث مرات^(١).

الضرب الثاني: لا إحداد^(٢) عليها قولاً واحداً، وهي الرجعية، لأنها في حكم الزوجات^(٣)، والمطوعة بشبهة، وأن الولد^(٤) إذا تزوي عنها سيدها، لأههما تعتدان^(٥) / لا عن نكاح^(٦).

ط/٣٥٠

الضرب الثالث: وهي المطلقة البات. فقد اختلف قوله فيها:

فقال في القلم: عليها الإحداد، وهو قول سعيد بن المسيب^(٧)، وبه قال أبو حنيفة^(٨)، وإحدى الروايتين عن أحمد^(٩).

وقال في الجديد: لا إحداد عليها^(١٠)، وبه قال

(١) انظر: شرح مختصر لمربي (٨/١٣٠ ب)، الحاوي الكبير (١٤/٣١٥)، البيان (١١/٧٦).

(٢) في نسخة (د) زيادة (من لا يجب الإحداد).

(٣) انظر: شرح مختصر لمربي (٨/١٣١ أ)، البيان (١١/٧٨)، المهذب (٢/١٤٩)، روضة الطالبين

(٨/٤٠٥)، مغني المحتاج (٣/٣٩٨)، الحاوي الكبير (١٤/٣١٨).

(٤) انظر: مختصر المزي ص (٢٩٥).

(٥) في نسخة (د) زيادة (لأنها تعد).

(٦) قال الماوردي: إن المصلحة من نكاح حامد ووطء شبهة لا إحداد هبهما، وكذلك أم الولد بعد

موت سيدها، والأمة المسبوبة في ملك، لأن الإحداد فيها تأكيدت حرمة من عقود النكاح الصحيحة رعاية لحق الزوج وحفظاً لحرمة.

انظر: الحاوي الكبير (١٤/٣١٩).

(٧) انظر: شرح مختصر لمربي (٨/١٣١ أ)، الحاوي الكبير (١٤/٣١٩)، المهذب (٢/١٤٩).

روضة الطالبين (٨/٤٠٥)، مغني المحتاج (٣/٣٩٨-٣٩٩).

(٨) انظر: شرح مختصر لمربي (٨/١٣١ أ)، الحاوي الكبير (١٤/٣١٧)، البيان (١١/٧٨)، المهذب

(٢/١٤٩)، روضة الطالبين (٨/٤٠٥).

(٩) انظر: بدائع الصنائع (٣/٣٢٦)، نيسب الحفائي (٣/٣٤).

(١٠) انظر: للفتي (١١/٢٨٥)، انظر في التمه (٢/١٠٧).

(١١) أي: على البات.

وبيعة^(١) ومالك^(٢)، والرواية الأخرى عن أحمد^(٣).

فمن قال بالأول^(٤)، قال: هذه بائن معتدة عن بكاح، فلمرها الإحداد، كالمتوفى عنها زوجها^(٥).

ووجه الآخر: أنها معتدة عن^(٦) طلاق، فلا إحداد عليها كالرجعية ويعارق المتوفى عنها، لأنها^(٧) تمسك بكاحها، فلمرها إظهار الحر عليه^(٨).

ب/ ٥٥ فصل

اعتصر المزني على^(٩) / كلام الشافعي^(١٠) رحمهما الله وهو قوله: يُشبهه أن يكون على المطلقة التي لا يملك زوجها رجعتها إحداد^(١١) كالمتوفى عنها زوجها [لأهل]^(١٢) عمر [دواني]^(١٣) زوج^(١٤).

(١) انظر: شرح مختصر المرقى (٨/ل ١٣٠ ب)، الخاوي الكبير (١٤/٣١٨).

(٢) انظر: القوانين الفقهية ص (٦٠٦)، الكافي لآب عبد البر ص (٢٩٥).

(٣) انظر: معي (١١/٢٨٤)، الكافي لآب قدامة (٣/٣٢٦).

(٤) أي: عليها الإحداد.

(٥) انظر: شرح مختصر المرقى (٨/ل ١٣١)، الخاوي الكبير (١٤/٣١٨)، البيان (١١/٦٨).

(٦) في نسخة (د): "من".

(٧) في نسخة (د، م): "لأهل".

(٨) انظر: للمذهب (٢/١٤٩)، معي المحتاج (٣/٣٩٨)، الوجيز (٢/٩٨).

(٩) في نسخة (د) تكرار "على".

(١٠) أي: على فترة الإحداد بين عدة الموت وعدة الطلاق.

(١١) في نسخة (م) "إحلالاً".

(١٢) في نسخة (م، ط) "لأهلها"، وما أثبت من نسخة (د) هو الصحيح.

(١٣) في نسخة (د) "فوات".

(١٤) انظر: مختصر المزني ص (٢٩٥).

ولا يتيسر لي أن أوجه^(١) عليها، لأهما قد تختلفان في حال، وإن اجتماع في غيره،
 فقال: كل ما قيس على أصل فهو مثبته له من وجه، وإن حالفه^(٢) في غيره، وإن لم^(٣) يلزم
 القياس إلا باجتماع كل الوجود، بطل القياس^(٤)، أجاب أصحابنا [بثلاثة]^(٥) أجوبة :
 أحدها: أن هذا يعلب^(٦) عليك لأنه^(٧) لو كان يلعب^(٨) شبه^(٩) ما بطل قط قيس^(١٠)،
 والثاني: أن قوله مختلفان^(١١) في حال، أراد به علة الحكم، ومنى خالف لفرع
 أصله في علة الحكم لم يصح القياس، وإن أشبهه^(١٢) من وجهه^(١٣).

(١) في نسخة (د) "إنه واجب".

(٢) في نسخة (د) "حالفه".

(٣) في نسخة (د) "من".

(٤) القياس بـ: التعليل، ومنه قست التوب بالنداء، إذا قدرته به.

وشرعا حمل فرع على أصل في حكم عامع بهما، وقبل حكمتك على الفرع مثل ما حكمت به في
 الأصل لاشراكهما في العلة التي انصبت ذلك في الأصل وتبين غير ذلك.
 انظر: روضة الناظر ص (١٤٥).

(٥) انظر مختصر الرقي ص (٢٩٥)، شرح مختصر الرقي (٨/١٣١)، الخاوي الكبير (٤/٣١٨)، نهاية النجاج
 (١٤٩/٧).

(٦) في نسخة (م، ط) "ثلاثة"، ما أثبتته من نسخة (د) هو "صحيح".

(٧) في نسخة (م، ط، د) : "عقبه".

(٨) في نسخة (د) "بأنه".

(٩) في نسخة (د) "يكني".

(١٠) في نسخة (د) "شبه".

(١١) انظر: شرح مختصر الرقي (٨/١٣١).

(١٢) في نسخة (د) "مختلفان".

(١٣) في نسخة (م) "أشبه".

(١٤) هذا هو مراد الشافعي فلم يكن لا اعتراض للرقي عليه وجه.

انظر: الخاوي الكبير (٤/٣١٨).

و^(١) الثالث: إن هذا قيل شبه^(٢) وليس يقبل علة^(٣)، وقيل الشبه إذا كان متردداً بين أصليين، شبه كل واحد منهما، لم يقس على أحدهما إلا أن يعلب شبهه به^(٤).

٥٦- مسألة

[قال]^(١)، ولا تجنب المعتدة من نكاح فاسد، ولا أم الولد ما تجنبه المعتدة^(٢).

وقد ذكرنا^(٣) أن المعتدة من وطء شبهة بنكاح^(٤) فاسد، أو غيره^(٥) وأم الولد لا يجب عيها الإحداد قولاً واحداً، لأمن غير معتدات عن نكاح. قال^(٦): ونسكن حيث شئ^(٧)، وإنما كان كذلك، لأنه لا سكي لهن^(٨)، فلا ينسب عيها السكي.

(١) في نسخة (د) سقطت "أو".

(٢) قياس الشبه. هو أن يردد العرع بين أصدين - حاطر ومبيع، ويكون شبههما بأحدهما أكثر.

انظر: روضة الناظر ص (١٦٤).

(٣) في نسخة (د): "عليه".

(٤) قياس العنة: هو ما عدم شتمه على نكاحه لوقوعها عليها بمرور الصيرة.

نظر: روضة الناظر ص (١٦٥).

(٥) نظر: شرح مختصر المزني (١/١٣٨)، المحوي الكبير (١٤/٣١٨).

(٦) في نسخة (د) سقطت "قال" و ما أتته من النسخ (د) هو الصحيح.

(٧) انظر: مختصر المزني ص (٢٩٥)، الأم (٨/٣٢٨).

(٨) أي: من غير الروجات و حكمهن في الإحداد.

(٩) في نسخة (د) "نكاح".

(١٠) أي: و الأمة المستورة في ملك، و أم الولد بعد موت حيدها.

(١١) أي: الشافعي رحمه الله.

(١٢) انظر: مختصر المزني ص (٢٩٥).

(١٣) أي: الموطوعة بشبهة، ولا لمسكرة نكاحاً فاسداً وأم ولد.

فإن قل من وجبت له العدة: إني أسكنها لتحصيل الماء، لزمهم السكنى، كما قلنا^(١) في المتوفى عنها [زوجها]^(٢) إذا قلنا^(٣): [لا]^(٤) تجب السكنى، فعدل الورثة إسكانها إنه يلزمها^(٥).

٥٧- مسألة

قل: وإنما الإحداد في^(٦) البدن^(٧).
وجملته - أن الإحداد أن يحتب كل ما يجلب الأبصار إليها، ويدعو إلى مباشرتها، من تحسين^(٨) وطيب وزينة^(٩).
فأما^(١٠) المسكن: فسكن أي مسكن شاءت، حسن^(١١) أو غير حسن، ولهذا قال الشافعي رحمه الله: وإنما الإحداد في^(١٢) البدن لأجل المسكن^(١٣).
إذا ثبت هذا: فإن^(١٤) استعملت دهاً، فأنشئ على صريين: طيب وغير طيب.

(١) في نسخة (د) "قلت".

(٢) في نسخة (م، ط) سقط "زوجها"، وما أتت من نسخة (د) هو الصحيح.

(٣) في نسخة (د): "قلت".

(٤) في نسخة (ط) سقط (لا)، وما أتت من النسختين (د، م) هو الصحيح.

(٥) انظر: شرح مختصر المزني (٨/ ١١٣ ب)، الحاوي الكبير (٣١٩/ ١٤)، معي المختار (٣٩٩/ ٣).

(٦) في نسخة (د) "من".

(٧) انظر: شرح مختصر المزني ص (٢٩٥)، الأم (٢٣١/ ٥).

(٨) في نسخة (د) "تحسين".

(٩) انظر: شرح مختصر المزني (٨/ ١٣١ ب)، الحاوي الكبير (٣١٩/ ١٤)، البيان (٨١/ ١١)، انهدب

(١٠/ ١٤٩)، فوسيط (٣٨١/ ٢).

(١١) في نسخة (د) "وأما".

(١٢) في نسخة (م) "حسناً".

(١٣) في نسخة (د) "على".

(١٤) انظر: مختصر المزني ص (٢٩٥).

(١٥) في نسخة (د) تكرر "فإن".

الطيب: كدهن الورد، والبفسج، والياسمين، واليان^(١) وما أشبه ذلك، فهذا لا يجوز استعماله في شيء من بدنها^(٢).
وعبر الطيب: كالشرج^(٣)، والسمن، ودهن اليزر^(٤). فهذا يجوز لها أن تستعمله في غير شعرها، لأنه يربى الشعر ويُرجله^(٥).
قال أصحابنا: حتى لو نبتت للمرأة لحية، لم يجر أن تستعمل فيها الدهن، وهذا مثل ما ذكرناه في المحرم^{(٦)(٧)}.

(١) نوع من الدهن يأتي من شعر اليان.

انظر: المصباح للنير ص (٣٢٥).

(٢) انظر: شرح مختصر الرزي (٨/١٣١ب)، الحاوي الكبير (١٤/٢٣١).

(٣) الشرج: معرب من شرج، وهو دهن السمسم.

انظر: المصباح للنير ص (٣٠٨).

(٤) الزر، حب الريحان، ويقول بقدر: دهن الزر والورد، وبالكسر أصبح "والسر" في الخبث كخطة والشعر، هنا هو المشهور في الاستعمال، وقيل: الزر حب عامة في جميع النبات.

انظر: لسان العرب (٤/٥٦)، مختار الصحاح ص (٣٣)، المصباح للنير ص (٣٠).

(٥) انظر: شرح مختصر الرزي (٨/١٣١ب)، الحاوي الكبير (١٤/٣٢١)، روضة الطالبين (٨/٤٠٧)، المهذب (٢/١٥٠)، تعزيز شرح الوهم (٩/٤٩٥)، إغاة الطالبين (١/٣١٩).

(٦) أي: تسريح: يقال: رجلت الشعر فرجلته: صرحته.

انظر: المصباح للنير ص (١٣٥).

وانظر: الأم (٥/٢٣١)، مختصر الرزي ص (٢٩٥)، شرح مختصر الرزي (٨/١٣١ب)، المهذب (٢/٢٠٨-٢١٠)، المجموع (٧/٢٧٠، ٢٨٤)، معي المحتاج (١١/٥٢٠، ٥٢٢).

(٧) قال الطبري: يحرم على المرأة استعمال الأدهان كلها في الرأس، ويحرم استعمال الأدهان الطيبة في غير الرأس، دون الأدهان التي ليست طيبة ولا فرق بين المحرمة والمحلاة، غير أن العمدة تلزم المحرمة بالتطيب وتدهين الرأس ولا يلزم المحرمة تدهينه إذا تحلقت ودهنت.

انظر: شرح مختصر الرزي (٨/١٣١ب).

(٨) انظر: شرح مختصر الرزي (٨/١٣١ب)، كتاب الحج من الحاوي الكبير (٥/١٤٢)، معي اختار (٣/٣٨٢)، المهذب (٢/١٥٠)، روضة الطالبين (٨/٤٠٨)، البيان (١١/٨١)، الوسيط (٣/٣٨٢).

٥٨ - مسألة

قال. وكل كحل^(١) كان^(٢) [فيه]^(٣) زيتة، فلا خير/ فيه. فأما الفارسي وما^(٤) ١٠٩
أشبهه إذا احتاجت إليه، فلا بأس^(٥).

وجملته: أن الإلمد وهو الكحل الأصهب^(٦)، فإنه^(٧) لا^(٨) يجوز لمعتدة
استعماله، لما روت أم سلمة قالت: جاءت امرأة إلى النبي صلى الله عليه وسلم
فقالت: يا رسول الله^(٩)، إن ابني توفي عنها^(١٠) زوجها، وقد اشتكت عيها،
أفكحلها؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لا، مرتين أو ثلاثاً"^(١١).

(١) قال الصدي الكحل على صري كحل أسود، ويسمى الإلمد، وكحل أبيه سماه الشامي
الكحل الفارسي، فهو (ثوتيا).

فأما الأسود فلا يجوز للمرأة أن تكحل به، لأن الأسود يصير عند الاحتكاك به كخطة السوداء
في أصول أهداب العينين بين يافوخ العينين، ويصاح الحاجر، فصار تحسب لها ورثة.

انظر شرح مختصر للزني (٨/١٣٦ ب)، الحاوي الكبير (٣٢١/١٤).

(٢) في نسخة (د) سقط "كان".

(٣) في نسخة (م، ط) سقط "فيه"، وما أتته من نسخة (د) هو الصحيح.

(٤) أي: ليس يربه لأنه لا يجوز فيه، بل يريد أن يرضعها وقبحاً.

انظر: الحاوي الكبير (٣٢١/١٤).

(٥) انظر: مختصر للزني ص (٢٩٥).

(٦) الإلمد بكسر الهمزة وتيم وهو الكحل الأسود ويسمى الكحل الأصهب.

انظر: مختار الصحاح ص (٥٢)، النصاب المبر ص (٥٥)، معي (صاح (٤٠٠/٣).

(٧) في نسخة (م) سقط "فإنه".

(٨) في نسخة (م) "فلا".

(٩) في نسخة (د) زيادة "صلى الله عليه وسلم".

(١٠) في نسخة (د) زيادة "لا".

(١١) أخرجه البخاري في كتاب الطلاق. باب تحذير لثوتي عنها زوجها أربع أشهر وعشراً ح/٥٣٣٦.

ح/٥٢٤ ورواه مسلم في الطلاق باب وجوب الإحلال في عدة المرأة.

[و] ^(١) لأن الكحل زينة فلم يحرق ^(٢).

وحكى القاسي عن الماسرجسي ^(٣) أن بعض أصحابا قال: إذا ^(٤) كانت
مؤداء جار أن تكتحل، وليس بمصحيح، لأنه يزنها أبصاً ^(٥).

فإن استعملته في غير العين، جار. إلا في الحاجب، فإنه يزين بذلك.

فأما الكحل الأبيض ^(٦): وهو التوتيا ^(٧) وما أشبهه، فإنها لا تمنع منه، لأنه ليس
بزينة بل يقبح ^(٨) العين ^(٩).

وأما ^(١٠) الصبر ^(١١): فتطلى به العين، أو موضعاً من وجهها فليس لها ذلك،

(١) في نسخة (د، ط) سقطت النوا، وما أثبتته من نسخة (م) هو الصحيح

(٢) انظر: الحارثي الكبير (٣٢١/١٤)، البيان (٨٠/١١)، روضة الطالبي (٤٠٧/٨)، المهذب (١٤٩/٢)

(٣) أبو الحسن محمد بن علي بن سهل بن مصبح الفارسي، كان إماماً من علماء المشافعية، من أعلم
السامي بالمداهب، وأصول مسائل تفقه بخراسان والعراق، والحجاز، وجميع الحديث من خاله المؤول
بن الحسن وأصحاب المرقى، جمع منه الحاكم، ولفقاصي أبو الطيب الطبري، مات في جمادى
الأخرة سنة ٣٨٤ هـ وهو ابن ٧٦ سنة.

انظر: أفتاب (٤٨/٣)، طبقات أفتاء الشافعية للشيرازي ص (١١٦)، وفيات الأعيان (٣٤٠/٣).

(٤) في نسخة (د، م) "إنه".

(٥) انظر: شرح مختصر المرقى (٨/١٣٢)، الحارثي الكبير (٣٢٢/١٤)، الوسيط (٣٨٦/٣)، التحرير

شرح الوجيز (٤٩٥/٩)، روضة الطالبي (٤٠٧/٨).

(٦) وهو الكحل الماسري، وهو ما عده الإمام الشافعي في المسألة

نظر: مختصر المرقى ص (٢٩٥)

(٧) توتيا: دواء يعمل في العين.

انظر: النظم المستعذب (١٤٩/٢).

(٨) في نسخة (د): "يفتح".

(٩) انظر: شرح مختصر المرقى (٨/١٣٢)، الحارثي الكبير (٣٢٢/١٤)، البيان (٨٢/١١)، المهذب

(١٤٩/٢)، معنى: يحتاج (٤٠٠/٣)، التحرير شرح الوجيز (٤٩٥/٩).

(١٠) في نسخة (د، م) "فأما".

(١١) الصو: يفتح الصاد و كسر الباء و يجوز إسكان الباء مع فتح الصاد وكسرها وهو -

لما روت أم سلمة [قالت] ^(١) دخل ^(٢) عليّ رسول الله صلى الله عليه وسلم حين توفي/ أبو سلمة وقد جعلت عليّ صبراً فقال: ما هذا يا أم سلمة؟ فقلت: إنما هو صبرٌ يا رسول الله، ليس فيه طيب. فقال ^(٣): إنه يشبُّ الوجه ^(٤)، فلا تجعليه إلا بالليل وتنزعيه بالهار ^(٥).

ولأنه يُصفر الوجه فهو كاختضاب ^(٦)، فإن احتاجت إليه جعلته بالليل ومسحته بالنهار ^(٧).

[قال] ^(٨). وكذلك الدُّمام ^(٩) . وهو/ الكلكون، وهو الذي يُحمر الوجه، ٣٤ د

= عصاة شجر مرو يستعمل كدواء.

انظر: سنن العرب (١/٤٤٦)، للصباح للرحمن (١٩٩)، عند الصباح ص (١٧٩).

(١) في نسخة (ط) "قال"، وما أتته من السحتين (د، م) هو الصحيح.

(٢) في نسخة (م) "دعنت".

(٣) في نسخة (م) تكرر "فقال".

(٤) يشب الوجه: أي يحمره ويظهر لونه.

انظر: النظم المستطاب (٢/١٤٩).

(٥) أخرجه السني في كتاب إطلاق باب الرخصة لمحاذاة أن يُلط بالدرج ٣٥٣٩ ح ٥١٥/٦ وأخرجه أبو داود في السنن، باب مما تحب المعتلة في علها (٦/٢٠٤)، السنن الكبرى لديهن، باب المعتلة تنصير إلى الكل (٧/٤٤٠) وهذا لغة غير واحد بجهالة لغيرة بن الصحاح، وقد حسنه ابن حجر في الملوغ (شرح السنة ٩/٣١٠).

(٦) اختضاب: ما يختص به من حياء وكرم وجره، وخصب الشيء بخصبه غصباً وخصبه: غير لونه بحمرة أو صفرة أو غيرهما.

انظر: سنن العرب (١/٣٥٧)، للصباح للرحمن ص (١٠٥-١٠٦)، عند الصباح ص (٩٦).

(٧) انظر: مختصر الرقي ص (٢٩٥)، شرح مختصر الرقي (٨/١٣٢)، الحاوي الكبير (١٤/٣٢٢)،

البهاق (١١/٨٢)، دواء الحناج (٧/١٥١)، روضة الناظرين (٨/٤٠٧)، معي الخناج (٣/٤٠٠)،

المهذب (٢/١٤٩)، الوسيط (٣/٣٨٢).

(٨) في نسخة (د، ط) سقط "قال". وما أتته من نسخة (م) هو الصحيح.

(٩) قال الجوهرى: الدمام بالكسر دواء يضئ به وجهه الصبي ويحمر عيه وكل شيء طلي به فهو -

لا يجوز ما استعماله، وكذلك اسفيداج^(٢٧) العرائس^(٢٨).

وكذلك يُحرم إخصاب: وهو الوشمة، لما رُوي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال^(٢٩) "لأَم سَلَمَة". "لا تختصي بالطيب ولا بالحناء فإنه حضاب"^(٣٠).

وكذلك يحرم عليها أن تنقش وجهها ويديها، وأن تحف حاجبيها، لأن ذلك كله ربة^(٣١).

وأما الخلي: فهي ممنوعة من جميعه الذهب والفضة^(٣٢).

قال في الويطي: ولا تلبس الخدة خاتماً^(٣٣).

- دمام وقد دمت الشيء أدمه بالصم أي طنت بأي صبغ كان والمنعوم الأحمر

الدمام: الخمرة لزين لها المرأة وجهها.

انظر: الصباح امري ص (١٢١)، مختار الصحاح ص (١١٢)، المهذب (١٤٩/٢)، المعجم الوسيط (٢٩٧/١).

(١) في نسخة (د) "اسيداج".

(٢) الاسفيداج: صبغ أبيض.

وقال الشريبي، هو ما يتخذ من صمغ يظلى به الوجه لتبيضه.

انظر النظم المستعجب (١٩٤/٢)، معي المختار (٤٠٠/٣).

(٣) انظر: شرح مختصر امري (٨/١٣٢)، الحارثي الكبير (٣٢٢/١٤)، البيان (٨٢/١١)، معي المختار (٤٠٠/٣).

(٤) في نسخة (د) سقط "إنه قال".

(٥) أخرجه مالك في الموطأ في كتاب الطلاق باب ما جاء في الإحداد (٦٦٤/١)، وأخرجه الدارمي في

كتاب الطلاق باب النهي لسراة عن الربة في السنة ج ١٦٧-١٦٨

وقد روى الحديث عند غيره مما بالفاظ مختلفة

(٦) انظر: شرح مختصر امري (٨/١٣٢)، الحارثي الكبير (٣٢٢/١٤)، البيان (٨٣/١١)، معي المختار (٤٠٠/٣)، روضة الطالبين (١٠٧/٨)، لمحة المختار (١٥٢/٧).

(٧) انظر: شرح مختصر امري (٨/١٣٢)، الحارثي الكبير (٣٢٢/١٤)، البيان (٨٥/١١)، الوسيط (٣٨١/٣).

(٨) انظر: المصادر السابقة

وحكى ابن المنذر^(١) عن عطاء أنه قال: ويجزئ حُلِّي الذهب دون العصاة وليس بصحيح، لما روت أم سلمة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ((لا تلبس المتون عليها روجها المعصر^(٢) ولا الممشق^(٣) ولا تلبس الحلي))^(٤) ولم يفصل.

ولأن ذلك زينة فأشبه الذهب^(٥).

أ/٥٨- فصل

ولا تمسُ المحدثُ شيئاً من الطيب، لا في يدها ولا في^(٦) ثيابها^(٧)، [لما روت

(١) محمد بن إبراهيم بن المنذر أبو بكر السابري، ولد سنة ٢٤٢ هـ أحد أعلام هذه الأمة، إمام بمهته حافظ، متميز على إيمانه وحلالته، وجمعه بين نفسه وحديثه، وله تكملة في معرفة صحيح الحديث وضعه، يعرف ببقية مكة وشيخ الحرم، كان شافعي المذهب ثم ائتمر آخر عمره، فلم يقلد أسلاً، توفي سنة ٣١٩ هـ.

انظر طبقات الشافعية (١٠٢/٣)، وفيات الأعيان (٢٠٦/٤)، صباغ الثقباء للشريري ص (١٠٨).

(٢) المعصر: المصروع بالعصر.

انظر: بلوغ الأماني (٤٧/١٧).

(٣) قوله ولا الممشق هو المصروع بالمشق وهو شفرة تطوى الآخر.

انظر: الصباح المشرع ص (٣٤١)، للذهب (١٤٩/٢).

(٤) أسرحه البيهقي في السير الكبرى (٤٤٠/٧) "باب كمية الإحداث"، والشافعي في السنن (٢٠٤/٦) "باب ما تحبب الحادثة من الثياب المصعقة"، وأبو داود في مسنده مع بدل اليهود "باب فيما تحبب للمثناة في عتلتها" (٧٤/١١)، ميل الأوطار (٩٧/٧-٩٨).

(٥) انظر شرح مختصر المتن (١٣٢/٨)، الخوازي تكملة (٣٢٥/١٤)، البيهقي (٨٧/١١)، معي

المصاح (٣٩٩/٣)، نهاية النجاش (١٥٠/٧)، الوجيز (٩٩/٢)، روضة الطالبيين (٤٠٦/٨).

(٦) في نسخة (م) سقط "في".

(٧) انظر شرح مختصر المتن (١٣٢/٨)، الخوازي الكبير (٣١٩/١٤)، البيهقي (٨٣/١١)، روضة

الطلالين (٤٠٨/٨)، للذهب (١٤٩/٢).

أم سلمة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا تلبس التتوي عنها زوجها المعصفر^(١). ولما روت أم عطية^(٢) قالت: كنا نُهَي أن نحد على ميت فوق ثلاث، إلا على روح أربعة أشهر وعشراً، وأن نكتحل وأن^(٣) نتطيب^(٤)، وأن تلبس ثوباً معصراً^(٥). فأما الغالية^(٦): فلا تستعملها وإن دعت راتحتها، لأنها تسود فهي خصاص^(٧).

ب/٥٨- فصل

ولا يحرم على المحدث تقليم الأظفار وحلق العانة^(٨)، لأن ذلك تطييف وليس بزينة.

-
- (١) في نسخة (م ، ط) سقط "لما روت أم سلمة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا تلبس التتوي عنها زوجها المعصفر" وما أتته من نسخة (د) هو الصحيح.
- (٢) أم عطية هي سبية بنت كعب، وبقدل بنت الحارث الأنصارية روت عن النبي ﷺ، وعن عمر، وعنها أنس بن مالك وعبد وجعصة ابنا سيوف وعبرهم، كانت تروى مع رسول الله ﷺ، ثم روى البرقي، وشمسويه، شهدته غسل اية النبي ﷺ، وكان جماعة من الصحابة وعمه التابعين بالبصرة يأخذون عنها غسل الميت.
- انظر: ملخص التهذيب (٤٥٥/١٢).
- (٣) في نسخة (د) سقط "أن".
- (٤) في نسخة (م) "تطيب".
- (٥) أخرجه البخاري في كتاب الطلاق باب انفسط للحادة عند الظهور ح (٥٢٥/٦) ج/٥٣٤١ ، وباب تلبس الحادة ثياب المعصب ح ٥٣٤٢ (٥٢٦/٦).
- (٦) الغالية: أخلاط من الطيب، وتغلب بالغالية وتمننت إذا تطيبت بها. وأول من سماها بذلك سليمان بن عبد الملك.
- انظر: المصباح المنير ص (٢٦٩)، مختار الصحاح ص (٢٣٧).
- (٧) انظر شرح مختصر الرني (٨/ ١٣٢)، الخاوي الكبير (٣٢٣/١٤)، فيها (٨٤/١١).
- (٨) انظر شرح مختصر الرني (٨/ ١٣٢)، الخاوي الكبير (٣٢٠/١٤)، البيهقي (٨٤/١١)، روضة انطاليين (٤٠٨/٨)، الوسيط (٣٨١/٣) .

ولا يشبه في ذلك بالمحرمة، لأن حكمها مختلف، فإن المحرمة يجوز لها لس الخلى والمصنوع يعبر الطيب، ولا يجوز ذلك للمحذة، لأن المحذة، مجموعة من التزين، والمحرمة مجموعة من الترفة^(١).

٥٩ - مسألة

قال: وفي الثياب زينتان:

إحداهما^(٢): جمال الثياب على اللابسين .

والثاني : تستر العورة^(٣).

وجملته: أن الثياب التي لم تعمر بصنع ولا طرز^(٤) فإنه يجوز للمحذة لبسها،

وإن كان رقيقاً سواء كان من قطن أو كتان أو إبريسم^(٥)، لأن حسه^{(٦)(٧)}

(١) نظر: شرح مختصر المربي (٨/١٣٢ب) ، الخاوي الكبير (٥/١٤٠) ، التوحيد (٢/٩٩).

(٢) في نسخة (د) "أحدهما" .

(٣) انظر : مختصر المربي ص (٢٩٥) ، الأم (٥/٢٣٢) .

(٤) في نسخة (د) "أعبر"، والطرز "الشكل والسطح والخير" ، يقال ثوب مطرز .

انظر : المصباح المنير ص (٢٢١) ، مختار الصحاح ص (١٩٦) .

(٥) الإبريسم : الحرير وفيه ثلاث لغات :

قال ابن السكيت : هو الإبريسم بكسر المعزة وفتح السين .

واللغة الثانية : بكسر المعزة و فتح الراء والسين جميعاً .

والثالثة : بكسر الجميع .

انظر : النظم المستعذب (٢/١٥٠) .

وقال لرافعي: وأما الإبريسم فلم يمتل فيه من الشامي وهو عند معظم الأصحاب كالكتان وغيره إذ لم

يحدث فيه ربة . وذهب فقال بل أنه يحرم عليها لبس الإبريسم وإن كان للفسج منه على لونه الأصلي

انظر : روضة الطالبين (٨/٤٠٥) .

(٦) في نسخة (د) "حسه" .

(٧) في نسخة (د) ريادة "جفو" .

من أصل^(١) خلقتة، فلا تلزم تغييره^(٢).

كما أن^(٣) المرأة إذا كانت خلقتها^(٤) حسنة، لا تغير لونها بتسويد ولا غيره.

وإما إن كان معرواً مصبوعاً فهو على ثلاثة أضرب :

أحدها. ما لا يقصد [زيتته]^(٥) بصغفه، وإنما يقصد بذلك إزالة الوسع عنه،

كالكلجلي،^(٦) أو ما يقصد به إظهار الحزن كالأسود. فإن هذين^(٧) يجوز لها

لنسهما، لأن ذلك [ليس]^(٨) بترين^(٩).

الضرب الثاني. ما يقصد^(١٠) بصغفه الزينة كالأحمر والأصفر وغير ذلك، فإن

الثوب إذا كان مصبوعاً بذلك لم يُحز لها لسه.

وإن كان صُنع عزله^(١١)، ثم نُسج^(١٢) فالذهب [أيضاً]^(١٣) أنه لا يجوز،

(١) في نسخة (د) سقط "من أصل".

(٢) انظر شرح مختصر لربي (٨/١٣٢ب)، الحاوي الكبير (١٤/٣٢٤)، البيان (١١/٨٦)، معي المحتاج

(٣/٢٩٨)، الوسيط (٣/٢٨١).

(٣) في نسخة (هـ) تكرار "أن".

(٤) في نسخة (د) سقط "خلقتها".

(٥) في نسخة (د)، "زينة" وما أتته من النسخين (د، م) هو الصحيح.

(٦) في نسخة (د) سقط "الكلجلي".

(٧) في نسخة (د) "هاتين".

(٨) في نسخة (هـ) سقط "ليس". وما أتته من النسخين (د، م) هو الصحيح.

(٩) انظر 'شرح مختصر لربي (٨/١٣٢ب)، الحاوي الكبير (١٤/٣٢٥)، البيان (١١/٨٧)، الوسيط

(٣/٣٨١)، معي المحتاج (٣/٣٤٩).

(١٠) في نسخة (د) "لصنع".

(١١) غره: ضرب من الصوف ونحوه غرلاً من باب ضرب، فهو معرول، وغرل تسمية بالمعبر.

انظر: للمصباح للزبي (٢٦٥)، مختار الصحاح (٢٣٣).

(١٢) نسج: فسخت الثوب نسجاً من باب ضرب.

انظر: مختار الصحاح (٢١٨)، للمصباح للزبي (٣٥٧).

(١٣) في نسخة (ط) سقط "أيضاً"، وما أتته من النسخين (د، م) هو الصحيح.

نص عليه في الأم^(١).

وحكى عن أبي إسحاق: أنه قال: إذا صُنع غرله حار، وقد رُوي في حديث أم عطية جوازها، فإنما قالت: وإن تليسَ ثوباً مُعَصِّفٌ^(٢) إلا العَصْب^(٣)، والعَصْب - ما صُنع غرله. ورُوي مثل ذلك عن عمر رضي الله عنه^(٤).

قال: ولأن^(٥) تكفين الميت بِجُوزٍ عما صُنع غرله، ولا يجوز بثوب مصبوغ^(٦).

ووجه الأول: أنها^(٨) ممنوعة من الرتبة، وما صُنع غرله كالمصبوغ^(٩) في الرتبة، ويحتمل أن يكون العَصْب مما^(١٠) لا زينة فيه كالأسود^(١١) والكحلبي^(١٢).

(١) انظر: الأم (٢٣٢/٥).

(٢) تقدم تخريج الحديث من (٢٩٩).

(٣) العَصْب: ضرب من ثوبود اليمن.

انظر: لسان العرب (٦٠٤/١).

(٤) أسرجه البخاري في كتاب الصلاة "باب المسط للحدادة عند الطهر" (٥٢٥/٦). وأخرجه مسلم

في النكاح (٢٠٤/٤).

(٥) في نسخة (د) "كس".

(٦) انظر: شرح مختصر لمربي (١٣٢/٨)، الخاوي الكبير (٣٢٥/١٤)، الشبان (٨٦/١١).

(٧) قد الطبري وأبهما فإن تكفين الميت في الثياب المصبوغة بعد التسج مكروه، ولا يكره أن يكتفى

بميت في الثياب التي صنع غرلها قبل التسج فلما اختلفا في تكفين الميت اختلفا أيضا في حق المنيعة.

انظر: شرح مختصر لمربي (١٣٢/٨).

لا تحب امرأة على ميت غرق ثلاث إلا على روح أربعة أشهر وعشرا، ولا تنس ثوبا مصبوغا إلا

ثوب عصب، ولا تكحل، ولا تمس ضياء، إلا إذا كان طهرت بدة من قسط أو أظفار

انظر: كتاب النكاح (٢٠٤/٤-٢٠٥).

(٨) في نسخة (د) "إن".

(٩) في نسخة (د) "و المصبوغ".

(١٠) في نسخة (د) "ما".

(١١) في نسخة (د) سقط "الواو".

(١٢) انظر: الخاوي الكبير (٣٥٦/١٤).

الضرب الثالث: الأخضر والأزرق، فإن كانا مشيعين لم تجمع منهما، لأن
الأخضر المشع كالأسود، لأنه يقاربه: والأزرق المشع يقارب الكحلي.
وإن^(١) كانا حقيقيين: مُعتَ منهما، لأن الأخضر الصافي، والأزرق الصافي
يتزيران^(٢).

٦٠ - مسألة

قال: وكذلك كل حرة وأمة كبيرة وصغيرة، مسلمة أو ذمية^(٣).
وجُمِلَتْهُ : أن الأمة كالحرة فيما ذكرناه من الإحدا، لعموم الأخبار^(٤)،
ولأنها مُعتدة عن وفاة فاشتهت الحرية.
فإن قيل: كيف تقيسون الأمة على الحرة، والأمة تنقصُ عدتها عن عدة
الحرة؟

ج: قل: اختلافهما/ في [القدر]^(٥) لا يجمع من تساويهما في الصفة، ألا ترى أن
الحاملَ والحائل/ مختلفان في قدر العدة، ويتساويان في الصفة^(٦).
٣٥٥
٣٥٢

(١) في نسخة (د) "وإن"

(٢) انظر شرح مختصر المتن (٨/١٣٢ إلى ١٣٣ ب)، الحاشي الكبير (١٤/٣٢٥)، المهذب

(٢/١٥٠)، روضة صابون (٨/٤٠٦)، مغني محتاج (٣/٣٩٩)

(٣) انظر: مختصر الزكي من (٢٩٥)، الأم (٥/٢٣٢).

(٤) أي: لا تلبس المعصفر ولا للمشق، ولم يفرق بين الحرة والأمة، ولأنها متوق عنها زوجها من
نكاح صحيح فوجب أن يلزمها الإحلال كالحرة.

نظر: شرح مختصر الزكي (٨/١٣٣).

(٥) في نسخة (د) زيادة "لأن".

(٦) في نسخة (د) "القيمة"، وفي نسخة (د) "العدد"، وما أثبت من نسخة (م) هو الصحيح.

(٧) انظر شرح مختصر المتن (٨/١٣٣ أ)، الحاشي الكبير (١٤/٣٢٧)، روضة الطالبين (٨/٤٠٥)

أ/٦٠- فصل

والكبيرة والصغيرة سواء^(١).

وقال أبو حنيفة: لا إحداد على الصغيرة^(٢)، لأن الإحداد حق لله تعالى لا يتعلق بحق الروح، فلم تجب على الصغيرة كسائر العادات^(٣).
ودليلنا: أنها معتدة عن وفاة، فكان عليها الإحداد كالكبيرة^(٤).
وما ذكره فلا يصح، لأن ذلك لحق الروح وحراسة العدة، وإظهار الحرث عليه^(٥).

ب/٦٠- فصل

فأما^(٦) الدمية^(٧): فإن^(٨) كان^(٩) روحها مسلماً،

- (١) قال الطبري: إن الصغيرة يلزمها عدة الوفاة، كما يلزم الكبيرة بلا خلاف.
وأما الإحداد، فإنه ثبت عند الشعبي في عدلها وعلى وليها أن يجسها جميعاً يلزم المدة أحسنه.
انظر: شرح مختصر الرزي (٨/١٣٣)، وأيضاً روضة الطالبين (٨/٤٠٥)، البيان (١١/٧٩)،
اخباري الكبير (١٤/٣٢٧)، الرزي شرح الوحي (٩/٤٩٣).
(٢) انظر: بدائع الصنائع (٣/٣٢٧)، غمة الغفاه (٢/٢٥٤).
(٣) أي: كالصلاة والصيام.
انظر: بدائع الصنائع (٣/٣٢٧).
(٤) قال الطبري: ومن القيل أنها معتدة من وفاة روح فوجب أن يثبت الإحداد في عدلها كالبالغة إذا
توفي روحها، وأيضاً فإن وفاة الروح إذا وحيث اعتدلت أوجب إحداداً لوفاة زوج البالغة، ولأن
الصغيرة والكبيرة لا تتساوى في العدة وجب أن تستويا في الإحداد لأن الإحداد، صفة في العادة
والصغيرة والكبيرة، لا استويا في العادة استويا في صفتها أيضاً.
انظر: شرح مختصر الرزي (٨/١٣٣)، البيان (١١/٨٠)، اخباري الكبير (١٤/٣٢٨).
(٥) انظر: شرح مختصر الرزي (٨/١٣٣)، البيان (١١/٨٠)، اخباري الكبير (١٤/٣٢٨).
(٦) في نسخة (د) "وأما".
(٧) في نسخة (د) زيادة "فلا يكون".
(٨) في نسخة (م) "فإذا".
(٩) في نسخة (د) سقط "فإن كان".

وجبت^(١) عليها العدة والإحداد^(٢).

وبه قال مالك^(٣).

وقال أبو حنيفة: تحب العدة ولا يجب الإحداد^(٤)، لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاث، إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً^(٥)) فخص المؤمة بذلك، وإن ذلك حق لله تعالى^(٦).

و^(٧)دليلاً: أنها معتدة عن وفاة، فكان عليها الإحداد كالمسومة.

والاحتجاج بالخبر^(٨) بدليل الخطاب [وهم]^(٩) لا يقولون به، وقد يبا أنه يتعلق^(١٠) به حق الزوج^(١١).

(١) في نسخة (د) "وجب".

(٢) انظر . شرح مختصر لمربي (٨/١٣٣ أ، ب) ، البيان (١١/٨١) ، الخواص الكبير (١٤/٣٢٨) ، روضة الطالبين (٨/٤٠٥) .

(٣) انظر : الفوايد الفقهية ص (٦٠٦) ، الكافي ص (٢٩٥)

(٤) انظر بدائع الصائغ (٣/٣٢٦) ، تحفة القمها (٢/٢٥٤) .

(٥) رواه مسلم في كتاب النكاح "باب وجوب الإحداد في عدة الرامة ونحوه في غير ذلك إلا ثلاثة أيام" (٤/٢٠٣) .

(٦) انظر : بدائع الصائغ (٣/٣٢٧)

(٧) في نسخة (د) سقط (الواو) .

(٨) وهو قول الرمسرور صلى الله عليه وسلم "لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاث ليال إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً" .

(٩) في نسخة (م ، ط) سقط "وهم" ، وما أتت به نسخة (د) هو الصحيح.

(١٠) في نسخة (د) "يطل" .

(١١) انظر . شرح مختصر لمربي (٨/١٣٣ أ، ب) ، البيان (١١/٨١) ، الخواص الكبير (١٤/٣٢٨) .

ج/٦٠- فصل

وإذا كان زوج الذمية ذمياً فيجب عليها أيضاً العدة والإحداذ^(١).

وقال أبو حنيفة: لا يجب عليها العدة والإحداذ^(٢)، لأن الزوجين لا يعتقدان

وجوب العدة^(٣)، والذمية لا تطالب بها لحق الله تعالى^(٤) فلم^(٥) يجب.

ودليلنا: أما بالن عن وفاة، فوجبت عليها العدة والإحداذ كالمسلمة.

وما ذكره فلا يصح، لأنها [لا تسقط]^(٦) باعتقاده، كما أن المسلم إذا

[أوصى]^(٧) بإسقاط العدة لا تسقط، ولأن سب الذمي يلحق به فمعنى العدة

حاصل في حقه^(٨).

(١) انظر - شرح مختصر لمربي (٨/١٣٣ب)، البيان (١١/٨١)، الخاري الكبير (١٤/٣٢٩).

(٢) انظر بدائع الصنائع (٣/٣٢٦)، شعبة الغنهاء (٢/٢٥١-٢٥٣).

(٣) من هنا إلى نهاية كتاب الإحداذ ساقط من النسخة (م).

(٤) نسخة (د) سقط "والذمية لا تطالب بها لحق الله تعالى".

(٥) في نسخة (د) "فلا".

(٦) في نسخة (ط) سقط "لا تسقط"، وما أتته من نسخة (د) هو الصحيح.

(٧) في نسخة (ط) "وصى"، وما أتته من نسخة (د) هو الصحيح.

(٨) انظر - شرح مختصر لمربي (٨/١٣٣ب)، البيان (١١/٨١)، الخاري الكبير (١٤/٣٢٩).

٦١ - مسألة

قال: ولو تزوج نصراني بنصرانية^(١)، أحلها لزوجها المسلم^(٢).

وهذا قد مضى في موضعه، وهو كتاب الكاح.

ويسا أن أنكحة الكفار المشركين صحيحة يحصل بها الإحصان^(٣) ومضى

الكلام على ذلك^(٤).

(١) في نسخة (د) "نصرانية".

(٢) انظر: مختصر القرني ص (٢٩٥-٢٩٦).

(٣) انظر: شرح مختصر القرني (٨/١٣٣ ب)، الحارثي الكبير (١٤/٣٢٩).

(٤) قال الحارثي: إن المسلم إذا طلق أجنبية ثلاثاً وكسحت بعده دميماً، أحلها للمسلم بعد طلاقه لها.

وقال أبو حنيفة، ومالك: لا يحلها.

ودليلنا: قول الله تعالى: ﴿وَحَتَّىٰ تَبْكَحَ رَوْحًا غَيْرُهَا﴾ في سورة البقرة، الآية. (٢٣٠)، فكان عسى

عمومه، لأنه نكاح يقرّ عليه الروح، فحاز أن يستباح بالإصابة فيه نكاح الأول كالمسلم.

انظر: الحارثي الكبير (١٤/٣٢٩-٣٣٠).

باب اجتماع العدتين

قال الشافعي رحمه الله: وإذا تزوجت في العدة ودخل بها الثاني، فإنها تعد بقية عدتها من الأول، ثم تعد من الثاني^(١).

وجملته: أن الرجل إذا طلق زوجته بعد أن دخل بها، وجبت عليها العدة، فإن تزوجت قبل انقضاء العدة، كان النكاح باطلا^(٢)، لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْرِمُوا عَقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْتَغَى الْكِتَابُ أَجَلَهُ﴾^(٣)، والنهي يدل على فساد المهي عنه^(٤). وهكذا حكم المتوفى عنها، سواء دخل بها الزوج أو لم يدخل، لأن العدة واجبة في الخالين.

[إذا ثبت هذا. فإن] النكاح في العدة فاسد، فإنه لا يتعلق به حكم إلا سقوط نفقتها وسكناها، لأنها صارت ماشية^(٥).

(١) انظر: مختصر المرئي ص (٢٩٦)، الأم (٢٢٣/٥).

(٢) الباطل عرفه صاحب قواعد الأصول: بأنه ما ليس بصحيح، وعرفه السبكي بقوله: هو الذي لا يترتب لفره عليه.

انظر: قواعد الأصول ص (٣٢)، الإجماع شرح المنهاج (٦٨/١).

(٣) انظر: شرح مختصر المرئي (٨/١٣٤)، الحانوي الكبير (٢٣١/١٤)، البيان (٨٨/١١). انهدب (١٥٠/٢)، الوسيط (٣٧٥/٣).

(٤) سورة البقرة، جزء من آية (٢٣٥).

(٥) عبر هنا بالفساد وقبله بالطلاق وأن الفاسد والباطل لفظان مترادفان بمعنى واحد وحكمهما واحد - في غالب المسائل الفقهية - عند غير المختصة.

انظر: شرح الكوكب النور (٤٧٣/١).

(٦) في نسخة (ط) "وإن"، وما أثبتته من نسخة (د) هو الصحيح.

(٧) في نسخة (د) "ماشية".

(٨) قال العمراني: الشرة تسقط نفقتها وسكناها، ولا تقطع عدة الأول بقصد الثاني.

ونقل عن أبي بكر الفعال الشافعي أن عدة الأول تقطع بالاعتد، لأن عقد الثاني يرد للاستمرار، -

بذلك^(١) ولا تقطع العدة، لأنها لم تصر فراشاً به^(٢).

فإن وطئها الزوج الثاني نظرت :

فإن كانا عالين بالتحريم^(٣) : فالوطء زنا، لأن النكاح في العدة مجمع على تحريمه، ولا تقطع بذلك عدها، لأنها لم تصر [بذلك]^(٤) فراشاً للواطئ^(٥).
وكذلك إن كان الزوج عالماً بالتحريم دونهما، لأنه يكون ربا، ولا يوجب العدة، ولا تقطعها^(٦).

وأما^(٧) إن كانا جاهلين بالتحريم^(٨) [لقرب]^(٩) عهدهما بالإسلام، أو نشأ

= والمقد العاسد يسلط به مسلث الصحيح، وعلم عليه بقوله. وهذا خطأ لأن هذا العقد لا حكم له، عدم تنقيح به عدة الأول بخلاف طوطء فإن له حكماً

انظر : البيان (٨٨/١١) ، أيضا روضة الطالبيين (٣٨٦/٨) .

(١) في نسخة (د) سقط "بذلك" .

(٢) في نسخة (د) سقط "به" .

(٣) انظر : شرح مختصر المزني (١٣٤ل/٨) ، الحاوي الكبير (٣٣٢/١٤) ، البيان (٨٨/١١) ، الأم (٢٣٣/٥) .

(٤) أي : الواطئ والموطوءة .

قال الصوري : فإن كانا عالين بأن ذلك الوطء ربا صريح فيلزمهما الحد .

انظر : شرح مختصر المزني (١٣٤ل/٨) .

(٥) في نسخة (ط) سقط "بذلك" ، وما أثبتته من نسخة (د) هو الصحيح .

(٦) انظر : شرح مختصر المزني (١٣٤ل/٨) ، الحاوي الكبير (٣٣٢/١٤) ، البيان (٨٨/١١) .

(٧) قال الطبري : فعلى الرجل الحد ، لأن ذلك الوطء ربا صريح في حقه ، ولا عدة له فيها ، لأنه لا حرمة لأمته وما عليه لغيره ، لأنه وطء شبهة من جهتها، ولا تقطع عدها من الأول .

انظر : شرح مختصر المزني (١٣٤ل/٨) .

(٨) انظر الأم (٢٣٣/٥) ، شرح مختصر المزني (١٣٤ل/٨) ، الحاوي الكبير (٣٣٢/١٤) ، البيان (٨٨/١١) .

(٩) في نسخة (د) "قاربا" .

(١٠) قال الصوري : فلا حد عليهما ، وطأ لغيره وعليها العدة لثاني

انظر : البيان (٨٨/١١) .

(١١) في نسخة (ط) : "يقرب" ، وما أثبتته من نسخة (د) هو الصحيح .

في بادية نائية، فإن^(١) الوطء^(٢) يقطع علقها، وقد دلتنا على ذلك فيما مضى^(٣).

وكذلك إن كان الزوج جاهلاً بوطئها^(٤)، لأن الاعتناء بالحق والسب وحرمة الماء [بالوطء]^(٥). فإذا فرق بينهما^(٦) تحمت علقها من الأول ثم استأنفت عدة [عس]^(٧)، لأن عدة الأول سابقة، ولأنها أكدت، لأنها وحتت عن وطء في عقد صحيح ولا تتداخل العدتان.

وقد مضى تفصيل ذلك في حق الحامل والخالل^(٨) بما يعني عن الإعادة^(٩)، وبه قال أحمد^(١٠).

وقال أبو حنيفة^(١١): تتداخلان .

وعن مالك روايتان^(١٢).

(١) في نسخة (د) سقط "فإن".

(٢) في نسخة (د) "فالوطء".

(٣) انظر: ص ٣٠٢.

(٤) انظر: شرح مختصر للمري (١٣٤/٨)، إندغوي الكبير (٣٣٢-٣٣٣)، البيان (٨٨/١١).

(٥) قال الطبري: إن كان الرجل جاهلاً بالتحريم بأن يكون حلفت عهد بالكفر أو يكون بشاً في بادية نائية، وإنشأه عالة بالتحريم وحتت عليها عدة ولا حد عليه ولا مهر لها، وعليها الحد وتنتفع علقها من الأول به.

انظر: شرح مختصر للمري (١٣٤/٨)، وأيضاً البيان (٨٩/١١).

(٦) في نسخة (ط) "بالتواضع"، وما أثبتته من نسخة (د) هو الصحيح.

(٧) أي: الحاكم.

(٨) في نسخة (ط) "من"، وما أثبتته من النسخة (د) هو الصحيح.

(٩) انظر: ص ٨٧-٨٩.

(١٠) انظر: الأم (٢٣٣/٥)، شرح مختصر للمري (١٣٤/٨)، إندغوي الكبير (٣٣٤/١٤)، البيان (٨٩/١١).

المهذب (١٥٠/٢)، روضة القائلين (٣٨٥/٨-٣٨٦).

(١١) انظر: للمري (٢٣٧/١١-٢٤٠)، الإيضاح ص (٢١٨-٢١٩).

(١٢) انظر: الميسر (٤١/٢)، نتائج الصنائع (٣١٩/٣-٣٢٢)، اللباب (٨٣/٣-٨٤).

(١٣) الرواية الأولى - أد المعنى تتداخلان. والرواية الثانية أد المعنى لا تتداخلان.

انظر: بداية المجهود ونهاية المقتصد (١٧٧/٢)، التضييع (٦٠/٢).

واحتج^(١): بأن العدة مُضى الزمان، فإن اجتمعتا تداخلتا كالأجلين^(٢).
 ودليلنا: [أهمنا]^(٣) حقان مقصودان^(٤) للآدميين^(٥) محترمين فلم تداخل
 كالديين، ويخالف الأجل^(٦)، لأنها غير مقصودة وإنما تثبت تبعاً للديون^(٧).

٦١/أ- فصل

إذا طلق الرجل^(٨) زوجته بعد اندخول كان عليها العدة، [بأن]^(٩) وطئها م يحر
 [سه]^(١٠)، ولا حد عليه، لأن الرجعية/ في معاني الروجات^(١١)، ووضوؤها مختلف في
 إباحته وإن كانا يمتقدان التحريم عزوا.

(١) أي: أبو حنيفة

(٢) انظر: مصادر الأحكام السابقة.

(٣) في نسخة (ط)، "أهمنا"، وما أثبت من نسخة (د) هو الصحيح

(٤) وقوله "مقصودان". استرث، من الأجل، فإنه لو كان عليه، لرجل دين مؤجل إلى شهر، ولآخر دين
 مؤجل إلى شهر، فمضى الشهر تداخل فيه، لأن الرجل ليس بمقصود، وإنما المقصود الدين
 انظر: طيبان (٩٠/١٦).

(٥) وقوله "للآدميين". حراز لم يردنا، فإنه يقام عليه حد واحد، لأن الحد لله، والعدة حق للزوج
 وأحرر بتشبه الأدمي: ثم قنع بد رجل ثم مات، فإن دبه قيد تدخل في ذمة الممس
 انظر: المصدر السابق.

(٦) المقصود "بالأجل"، أي ما بعدها من الحقوق وهي غير متناهية، والعدة هي الحقوق المقصودة، فانصى
 قياس أن لا تتداخل.

انظر: الحاروي الكبير (٣٣٧/١٤).

(٧) انظر: شرح مختصر للزني (١١٣٥/٨)، الحاروي الكبير (٣٣٥/١٤)، البيان (٩٠/١١)، الوسيط (٣/٣٧٦)، روضة الطالبين (٣٨٦/٨)، المهذب (١٥١/٢).

(٨) في نسخة (د) "الزوج"

(٩) في نسخة (ط) "بأن"، وما أثبت من نسخة (د) هو الصحيح

(١٠) في نسخة (ط) سقط "له"، وما أثبت من نسخة (د) هو الصحيح.

(١١) أي: أن جميع الأحكام الزوجية تثبت في حقها كما تثبت في حق طروجة التي لم يطلقها فهذا لم يوجب
 الحد على واحد منهما.

انظر: شرح مختصر للزني (١١٣٦/٨).

وتستأنف^(١) العدة لأجل الوطء، ويدخل فيها بقية العدة الأولى، لأن العدتين لرجل واحد، ويكون له الرجعة في بقية العدة الأولى^(٢).

[فإن]^(٣) كان قد بقى من الأولى قرء، فعليها أن تعتد بثلاثة أقراء، وله أن يراجعها في القرء الأول، ولا رجعة له في القرئين الآخرين^(٤).

وإن وطئها مرة أخرى نظرت :

فإن كان في القرء الأول، فالحكم على ما مضى في وطء الرجعية^(٥).

وإن كان الوطء في القرئين الآخرين، نظرت :

فإن كما جاهلين بالتحريم، عرءاً ووجب استئناف العدة، ودخل فيها بقية الأولى^(٦).

وإن كان عالين بالتحريم: كان الوطء زناً، ولا يجب به العدة^(٧).

ومثل ذلك إن كان الواطئ عالماً دونها.

هذا إذا كانت حائلاً، فأما إن^(٨) كانت حاملاً نظرت :

فإن كانت حاملاً من الوطء في العدة: فعليها العدة بالوضع^(٩).

(١) في نسخة (د) "واستأنفت".

(٢) انظر شرح مختصر المزني (٨/١٣٦)، الحاوي الكبير (٤/٣٣٧)، البيان (١١/٩٠).

(٣) في نسخة (د) "فإذا"، وما أثبتته من نسخة (د) هو الصحيح.

(٤) انظر . شرح مختصر المزني (٨/١٣٦)، الحاوي الكبير (٤/٣٣٨)، البيان (١١/٩٠)، المهذب

(٢/١٥١)، الوسيط (٣/٣٧٦)، روضة الطالبيين (٨/٣٨٥).

(٥) انظر: المصادر السابقة.

(٦) انظر: شرح مختصر المزني (٨/١٣٦)، البيان (١١/٩٢).

(٧) قال الطبري: وإن كان الرجل غير عالم والمرأة حائلاً كان وطئاً مشبهة في حق الرجل ووطئاً في حق المرأة، وإن كما جاهلين كان وطئاً مشبهة.

انظر: شرح مختصر المزني (٨/١٣٦).

(٨) في نسخة (د) "إذا".

(٩) انظر شرح مختصر المزني (٨/١٣٦)، الحاوي الكبير (٤/٣٤٠)، روضة الطالبيين (٨/٣٨٧).

وهل تدخل بقية العدة^(١) الأولى فيها^(٢) ؟ وجهان :

أحدهما : لا تدخل ، لأهمها جنسان فلا يتداخلان كالحلين إذا كنا من جنسين^(٣) .

والثاني : يتداخلان ، لأهمها عدتان لواحد فتداخل^(٤) كالجنس الواحد

فإن قلنا : إنها تدخل في الثانية ، فإن تمامها يكون بالوضع ، لأن الحمل^(٥) لا يتبعص فيكون جميعه عن بقية الأولى وجميع الثانية^(٦) .

وإذا وطئها قبل الوضع ، كان وطئه صادف الرجعية وكانت العدة عنه بالحمل أيضاً ، وله أن يراجعها ما لم تضع^(٧) ، لأنها في بقية العدة^(٨) الرجعية^(٩) .

وأما إن قلنا : إن بقية العدة الأولى لا تدخل في الثانية نظرت :

فإن كانت^(١٠) لا ترى الدم على الحمل أو كانت تراه وقفاً ، إنه دم فساد^(١١) ، فإذا وضعت أنت بعد ذلك بقية عدة الطلاق ، وله أن يراجعها بعد الرصع في

(١) في نسخة (د) سقط "العدة" .

(٢) في نسخة (د) "فيه" .

(٣) انظر : شرح مختصر للرمي (٨/١٣٦ب) ، الحاوي الكبير (٤٤/٣٤١) ، روضة الطالبيين (٨/٣٨٤) ، لمائة احتاج (٧/٤٠) ، المنهذب (٢/١٥١) ، التوسيط (٣/٣٧٦) .

(٤) في نسخة (د) "فتداخلتا" .

(٥) في نسخة (د) "المعد" .

(٦) انظر : شرح مختصر للرمي (٨/١٣٦أ ، ب) ، الحاوي الكبير (٤٤/٣٤١) ، المنهذب (٢/١٥١) ، التوسيط (٣/٣٧٦) ، لمائة احتاج (٧/٤٠) ، روضة الطالبيين (٨/٣٨٤) .

(٧) قال الماوردي : عليه الثقة وإن وطئها ، فلا حد عليه .

انظر : الحاوي الكبير (٤٤/٣٤١) .

(٨) في نسخة (د) "عدة" .

(٩) انظر : شرح مختصر للرمي (٨/١٣٦ب) ، الحاوي الكبير (٤٤/٣٤١) ، روضة الطالبيين (٨/٣٨٧) .

(١٠) في نسخة (د) "كان" .

(١١) انظر : شرح مختصر للرمي (٨/١٣٦ب) ، الحاوي الكبير (٤٤/٣٤١) ، المنهذب (٢/١٥١) ، التوسيط (٣/٣٧٥) ، البياض (١١/٩٢) ، روضة الطالبيين (٨/٣٨٥) .

بقية عدة الطلاق^(١).

وهل له أن يراجعها ما دامت حاملاً وجهان :

أحدهما : ليس له ذلك ، لأن هذه العدة عن وطء الشبهة ، فلا تصح [فيها]^(٢) الرجعة^(٣).

والثاني : تصح ، لأن عدتها عن الطلاق المرجعي لا^(٤) تنقص.

وأما^(٥) إن^(٦) كانت ترى الدم على الحمل ، وقلنا : إنه دم الحيض فإن تمام عدتها بالإقراء^(٧).

فإن انقضت قبل الوضع فقد تمت عدة الطلاق وبقيت عدة الوطء وبانت بانقضاء عدة الطلاق^(٨).

[وإن]^(٩) وصعت قبل إكمال^(١٠) الإقراء ، فقد تمت عدة الوطء ، وتأتي ببقية عدة الطلاق ، وله الرجعة فيها.

وهل له الرجعة قبل الوضع؟ وجهان مضيا.

وأما إن كانت حاملاً قبل الطلاق فإن عدتها مه بالوضع ، وعدتها من الوطء

(١) انظر : المصادر السابقة .

(٢) في نسخة (ط) "إيها" ، وما أثبتته من نسخة (د) هو الصحيح .

(٣) انظر : شرح مختصر المرني (٨/١٣٦ب) ، المذهب (١٠٢/٢) ، روضة الطائين (٣٨٨/٨)

(٤) في نسخة (د) "لم" .

(٥) في نسخة (د) "إدا" .

(٦) في نسخة (د) سقط "إن" .

(٧) انظر : شرح مختصر المرني (٨/١٣٦ب) ، الحاوي الكبير (٣٤١/١٢) ، البيان (٩٢/١١) ، الوسيط

(٣٧٦/٣) ، روضة الطائين (٣٨٥/٨) ، المذهب (١٥١/٢) ، التحرير شرح الوجيز (٤٩٩/٩)

(٨) انظر : المصادر السابقة .

(٩) في نسخة (ط) "فإن" ، وما أثبتته من نسخة (د) هو الصحيح .

(١٠) في نسخة (د) "كمال" .

بالإقراء إذا قلنا ولا تتداخلان^(١).

وإن لم تر الدم^(٢) أو رآته قسا: إنه دم فساد، فإذا وضعت انقصت عدة الطلاق وبانت، وأنت بعدة الوطء ثلاثة أقراء^(٣).

وإن رأت الدم وقسا: إنه حيض اعتدت بالوضع عن الطلاق، وبالإقراء عن الوطء^(٤).
وإن قسا: تتداخلان اعتدت بالوضع عنهما^(٥).

ب/٦١- فصل

إذا حالع^(٦) امرأته وأراد أن يتزوج^(٧) بها^(٨) في العدة جاز، لأن العدة منه، ولا يمنع نكاحه، لأنها وضعت لحفظ ماله، وإنما يكون ذلك في حق غيره^(٩).
فإذا تزوجها انقضت العدة في قول أكثر أصحابنا^(١٠).

(١) انظر: شرح مختصر المرني (٨/١٣٦ب)، الحاوي الكبير (١٤/٣٤٢)، البيان (١١/٩٣)،
المهذب (٢/١٥١)، روضة الطالبين (٨/٢٨٥)، الوسيط (٣/٣٧٦)
(٢) أي: على الحمل.

(٣) انظر: شرح مختصر المرني (٨/١٣٦ب)، الحاوي الكبير (١٤/٣٤٢)، البيان (١١/٩٣)،
المهذب (٢/١٥١)، الوسيط (٣/٣٧٦).

(٤) قال البلخي: وإن كانت ترى الدم وقلنا: إنه دم حيض فإن إحدى العديتين هما تنصير عن
الأخرى فإن سبق الوضع، فإن انقضت العدة الثانية وإن سبق انقضاء ثلاثة أقراء فقد انقضت عدة
الوطء بانقضاءها ولا تنقض قلعة الأول إلا بالوضع.

انظر: شرح مختصر المرني (٨/١٣٦ب)، وأيضاً الحاوي الكبير (١٤/٣٤٢).

(٥) انظر: شرح مختصر المرني (٨/١٣٦ب)، الحاوي الكبير (١٤/٣٤٢)، البيان (١١/٩٣)، المهذب
(٢/١٥١)، الوسيط (٣/٣٧٦).

(٦) في نسخة (د) "خلع".

(٧) في نسخة (د) "يتزوجها".

(٨) في نسخة (د) سقط "بها".

(٩) انظر: شرح مختصر المرني (٨/١٣٦ب).

(١٠) انظر: شرح مختصر المرني (٨/١٣٦ب)، الحاوي الكبير (١٤/٣٤٢)، البيان (١١/٩٣)، -

وحكي عن أبي العباس بن سريح أنه قال: لا تنقطع^(١) إلا بوطئه كما لو
تزوجها غيره في/ العدة، لم تنقطع العدة إلا بوطئه^(٢).

ووجه الأول: أن العقد يصير به فراشاً فقطع العدة كالوطء^(٣)، ويحالف عقد
غيره، لأنه فاسد لا يصير به فراشاً^(٤).

فإن طلقها قبل أن يطلأها في هذا الكاح لم يجب عليها عدة بهذا الطلاق، وإنما
يلزمها بقية العدة الأولى^(٥). وقد^(٦) مضى ذكر الخلاف في ذلك^(٧).

ج/٦١- فصل

إذا زوج أمته موطئها الروح ثم طلقها، فإن عليها العدة^(٨)، فإن باعها السيد
في حال عقدها جاز البيع^(٩)، لأن البيع لا يصير به فراشاً وقد يقصد به

= المذهب (١٥٦/٢)، الوسيط (٣٧٧/٣).

(١) أي: العدة الأولى.

(٢) انظر: شرح مختصر المرني (٨/١٣٦ ب)، الخاوي الكبير (١٤/٣٤٣)، النيان (١١/٩٤)،

الوسيط (٣٧٩/٣)، المذهب (١٥٦/٢).

(٣) في نسخة (د) "كالموطئ".

(٤) انظر: شرح مختصر المرني (٨/١٣٧)، غاية الحاج (٧/١٥٤)، الوسيط (٣٧٩/٣)، المذهب

(٢/١٥٦)، النيان (١١/٩٥)، الخاوي الكبير (١٤/٣٤٣).

(٥) انظر: المصادر السابقة.

(٦) في نسخة (د) سقط "قد".

(٧) انظر: ص (١٩٩) مسألة (٣١).

(٨) أي: فعلها بالعدة فريقتان.

انظر: شرح مختصر للزوي (٨/١٣٧).

(٩) انظر: شرح مختصر المرني (٨/١٣٧)، الخاوي الكبير (١٤/٣٤٤)، النيان (١١/٩٥).

(١٠) قال الصوري: صح البيع لمصير:

أحدهما أنه لو بطلها وهي منكوسة لكان البيع صحيحاً، فإذا باعها وهي معتقة وجب أن يكون -

غير الاستمتاع، بخلاف عقد النكاح^(١).

فإن كان المشتري عالماً بذلك أو علم فاختار^(٢) إقصاء العقد، فإذا مضت

العدة استبرأها ليحسد ملكه عليها، ولا بدخل الاستبراء في العدة^(٣)، لأنها ٣٥٤/ط
حقاق مقصودان لأدبيين محترمين^(٤) فلم تتداخل كالعدتين.

د/٦١- فصل

إذا وجد امرأة على فراش قطعا زوجته، فوطئها فلا حد [عليه]^(٥) لأنه وطء
شبهة ويلحق به المسبب^(٦) ثم تنظر :

فإن كانت حرة: وجبت^(٨) عليها العدة بالإفراء كاملة إن كانت حائلاً، وإن
حمت من ذلك [أنوطء]^(٩) اعتدت عنه بالحمل^(١)

= البيع صحيح، لأنه ليس في كونها ممتدة أكثر من أن تشتري بمع من وصفا كما إذا كانت مكروه
والنار: أن تحرم الوطء لا يمنع من صحة البيع. ألا ترى أن شراء الأخت من الرضاع للمعدة
يجوز وإن كان لا يجوز للمشتري وطئها، وكذلك يبيح أن يجوز له للمعدة وإن كان وطئها لا يجل له.
انظر: شرح مختصر المزني (٨/١٣٧).

(١) انظر: المصادر السابقة.

(٢) في نسخة (د) "واعتار".

(٣) انظر: شرح مختصر المزني (٨/١٣٧م)، إجازي الكبير (١٤/٣٤٤)، البيان (١١/١٢٤).

(٤) في نسخة (د) "محررين".

(٥) في نسخة (ط) سقط "عليه"، وما أثبتته من نسخة (د) هو الصحيح

(٦) في نسخة (د) سقط "ويلحق به المسبب".

(٧) انظر: شرح مختصر المزني (٨/١٣٧ب)، البيان (١١/١٠٣).

(٨) في نسخة (د) "وجبه".

(٩) في نسخة (ط) سقط "أنوطء"، وما أثبتته من نسخة (د) هو الصحيح.

(١٠) انظر: شرح مختصر المزني (٨/١٣٧ب).

وإن كانت أمة: فلا^(١) حد، ويجب التهر، وإن حملت كان الولد حراً، وعليه قيمته لسيدتها حين الوضع وعلتها بالحمل^(٢).

وإن لم [تحمل]^(٣) فقي عتقا وجهان :

أحدهما : تعتد بثلاثة أفرأ كما تعتد الحرية ، لأنه وطنها على إنها حرة فأنز اعتقاده في عتقا كما أنز في حرية ولدها^(٤).

والثاني: إنها تعتد عدة أمة، لأنها [أمة]^(٥) معتدة فلا تنعمر عتقا بالواطئ^(٦).

هـ/٦١- فصل

إذا تزوجت المعتدة ووطنها الروح، فإن كان جاهلاً بالتحريم فلا حد [عليه]^(١)، ولا يلحقه السب^(٢) وقد مضى بيان ذلك^(٣).

فإذا عرق يسهما، ونحمت عدة الروح الأول جاز له أن يتزوج بها في قوله الجديـد.

(١) في نسخة (د) "ولا".

(٢) انظر : شرح مختصر المري (٨/٣٧ اب) ، الحاوي الكبير (١٤/٣٤٤).

(٣) في نسخة (ط) "تحمل"، وما أثبت من نسخة (د) هو الصحيح.

(٤) انظر : شرح مختصر مقرئ (٨/٣٧ اب) ، الحاوي الكبير (١٤/٣٤٤) ، البيان (١١/٩٩) .

(٥) في نسخة (ط) "معتدة"، وما أثبت من نسخة (د) هو الصحيح.

(٦) في نسخة (د) : "الواطئ".

(٧) قال الماوردي العرق بينهما أن الحرية لا تستترى بعدها إلا بعدة، والأمة قد سترى بعدها غير عدة.

فجاز أن يختلف حال الأمة ، ولا يختلف حال الحرية .

انظر : الحاوي الكبير (١٤/٣٤٥)

(٨) في نسخة (ط) سقط "عليه". وما أثبت من نسخة (د) هو الصحيح.

(٩) انظر : الأم (٥/٢٣٣) ، للذهب (٢/١٠٢) .

(١٠) انظر : البحث ص (٣٠٣/٣٠٤).

وهو منذهب علي بن أبي طالب رضي الله عنه^(١٧) وبه قال أبو حنيفة^(١٨).

وقال في القلم: تحرم عليه على التأيد.

وهو منذهب عمر رضي الله عنه^(١٩)، وبه قال مالك^(٢٠).

وعن أحمد روايتان^(٢١).

واحتج من قال بهذا: أن الروح^(٢٢) استعجل ما كان له في الثاني بأمر محظور،

فوجب أن يسقط حقه من بكل حال كما لو قتل مورثة^(٢٣).

ودليلنا: أنه وطئها بشبهة فلم تحرم عليه^(٢٤) على التأيد، كما لو نكحها بغير

ولي وشهود. وما ذكره يظل بأمر الولد بقتل سبيلها^(٢٥).

٦٢ - مسألة

قال: ولو اعتدت بحیضة، ثم أصابها الثاني فحملت، وفرق بينهما

اعتدت^(٢٦) بالحمل^(٢٧).

(١) في نسخة (د) "عليه والسلام".

(٢) انظر: الأم (٢٣٣/٥)، شرح مختصر الرزي (٨/١٣٧ب)، البيان (١٠١/١١).

(٣) انظر: تحفة العقهاء (١٧٧/٢)، مائع المسالغ (٣٢٣/٣).

(٤) انظر مختصر الرزي ص (٢٩٦)، شرح مختصر الرزي (٨/١٣٧ب)، الأم (٢٣٣/٥).

(٥) انظر: بداية الجهد ونهاية الفتنة (١٧٧/٣).

(٦) انظر: النعي (٣٠٠/٣)، الإصناف ص (٢٠٢).

(٧) في نسخة (ط) زيادة الزوج الثاني.

(٨) انظر: شرح مختصر الرزي (٨/١٣٧ب).

(٩) أي: الموطوعة.

(١٠) انظر: شرح مختصر الرزي (٨/١٣٧ب).

(١١) في نسخة (د) سقطت "اعتدت".

(١٢) انظر مختصر الرزي ص (٢٩٦)، الأم (٢٣٣/٥-٢٣٤).

وجعلته : أن المرأة^(١) إذا تروجت في العدة ، ووطئها الزوج جاهلاً بالتحريم وحملت ، فإذا وصعته نظرت :

إذا كان يمكن أن يكون من الأول دون الثاني، وهو أن تأتي به لمدة الحمل وهو أربع سنين من وقت الطلاق ودون ستة أشهر من وطء الثاني^(٢). فإن الحمل يلحق بالأول، بالفراش والإمكان، وتعتد به عنه^(٣).

وإن كان يمكن^(٤) أن يكون من الثاني دون الأول، بأن تأتي به لستة أشهر من وطء الثاني إلى أربع سنين [وأكثر]^(٥) من أربع سنين من وقت الطلاق [فإنه]^(٦) يلحق بالثاني وتنقضي به^(٧) عدته .

فإذا وصعته أكملت عدة الأول، هذا إذا كان الطلاق باناً^(٨).

فأما إن كان الطلاق رجعياً، فقد ذكرنا أن الرجعية هل هي فراش ؟ قولان ومضى بيانه^(٩).

(١) في نسخة (د) سقطت "إن المرأة" .

(٢) قال للواردي : لأن مدة الحس ما بين ستة أشهر إلى أربع سنين اعتباراً بالوجود ، فكانت السنة أشهر حداً لأقله ، فلم يكن ما دونهما مدة للحمل ، وكانت الأربع سنين حداً لأكثره فسمي بكر ما راد عليها مدة للحمل فذلك الحق بالأول لوجوده في مدة جملة وانتهى من الثاني لفصوره عن مدة جملة .

انظر : المحاوي الكبير (٣٤٥/١٤) .

(٣) انظر : شرح مختصر للزبي (١/١٣٧ب) ، المحاوي الكبير (٣٤٥/١٤) ، البيان (٩١/١١) ، معني المحتاج (٣٩١/٣) .

(٤) في نسخة (د) سقط "يمكن" .

(٥) في نسخة (ط) "ولأكثر" ، وما أثبتته من نسخة (د) هو الصحيح .

(٦) في نسخة (ط) . "كأنه" ، وما أثبتته من نسخة (د) هو الصحيح .

(٧) في نسخة (د) سقط "به" .

(٨) انظر : شرح مختصر للزبي (١/١٣٧ب) ، المحاوي الكبير (٣٤٥/١٤) ، البيان (٩١/١١) ، معني المحتاج (٣٩١/٣) .

(٩) انظر : ص (٣٠٧) فصل آ/٦١ .

وأما إن لم [تُمْكِنْ] ^(١) أن يكون من واحد منهما، بأن تأتى به لدون ستة أشهر من وطء الثاني، وأكثر من أربع سنين من طلاق الأول، فإنه مستف عههما، وتكون بمزلة الخائض ^(٢) في العدة ^(٣)؛ فإذا رأت الدم وقلنا: إن الحامل ^(٤) تحيض: اعتدت به .
[وأما] ^(٥) إن أمكن أن يكون من كل واحد منهما، بأن تأتى به لستة أشهر فما زاد من وطء الثاني وأربع سنين من طلاق الأول ^(٦). فإنه يرى الفاقة:

٤/٣٨

فإذا أخفوه ^(٧) بأحدهما، كان كما لو أمكن أن يكون منه دون الآخر .
وإن لم [يلحقوه] ^(٨) بواحد منهما، أو أخفوه بهما أو لم تكن فاقة، وقف الأمر إلى بلوغه ^(٩) فيتنسب إلى أحدهما ^(١٠).

إلا إنها إذا أتت بثلاثة أفرأء ^(١١) فقد حلت للأزواج، لأنه ^(١٢) إن كان من الأول فقد أتت بالعدة عن الثاني، وإن كان من الثاني فقد أتت ببقية عدة الأول

(١) في نسخة (ط) "مكر"، وما أتت من نسخة (د) هو الصحيح .

(٢) في نسخة (د) "الحامض" .

(٣) انظر : شرح مختصر للزني (١٣٨/٨) ، البيان (٩١/١١) ، الحاوي الكبير (٣٤٧/١٤) ، روضة الطالبين (٣٨٨/٨) .

(٤) في نسخة (د) زيادة "في العدة" .

(٥) في نسخة (ط) "فأما"، وما أتت من نسخة (د) هو الصحيح .

(٦) انظر : شرح مختصر للزني (١٣٨/٨) ، قيد (٩٢/١١) ، الحاوي الكبير (٣٤٧/١٤) ، مبي المحتاج (٣٩١/٣) .

(٧) في نسخة (د) "الحق" .

(٨) في نسخة (د) "يلحقوا" ، وما أتت من نسخة (د) هو الصحيح .

(٩) أي : الصبي .

انظر : شرح مختصر للزني (١٣٨/٨) .

(١٠) انظر : شرح مختصر للزني (١٣٨/٨) ، الحاوي الكبير (٣٣٩/١٤) .

(١١) أي : بعد الوضوء .

انظر : شرح مختصر للزني (١٣٨/٨) .

(١٢) أي : فولد .

انظر : شرح مختصر للزني (١٣٨/٨) .

وريادة^(٢٧).

وأما الرجعة، فإن راجعها في حال حملها بني على الوجهين فيه، إذا راجعها حاملاً من غيره وقد بقي عليها بقية عدة الطلاق.

فإن قلنا : تصح الرجعة^(٢٨) فيها هنا^(٢٩) تصح .

وإن قلنا : لا تصح الرجعة فإن لا نحكم بصحتها ثم ننظر .

فإن [انكشف]^(٣٠) الحال وبأن أمّا كانت معتدة بالحمل عن الواطئ لم تصح الرجعة.

وإن [بأن]^(٣١) أمّا كانت معتدة عن الروح فهل تصح لرجعة ؟ وجهان :

أحدهما : لا تصح، لأنه يراجعها وهو لا يعلم إن له الرجعة^(٣٢).

والثاني : تصح، لأنها صادقت عدة رجعية^(٣٣).

وأصل هذين الوجهين : إذا باع مال مورثه، ثم بان أنه كان ورثه، ففي البيع

قولان^(٣٤).

(١) قال الطبري : تنص للأزواج بغيره ويكون الولد موقوفاً إلى أن يبلغ وينسب إلى أحدهما .

انظر : شرح مختصر للزبي (١٣٨/٨).

(٢) انظر : شرح مختصر السري (١٣٨/٨) ، البيان (١٠٦/١١) ، روضة الطالبين (٣٨٩/٨) ،

الحاوي الكبير (٣٨٨/١٤) .

(٣) قال الطبري . الرجعة تصح في عدة المهر فإن هذه الرجعة تصح، لأن الحمل لا يحمي من أن يكون منه أو من غيره، فإن كان منه فقد راجعها في عدته، وإن كان من غيره فقد راجعها في عدة غيره

مع بقاء بعض عدته عليها، والرجعة في عدة المهر على هذا الوجه تصح لبقاء بعض عدته عليها

انظر : شرح مختصر للزبي (١٣٨/٨) .

(٤) في نسخة (د) "فها هي" .

(٥) في نسخة (ط) "انكشف"، وما أثبت من نسخة (د) هو الصحيح

(٦) في نسخة (ط) "بانت"، وما أثبت من نسخة (د) هو الصحيح

(٧) انظر : شرح مختصر للزبي (١٣٨/٨) .

(٨) في نسخة (د) "الرجعية" .

(٩) انظر : شرح مختصر للزبي (١٣٨/٨) ، الحاوي الكبير (٣٥١/١٤) ، البيان (٩٥/١١) .

وأما إن راجعها بعد الوضع^(١) نظرت :

فإن كان في القرء^(٢) الثالث : لم تصح الرجعة^(٣) ، لأنه ليس من عدة الزوج بيقين .

وإن كان في القرئين الآخرين : لم يحكم بصحة الرجعة / حتى تكشف الحال . ٣٥٥/ط

فإن بان أن الحمل كان^(٤) من الزوج لم تصح الرجعة ، لأنها معتدة^(٥) عن

الواطئ بعده^(٦) وقد بان^(٧) .

وإن بان أن الحمل كان من الواطئ ، فهل تصح الرجعة ؟ على الوجهين^(٨) .

فأما الواطئ ، إن أراد نكاحها ، نظرت :

فإن تزوجها وهي حامل ، فإن السكاح فاسد ، لأنه إما أن يكون الحمل من

الروح فقد تزوجها في عدة غيره ، أو يكون منه فقد تزوجها وقد بقي عليها بقية

عدة غيره^(٩) .

(١) أي : بعد وضع الحمل .

انظر : شرح مختصر لمربي (١٣٨/٨) .

(٢) في نسخة (د) "القول" .

(٣) قال الصري لم تصح الرجعة لأنها في القرء الثالث إما أن تكون مفيدة بحال بان يكون الحمل من

الثاني فيكون عندها قد انقضت من الثاني برصعه وانقضت عدة الأول بقرءين ، وأما أن يكون في

القرء الثالث معتدة من غيره .

انظر . شرح مختصر لمربي (١٣٨/٨) ، الحاروي الكبير (٣٥١/١٤) .

(٤) في نسخة (د) زيادة "بعده" .

(٥) في نسخة (د) زيادة "بعده" .

(٦) في نسخة (د) سقط "بعده" .

(٧) انظر . شرح مختصر لمربي (١٣٨/٨) ، البيان (٩٥/١١) ، الحاروي الكبير (٣٥١/١٤) ،

روضة الطالبين (٣٩٠/٨) .

(٨) الوجه الأول : تصح رجعتها لأنها صادقت عنه .

الوجه الثاني : لا تصح ، لأنه راجع على شك في استحقاق الرجعة .

انظر : الحاروي الكبير (٣٥١/١٤) ، البيان (٩٥/١١) .

(٩) انظر . شرح مختصر لمربي (١٣٨/٨) ، روضة الطالبين (٣٨٧/٨) .

وإن تزوجها بعد الوضع، نظرت :

فإن كان في القرء الثالث: صح الكاح، لأنها إما أن تكون معتدة منه فيه، أو لا تكون معتدة أصلاً^(١).

وإن تزوجها في القرئين الأولين: فالكاح فاسد، لأنه يتمل أن تكون معتدة فيهما^(٢) من الزوج، فإذا احتمل ذلك حكماً بفساد الكاح، لأن الكاح لا يقع مع الشك فيه^(٣)، ولهذا لو كانت المعتدة ثرثابة فتزوجت لم يصح^(٤).

إذا ثبت هذا، فقال الشافعي رحمه الله: فإن لم يلحقوه بواحد منهما أو ألحقوه بهما، أو لم تكن قافة أو مات فلا يكون ابن واحد منهما وهذا معناه: فليس بابن واحد منهما في الحال، وقد صرح به في الأم^(٥). وما ذكره يقتضي أنه لا يرى القافة بعد موته .

وقد اختلف أصحابنا في ذلك: فقال أبو إسحاق: يعرض على القافة، كما يصح ذلك في حق المائم، لأن محرراً^(٦) المدلج

(١) انظر: شرح مختصر المرعي (٨/١٢٨)، التوسيط (٣/٣٧٩)، روضة الطالبي (٨/٣٩١)، البيان (١١/٩٥)، الحاوي الكبير (١٤/٣٥١)، معي الحاج (٣/٣٩٧).

(٢) في نسخة (د) "مهما".

(٣) انظر: شرح مختصر المرعي (٨/١٢٨ ب)، الحاوي الكبير (١٤/٣٥١)، البيان (١١/٩٥)، معي الحاج (٣/٣٩٧).

(٤) انظر: شرح مختصر المرعي (٨/١٢٨ ب)، روضة الطالبي (٨/٣٩٠)، البيان (١١/١٠٣).

(٥) انظر: الأم (٥/٢٣٤).

(٦) في نسخة (د) "محرراً".

ورأى، محرراً من الأمور من جهة من مدلل المدلج وذكر المدلل قطعي وعبد النبي عن ابن حريح أن اسمه "محرر" صحابي وقيل له "محرر"، لأنه كلما أسر أسيراً حر ناصيته. والمدلج مبة إلى بي مدج.

قال النعمان: كانت القنيفة بهم وفي بي أسد تتعرف لهم العرب بذلك.

انظر: شرح الروي على صحيح مسلم (١٠/٤١-٤٠)، الاصابه (٣/٣٤٥)، أسد الغابة (٤/٢٩٠)، تهذيب الأسماء واللقبات (٢/٨٢)، تهذيب التهذيب (١٠/٤٦).

شاهد أسامة^(١) وزيدا^(٢) دائمين قد بدت أفئدتهما.

فقال: "إن هذه الأقدام بعضها من بعض، فمُرَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك^(٣)."

وامت بمقالة السام^(٤)، وحمل كلام الشافعي عليه إذا مات ودفع^(٥).
ومن أصحابنا من قال بظاهر كلامه: أنه إذا مات لا يرى للفاقة^(٦)، لأن الشبه
حقي، وبالموت تبطل المخائيل^(٧) وتعبر الأصعات^(٨).

(١) أسامة بن زيد بن حارثة بن شراحيل، مول رسول الله صلى الله عليه وسلم وابن مولاته أم لهن
حاصصة التي صلى الله عليه وسلم الحب وابن الحب، يكنى أبا محمد، تول في آخر أيام معاوية
سنة ٥٨ هـ أو ٥٩ هـ وقيل توفي سنة ٥٤ هـ.
انظر: أسد الغابة (٧٩/١)، الإصابة (٤٦/١)، تهذيب التهذيب (٢٠٨/١)، تهذيب الأسماء
واللغات (١١٣/١).

(٢) زيد بن حارثة بن شراحيل الكوفي، مول رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو حب رسول الله
أصابه سبب في الجاهلية، وكان يدعى زيد بن محمد حتى أمر الله تعالى، ﴿أَدْعُوهُمْ إِلَىٰ نَبَائِهِمْ﴾،
قتل في مؤنة سنة ٨ هـ.

انظر: أسد الغابة (٧٩/٢)، الإصابة (١٢٩/٢)، تهذيب التهذيب (١٠١/٣)، تهذيب الأسماء
واللغات (٢٠٢/١)، شذرات الذهب (١٢/١).

(٣) أسرجه البعاري في باب صفة النبي صلى الله عليه وسلم (٢٢٩/٤)، وصحيح مسلم في باب
العمل بالخلق القاتل القول (٦٢٠/١).

(٤) قال العمري: يجوز عرقه على الفاقة وهو دائم، فكذلك بعد موته
انظر: البيان (٩٦/١١).

(٥) انظر: شرح مختصر للمرق (١٣٨/٨)، معني لفتح (٣٩٨/٣)، البيان (٩٦/١١)، الحاوي
الكبير (٣٥٢/١٤).

(٦) في نسخة (د) "الفاقة".

(٧) حال الشيء: غائب.

انظر: لسان العرب (٢٢٦/١١).

(٨) انظر: المصادر السابقة.

٦٣ - مسألة

قال : فإن^(١) كان أوصى له بشيء، وقف حتى يصطلحا^(٢).

وجُمِلته : إن الوصية للحمل تصح و قد مضى ذلك في كتاب الوصايا^(٣).

إذا ثبت هذا : فإن أوصى [بحمل]^(٤) هذه المرأة التي وطنها لواطئان

نصرت :

فإن انفصل ميتاً: بطلت الوصية، وإن انفصل حياً: كانت له.

وإن مات^(٥) نظرت :

فإن كان بعد قول الواطئين للوصية فقد صَحَّت ، لأن أحدهما أبوه فإذا قبلا

فقد وجد القبول^(٦) من أبيه، ويوقف المال بينهما^(٧).

فإن لم يكن له أم كأنها ماتت قبله كانت الوصية موقوفة بين الواطئين^(٨).

وإن كانت الأم باقية دُفع إليها نصيبها وكان الباقي موقوفاً بينهما^(٩).

(١) في نسخة (د) "وإن" .

(٢) انظر : مختصر الرزي من (٢٩٦)، الأم (٢٣٤/٥).

(٣) الوصية لعلة يفتح الراو وكسرها. أوصى له بشيء، وأوصى إليه جملة وصية.

وشرط : يجب مضاف إلى ما بعد الموت، أو تنوع بعق مضاف ولو تقدروا ما بعد الموت.

انظر : للمصباح شرح من (٣٩٣)، مختار الصحاح من (٣٢٩)، البيان (١٤٧/٨).

(٤) في نسخة (ط) "الحمل"، وما أشبه من نسخة (د) هو الصحيح .

(٥) أي: قبل الولادة.

(٦) في نسخة (د) : "القبول" .

(٧) انظر : شرح مختصر الرزي (٨/١٣٩ب) ، الحاوي الكبير (٣٥٤/١٤) ، البيان (٩٦/١١) ،

العزیز شرح الوجيز (٥٢١/٩) .

(٨) انظر : المصادر السابقة .

(٩) انظر : الحاوي الكبير (٣٥٤/١٤) ، البيان (٩٧/١١) .

ولأنهم ثلاثة أحوال:

- ٣٩٩/د حال يكون فيها الثلث [لها يقيى] ^(١): وهو أن لا يكون له ^(٢) أخوان ، كأنه ليس لها ولد ولا لها ، أو يكون لها ^(٣) ولد واحد. ولا ولد لها ^(٤). أو لكل واحد منهما ولد وليس لها ولد، فإن هاهنا يدفع إليها الثلث ويوقف الباقي ^(٥).
- الحالة الثانية: أن يكون ها السندس يقيى: وهو أن يكون ها ولدان ^(٦) أو لكل واحد [مهما] ^(٧) ولدان، أو لها ولد واحد و ^(٨) لكل واحد منهما ولد، فإن هاهنا نعطى السندس ويوقف الباقي ^(٩).
- الحالة الثالثة: إذا كان فرضها مشكوكاً فيه يحتمل أن يكون «ثلاث»، ويحتمل أن يكون السندس: وهو أن يكون لها ^(١٠) ولد واحد و ^(١١) لأحدهما ولد، أو ^(١٢) لا يكون لها ^(١٣) ولد، ولأحدهما ولدان، فعليه وجهان :

(١) في نسخة (ط) سقط "لها يقيى" ، و ما أثبتته من نسخة (د) هو الصحيح .

(٢) في نسخة (د) : "لها".

(٣) في نسخة (د) : "لها".

(٤) في نسخة (د) "لها" .

(٥) قال الماوردي : فنسحق الثلث في هذه الحال ، لأنها غير محجوبة عنه لفقد الأخرين و يكون الثلثان الباقيان بعد ثلثها موزعين على الساعدين حتى يصطفا على ع ترص . إما بالساري فيه ، أو بالتفاضل ، أو بالتفرد لأحدهما به .

انظر . اخاوي الكبير (٣٥٤/١٤) ، روضة الطالبين (٣٩٢/٨) .

(٦) في نسخة (د) "ولد" .

(٧) في نسخة (د) "مها" و ما أثبتته من نسخة (د) هو الصحيح

(٨) في نسخة (د) : "أو" .

(٩) مصر اخاوي الكبير (٣٥٥/١٤) ، البياض (٩٧/١١) ، روضة الطالبين (٣٩٢/٨)

(١٠) في نسخة (د) "لها" .

(١١) في نسخة (د) "أو" .

(١٢) في نسخة (د) "أو لا" .

أحدهما : يدفع الثلث إليها لأن حجتها مشكوك فيه .

والثاني : يدفع إليها السدس ، لأن ما زاد عليه مشكوك فيه ، فيجب أن يدفع اليقين ويوقف الباقي^(١).

فأما إذا مات قبل أن يقبل : فإن الوارث^(٢) يقوم مقام الموروث في قبول الوصية ، فتحتمل إلى قبول الوارثين والأم ، ليحصل قبول جميع الورثة^(٣) ، ثم تكون القسمة على ما ذكرناه . هذا إذا أوصى للحمل مطلقاً .

فأما إذا أوصى لحملها من فلان ممي أحدهما فإن الحق بالذي عينه صحت الوصية ، وإن ألحق بالآخر لم تصح الوصية^(٤).

فإن ألحق بالذي أسماه^(٥) في الوصية^(٦) ، فعاء باللعان فهل تبطل الوصية؟ وجهان^(٧) مضي ذكرهما في الوصايا^(٨).

(١) انظر : المحاربي الكبير (٣٥٥/١٤) ، البيان (٩٧/١١) ، روضة الطالبين (٣٩٣-٣٩٢/٨) .

(٢) في نسخة (د) "الولد" .

(٣) انظر : البيان (٩٦/١١) ، المحاربي الكبير (٣٥٦/١٤) .

(٤) انظر : روضة الطالبين (٣٩٣/٨) ، البيان (٩٧/١١) .

(٥) في نسخة (د) "سماء" .

(٦) في نسخة (د) "بالوصية" .

(٧) الوجهان :

الوجه الأول أن تصح حياة ، فتصح الوصية بعد ولادته ، ويكون القبول لها ، ولذا عني ما قدمناه

الوجه الثاني أن يندب ميتا لم يسهل : فالوصية باطلة ؛ لأنه لا يرث ، ولا يرث

انظر المحاربي الكبير (٣٥٥/١٤) ، البيان (٩٦-٩٧/١١) ، روضة الطالبين (٣٩٣/٨)

(٨) انظر : المحاربي الكبير (٣٥٦/١٤) ، البيان (٩٧/١١) ، روضة الطالبين (٣٩٣-٣٩٢/٨)

٦٤ - مسألة

قال: وانفقه على الزوج الصحيح النكاح، ولا آخذه بعفتها حتى تلد^(١).
وجملته: أن للنفقة الرجعية لها النفقة حائلاً كانت أو حاملاً^(٢) يدفع إليها يوماً [يوم]^(٣).^(٤)
وأما البائس: فإن كانت حائلاً فلا نفقة لها. وإن كانت حاملاً فلها النفقة^(٥).
وهل تكون النفقة للحمل أو لها بسبب الحمل؟ قولان^(٦).
وهل يدفع إليها^(٧) النفقة يوماً [يوم]^(٨) أو تؤخر حتى تصع؟ قولان:
أحدهما: تؤخر حتى تصع، لأنه قد يكون ريحاً ولا يكون حملاً، فلو دفعها قبل
الوضع لكان قد دفع ما لا تستحق عليه^(٩).

(١) انظر: مختصر للمرنى ص (٢٩٦).

(٢) في نسخة (د) تقدم "حاملاً كانت أو حائلاً".

(٣) في نسخة (ط) "يوماً"، وما أثبت من نسخة (د) هو الصحيح.

(٤) انظر: المذهب (١٦٤/٢)، روضة الطالبين (٣٩٣/٨)، معي المحتاج (٤٤٠/٣)، الحاوي الكبير (٣٥٦/١٤).

(٥) انظر: المصادر السابقة.

(٦) القول الأول: إن النفقة وجبت لها بسبب الحمل.

القول الثاني: لحملها، وفي صحة استحقاقها قولان:

أحدهما: محالة في كل يوم، والثاني: مؤجلة بعد الوضع.

انظر: الحاوي الكبير (٣٥٧/١٤)، المذهب (١٤٦/٢)، روضة الطالبين (٣٩١/٨)، معي المحتاج (٤٤٠/٣)، البيان (٩٨/١١).

(٧) في نسخة (د) زيادة "على".

(٨) في نسخة (ط) "يوماً"، وما أثبت من نسخة (د) هو الصحيح.

(٩) انظر: شرح مختصر للمرنى (١٣٩/٨)، الحاوي الكبير (٣٥٧/١٤)، المذهب (١٦٥/٢)، روضة الطالبين (٣٩٣/٨).

والثاني : يدفعها يوماً^(١)، لأن الحمل له إمارات وعلامات تدل عليه، فإذا وجدت ثنت وجوده فوجب دفع ما أوجبه^(٢).

فإن تروحت في عدتها ووطئها وظهر لها حمل.

فإن قلنا: إن النفقة للحامل بسبب الحمل لم يكن لها نفقة، لأن الواضع لا يحب [عليه النفقة]^(٣) لها، لأن الكاح الذي كان بينهما لا يوجب نفقة فلا يحب في العدة، وأما الروح فلا نفقة عليه لحواز أن يكون الحمل من غيره^(٤).

فإذا وضعت و كان يمكن أن يكون من كل واحد منهما، أرى القافة.

فإن أحقره بالروح^(٥)، وجب عليه دفع النفقة لمدة الحمل، لأن ثبوتها كات حاملاً منه وألزمته^(٦) نفقته في المستقبل.

وإن أحقره بالواضع، لم يحب عليه نفقة الحمل، وإنما يرمه نفقته في المستقبل، وتعتد عن الروح^(٧). وإذا كات رجعية وجبت نفقتها في العدة^(٨). وهل يحبها النفقة في زمان العاس؟ وجهان:

أحدهما: لا يحب^(٩)، لأنها ليست من العدة، وهي متولدة من الحمل الذي

(١) في نسخة (ط): "قيوماً"، وما أثبت من نسخة (د) هو الصحيح

(٢) انظر شرح مختصر للربيع (١٣٩/٨)، الحاروي الكبير (٣٥٧/١٤)، البيان (٩٧/١١)، المذهب

(٣) (١٦٤/٢)، معني المحتاج (٤٤٠/٣)، روضة الطالبين (٣٩٣/٨)

(٤) في نسخة (ط) سقط "عليه النفقة"، وما أثبت من نسخة (د) هو الصحيح .

(٥) انظر شرح مختصر للربيع (١٣٩/٨)، الحاروي الكبير (٣٥٧/١٤)، البيان (٩٧/١١)، المذهب (١٢/

١٦٤)، معني المحتاج (٤٤٠/٣)، روضة الطالبين (٣٩٣/٨) .

(٥) أي : لحق به .

(٦) في نسخة (د) "ألزمه" .

(٧) انظر شرح مختصر للربيع (١٣٩/٨)، الحاروي الكبير (٣٥٧/١٤)، البيان (٩٧/١١)، روضة

الطالبين (٣٩٣/٨)، المذهب (١٦٥/٢)، معني المحتاج (٤٤٠/٣)

(٨) انظر : لمصادر السابقة

(٩) قال الطبري : لا نفقة عليه في زمان العاس ١٤ ، لأن العاس حوله لما حاربت ماشره بالكاح

لم يجب عليه مقلته^(١).

والثاني : يجب؛ لأنها ليست فيها معتدة من غيره وهي رجعية فوجت لها [النقطة]^(٢) كما لو طلقها في حال الحيض^(٣)، فإن رمان الحيض لا يعتسب به من العدة، ويجب لها فيه النفقة^(٤).

فأما إذا لم تُدفع القاعة بواحدٍ منهما وأشكل، فالكلام في مقلتها ونفقة الولد. فأما نفقتها: فإذا كانت رجعية : عليها [على]^(٥) الزوج أقل الأمرين^(٦) من نفقة الحمل أو نفقة الأقراء، لأن نفقة الأقلٍ منهما واجبة بيقين^(٧). وإن كانت بائناً : لم ترجع^(٨) [بشيء]^(٩) لجواز أن يكون الحمل من

- في العدة وبوطء الروح الثاني لها ، علما كان هذا انما هو متولداً من ذلك كما أن الحمل مولود منه ثم لم يستحق النفقة عليه في رمان الحمل كذلك يعني أن لا يستحق عليه النفقة في رمان النمس هذا كله إذا لم يأت بواحدٍ منهما بالإمكان أو بالحال القاعة .

انظر : شرح مختصر المرئي (١٣٩/٨).

(١) انظر : الحاوي الكبير (٣٥٨/١٤) ، شرح مختصر المرئي (١٣٩/٨) ، ، البيان (٩٨/١١)

(٢) في نسخة (ط) سقط "النفقة" ، وما أثبتته من نسخة (د) هو الصحيح

(٣) الحيض لغة : حاضت المرأة حيضاً وبحيضاً .

شرعاً : دم حبة تقتضيه الصباغ السليمة ، يخرج من قعر الرحم ، ويكون أسوداً محمداً حاراً .

انظر : المصباح المير من (٩٨) ، مختار الصحاح من (٩٠) ، الحاوي الكبير (٣٣٥/١) .

(٤) انظر : شرح مختصر المرئي (١٣٩/٨) ، الحاوي الكبير (٣٥٨/١٤) ، البيان (٩٨/١١) ، روضة الطالبين (٣٩١/٨) .

(٥) في نسخة (ط) "عن" . وما أثبتته من نسخة (د) هو الصحيح

(٦) أي : أقصر الزمانين من زمان الحمل .

(٧) انظر : شرح مختصر المرئي (١٣٩/٨) ، الحاوي الكبير (٣٥٨/١٤) ، البيان (٩٧/١١)

(٨) أي : لم يكن له أن ترجع على الأول بنفقة أقصر من أن يكون الحمل منه فيكون حائلاً بائناً لا نفقة لها قرولاً واحداً .

انظر : شرح مختصر المرئي (١٣٩/٨) .

(٩) في نسخة (د) سقط "بشيء" ، وما أثبتته من نسخة (د) هو الصحيح .

[الواطئ]^(١) ولا يجب على الزوج نفقة الحائل^(٢).

وأما نفقة الولد: فيكون بينهما نصفين لتساويهما فيه^(٣)، فإذا بلغ وانتسب إلى أحدهما نظرت:

فإن انتسب إلى الزوج: كان عليه دفع ما بقي من نفقة الحمل إلى امرأة^(٤) إذا كانت/ نفقة مدة الحمل أكثر^(٥)، لأنه ثبت أن الحمل كان منه.

وإن انتسب إلى الواطئ فقد استوفت حقها^(٦)، وإذا كانت نفقة الحمل أكثر^(٧)، فإن^(٨) كانت نفقة الإقراء أكثر أخذت الفصل^(٩).

فأما رجوع أحدهما [على]^(١٠) الآخر^(١١) بما أنفقه يظن^(١٢):

فإن كان الذي لم^(١٣) يلحقه يدعى سبه لم يرجع على الآخر بشيء، لأنه

(١) في نسخة (ط) "الزوجة"، وما أتت من نسخة (د) هو الصحيح.

(٢) انظر. شرح مختصر لمربي (٨/١٣٩ ب)، الحاوي الكبير (١٤/٣٥٩)، البيان (١١/٩٧)، روضة الطالبين (٨/٣٩٢).

(٣) انظر. شرح مختصر لمربي (٨/١٣٩ ب)، الحاوي الكبير (١٤/٣٥٩)، البيان (١١/٩٨).

(٤) قال المصنف: ترجع المرأة عليه بمنفها حال حملها، لأنه بان أنها كانت معتلة باخمل منه. انظر: البيان (١١/٩٨).

(٥) في نسخة (د) سقط "أكثر".

(٦) انظر. شرح مختصر لمربي (٨/١٣٩ ب)، البيان (١١/٩٨)، الحاوي الكبير (١٤/٣٥٩)، روضة الطالبين (٨/٣٩٢).

(٧) في نسخة (د) "الأكثر".

(٨) في نسخة (د) "وإن".

(٩) انظر. شرح مختصر لمربي (٨/١٣٩ ب)، روضة الطالبين (٨/٣٩٢)، الحاوي الكبير (١٤/٣٥٩)، البيان (١١/٩٨).

(١٠) في نسخة (ط) "إلى"، وما أتت من نسخة (د) هو الصحيح.

(١١) في نسخة (د) زيادة "بشيء لأنه يقول أنه ولدي ولا أستحق ما أنفقته عليه".

(١٢) في نسخة (د) سقط "بما أنفقته يظن".

(١٣) في نسخة (د) سقط "لم".

يقول: إنه ولدي ولا يستحق^(١) ما أمقته^(٢) عليه، ويُكذب القافة^(٣).^(٤)

وإن كان لا يدعي ذلك نظرت :

فإن كان أمق بقول الحاكم رجع، وإلا لم يرجع.

— هذا^(٥) إذا قلنا: إن^(٦) المقة للحامل^(٧) .

فأما إذا قلنا: بما للحمل، فإن على الواطئ [الرجوع]^(٨)، وللزوج^(٩) أن ينق^(١٠)

عليها في الحمل، لأن الواطئ في النكاح العاسد يلحقه السب فيكون حكمها في حال

الحمل حكمها إذا وضعت ويكون [في]^(١١) الرجوع على ما مضى^(١٢).

وإن مات هذا الولد قبل أن يتنسب بموثة تجهيره عليهما^(١٣)، لأنه في مقتنهما^(١٤).^(١٥)

(١) في نسخة (د) "استحق".

(٢) في نسخة (د) "أمقته".

(٣) في نسخة (د) سقط "و يكذب القافة".

(٤) انظر: شرح مختصر للزبي (٨/١٣٩ب)، الخوازي الكبير (١٤/٣٦٠)، إمام (١١/٩٩)، روضة الطالبين (٨/٣٩٢).

(٥) قال العمري: "من أمق غير حكم الحاكم لم يرجع عليه بشيء، لأنه مطروح بالإفراق، وإن أمق بحكم الحاكم،

فإن كان يدعي سب الولد لم يرجع، لأنه يقول: "هو ولدي" ويستحق على جميع المقة، وإما طلعت بعبه

عبي، وما كان يبعد سب الولد فإنه يرجع على الآخر بما أمق لأنه يقول: قد كنت أقول إن هذا الولد

ليس بي، ولا يستحق على المقة، وإما أكرهت على الإمام عليه بغير حق فأنا أستحسن الرجوع على أبيه

انظر: البيان (٩٩/١١).

(٦) في نسخة (د) سقط "إن".

(٧) انظر: شرح مختصر لمري (٨/١٣٩ب)، البيان (١١/٩٩)، الخوازي الكبير (١٤/٣٦٠).

(٨) في نسخة (د) سقط "الرجوع"، وما أثبتته من نسخة (د) هو الصحيح.

(٩) في نسخة (د) سقط "و للزوج".

(١٠) في نسخة (د) "أنق".

(١١) في نسخة (ط) سقط "في"، وما أثبتته من نسخة (د) هو الصحيح.

(١٢) انظر: شرح مختصر للزبي (٨/١٣٩ب)، إمام (١١/٩٩)، الخوازي الكبير (١٤/٣٦٠)، روضة الطالبين (٨/٣٩٢).

(١٣) في نسخة (د) "عليها".

(١٤) في نسخة (د) "مقتنهما".

(١٥) انظر: المصادر السابقة.

باب عدة المطلقة التي يملك زوجها رجعتها ثم يموت أو يطلق

٦٥ - مسألة

قال: فإن طلقها طليقة يملك الزوج رجعتها ثم مات، اعتدت عدة الوفاة وورثت^(١).
وجملته: أن المظنفة الرجعية إذا مات زوجها انتقلت إلى عدة الوفاة، لأن
سبب عدة الوفاة قد وجد [وهي]^(٢) بيوستها بالموت وانقطعت عدة الطلاق، لأنه
لا يجوز أن تكون معتدة من واحد عدتين.
وقد تمت عدة الوفاة على عدة الطلاق لأنها أكدت^(٣)، ولهذا تحب، دخل بها أو
لم يدخل بها^(٤).

٦٦ - مسألة^(٥)

قال: ولو راجعها ثم طلقها قبل أن يمسه، ففيها قولان^{(٦)(٧)}.
وهذه قد مضت مستوفاة بما يفني عن الإعادة^(٨).

(١) انظر: مختصر المزني ص (٢٩٦)، الأم (٢٣٧/٥).

(٢) في نسخة (ط): "وهو"، وما أثبتته من نسخة (د) هو الصحيح.

(٣) قال الطبري: تستقل إلى عدة الوفاة، لأن الرجعية روحية والعقد بينها وبين زوجها قائم بحاله
بين إنه يلحقها طلاقه ولا يصح منها طهاره وإبلاؤه ولعانه وبرئها وثرته.

انظر: شرح مختصر لمزني (١٣٩/٨) - ١٤٠هـ.

(٤) انظر: شرح مختصر لمزني (١٣٩/٨) - ١٤٠هـ، الحاوي الكبير (٣٦١/١٤)، روضة الطالبين (٣٩٩/٨).

(٥) في نسخة (د) سقطت هذه المسألة بأكملها.

(٦) القول الأول: إنه ترجع إلى عدتها الأولى فتأبى بقيتها.

والقول الثاني: بلما تأتي بثلاثة أقراء على الكمال وهو اختيار لمزني وهو الصحيح.

انظر: شرح مختصر لمزني (١٤٠/٨)، مختصر لمزني ص (٢٩٦)، الأم (٢٥٨/٥)، الحاشي الكبير (٣٦٢/١٤).

(٧) انظر: مختصر لمزني ص (٢٩٦)، شرح مختصر لمزني (١٤٠/٨)، الحاوي الكبير (٣٦٢/١٤).

(٨) انظر: ص (٣١٣) مسألة (٦٢).

باب امرأة المفقود وعدتها

٦٧ - مسألة

قال الشافعي رحمه الله: في امرأة الغائب، أي غيبة كانت لا تعتد ولا تنكح ٢٥٧/٤
أبداً حتى تتيقن وفاته^(١).

وجملته. أن الروح إذا غاب عن روحه نظرت .

فإن كانت غيبة غير منقطعة تُعرف خبره، وبأنها كتابه ليس لها أن تتزوج،
و^(٢) إن كان بينهما مسافة بعيدة، فإن كان له ما ينفق عليها أنفقه الحاكم، وإن لم
يكن له في بندها شيء كتب إلى الحاكم الذي هو في بلده فيطالبه بحقوقها^(٣).
وأما إن كانت غيبته منقطعة لا تسمع له خبر ولا تعلم له موضعاً^(٤) فقد
اختلف قول الشافعي رحمه الله فيه.

فقال^(٥) في الجديد : ليس لها أن تتزوج بحال، وإنما تصبر حتى تتيقن موته أو
طلاقه^(٦).

و^(٧) روى في ذلك عن علي رضي الله عنه روى^(٨) أنه قال: هذه امرأة ابتليت

(١) انظر : مختصر المزني ص (٢٩٧) ، الأم (٢٣٩/٥) .

(٢) في نسخة (د) سقطت "أقوال" .

(٣) انظر . شرح مختصر المزني (٨/١٤٠ ب) ، الحاوي الكبير (١٤/٣٦٥) ، روضة الطالبين (٨/٤٠٠) ،
البيان (١١/١٠١) .

(٤) في نسخة (د) "موضع" .

(٥) في نسخة (د) "قال" .

(٦) انظر : مختصر المزني ص (٢٩٧) ، الأم (٢٣٩/٥) ، الحاوي الكبير (١٤/٣٦٥) ، معني المساج
(٣/٣٩٧) ، روضة الطالبين (٨/٤٠٠) ، البيان (١١/١٠٢) .

(٧) في نسخة (د) زيادة "قد" .

(٨) في نسخة (د) رواية "أقوال" .

فتنصر^(١). وإلى ذلك ذهب ابن شُرمة وابن أبي ليلى والثوري وأبو حنيفة^(٢).

وقال في القلم: إنما تنصر أربع سنين فإذا انقضت اعتدت بأربعة أشهر و[عشر]^(٣)، ثم تحمل للأزواج^(٤).

روى ذلك عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وإليه ذهب مالك^(٥) وأحمد^(٦) وإسحاق^(٧).

واحتجوا: بما روى أن امرأة أتت عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقالت: إن لي زوجاً خرج من مسجده فقُتِل^(٨). فقال لها: تربصي أربع سنين. فتربصت ثم جاءت. فقال لها^(٩): اعتدي بأربعة أشهر و[عشر]^(١٠). فلما انقضت

(١) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٤٤٥/٧)، باب من قال: نكحت المفرد امرأة حتى بأنها يتبين وفاته

(٢) انظر الحارثي الكبير (٣٦٥/١٤)، معنى المحتاح (٣٩٧/٣)، البيان (١٠٢/١١)، الوسيط (٣٨٠/٣)، العزيز شرح الوجيز (٤٨٤/٩)، بدائع الصنائع (٣٤٠/٣).

(٣) في نسخة (ط) "وعشر"، وما أتت من نسخة (د) هو الصحيح.

(٤) انظر شرح مختصر لمربي (٨/١١٠ب)، روضة الصافيون (٤٠٠/٨)، المهدب (١٤٦/٢)، الوسيط (٣٨٠/٣)، العزيز شرح الوجيز (٤٨٤/٩).

(٥) انظر: الموطأ ص (٣٩٣)، بداية المجتهد ونهاية المصنف (١٧٥/٣).

(٦) انظر: للعيني (٢٥٨/١١)، الإنصاف (٢٨٨/٩).

(٧) وهو أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن عبد الحظني الشيبلي المزوري المعروف بابن راهوية، عالم بحرسان في عصره، أحد كبار الحفاظ، جمع بين الفقه والحديث. أئده عنه أحمد بن حنبل والبخاري ومسلم وترمذي والنسائي وغيرهم. ولد سنة ١٦١هـ، وقيل: ١٦٦هـ، وبني بيسابور سنة ٢٣٨هـ وقيل: سنة ٢٣٧هـ.

انظر: منتخب التهذيب (١/٢١٦)، شذرات الذهب (٨٩/٢)، سمر أعمال النبلاء (١١/٣٥٨)، وفيات الأعيان (٩٩/١).

(٨) انظر: الحارثي الكبير (٣٦٥/١٤).

(٩) في نسخة (د) سقط "فقتل".

(١٠) في نسخة (د) سقط "لها".

(١١) في نسخة (ط) "عشر"، وما أتت من نسخة (د) هو الصحيح.

[العدة]^(١) أنت إليه. فقال لها: حللت فتزوجي^(٢) ولم ينكر ذلك أحد من الصحابة فكان إجماعاً^(٣).

ودليلنا: ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "امرأة انعقد امرأته حتى يأتيها يقين بموته أو طلاقه"^(٤).

ولأن لا يحكم بموته، ولهذا لا تقسم ماله فلا تين منه امرأته^(٥).

فأما عمر: عمر رضي الله عنه: مخالف^(٦)، فلا حجة فيما ذكره^(٧).

إذا ثبت هذا، فإدراكنا بقوله القلم: [فإنها]^(٨) تبرص أربع سنين^(٩) ففي

ابتدائها وجهان:

(١) في نسخة (ط) سقط "العدة"، وما أثبت من نسخة (د) هو الصحيح.

(٢) أخرجه البيهقي في السبب الكبرى (٤٤٥/٧) "باب من قال تنظر أربع سنين" و الدرر لقطي في كتاب النكاح (٣١١/٣-٣١٢) "باب من قال تنظر أربع سنين ثم أربعة أشهر وعشرة ثم تحل".

(٣) انظر: البيان (١٠٢/١١)، العزيز شرح الوجيز (٤٨٦/٩)، إخواي الكبير (٣٦٥/١٤).

(٤) أخرجه البيهقي في السبب الكبرى (٤٤٤/٧) "باب من قال امرأة انعقد امرأته حتى يأتيها يقين وفاته".

(٥) قال الطبري: لا يجوز أن تجعل الشخص الواحد حياً في حق ماله فلا يجوز قسمته، و يجعل ميتاً في حق زوجته فملاكه هي ماله.

انظر: شرح مختصر المزني (١٤٠/٨).

(٦) انظر: شرح مختصر المزني (١٤٠/٨).

(٧) في نسخة (د): "مخالف".

(٨) قال الطبري: فأما أبواب عن حديث عمر فهو أن قول علي يقابل قوله: علي أن عمر خبره لما رجع بين أن يأخذ امرأته أو الظهر الأول، ولا أحد يقول بذلك هم يجر الاحتجاج به.

انظر: شرح مختصر المزني (١٤٠/٨).

(٩) في نسخة (ط) "وبها"، وما أثبت من نسخة (د) هو الصحيح.

(١٠) انظر: شرح مختصر المزني (١٤٠/٨)، إخواي الكبير (٣٦٥/١٤)، البيان (١٠١/١١).

العزيز شرح الوجيز (٤٨٦/٩)، الرميض (٣٨٠/٣).

أحدهما : أن ابتدأها من حين ضربها الحاكم، حكى ذلك عن أبي إسحاق^(١)،
لأن هذه المدة تختلف فيها فافتقرت إلى صرب الحاكم كمدة العدة^(٢).
والثاني : أن ابتدأها من حين انقطع خبره وتعد أثره^(٣)، لأن هذه المدة ظاهر
في موته، فكانت من حين انقطاع خبره^(٤).

٦٨ - مسألة

قال : ولو طلق امرأته أو آل^(٥) منها أو تظاهر [منها]^(٦) أو قذفها^(٧)، لزمه
ما يلزم الزوج الحاضر^(٨).

وجملته: أن هذا تعريض على القولين^(٩) وهو إذا طلق العاقل أو آل أو قذف بطرت.

(١) انظر : الحواشي الكبير (٣٦٧/١٤) ، العروة شرح الوجيز (٤٨٦/٩) .

(٢) العدة: فقد الاستمتاع مع القفرة على النفقة .

انظر : الحواشي الكبير (٣٦٦/١٤) .

(٣) في نسخة (د) "أثره" .

(٤) انظر : العروة شرح الوجيز (٤٨٦/٩) ، الحواشي الكبير (٣٦٦/١٤) ، اللمع (١٤٦/٢) ، روضة

اللطائف (١٠١/٨) ، نهاية المحتاج (١٤٨/٧) .

(٥) الإيلاء: هو المدعى من الامتناع من وطء الزوجة مطلقاً أو أكثر من أربعة أشهر .

انظر : مفاتيح المحتاج (٣٤٣/٣) .

(٦) في نسخة (ط) سقط "منها" ، وما أثبت من نسخة (د) هو الصحيح .

(٧) القذف لغة : قذف بالعمارة قذف من يابس صرب رمى بها و قذف المحصنة قذفاً و رمى المحصنة قذفاً

رميها بالعمارة .

شرحاً : هو نسبة الشخص إلى فعل يمكن يوجب حد الزنا .

انظر : غرر الصبح من (٣٥٧) ، الصبايح الملو من (٢٩٤) ، العاية المصوى (٨٣٧/٢) .

(٨) انظر : مختصر المزني من (٢٩٧) ، اللام (٢٤/٥) .

(٩) المورد الأول إما أن يكون قبل تعريض الحاكم منه وبين زوجته .

المورد الثاني: أما إن يكون ذلك بعد تعريض الحاكم منه وبين زوجته .

انظر : الحواشي الكبير (٣٦٩/١٤) .

فإن كان ذلك قبل حكم الحاكم بالفرقة، فهو نافذ كما لو كان حاصراً.
وإن كان بعد حكم الحاكم بالفرقة^(١)^(٢) بطرت :

فإن قلنا بقوله الجديد فإن طلاقه يقع، لأن الفرقة لا تحصل^(٣) ولا ينفذ حكم الحاكم لأن حكمه مخالف القياس الجلي^(٤)، لأنه لا يجوز أن يكون لرجل محكوماً بموته في حق زوجته ومحكوماً بحياته في حق ماله^(٥).

و[أما]^(٦) إذا قلنا [بقوله]^(٧) التمس : فإن طلاقه وطهاره وقده يبي على أن الفرقة هل تقع في الطاهر والباطل أو الطاهر دون الباطل؟^(٨) وفي ذلك قولان :
أحدهما: تقع طاهراً ، لأن عمر رضي الله عنه لما عاد الروح الأول ردها

(١) قال المنوردي : فإن كان ذلك قبله ، فكل ذلك نافذ بالمره الطلاق والطهار ، ولجب فيه الكفارة بالعمد ، وبزعم بحكم الإبراء ووقف المدة ، وبزعم القدح ، وله بعبه باللمان ، ويكون معه بذلك في غيبته كقطعه في حصوره.

انظر : الحاوي الكبير (٣٦٩/١٤) .

(٢) في نسخة (د) سقط "فهو نافذ كما لو كان حاصراً وإن كان بعد حكم الحاكم بالفرقة"
(٣) قال الطبري : إن الفرقة لا تقع بينهما أبداً حتى بآتيها بغير موته أو طلاقه فإن هذه الأحكام دون جازئة سواء كان الحاكم قد حكم بوفور الفرقة بينهما أو لم تحكم
انظر : شرح مختصر للزبي (١٤١/٨) .

(٤) القياس الجلي فيه . هو أنه لا يجوز أن يكون شيئاً في ماله لم يدر هو دون الكاح في طلب الاحياء شيئاً في مكاح زوجته .
انظر : المهذب (١٤٦/٢) .

(٥) انظر : شرح مختصر للمزي (١٤١/٨) ، المهذب (١٤٦/٢) ، روضة الطالبين (٤٠١/٨) ،
الحاوي الكبير (٣٦٩/١٤) ، العزيز شرح الوجيز (٤٨٧/٩) ، غاية المحتاج (١٤٨/٧) .

(٦) في نسخة (ط) سقط "أما" ، وما أتته من نسخة (د) هو الصحيح .
(٧) في نسخة (ط) سقط "بقوله" ، وما أتته من نسخة (د) هو الصحيح
(٨) انظر . شرح مختصر للمزي (١٤١/٨) ، العزيز شرح الوجيز (٤٨٧/٩) ، غاية المحتاج (١٤٨/٧) ،
المهذب (١٤٦/٢) ، روضة الطالبين (٤٠١/٨) .

[إليه] (١١)، (١٢)

والثاني : تقع ظاهراً وباطناً، لأن هذا الفسخ مختلف فيه، فإذا أدى اجتهاد المحاكم إليه تُعد ظاهراً وباطناً كفسخ (٣) العقد (٤) بالإعسار (٥).

فإن قلنا : يعد ظاهراً دون الباطن ، فإن الطلاق والظهار يصحان ، كما قلنا على القول الجديد.

وإذا قلنا . يعد ظاهراً وباطناً، فإنه لا يعد طلاقه ولا ظهاره ولا شيء من (٦) ذلك (٧).

٦٨/١ فصل

إذا رجع الروح الأول بُني على القولين :

فإن قلنا بالجديد: مهما ترد إليه، فإن كان الثاني ما دخل بها ردت إلى الأول ولا شيء على الثاني، وإن كان قد (٨) دخل بها فإنه يُفارق بينها وبينه وتعد عنه،

(١) في نسخة (ط) "عليه"، وما أثبتته من نسخة (د) هو الصحيح .

(٢) انظر شرح مختصر امري (٨/١٤١ ل) ، للهلبي (٢/١٤٦) ، المسهام (٤/٥١) ، العزيز شرح الوجيز (٩/٤٨٨) ، روضة الطائرين (٨/٤٠١) ، البيان (١١/١٠٢) ، الحنوي الكبير (١٩/٣٦٨).

(٣) في نسخة (د) "كأنفسه".

(٤) في نسخة (د) "ألمة و".

(٥) يعني: أن من عمر يحتمل وقوع العرقه ظاهراً وباطناً حيث أن تخييره للمفقود بأن يأخذ مهرها دلالة على أن وقوع العرقه ظاهراً وباطناً ، و تخييره بأن يأخذ امرأته دلالة على وقوع العرقه ظاهراً بحيث أنه لم يطل النكاح الثاني .

انظر : للهلبي (٢/١٤٦) .

(٦) أي : من أحكام الروحية .

(٧) انظر: شرح مختصر المرعي (٨/١٤١ ل) ، الحنوي الكبير (١٤/٣٦٩) ، روضة الطائرين (٨/٤٠١) ، العزيز شرح الوجيز (٩/٤٨٨) ، البيان (١١/١٠٢) .

(٨) في نسخة (د) سقط "قد" .

لأنه وطئ في ^(١) عقد مختلف فيه، ولا نفقة لها على واحد منهما ، لأنها تعتد عن وطء في بكاح ^(٢) فاسد وإنما قضت العدة حلت للأول ^(٣).

وإن قلنا بقوله القديم : فقد اختلف أصحابنا في ذلك ، فهم من قال: يبي [ذلك] ^(٤) على قولين :

فإن قلنا : إن المُرقة تعذ طاهراً دون الباطل ^(٥)، فلحكم على ما ذكرته في قوله الجديد.

وإن قلنا : [إن] ^(٦) المُرقة تحصل في الظاهر والباطل ^(٧)، فإن/ الروح الأول لا سبيل له عليها سواء تزوجت بعده أو لم تزوج ^(٨).

ومنهم من قال: ينظر:

فإن كان لم يتزوج سلمت إلى الأول.

وإن كانت قد تزوجت لم تسلم إليه.

(١) في نسخة (د) سقط "وطئ في".

(٢) في نسخة (د) زيادة "في عقد".

(٣) انظر شرح مختصر الدرر (٨/١١٤١)، الحايي الكبير (١٤/٣٦٩)، البيهقي (١١/١٠٢)، العزيز

شرح الوجيز (٩/٤٨٨)، روضة الطالبين (٨/٤٠٢).

(٤) في نسخة (ط) سقط "ذلك"، وما أتته من نسخة (د) هو الصحيح.

(٥) قال المازدي: كان حكمه إذا بانت حياة الروح باطلاً، والزوج مأخوذ بحكم طلاقه وظهاره وإيلائه ولعانه وقذفه.

انظر: الحايي الكبير (١٤/٣٦٩).

(٦) في نسخة (ط) سقط "في"، وما أتته من نسخة (د) هو الصحيح.

(٧) قال المازدي: صح حكمه مع حياة الروح وموته ولم يقع طلاقه ولا ظهاره ولا إيلائه ويحد من قذفه ولا يلحق.

انظر: الحايي الكبير (١٤/٣٦٩).

(٨) انظر: شرح مختصر الدرر (٨/١١٤١)، الحايي الكبير (١٤/٣٦٩)، العزيز شرح الوجيز

(٩/٤٨٧).

ولا يسمى ذلك على القولين^(١)، لأنها إذا لم تزوج فما حصل المقصود بالمرقة فبطلت، كما قلنا: في التيمم إذا رأى الماء قبل دخوله في الصلاة، ولأنها إذا [لم]^(٢) تزوج فلم يتعلق بها حق غيره^(٣).

ب/ ٦٨ فصل

إذا فرق الحاكم بين امرأة للمعزود^(٤) وروحها، واعتدت ثم تزوجت وكان زوجها قد مات وانقضت^(٥) عدته فهل النكاح صحيح أم لا ؟ يبنى ذلك^(٦) على القولين:
 فإن قلنا بقوله القديم : فإن النكاح صحيح^(٧)، سواء قلنا : إن حكم الحاكم بعد ظاهراً دون الباطن أو بعد ظاهراً وباطناً، [لأننا]^(٨) إذا قلنا: إنه بعد ظاهراً دون الباطن يحكم الظاهر فصح النكاح^(٩).

(١) قال الصوري ولا يسمى ذلك على القولين في كيفية نمود حكم الحاكم لأنها إذا تزوجت فقد اتصلت بالمقصود فلم يلزمها الرجوع إل الأول، و إذا لم تزوج فم تنصل بالمقصود فوجب عليها الرجوع إليه كما تبين إذا دخل في الصلاة .
 ومن أصحابنا القائلين بهذه الطريقة من علل بعلته أخرى فقال : إذا لم تزوج لم يتعلق بها حق غيره، و إذا تزوجت قد تمتع بها حتى الثاني فذلك افتراق .

انظر : شرح مختصر للزبي (١/٤١٤).

(٢) في نسخة (ط) "وم"، وما أثبتته من نسخة (د) هو الصحيح

(٣) انظر : شرح مختصر للزبي (١/٤١٤).

(٤) أي : بعد التيمم .

(٥) في نسخة (د) "انقضت" .

(٦) في نسخة (د) سقط "ذلك" .

(٧) أي : النكاح الثاني .

(٨) في نسخة (ط) "لأنه"، وما أثبتته من نسخة (د) هو الصحيح

(٩) انظر : شرح مختصر الشري (١/٤١٤ ب)، الخاوي الكبير (٣٦٩/١٤)، العزيز شرح الوجيز

(٣٨٧/٩)، البیان (١٠٦/١١)، روضة الطالبين (٤٠١/٨)، لمائة المحتاج (١٤٨/٧)، المهذب

(١٤٦/٢)، معي المحتاج (٣٩٨/٣).

وإن قلنا بقوله الجديد : فهل يصح الكاح ؟ وجهان :

أحدهما : يصح ، لأنما بالن انقضت علتما ، فصح^(١) بكاحها كما لو علمت .

الثاني : لا يصح ، لأنها^(٢) لم يجر لها أن تروح قبل العلم بذلك ، فإذا [قلنا]^(٣)

تزوجت لم يصح .

وأصل هذين الوجهين : إذا باع^(٤) مال [مورثه]^(٥) قبل علمه بموته ، وكان قد

مات ففيه قولان مضى ذكرهما^(٦) .

٦٩ - مسألة

قال : ولو اعتدت بأمر الحاكم أربع سنين ثم أربعة أشهر وعشرًا ، ثم نكحت

ودخل^(٧) بها الروح [الثاني]^(٨) ، كان حكم الزوجية بينها وبين زوجها الأول

بجأله ، غير أنه^(٩) ممنوع من وطء شبهة^(١٠) فلا^(١١) نفقة لها من حين

(١) في نسخة (د) "و صح" .

(٢) في نسخة (د) "لأنه" .

(٣) في نسخة (ط) سقط "قلنا" ، وما أتت من نسخة (د) هو الصحيح

(٤) في نسخة (د) سقط "إذا باع" .

(٥) في نسخة (ط) "موروثه" ، وما أتت من نسخة (د) هو الصحيح

(٦) القول الأول : الكاح صحيح .

القول الثاني : لا يصح الكاح .

انظر : الحارثي الكبير (٣٧٣/١٤) ، روضة الطالبين (١٠١/٨) .

(٧) انظر : شرح مختصر المرعي (١٤١/٨ ب) ، القير شرح الوجيز (١٨٧/٩) ، روضة الطالبين

(٤٠١/٨) ، الحارثي الكبير (٣٦٩/١٤) .

(٨) في نسخة (د) "فدسل" .

(٩) في نسخة (ط) سقط "فإن" ، وما أتت من نسخة (د) هو الصحيح .

(١٠) في نسخة (د) سقط "أنه" .

(١١) في نسخة (د) "الشبهة" ، وتقدم شرح وطء الشبهة من (١٣٨)

(١٢) في نسخة (د) : "ولا" .

نكحت^(١).

وجملته : أن الكلام قد مضى^(٢) في أن الزوج الأول أحق بها على القول^(٣) الجديد، وإذا دخل بها اعتدت عنه ثم حلت للأول^(٤).

وأما الكلام في العقة: فإن مقتضاها حاجة عني العاق^(٥) إذا صبرت عليه، لأنها مسلمة نفسها وإنما للتفريط من جهة^(٦).

وأما إذا رفعت/ نفسها إلى الحاكم، وطلبت منه العقة^(٧)، وصرب لها^(٨) مدة ٤٢/د أربع سنين، فإن للعقة لها على زوجها الثقات في هذه المدة، لأنها محبوسة عليه فيها. فإذا انقضت المدة، وحكم الحاكم عليها بالعقة والإعتداد^(٩).

فإن قلنا بقوله القديم : [وإن]^(١٠) حكمه ماقد، فإن^(١١) هذه الأشهر عدة الوفاة، ولا^(١٢)

(١) انظر : مختصر المرئي ص (٢٩٧) ، الأم (٢٤٠/٥) .

(٢) في نسخة (د) سقط "قد مضى" .

(٣) في نسخة (د) "قوله" .

(٤) انظر : شرح مختصر المرئي (٨/١٤١ب) . روضة الطالبين (٨/٤٠٢) ، مهابة المصاح (٧/١٤٨) ، الحاوي الكبير (١٤/٣٧٠) .

(٥) انظر : شرح مختصر المرئي (٨/١٤١ب) .

(٦) انظر : شرح مختصر المرئي (٨/١٤١ب) ، روضة الطالبين (٨/٤٠١) ، الحاوي الكبير (١٤/٣٧٢) ، العزيز شرح الوجيز (٩/٤٨٨) .

(٧) في نسخة (د) "عقة"

(٨) في نسخة (د) سقط "لها" .

(٩) انظر : شرح مختصر المرئي (٨/١٤١ب) ، روضة الطالبين (٨/٤٠٢) ، المهذب (٢/١٦٥) ، الحاوي الكبير (١٤/٣٧٢) ، العزيز شرح الوجيز (٩/٤٨٨) .

(١٠) في نسخة (د) . "فإن" ، وما أتت من نسخة (د) هو الصحيح

(١١) في نسخة (د) "في" .

(١٢) في نسخة (د) "فلا" .

بعقة لها فيها^(١)،^(٢) وهل لها السكنى ؟ قولان^(٣):

و^(٤) إن قلنا بقوله الجديد : وإن حكمه لا يبعد في ذلك^(٥)، فإن نفقتها واجبة على الروح العائب، لأنها محبوسة عليه، وهي زوجة له.

فإذا انقضت العدة: لم تسقط نفقتها إلا أن تتزوج، لأنها ما^(٦) لم تتزوج فهي باقية على حكم التسليم والخمس الأول^(٧) فإن تزوجت سقطت نفقتها، لأنها بمحلة الشارة^(٨)،^(٩) ^(١٠)

وإن^(١١) كان نكاحها فاسدا^(١٢):

(١) انظر: شرح مختصر المتن (١/١٤١ ج١)، الحارثي الكبير (١٤/٣٧٢)، العزيز شرح الوجيز (٩/٤٨٨)، روضة الطالبين (٨/٤٠٢)، المهذب (٢/١٦٥).

(٢) قال الطبري: فإن قلنا: بما سلم إليه عادت بعقة في المستقبل، وإن قلنا لا سلم إليه لم تكن لها بعقة عنه إذا قلنا بقوله القسم.

انظر: شرح مختصر للزبي (٨/١٤١ ج١).

(٣) القول الأول لها السكنى كالمتزوجة.

القول الثاني ليس لها السكنى.

انظر: الحارثي الكبير (١٤/٣٧٣-٣٧٤)، المهذب (٢/١٦٥)، روضة الطالبين (٨/٤٠٢).

(٤) في نسخة (د) سقط "قرا".

(٥) أي التعريق بهما باطل والزوجية بينهما و بين المقتود لثمة

انظر: شرح مختصر للزبي (٨/١٤٩ ج١).

(٦) في نسخة (د) "إن".

(٧) في نسخة (د) سقط "ما".

(٨) في نسخة (د) "للأول".

(٩) في نسخة (د) "الشارع".

(١٠) انظر: شرح مختصر للزبي (٨/١٤١ ج١)، الحارثي الكبير (١٤/٣٧٢)، العزيز شرح الوجيز (٩/٤٨٩)، مفتي الختاج (٣/٣٩٨)، للمهذب (٢/١٦٥).

(١١) في نسخة (د) : "فإن".

(١٢) وذلك إذا فرغنا على الجديد.

فإن لم يدخل بها الزوج: فرق بينهما، وسلمت إلى الأول وكانت^(١) نفقتها عليه في المستقبل^(٢).

وإن دخل بها الثاني: فرق بينهما واعتدت عنه ولا نفقة لها عليه في زمان بعده، لأنها ليست عس مكاح، ولا على زوجها، لأنها مائة لذلك^(٣) نفسها، فإذا انقضت العدة سلمت نفسها إليه ووجبت نفقتها عليه^(٤).

وأما إن^(٥) كان عائلاً: ففارقها^(٦) الروح الثاني^(٧) وقصت عدته وعادت إلى بيت الزوج الأول، فهل تعود نفقتها؟

منهوم كلام الشافعي رحمه الله: إنها تعود، لأنه أسقطها في حال مكاح الثاني وعدته^(٨)، وهو^(٩) اختيار المزيّن .

وقال في الأم: لا تستحق النفقة^(١٠).

واختلف أصحابنا على طريقين:

فمنهم من قال: في المسألة قولان :

(١) في نسخة (د) "فكانت" .

(٢) انظر . شرح مختصر المرنى (٨/١٤١ب) ، الحاوي الكبير (١٤/٣٧٣) ، المهذب (٢/١٦٥) ، روضة الطالبين (٨/٤٠٢) ، العزيز شرح الوجيز (٩/٤٨٩) .

(٣) في نسخة (د) "بذلك" .

(٤) انظر . شرح مختصر المرنى (٨/١٤٢أ) ، الحاوي الكبير (١٤/٣٧٣) ، المهذب (٢/١٦٥) روضة الطالبين (٨/٤٠٢) ، العزيز شرح الوجيز (٩/٤٨٩) .

(٥) في نسخة (د) "وإن ما"

(٦) في نسخة (د) "فأفارقها"

(٧) في نسخة (د) سقط "الثاني" .

(٨) انظر : مختصر المرنى ص (٢٩٧) .

(٩) في نسخة (د) سقط "هو" .

(١٠) انظر : الأم (٥/٢٤٠) .

أحدهما : أنها تعود، لأن^(١) نفقتها سقطت [مشورها]^(٢)، فإذا عادت إلى بيته
 زال المعنى المسقط للنفقة^(٣)، فوجبت لها كما لو كان حاضراً فسلمت نفسها إليه^(٤)
 والثاني: لا تعود النفقة، لأن التسليم الأول بطل بتزويجها ويحتاج إلى تسليم
 ثانٍ^(٥)، والتسليم لا بد فيه من تسلّم [ثاني]^(٦) ولم^(٧) يحصل^(٨).
 ومنهم من قال. ليست على قولين، وإنا هو على اختلاف حاليين، فلو وضع
 الذي قال: إن نفقتها لا تعود، أراد إذا كان الحاكم قد حكم بالفرقة، فإن التسليم
 لا يعود بفعلها.

والموضع الذي قال: [إن]^(٩) لها النفقة^(١٠)، إذا كانت تزوجت بنفسها دون
 فرقة الحاكم فإذا عادت، عادت^(١١) كما كانت قبل أن تتروح^(١٢).

(١) في نسخة (د) "وإن".

(٢) في نسخة (ط) "مشورها"، وما أثبتته من نسخة (د) هو الصحيح.

(٣) في نسخة (د) "كثيفة".

(٤) انظر. شرح مختصر المرئي (١/١٤٢)، الحاوي الكبير (١٤/٣٧٣)، المهذب (٢/١٦٥)،
 روضة الطالبين (٨/٤٠٢).

(٥) في نسخة (د) "ثاني".

(٦) في نسخة (ط) سقط "ثان"، وما أثبتته من نسخة (د) هو الصحيح.

(٧) في نسخة (د) سقط "لم".

(٨) انظر. شرح مختصر المرئي (١/١٤٢)، الحاوي الكبير (١٤/٣٧٣)، المهذب (٢/١٦٥)، روضة
 الطالبين (٨/٤٠٢).

(٩) في نسخة (د) سقط "إن"، وما أثبتته من نسخة (د) هو الصحيح.

(١٠) انظر. شرح مختصر المرئي (١/١٤٢)، الحاوي الكبير (١٤/٣٧٣)، العزيز شرح الوجيز
 (٩/٤٨٨).

(١١) في نسخة (د) سقط "عادت".

(١٢) انظر: شرح مختصر المرئي (١/١٤٢)، الحاوي الكبير (١٤/٣٧٣)، العزيز شرح الوجيز
 (٩/٤٨٨)، المهذب (٢/١٦٥)، روضة الطالبين (٨/٤٠٢).

فأما الزوج الثاني : فقد بيا أنه لا عقدة لها عليه^(١)، لأن العقد فاسد.

فإن قيل: أليس في الإجارة الفاسدة تحب عليه الأجرة بالتمكين كما تحب في الصحيح^(٢)؟

قلا : في الإجارة الفاسدة ، إذا تسلم العين المستأجرة و مضت المدة، فقد تنفّت المانع تحت يده، لأنها مستوعاة بالزمان^(٣) .^(٤)

وفي مسائلنا لا تستوفي بالزمان فلا يتلعه تحت يده، ولأن في مسائلنا^(٥) إنما تحب النفقة بالتمكين مما استحققه ولم يستحق شيئاً، فلم يحصل التمكين^(٦).

فأما إن حملت منه فهل لها النفقة؟

[يبين]^(٧) على القولين^(٨) في النفقة، هل هي للحمل أو للحامل؟

(١) قال المازدي : فإن قيل بقوله في الجسد ، إن مكاحه باطل فلا عقدة عليه بعد مكاحه ولا في حال دخوله؛ لأن النفقة تستحق في مقابلة التمكين المستحق ، وفساد المكاح يمنع من استحقاق التمكين فصع من استحقاق النفقة.

(٢) وإن قيل بقوله في التسليم : إن مكاحه صحيح فعليه النفقة من حين العقد إلى حين الفسخ، ولا عقدة لها في العدة، لأنه لا يملك فيها الرجعة ولها السكنى كالتزوية .

انظر : الخازني الكبير (٣٧٣/١٤) .

(٣) أجاب الطبري : أن الأجرة تستحق باتلاف المانع، وتسمع تنفص بمضي المدة و لهذا لم يرد بانقضاء وفي ذلك تسوي الإجارة الصحيحة والفاسدة ، وليس كذلك النفقة فإنها في مقابلة الاستناع ومانع الاستناع لا تنفص بمضي لئلا لا تقدر بالنفقة .

وعرف آخر : وهو أن الأجرة في مقابلة لتسليم، وتسمع تنفص وليس كذلك النفقة لأنها في مقابلة التمكين وتمكين لا يستحق بالمكاح الفاسد.

انظر : شرح مختصر لمربي (١٤٢/٨) .

(٤) انظر : روضة الطالبين (٤٠٢/٨) ، معي المحتاج (٣٩٨/٣) ، الخازني الكبير (٣٧٣/١٤) .

(٥) في نسخة (د) سقط "لا تستوفي بالزمان فلا يتلعه تحت يده، ولأن في مسائلنا"

(٦) انظر : شرح مختصر لمربي (١٤٢/٨) ، الخازني الكبير (٣٧٤/١٤) .

(٧) في نسخة (ط) "مبي" ، و ما أتت من نسخة (د) هو الصحيح .

(٨) القول الأول : إن كانت حاملا قل : هي النفقة للحامل م يكن لها عليه عقدة -

وقد مضى ذكر ذلك^(١).

٧٠ - مسألة

قال: فإن أَرْضَعَتْ فلزوجها الأول أن يَمْتَعَهَا من رِضَاع وَلَدِهَا إِلَّا الْبَاءَ^(٢).
وَجَمَلَتْهُ : إِنْ امْرَأَةً الْمَقْوودَ إِذَا تَرَوَّجَتْ بَعْدَ إِنْ فُرِيَ الْحَاكِمُ بَيْنَهُمَا، وَفُصِّتِ
الْعِدَّةُ^(٣) وَأُنْتُ بِوَدِّ لَمَدَةِ الْحَمْلِ مِنْ نِكَاحِ الثَّانِي^(٤).

وَبَيَّنَ ذَلِكَ عَلَى الْقَوْلَيْنِ :

فَإِنْ قُلْنَا : إِنْ الْفَرْقَةُ صَحِيحَةٌ فِي الظَّاهِرِ وَالسَّاطِنِ فَإِنَّ^(٥) هَذَا الْوَلَدَ مُحَقَّقٌ^(٦)
بِالثَّانِي وَهِيَ زَوْجَتُهُ^(٧).

وَإِنْ قُلْنَا : إِنْ^(٨) الْفَرْقَةُ لَمْ تَقْعَ، أَوْ قُلْنَا : وَقَعَتْ فِي الظَّاهِرِ، فَإِنَّ نِكَاحَ الْأَوَّلِ

= القول الثاني : وإن قلنا : إن النسقة لتحمل فالولد لاحق بالزوج في النكاح الصحيح فمره سنة
تحمل، لأنها تحب بالنسب والنسب لاحق .

انظر : شرح مختصر المرعي (١٤٢/٨) ، وأيضاً روضة الطالبيين (٤٠٢/٨) ، العربر شرح
الوجيز (٤٨٨/٩) .

(١) انظر : باب احتماح المعتق من ص ٩٥ .

(٢) للباء : هو أول الذين عند الولادة .

انظر : الصباح لسير من (٣٢٥) ، مختار الصحاح من (٢٨٦) .

(٣) انظر : مختصر المرعي من (٢٩٧) .

(٤) في نسخة (د) منقطع "وقعت العدة" .

(٥) انظر : شرح مختصر المرعي (١٤٢/٨) ، اختاري الكبير (٣٧٦/١٤)

(٦) في نسخة (د) وزيادة "فيل" .

(٧) في نسخة (د) وزيادة "يلحق" .

(٨) انظر : شرح مختصر المرعي (١٤٢/٨) ، روضة الطالبيين (٤٠٢/٨) ، معنى المحتاج (٣٩٨/٣) ،

العربر شرح الوجيز (٤٩٠/٩)

(٩) في نسخة (د) سقط "إن" .

بإثبات^(١)، فإذا أنت بولد وحصر الأول^(٢)، فإنه إن لم يدعيه الأول فهو^(٣) للثاني^(٤).

وإن ادعاه مثل عن ذلك:

فإن قال: هو لي بحكم العراش [وإني]^(٥) كنت عائناً قلنا له. العراش يثبت مع الإمكان، وقد تربعت مدة قطعت حكم العراش^(٦).

وإن قال: وصلت إليها في هذه المدة ثم عت فذلك ممكن، وترى العاقبة لأن ما قاله ممكن^(٧).

وعند أبي حنيفة يلحق هؤلاء الأولاد بالأول، لأنه يراعي العقد دون^{٥٦٣} الإمكان^(٨).

وقد مضى الكلام معه في ذلك.

(١) في نسخة (د) "باطل".

(٢) في نسخة (د) "لأول".

(٣) قال الطبري: إن قسنا بولد الجديد - وهو أن حكم الحاكم م بعد ظاهراً، ولا بائناً، فإنما روضة الأول، وروضة الثاني شبهة، فسطر فإن كان لا يدعي للمنفرد ثلث بالثاني، لأنه يمكن أن يكون معه، ولا يمكن أن يكون من المنفرد، لأن مصي أربع سيؤد دل على براءة راجعها من ماله انظر: شرح مختصر المزني (٨/١٤٢ب).

(٤) انظر: شرح مختصر المزني (٨/١٤٢ب)، الحياوي الكبير (٣٧٥/١٤)، التحرير شرح الوجيز (٩/٤٩٠)، روضة الطالبين (٨/٣)، معي المنهاج (٣/٣٩١).

(٥) في نسخة (ط) "وإن": وما أثبت من نسخة (د) هو الصحيح.

(٦) قال الطبري: الجواب أن مصي أربع سيؤد دل على براءة راجعها من ماله لأن الولد لا يمكن في بعض أنه أكثر من أربع سنين.

انظر: شرح مختصر المزني (٨/١٤٢ب).

(٧) انظر: شرح مختصر المزني (٨/١٤٢ب)، الحياوي الكبير (٣٧٥/١٤)، التحرير شرح الوجيز (٩/٤٩٠)، روضة الطالبين (٨/٣).

(٨) انظر: بدائع الصالحات (٣/٣٣٦).

فإن قيل: أليس لو عاب الرجل عن زوجته سبب ثم^(١) جاءت بولد لحقه، وإن لم يدعه؟

قلنا: ثم لم تصر فراشاً لغيره^(٢). وحاشا لها هي بالوطء فراش لغيره، تصار الظاهر أن الحمل منه فتم يلحق بالأول إذا لم تدع إصاة^(٣). وإذا ثبت هذا: فكل موضع أخفاه بالثاني وردناها إلى الأول. فلأول أن يجمعها من رضاعه، لأن ذلك يجمع كمال استمتاعه

ولهذا^(٤) له أن يجمعها من إرضاع ولده معها ولا يجمعها أن تسقيه اللبن، لأنه لا عى به عنه. [وكذلك]^(٥) [إذا]^(٦) لم يوجد مرصعة ترضعه ولم يعش^(٧) بغيره^(٨)، كان عليها إرضاعه ولا يجمعها^(٩)، لأن في^(١٠) ذلك إحياءه^(١١).

(١) في نسخة (د) زيادة واو

(٢) انظر: شرح مختصر المري (٨/١٤٢ب)، الحاوي الكبير (١٤/٣٧٥)، روضة الطالبين (١٨/١-٤٠٤).

(٣) في نسخة (د) سقط "ثم لم تصر فراشاً لغيره فعاب الظاهر أن الحمل منه فلم يلحق بالأول إذا لم تدع إصاة".

(٤) وذلك لأنه يعمى أربع سنين يحصل براءة الرضيم من ماء المنفود

(٥) في نسخة (د): "وهذا".

(٦) في نسخة (ط) سقط "كذلك"، وما أثبت من نسخة (د) هو الصحيح.

(٧) في نسخة (ط) "إن"، وما أثبت من نسخة (د) هو الصحيح.

(٨) في نسخة (د) "بغيره".

(٩) ودلت لو اضطر رجل إلى طعامه وشرابه لم يكن له معه معها.

انظر: شرح مختصر القرني (٨/١٤٢ب).

(١٠) لأن الشامي رحمه الله قال: لا تغير امرأة عن إرضاع الولد شريعة أو دينية، فلما لم يكن ذلك

واجباً عليها وإنا هو تبرع كان له معها ما كما لو منعها من صوم التطوع وصلاة التطوع

انظر: شرح مختصر القرني (٨/١٤٢ب).

(١١) في نسخة (د) سقط "في".

(١٢) انظر: شرح مختصر المري (٨/١٤٢ب)، الحاوي الكبير (١٤/٣٧٤)، العزيز شرح الوجيز

(٩/٤٩٠)، روضة الطالبين (٨/٤٠٤)، مغني المحتاج (٣/٣٩٨).

إذا ثبت هذا: فإن أرضعته في بيته، في حال وجب عليها إرضاعه أو لم يجب،
 وجبت لها النفقة^(١)، لأنها في قبضته .
 وإن خرجت من بيته فأرضعته:
 فإن لم يكن بإذنه: فقد سقطت نفقتها^(٢)، لأنها ناشئة^(٣).
 وإن كان بإذنه. فهل لها النفقة ؟ وجهان^(٤)، كما إذا أدن ها^(٥) في سفر
 [لحاجتها]^(٦) إليه^(٧).

٧٠/١ فصل

فإن رجع المفقود وكانت المرأة قد ماتت بنى ذلك على القولين^(٨):
 إن قلنا: قد عدت العرقه ضاهراً وباطناً فإن ميراثها للزوج الثاني^(٩).
 وإن قلنا: عدت ضاهراً^(١٠)، أو قلنا بالجديد: إما لا تعد لا طاهراً ولا باطناً

(١) انظر: شرح مختصر للري (٨/١٤٢ب)، روضة الطالبين (٨/٤٠٤)، معني المنهاج (٣/٣٩٨).

(٢) انظر: المصاهر السابقة.

(٣) في نسخة (د) "ماش".

(٤) للوجه الأول: لها النفقة لوجود الإذن.

الوجه الثاني: لا نفقة لها لتعريف الاستمتاع.

انظر: إمعاني الكبير (١٤/٣٧٥).

(٥) في نسخة (د) سقط "ها".

(٦) في نسخة (ض) "لحاجة"، و ما أنته من نسخة (د) هو الصحيح.

(٧) انظر: شرح مختصر للري (٨/١٤٢ب)، إمعاني الكبير (١٤/٣٧٥)، العروة شرح الوجيز (٩/٤٩٠).

(٨) القول الأول: فإذا: بين: بصحة نكاح الثاني على قوله في القدم، كان ميراثها لتالي دون الأول.

القول الثاني: وإن قيل: ببقاء الحديث للأول وجساد نكاح الثاني كان ميراثها للأول دون الثاني.

انظر: إمعاني الكبير (١٤/٣٧٩).

(٩) في نسخة (هـ) "الميراث الزوج الثاني".

(١٠) انظر: شرح مختصر للري (٨/١٤٣).

هنا ميراثها للأول، لأن زوجته باقية ولا [روجة] ^(١) للثاني ^(٢).

ب/ ٧٠ - فصل

نقل المزي أن الشافعي رحمه الله قال - فإن لم يدع شيئاً فلا حق له في مهرها ^(٣).

قل للمزي: كيف لا يرث من مهرها وهو من تركتها ^(٤)؟

قال أصحابنا: إنما قال ذلك رداً على مالك حيث قال: إن الأول إذا عاد كان مخيراً بين أن يأخذها أو يأخذ مهرها ^(٥).

وعلى ^(٦) هذا: إذا عاد وقد ماتت بأحد ^(٧) مهرها فقال: لا حق له في ذلك وم يرد المهر الذي وجب لها بدخول ^(٨) الزوج الثاني، لأن ذلك تركه عنها ألا ترى إنه قد ^(٩) قال: ولم يترك شيئاً، وإذا ^(١٠) كان لها المهر عني زوجها فقد تركت شيئاً ^(١١).

(١) في نسخة (ط) "روجة"، وما أثبت من نسخة (د) هو الصحيح.

(٢) انظر: شرح مختصر المزي (١/١٤٣)، الترمذ شرح الترمذ (٩/٤٩٠)، الحاوي الكبير (١٤/٣٧٩).

(٣) انظر: الأم (٥/٢٤٠).

(٤) انظر: مختصر المزي ص (٢٩٧).

(٥) في نسخة (د) "ميراثها".

(٦) انظر: بداية الشاهد و نهاية المنتهى (٣/١٨٠)، الحاوي الكبير (١٤/٣٧٩)، شرح مختصر المزي

(٨/١٤٣ ب)، البيان (١١/١١٠).

(٧) في نسخة (د) سقط "على".

(٨) في نسخة (د) "فأخذ".

(٩) في نسخة (د) "الدخول".

(١٠) في نسخة (د) سقط "قد".

(١١) في نسخة (د) "فإن".

(١٢) انظر: شرح مختصر المزي (٨/١٤٣)، الحاوي الكبير (١٤/٣٧٩).

٧١ - مسألة

قال: فإن مات الأول والآخر، ولا^(١) يُعلم أيهما مات أولاً، بدأت فاعتدت أربعة أشهر وعشراً^(٢).

وجملة ذلك^(٣): أن امرأة المفقود إذا فرق الحاكم^(٤) بينها وبين زوجها، وتزوجت بعد انقضاء العدة ودخل بها، ثم علم خبر الأول [ومات]^(٥)،^(٦)
فإن قلنا: إن العرق وقعت طاهراً وباطناً فهي زوجة الثاني، وموت الأول لا يوجب عليها شيئاً^(٧)،^(٨)

وإن قلنا: إن العرق لم تقع^(٩) أو قلنا: وقعت طاهراً دون الباطن فإن عليها

(١) في نسخة (د) "لم".

(٢) انظر: مختصر المزني ص (٢٩٧)، الأمل (٢٤٠/٥).

(٣) في نسخة (د) "جملة".

(٤) في نسخة (د) سقط "الحاكم".

(٥) في نسخة (ط) سقط "ومات"، وما أتته من نسخة (د) هو الصحيح.

(٦) قال الطبري: إذا حانت امرأة المفقود إلى الحاكم وكان ممن يرى التعريق مرصت أمرها إليه فأمرها أن يربص أربع سنين ثم فرق بينها وبين المفقود، ثم أمرها فاعتدت أربعة أشهر وعشراً، ثم أدن لها في التزويج وتزوجت ووطئها الزوج وعلمت حياته في حال السرى وفي حال التزويج ثم مات.

انظر: شرح مختصر المزني (١/٤٣).

(٧) أي: لم يكن عليها عدة لأن العرق صحت طاهراً وباطناً واعتدت منه أربعة أشهر وعشراً ومات ولا زوجة بينهما.

انظر: شرح مختصر المزني (١/٤٣).

(٨) انظر: شرح مختصر المزني (١/٤٣)، الحاوي الكبير (٣٧٧/٤)، روضة الطالبين (٤٠٤/٨).

العريز شرح الوجيز (٤٩٠/٩).

(٩) أي: لم يتخذ حكم الحاكم طاهراً ولا باطناً.

انظر: شرح مختصر المزني (١/٤٣).

عدة الوفاة عن^(١) الأول، إلا أنها لا تشرع فيها عقيب موته حتى يفرق الحاكم بينها وبين الثاني، لأنها فراش للثاني وثبوت الفراش بمحض ابتداء العدة، كما إنه متى حدث الفراش قطع العدة^(٢).

فإذا فرق بينهما [اعتدت أربعة أشهر وعشرًا، فإذا قضتها]^(٣) اعتدت عن الواطئ بالنكاح العاسد بثلاثة أفرأء، ولم تتدخل العدتان، لأنهما^(٤) لاثنين^(٥). وإن مات الواطئ^(٦)، فإنها تعتد عنه^(٧) عقيب موته بثلاثة أفرأء، لأنهما بالموت تفرقا، وصار ذلك بحالة تفرق الحاكم.

فإن قيل . فقد اعتدت وهي فراش للأول وقد فتمت: فراش الثاني بمحض عدة الأول.

قلنا : انفصل بينهما، أن النكاح ثابت صحته وفراشه، فلا^(٨) يملكها قطعه لأجل العدة، ولا انتظار قطعه، وإذا ثبت الفراش للواطئ بالنكاح العاسد فيمكن انتظار زواله، لأن إزالته فراشه واجب^(٩) ممكن، فافترقا^(١٠). فأما إذا ماتا جميعاً نظرت :

(١) في نسخة (د) "من".

(٢) انظر شرح مختصر المرني (١/٨)، الخازني الكبير (٣٧٦/١٤)، روضة الطالبين (٤٠٤/٨).

(٣) في نسخة (ط) سقطت "اعتدت أربعة أشهر وعشرًا" فقصها. وما أثبتته من نسخة (د) هو الصحيح.

(٤) في نسخة (د) "لأنهما".

(٥) انظر. شرح مختصر المرني (١/٨)، الخازني الكبير (٣٧٧/١٤)، روضة الطالبين (٤٠٤/٨).

(٦) أي : إذا مات الثاني والأول باق.

(٧) في نسخة (د) سقط "عنه".

(٨) في نسخة (د) "ولا".

(٩) في نسخة (د) "واجبة".

(١٠) انظر. شرح مختصر المرني (١/٨)، الخازني الكبير (٣٧٧/١٤)، روضة الطالبين (٤٠٤/٨).

المعز شرح الموجز (٤٩٠/٦).

فإن علم السابق منهما وكان الأول^(١)، فإنها تعتد عقيب موت الثاني بأربعة أشهر وعشر عن الأول، وثلاثة^(٢) أقراء بعد ذلك عن الثاني^(٣)، وإنما قدمنا عدة الأول؛ لأن حقه أسبق، ولأنها عدة عن نكاح صحيح، ولأن عدة الوفاة أكد عن^(٤) عدده الإقراء، وإنما تجب مع عدم الدخول وإنما كانت عقيب موت الثاني لأن فراشه زال بذلك^(٥).

وإن كان السابق الثاني^(٦) فإنها تشرع/ في عدة الإقراء، فإن أكملتها ثم مات الأول، اعتدت عن الأول بالشهور.

وإن مات الأول وقد مضى قرء من عدة الثاني، انقطعت عدة الثاني^(٧)^(٨) وأكملت عدة الأول، فإذا انقضت أتمت^(٩) عدة الثاني؛ لأن عدة الأول أكد وأقوى.

وأما إن لم يتعين زمان موت كل واحد منهما، وإنما مات أحدهما وعرفاه

(١) أي : هو الزوج .

(٢) في نسخة (د) "ثلاثة" .

(٣) في نسخة (د) زيادة "و لا" .

(٤) في نسخة (د) "من" .

(٥) انظر : شرح مختصر المتن (٨/٤٣٠ ب)، الخوازي الكبير (١٤/٣٧٧)، روضة الطالبين (٨/٤٠٤)،

المعري شرح الوجيز (٩/٤٩٠) .

(٦) أي : الزوج الثاني .

(٧) قال الطولي . وإنما قدمنا عدة الوفاة وقطعنا عدة الإقراء لأحد ثلاثة معان :

إما لأن سبب وجوب عدة الأول أسبق، وإما لأن حرمة التكد لأن عدته صادرة من نكاح صحيح، وإما لأن عدة الوفاة تكد بدليل أنها تجب سواء كان الزوج قد دخل بها أو لم يدخل بها .

انظر : شرح مختصر للنزدي (٨/١٤٤ ب)

و قد ذكر لأوردني هذه المسألة في "باب اجتماع قاعدتين" ص (٣٠٢) .

(٨) في نسخة (د) زيادة "لأن عدة الثاني" .

(٩) في نسخة (د) سقط "أتمت" .

يعينه في وقت ورود الخير بموت الآخر و^(١) بعده، فإنما بقدر موته قبل ورود الخير بأقل زمان يرد في مثله الخير^(٢).

فإذا مات أحدهما في أول شوال، ثم ورد الخير بموت الآخر بعد عشرة^(٣) من شوال. فإن كان أقل ما يرد الخير في عشرة^(٤) أيام جعل كأما ماتا^(٥) في وقت واحد. وإن كان يرد الخير في خمسة أيام، جعلها موت الذي مات في أول شوال قبل الآخر بخمسة أيام.

وإن كان الخير يرد في خمسة عشر^(٦) يوماً، كان موت^(٧) الذي ورد فيه خير قبل الآخر^(٨) بخمسة أيام^(٩).

فأما إن عسا موتهما ولم يعلم أيهما السابق، وقد سبق أحدهما الآخر، أو^(١٠) لم نعم هل سبق أحدهما الآخر^(١١) أو ماتا معاً؟

فعليها أن تعتد بأربعة أشهر وعشر^(١٢)، وبعدها ثلاثة أقرء من بعد موتهما؛ لأن الروح الأول إذا^(١٣) مات أولاً فعليها الشهور، وإن مات بعد الثاني انتقلت إلى

(١) في نسخة (د) سقط "أو".

(٢) انظر: شرح مختصر للمزي (٨/٤٣١ ب)، الحاوي الكبير (١٤/٣٧٨)، العزيز شرح فوخر (٩/٤٩٠).

(٣) في نسخة (د) "عشر".

(٤) في نسخة (د) "عشرة".

(٥) في نسخة (د) سقط "ماتا".

(٦) في نسخة (د) "عشرين".

(٧) في نسخة (د) "موته".

(٨) في نسخة (ط) سقط "فيه خير قبل الآخر"، وما أتت من نسخة (د) هو التصحيح.

(٩) انظر: شرح مختصر للمزي (٨/٤٣١ ب)، الحاوي الكبير (١٤/٣٧٨)، روضة الطالبين (٨/٤٠٤).

(١٠) في نسخة (د) سقط "أو".

(١١) في نسخة (د) سقط "الآخر".

(١٢) في نسخة (د) "وعشراً".

(١٣) في نسخة (د) سقط "إذا".

انشهور، فالشهور عليها بعد موتها بيقين، ثم بعد الشهور يحتمل أن يكون عليها جميع الأقراء بأن^(١) يكون^(٢) الأول مات أولاً^(٣). ويحتمل أن يكون عليها بعضها، بأن يكون الثاني مات أولاً فتأتي جميعها لتؤدي^(٤) [أحد]^(٥) العدتين بيقين. ولا يشبه هذا إذا طلق إحدى نسائه ولم يبين حتى مات، فإن كل واحدة نعتد بأقصى الأجلين، لأن على كل واحدة عدة واحدة، وإنما لا يعرف عينها، وهذه عليها عدتان لرجلين، فافتراقا^(٦).

٧٢ - مسألة

قال في الأم : فالو لم تعلم بموتها حتى مضت أربعة أشهر وعشر^(٧) وثلاثة أقراء بعدها، انقضت عدتها عنهما^(٨). وهذا صحيح^(٩)، لأن العدة لا تنفتر إلى المقصد والية . فأما إن كانت حاملاً: فإن حملها ملحق^(١٠) بالثاني؛ لأن الظاهر إنه مه والأول غير مدع له.

(١) في نسخة (د) "لأن".

(٢) في نسخة (د) سقط "يكون".

(٣) انظر شرح مختصر ابن أبي (٨/١٤٢ب)، الحاوي الكبير (١٤/٣٧٨)، العزيز شرح الوجيز (٩/٤٩٠).

(٤) في نسخة (د) "تؤدي".

(٥) في نسخة (هـ) مدح "أحد"، وما أثبتته من نسخة (د) هو الصحيح.

(٦) انظر : شرح مختصر المبتر (٨/١٤٣ب)، وروحه الطائين (٨/٤٠٤)، العزيز شرح الوجيز

(٩/٤٩٠).

(٧) في نسخة (د) "عشر".

(٨) في نسخة (د) "عنها".

(٩) انظر : الأم (٥/٢٤١).

(١٠) في نسخة (د) "يلحق".

فإذا وصعت انقضت عدتها من الثاني واعتدت بأربعة أشهر وعشر^(١). وهل

تعتد بزمان النفاس ؟ وجهان :

المذهب : [أما]^(٢) تعتد به^(٣).

ومن أصحابنا من قال: لا تعتد برمان النفاس؛ لأنه متعلق^(٤) بالحمل

والأول أصح؛ لأن عدتها مُصَي الرمان وليس رمان النفاس من عدة الأول،

فاعتدت^(٥) به كما لو مات وهي حائض^(٦). والله أعلم بالصواب.

(١) انظر : شرح مختصر الرزي (٨/١٤٣ب) ، روضة الطالبين (٨/٤٠٤) ، العبر شرح الوجيز (٩/٤٩٠) .

(٢) في نسخة (ط) "إنه" ، وما أثبت من نسخة (د) هو الصحيح .

(٣) قال الماوردي : تحسب عدة النفاس من عدة الأول ، لأنها بالولادة خارجة من عدة الثاني ، ونحل للأزواج لو حلت من عدة أخرى .

انظر : الحارثي الكبير (١٤/٣٧٩) .

(٤) في نسخة (د) "يتعلق"

(٥) في نسخة (د) "فاعتدت" .

(٦) انظر : شرح مختصر الرزي (٨/١٤٣ب) ، الحارثي الكبير (١٤/٣٧٩) ، روضة الطالبين (٨/٤٠٤) .

باب استبراء أم الولد^(١)

قال الشافعي رحمه الله: أحبرنا مالك عن نافع^(٢) عن ابن عمر رضي الله عنه أنه قال في أم الولد: يرقى عنها سيدها: إما تعتد بحصة^(٣).

وجملة ذلك: أن أم الولد إذا^(٤) مات عنها سيدها/ أو أعتقها فإنما تعتد بحصة^(٥).

روى ذلك عن ابن عمر، وعائشة رضي الله عنهم، وهو مذهب الشعبي^(٦) ومالك^(٧) وأحمد^(٨) وأبي ثور وأبي عبيد ورحمهم الله^(٩).

(١) إذا وطئ السيد أمه فحملت منه، فيوضع الحمل تصير أم ولد له محرم بيعها و هبتها و الوصية لها و تمن بموته.

انظر: المهذب (١٩/٢).

(٢) هو أبو عبد الله المدني مولد ابن عمر، من أئمة السامعين أحمرًا على توثيقه تولى بالمدنية سنة ١١٧ هـ و قتل سنة ١١٩ هـ.

انظر: تهذيب التهذيب (٤١٢/١٠)، وفيات الأعيان (٣٦٨/٥)، شذرات الذهب (١٥٤/١).

(٣) انظر: مختصر المرقى ص (٢٩٧)، الأم (٢٣٣/٥).

أمرجه مالك في الموطأ ص ٤٠٧، باب عدة أم الولد إذا توفى عنها سيدها، والبيهقي في السنن الكبرى (٤٧٧/٧)، باب استبراء أم الولد.

(٤) في نسخة (د) تكرار إذا.

(٥) أي: بقوله واحد.

(٦) انظر: شرح مختصر المرقى (١٤٤/٨)، الحارثي في الكبير (٣٨٠/١٤)، البيان (١١٤/١١)،

الوسيط (٣٨٧/٣)، المعني (٢٦٦/١١)، أمرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٢٧٤/٤)، باب من

كان يقول تستوي الأمة بحصة، (١٦٤/٥)، باب من قال: عدة أم الولد حصة.

(٧) انظر: بداية المجتهد و نهاية المقتصد (١٨١/٣).

(٨) انظر: المعني (٢٦٦/١١).

(٩) انظر: شرح مختصر المرقى (١٤٤/٨)، الخياوي في الكبير (٣٨٠/١٤)، البيان (١١٤/١١)،

روضة الطالبين (٤٣٣/٨)، نهاية المحتاج (١٦٧/٧).

وقال أبو حنيفة^(١) رحمه الله: تعتمد بثلاثة أقرء.

وهو مذهب ابن مسعود رضي الله عنه^(٢).

وقال عبد الله بن عمرو بن العاص^(٣) رضي الله عنه: إنه إذا مات عنها اعتدت بأربعة أشهر وعشر^(٤)،^(٥)

روى هذا أيضاً عن أحمد^(٦)، وبه قال أبو داود^(٧).

واحتج^(٨) لأبي حنيفة: بأنها عدة وجبت عليها في حال الحرية، فكانت ثلاثة أقرء كالزوجة.

ومن قال عدة الوفاة قال^(٩): هذه عدة وجبت بالوفاة فكانت أربعة أشهر

(١) انظر بدائع الصنائع (٣/٣١٩)، الميسوط (٥٥/٦).

(٢) انظر: شرح مختصر القرني (٨/١٤٤)،^(١)

(٣) أبو عبد الله عمرو بن العاص بن مالك البهسي القرشي، فاتح مصر وأحد عظماء العرب ودهاليم، ولاء النبي صلى الله عليه وسلم إمرة جيش ذات السلاسل، روى عنه ولده عبد الله ومحمد بن قيس بن أبي حازم وأخرون، توفي سنة ٤٣ هـ.

انظر: الإصابة (٣/٢٤٦)، أسد الغابة (٣/٢٤٦)، سر أعلام النبلاء (٥٤/٢).

(٤) في نسخة (د) "عشر".

(٥) انظر: شرح مختصر اسري (٨/١٤٤)، الحاروي الكبير (١٤/٣٨٠)، البيان (١١/١٦٦)،
الموسيط (٣/٣٨٨).

أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٥/١٦٢)، "باب ما عالوا في عدة أم الولد".

(٦) انظر: المعنى (١١/٢٦٢).

(٧) سليمان بن الأشعث السجستاني، صاحب السير، وإمام أهل الحديث في زمانه، روى عن أحمد وإسحاق، وابن المسيبي وغيرهم، وروى عنه الترمذي والنسائي وأبو عروبة. ولد سنة ٢٠٧ هـ، وتوفي بالبصرة سنة ٢٧٥ هـ.

انظر: تحذيب التهذيب (٤/١٦٩)، تحذيب الأسماء والملكات (٢/٢٢٤)، وميات الأعيان (٢/٤٠٤)،
البيان والنهاية (١١/٥٤).

(٨) في نسخة (د) "احتج".

(٩) في نسخة (د) سقط "قال".

وعشرًا على الحرة كالزوجة^(١).

ودليلنا : [أما]^(٢) عدة وجبت لروال الملك فلم تكن كاملة، كما لو وطئ أمته ثم أعنتها. ويخالف الروحية^(٣) لأنها معتدة^(٤) عن نكاح، والنكاح أكمل^(٥).

٧٣ - مسألة

قال: ولا تحل أم الولد للأزواج حتى ترى الظاهر من الحيصة^(٦).

وجملته: أنا قد^(٧) ذكرنا أن استبراء أم الولد بقرء واحد.

إذا ثبت هذا، فهل هو طهر أم حيض^(٨)؟

من^(٩) أصحابها من حكى قولين [و]^(١٠) مهم من يحكي وجهين :

أحدهما: أن الاستبراء بطهر، لأن الإقراء الأظهار في حق الحرة فكذلك الأمة^(١١).

والثاني: أنه بحیصة^(١٢)، لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال:

(١) انظر: بدائع الصالح (٣/٣١٩).

(٢) في نسخة (ط) "لأما"، وما أتتبه من نسخة (د) هو الصحيح.

(٣) في نسخة (د) "الروحة".

(٤) في نسخة (د) زيادة "هلوا".

(٥) في نسخة (د) "تعد".

(٦) انظر: شرح مختصر المرعي (٨/١٤٤)، الخوازي الكبير (١٤/٣٨١)، شيبان (١١/١٢٦).

(٧) انظر: مختصر المرعي من (٢٩٧)، الأم (٥/٢٣٣).

(٨) في نسخة (د) سقط "قد".

(٩) في نسخة (د) "الطهر أم الحيض".

(١٠) في نسخة (د) "مس".

(١١) في نسخة (ط) سقط "أزواج"، وما أتتبه من نسخة (د) هو الصحيح.

(١٢) انظر: شرح مختصر المرعي (٨/١٤٥)، الخوازي الكبير (١٤/٣٨٦)، الوسيط (٣/٣٨٧)، شيبان (١١/١٢٨)، للذهب (٢/١٥٣)، روضة الطالبي (٨/٤٢٥).

(١٣) انظر: شرح مختصر المرعي (٨/١٤٥)، الخوازي الكبير (١٤/٣٨٦)، روضة الطالبي (٨/٤٢٥)، ذهب (٢/١٥٣).

((لا توطأ حامل حتى تضع، ولا حائل حتى تحيض))^(١).

ومخالف الحرة، لأن الحبس^(٢) يتكرر في^(٣) عدلها مع الإطهار، وهاتنا لا يتكرر فأعتمد على المبيض^(٤).

فإذا^(٥) قلنا^(٦): إنه طهر نظرت :

فإن أعتقها حائضاً. فإذا ظهرت وكمل طهرها وطعت في الحيضة بعدة حلت^(٧).^(٨)

وإن أعتقها طاهراً: فإنها لا تخل حتى تكمل حيضها^(٩)، لأن بعض الظاهر إنما يكون قرء مع القرئين الكامنين، وهاتنا الواجب قرء واحد فلا يكفي فيه بعضه

(١) أخرجه البيهقي في المسالك الكبرى "باب استبراء الأمة" (٤٤٩/٧)، والدارمي في المسالك "باب في استبراء الأمة" (١٧١/٢)، والدارقطني في المسالك "باب المهر" (٢٥٧/٣)، وسنن الترمذي. "باب ما جاء في الرجل يشترى الجارية وهي حامل" (٦٣/٥)، وابن أبي شيبة في المصنف "باب ما قالوا في الرجل يشترى الجارية وهي حامل" (٣٦٩/٤).

(٢) في نسخة (د) "الحرة".

(٣) في نسخة (د) سقط "في".

(٤) انظر: شرح مختصر للزبي (١٤٥/٨)، البياض (١٠٧/١١)، الخاوي الكبير (٣٨٣/١٤).

(٥) في نسخة (د) "وإذا".

(٦) أي: الاستبراء بالطهر.

(٧) قال الطبري: إذا مات وأعتقها وهي حائض لم تحسب بقية الحيضة، فإذا ظهرت ثم حاضت حيضة كاملة ثم ظهرت حلت.

انظر: شرح مختصر للزبي (١٤٥/٨).

(٨) انظر: شرح مختصر للزبي (١٤٥/٨)، الخاوي الكبير (٣٧٣/١٤)، شيخان (١١٧/١١).

روضة الطالبين (٤٢٥/٨) = المهذب (١٦٥/٢).

(٩) أي: لم يحسب بالطهر وإنما يحصل الاستبراء إذا حاضت حيضة كاملة وحلت.

انظر: شرح مختصر للزبي (١٤٥/٨).

فقوي بالحیضة معه^(١).

وإذا^(٢) قلنا : إن القراء حیضة:

فإن أعتقها حائضاً: لم تعد بقية الحيض، فإذا طهرت ثم حاضت ونمت^(٣) حیضها وطهرت حلت^(٤).

وإن أعتقها طاهرراً: فإذا حاضت وطهرت حلت^(٥).

فإن قيل: أليس قلتم: إنه إذا أعتقها طاهرراً، وقتلتم: إن القراء طهر، يكفي بقية الطهر مع الحيضة بعدها، ألا قلتم هاهنا: تكفي بقية الحيضة مع الطهر بعدها؟ قلنا: الطهر لا يدل على براءة الرحم، وبعض^(٦) الحيضة لا يدل عليه^(٧)، فلم يقر^(٨) أحدهما بالآخر، بخلاف الحيضة الكاملة؛ فإنها^(٩) تدل على براءة الرحم تقرئ^(١٠) بها

(١) قال الماوردي: أنه يكون في العدة قرراً نكونه تبعاً لأقراء كاسة، فقوي حكمه باتباعها، ولم يكن قرراً في العدة لانفراد من حرمه، فصعب عن حكم الكمال.
انظر: الخاوي الكبير (٣٨٣/١٤).

(٢) في نسخة (د) "فإذا".

(٣) في نسخة (د) "انمت".

(٤) انظر: شرح مختصر المرعي (١٤٥/٨)، الخاوي الكبير (٣٧٣/١٤)، البيان (١١٧/١١)،
روضة الطالبين (٤٢٦/٨).

(٥) انظر: المراجع السابقة.

(٦) في نسخة (د) "يقتي".

(٧) قال الطبري: الطهر لا يدل على براءة الرحم وإنما الحيض هو الدليل عيني أن لا يحصل الاستبراء إلا بالحيض، وإنما جعل الاستبراء بالحيض وجعلنا عدة الحرة بالأطهار، لأن الحيض يكرر في العدة فيحصل الدليل على براءة الرحم.

انظر: شرح مختصر المرعي (١٤٥/٨).

(٨) في نسخة (د) زيادة "عليه".

(٩) في نسخة (د) "لأها".

(١٠) في نسخة (د) "فقوي".

الطهر^(١).

فأما إذا كانت أم الولد لا تحيض لكبر، ففيها قولان :

أحدهما: تستراً بشهر، لأن الشهر قائم مقام القرء في حق الحرية^(٢).

والثاني: تستراً بثلاثة أشهر^(٣)؛ لأن مراءة الرحم لا تحصل بأقل من ذلك

ولا يبين الحمل بمضي شهر^(٤).^(٥)

فأب إذا كانت حاملاً: فإن عدتها بوضع الحمل^(٦)، لقوله صلى الله عليه

وسلم: "لا توطأ حامل حتى تضع"^(٧).

(١) انظر : شرح مختصر المرعي (٨/١٤٥ ب)، الحاوي الكبير (٤/٣٨٣)، البهاق (١١/١١٧)،
روضة الطالبيين (٨/٤٢٦).

(٢) انظر : شرح مختصر المرعي (٨/١٤٥ ب)، المهذب (٢/١٥٣)، البهاق (١١/١١٧)، الحاوي
الكبير (١٤/٣٨٤)، الوسيط (٣/٣٨٨)، روضة الطالبيين (٨/٤٢٦).

(٣) قال العمراني : وهو الأصح .

انظر : البهاق (١١/١١٧).

(٤) قال الماوردي : لأنه أول الرمان الذي يبرأ فيه الرحم ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم : "إن ابن
آدم يمكث في بطن أمه أربعين يوماً، نطفة ثم أربعين يوماً، علقه، ثم أربعين يوماً، مصصة"
انظر : الحاوي الكبير (١٤/٣٨٥).

(٥) انظر : شرح مختصر المرعي (٨/١٤٥ ب)، المهذب (٢/١٥٣)، الوسيط (٣/٣٨٨)، البهاق
(١١/١١٧)، الحاوي الكبير (١٤/٣٨٤).

(٦) قال الماوردي : وهذا صحيح معن عليه ، لأن استبراء كل ذات حمل من حرة و أمة يكون بوضع
الحمل، لقول الله تعالى : ﴿ وَأَوَّلَتْ أَلْحَانِي أَطْلَهُمْ أَنْ يَضَعْنَ خَمَلَهُمْ ﴾ سررة الطلاق الآية (٤).

انظر : الحاوي الكبير (١٤/٣٨٥)، وأيضاً شرح مختصر المرعي (٨/١٤٦)، الوسيط (٣/٤٨٨).

(٧) تقدم تخريج الحديث من (٣٥٧).

٧٤ - مسألة

قال^(١): فإن استرايت^(٢) فهي كاخرة المسترية^(٣).^(٤)
وهذه المسألة قد مضت في الخرة^(٥) "إذا استرايت^(٦) قبل أن تخرج^(٧) أو
بعدها تزوجت"^(٨).
وأم الولد مثلها^(٩)، فأعني عن الإعادة^(١٠).
وذكر الشافعي رحمه الله: أن قول الله تعالى: ﴿وَالَّتِي يَهْنُ مِنَ الْمَحِيضِ
مِنْ بَسَائِكُمْ إِنْ أَرْتَبْتُمْ﴾^(١١) معناه: شككم في [حكمهن]^(١٢).

(١) في نسخة (د) سقط "قال".

(٢) في نسخة (د) "استرايت".

(٣) في نسخة (د) "المستوية".

(٤) انظر: مختصر الرزي (٢٩٧).

(٥) انظر: من مسألة ١٨-١٩، ص ١٤٥-١٥٢.

(٦) في نسخة (د) "استرايت".

(٧) في نسخة (د) "تزوج".

(٨) في نسخة (د) "تزوج".

(٩) قال الطبري: في تزويج أم الولد ثلاثة أقوال:

أحدها: إيجابها.

والثاني: أنه أن يتزوجها برضاها ولا يملك إيجابها.

والثالث: أنه لا يملك تزويجها بمال.

فقد قلنا: أنه أن يزوجها فإنه لا يملك تزويجها إلا بعد الاستبراء.

انظر: شرح مختصر الرزي (١٤٦/٨).

(١٠) انظر: شرح مختصر الرزي (١٤٦/٨)، الحارثي الكبير (٣٨٦/١٤)، البياض (١١٨/١١).

(١١) سورة الطلاق، الآية (٤).

(١٢) في نسخة (ط) "حكمن"، وما لبثت من نسخة (د) هو الصحيح.

٧٥ - مسألة

قال: فإن مات سيدها وهي تحت زوج، أو في عدة من زوج^(١).
 وجهته: أن أم الولد يجوز تزويجها في أحد القولين، فإذا مات سيدها، وهي
 تحت زوج عتقت، ولا استبراء عليها، لأنها محرمة على المولى^(٢) وليست فرائش له
 وإنما هي فرائش للزوج.
 وإذا طلقها الزوج أو مات عنها وجبت^(٣) عليها عدة كاملة، لأنها حرة في
 حال وجوب العدة عليها^(٤).
 وأما إن مات سيدها وهي في عدة من الزوج، عتقت. وهل تكمل عدة حرة
 أم أمة؟ قولان ذكرناهما^(٥) "إذا عتقت الأمة في عدتها"^(٦).

٧٥/١ فصل

إذا طلقها زوجها واعتدت، أو مات عنها زوجها فاعتدت^(٧)، فهل تعود
 فرائشاً للمولى^(٨) أو تحتاج إلى استبراء^(٩)؟

(١) انظر: مختصر المقرئ ص (٢٩٧).

(٢) في نسخة (د) "المولى".

(٣) في نسخة (د) "وجبة".

(٤) انظر: شرح مختصر المقرئ (٨/١٤٦)، الحاوي الكبير (٣٨٧/١٤)، الشبان (١١٨/١١).

(٥) القول الأول: تكمل عدة حرة.

القول الثاني: تكمل عدة أمة.

انظر: الحاوي الكبير (٢٥٨/١٤-٢٥٩).

(٦) انظر: الحاوي الكبير (٣٨٧/١٤).

(٧) في نسخة (د) سقط "فاعتدت".

(٨) في نسخة (د) "للمولى".

(٩) قال ابن ردي: وما ظهر من منصوحاته في كفيه: أنها قد عادت بأشياء العدة إلى فرائش السيد، -

المصوص: ألما لا تحتاج إلى الاستواء^(١).

وقال ابن خيران: فيها قول آخر: ألما تحتاج إلى الاستواء^(٢)، ألما حرمت عليه بعقد معاوضة، وحلت بمسححه، فكان عليه الاستواء كما لو باعها ثم اشتراها^(٣)، أو كاتها^(٤) ثم فسخ الكتابة^(٥).

ووجه الأول: أن ملكه لم يزل عليها وإنما حرمت عليه لعارض، فإذا زال حلت له كالمرهونة^(٦).^(٧) وتحالف للبيعة لرواها ملكه عنها، والمكاتب في حكم روال الملك.

إذا ثبت هذا، فإذا مات سيدها بعدما قصت علقها من الروح.

فإن قلنا: تحتاج إلى الاستواء فلا يجب عليها أن تستري^(٨) نفسها للعتق، ألما/ عتقت^(٩) وليست فرائشاً [له]^(١٠).

- وحل له وطأها من غير استواء لرحمها بالعدة.

انظر: الحاوي الكبير (٣٨٧/١٤).

(١) في نسخة (د) "استواء".

(٢) انظر: شرح مختصر للزبي (١٤٦/٨)، الحاوي الكبير (٣٨٧/١٤)، ليل (١١٨/١١)، روضة الطالبين (٤٣٥/٨).

(٣) في نسخة (د) "استواء".

(٤) في نسخة (د) "اشتريها".

(٥) المكاتب. هو المبد الذي يكتب عنه بشبهه، وإن سمي وأداء عتق.

انظر: أنيس لفقهاء من (١٧٠)، مختار الصحاح من (٢٧٤)، الصحاح للزم (٣١٢)، الصحاح من (٥٢٤).

(٦) انصر: شرح مختصر للزبي (١٤٦/٨)، الحاوي الكبير (٣٨٧/١٤)، البيان (١١٨/١١).

روضة الطالبين (٤٣٥/٨)، الوسيط (٣٨٩/٢).

(٧) قال الهري: يجب أن يحل له من غير استواء مثله بإقرارها ثم فكها من لحيه، فالحل له في حال من غير اشتراء.

انظر: شرح مختصر للزبي (١٤٦/٨).

(٨) انظر: شرح مختصر للزبي (١٤٦/٨)، الحاوي الكبير (٣٨٨/١٤)، البيان (١٢٢/١١)، الوسيط (٣٩٠/٣).

(٩) في نسخة (د) "تستري".

(١٠) في نسخة (د) "عتقت".

(١١) في نسخة (ط) سقط "له"، وما أتت من نسخة (د) هو الصحيح.

وإن قلنا: حلت له بانقضاء علقاء، فقد عادت فراشاً له، ووجب عليها أن تستري نفسها بحصة^(١).

٧٦ - مسألة

قال: فإن مات، فعلم إن أحدهما مات^(٢) قبل الآخر يوم، أو بشهرين^(٣)، وخمس ليال، أو أكثر^(٤)، ولا يعلم أيهما مات أولاً، اعتدت من يوم مات الآخر مهما أربعة أشهر وعشراً^(٥).

وجملته: أنا قد ذكرنا أن السيد إذا مات وهي تحت روح، أو في عدة منه، فلا استبراء عيها^(٦). وإن مات بعد انقضاء العدة، فعليها الاستبراء في الشهر. وعليها فرع الشافعي رحمه الله.

فإذا مات الروح ولو لم يعلم أيهما السابق نظرت :
فإن كان بين موتها شهران وخمسة أيام فما دون، فعليها أن تعتد بأربعة أشهر وعشر من [يوم]^(٧) موت الآخر مهما لتحل بيقين^(٨)، لأنه إن كان الروح

(١) انظر : شرح مختصر المرئي (٨/٤٦٤ أ) ، روضة القائلين (٨/٤٣٥) ، الوسيط (٣/٣٩٠) .

(٢) في نسخة (د) سقط "مات" .

(٣) في نسخة (د) سقط "شهرين" .

(٤) في نسخة (د) سقط "أو أكثر" .

(٥) انظر : مختصر المرئي ص (٢٩٧-٢٩٨) .

(٦) قال الصوري. إذا مات المولى أولاً ثم مات الروح فقد عتقت بموت المولى ولم يدرها منه الاستبراء،

لأنه مات وليس بفراش له، وإنما هي فراش لزوجها فلم يوجد شرط وجوب الاستبراء

انظر : شرح مختصر المرئي (٨/٤٦٤ ب) ، البيان (١٦/١٢٨) .

(٧) في نسخة (ط) سقط "يوم"، وما أتته من نسخة (د) هو الصحيح .

(٨) انظر : شرح مختصر المرئي (٨/٤٦٤ ب) ، البيان (١٦/١٢٨) ، إحصاري الكبير (١٤/٣٨٩) ،

الوسيط (٣/٣٩١) .

مات أولاً، فقد مات السيد وهي معتدة من زوج، فلا استبراء عليها. وإن كان^(١)
مات السيد أولاً فقد مات الروح وهي حرة، فعدتها أربعة أشهر وعشر^(٢) فوجب
عليها الاحتياط^(٣).^(٤)

وأما إن كان بين موتها أكثر من شهرين وخمسة أيام، فإن عليها أن تعتد
بأربعة أشهر وعشر^(٥)، يكون فيها حيضة^(٦)، فتعتد^(٧) بمضي الشهور أو
الحيضة^(٨)، لأنه يحتمل أن يكون المولى [الأخير]^(٩) مهماً، وقد عادت إلى فراشه
بعد انقضاء عدتها من الروح فيكون عليها حيضة^(١٠). ويحتمل أن يكون الروح

(١) في نسخة (د) سقط "كان".

(٢) قال الماوردي: "إن كان السيد مات أولاً فلا استبراء عليها بموته وقد عتقت، وعليها موت الروح
بعده أن تعتد بأربعة أشهر وعشر".

وإن كان الروح مات أولاً فعليها شهران وخمس ليال، وموت السيد قبل انقضاءها سقط.
لاستوائها منه، فيسقط استبراء السيد من الحائضين يتيقن.

انظر: الخاوي الكبير (٣٨٩/١٤).

(٣) أي: أطول الزمان وأغلظ الأمرين.

انظر: شرح مختصر المزني (٨/١٤٧).

(٤) انظر: شرح مختصر المزني (٨/١٤٦)، إين (١١/١٢٨)، الخواري الكبير (٣٨٩/١٤)، الوسيط (٣/٣٩١).

(٥) أي: بعد وفاة آخرهما موتاً.

(٦) قال الطبري: "و تأتي بحیضة لأنه يجوز أن يكون فرصها شهرين وخمسة أيام استبراء بحیضة، بأن
يكون الروح مات أولاً وانقضى أكثر من شهرين وخمسة أيام، ونقصت عدتها منه، وعادت
فراشاً للمولى ثم مات ثمها الاستبراء".

انظر: شرح مختصر المزني (٨/١٤٦).

(٧) في نسخة (د) زيادة "بالخص الاستبراء والعدة".

(٨) في نسخة (د) سقط "مضي الشهور أو الحيضة".

(٩) في نسخة (ط) "الأسر"، وما ثبت من نسخة (د) هو الصحيح.

(١٠) انظر: شرح مختصر المزني (٨/١٤٦)، روضة الطالبين (٨/٤٣٧)، الوسيط (٣/٣٩١)؛

إين (١١/١٢٩)

الأخير^(١) فعليها أربعة أشهر وعشر، ولا يجتمعان عليها فطرهما أقصاهما^(٢)، ولا فرق بين أن تأتي بالحیضة في أول الشهر^(٣) أو في آخرها^(٤).

وحكى أبو إسحاق عن بعض أصحابنا أنه قال: يُعتبر^(٥) أن يكون بعد شهرين وخمسة أيام، لئلا^(٦) يجتمع الاستبراء وعدة الوفاة عن الزوج في زمان واحد.

قال: وعلط فيه، لأن المسألة إما يجب فيها الاستبراء بالحیضة^(٧) إذا مات السيد بعد انقضاء عدتها من الروح، فكيف يجتمعان^(٨).

وأما إن جهل ما بين موتهما فإنما يوجب عليها الأكثر من أربعة أشهر وعشر^(٩) أو حیضة لتحل بيقين^(١٠).

إذا ثبت هذا، فإن المرئي نقل أن الشافعي - رحمه الله - قال: فإن كان

(١) في نسخة (د) "الأخر".

(٢) في نسخة (د) "فطرهما أقصاهما".

(٣) في نسخة (د) "الشهر".

(٤) انظر: شرح مختصر المرئي (٨/١٢٦ أ ب)، روضة الطالبين (٨/٤٣٧)، الوسيد (٣/٣٩١)، البيان (١١/١٢٩).

(٥) في نسخة (د) "يُعتبر".

(٦) في نسخة (د) "لأن لا".

(٧) انظر: مختصر المرئي ص (٢٩٨).

(٨) قال الطبري: ثبت أنه لا فرق بين أن توجد الحيضة في أول الأشهر أو في آخرها أو بعدها، كونه إذا علم أن بينهما أكثر من أربعة أشهر وعشر.

وأما إذا أشكل فإنما يأخذ بأغلظ الأحوال فبالمزاج أربعة أشهر وعشر، واستبراء بحیضة حتى يحصل الاستبراء بيقين.

انظر: شرح مختصر المرئي (٨/١٤٧ أ).

(٩) انظر: شرح مختصر المرئي (٨/١٢٧ أ)، روضة الطالبين (٨/٤٣٧)، البيان (١١/١٢٩)، إتحاف الكبار (١٤/٣٩٠).

بين الموتين يوم، أو شهران وخمسة أيام، أو أكثر اعتدت بأربعة أشهر وعشر فيها حصة.
واعترض^(١) عليه^(٢) وقال^(٣): إذا كان شهران^(٤) وخمسة أيام، أو أقل، فعليها
أربعة أشهر وعشر خاصة^(٥).

[و]^(٦) قال أصحابنا: الأمر على ما ذكرته وقد بيانه، وأما^(٧) ما قاله فيه
تأويلان:

أحدهما: أنه جمع بين ذلك، وأجاب عن المسألة الأخيرة^(٨).
والثاني: أنه أراد إذا لم يعلم إنه أقل أو أكثر^(٩).

٧٧ - مسألة

قال: ولا ترث زوجها حتى تستيقن أن سيدها مات قبل زوجها^(١٠).^(١١)

(١) في نسخة (د) "واعتراض".

(٢) قال الماوردي: وهذا الذي اعترض به الثوري، وإن كان في الفقه صحيحاً فهو في الاعتراض على
الشافعي سوء ظن ووهم منه، وقد فصل الشافعي ذلك في "الأم" بما يهي من الظن والاشتباه.
نظر: الخازني الكبير (٣٩٠/١٤).

(٣) في نسخة (د) "وقال".

(٤) في نسخة (د) "كانا شهرين".

(٥) انظر: مختصر الثوري ص (٢٩٨)، الأم (٢٤١/٥).

(٦) في نسخة (ط) سقط "الواو". وما أتبعه من نسخة (د) هو التصحيح.

(٧) في نسخة (د) "بيانه".

(٨) انظر: شرح مختصر الثوري (١٤٧/٨)، الخازني الكبير (٣٩٠/١٤)، البيان (١٣٠/١١).

(٩) أي: قدر ما بين الموتين وأشكك فلم يطمع هل بينهما يوم أو شهران وخمس يال أو أكثر؟ فإنما يأخذ
باعتدال الأحوال فنظرهما الاعتدال بأربعة أشهر وعشر من وفاة الآخر معها وبهرمها حصة معها
انظر: شرح مختصر الثوري (١٤٧/٨)، وأيضاً: الخازني الكبير (٣٩٠/١٤)، البيان (١٣٠/١١).

(١٠) في نسخة (د) سقط "قبل زوجها".

(١١) انظر: مختصر الثوري ص (٢٩٨).

وجعلته : أن هذه الأمة لا تترث من زوجها إذا علم أن زوجها مات قبل سبيلها، لأنها^(١) أمة فلا تترث^(٢).

وكذلك إذا [أشكك]^(٣) الحال ولم يعلم أيهما [مات]^(٤) [قبل]^(٥)، لأنها لا تعلم حريتها حين مات زوجها فتورثها^(٦).

فإن قيل : ألا أوقفتم لها الميراث كما لو طلق ثلاث نسوة له من أربعة ولم يعينهن^(٧)، فإنكم توقعون ميراث زوجة^(٨)؟

قلنا: الفصل بينهما، أن ميراث الروحة متحقق^(٩)، وإنما أشكك في غير المستحق فأوقفناه^(١٠)، وهاهنا^(١١) أشكك في استحقاق الميراث، فلم [ترث]^(١٢) مع الشك.

فإن قيل : ولو كان له زوجتان: مسلمة ودمية، وطلق أحدهما بغير عيها^(١٣)، وقف نصيب زوجة^(١٤)، وإن كان ميراثها غير متحقق لجوار أن تكون المطلقة المسلمة.

(١) في نسخة (د) "لأنه".

(٢) انظر : شرح مختصر للزبي (٨/١٤٧ب) ، الحاوي الكبير (١٤/٣٩١) ، البيان (١١/١٣٠) ، روضة الطالبين (٨/٤٣٧) .

(٣) في نسخة (ط) "أشككت" ، وما أتته من نسخة (د) هو الصحيح .

(٤) في نسخة (د) "ماتا" ، وما أتته من نسخة (د) هو الصحيح .

(٥) في نسخة (ط) سقط "قبل" ، وما أتته من نسخة (د) هو الصحيح .

(٦) انظر : شرح مختصر للزبي (٨/١٤٧ب) .

(٧) في نسخة (د) "هن" .

(٨) انظر : شرح مختصر للزبي (٨/١٤٧ب) .

(٩) في نسخة (د) "متحقق" .

(١٠) في نسخة (د) سقط "فأوقفناه" .

(١١) في نسخة (د) "وهذا" .

(١٢) في نسخة (ط) "تورث" ، وما أتته من نسخة (د) هو الصحيح .

(١٣) أي : ثم مات .

(١٤) قال الطبري : لا فرق بين المسلمتين ، والجواب : أن الفرق بينهما واضح وهو : أن الأصل في

قلنا : للسلمة وارثة في الظاهر ، وإنما طرأ الشك على سبب الميراث فوقف لذلك ، ولم يسقط الميراث^(١) ، وفي مسألتنا حريتها عند موت زوجها مشكوك [فيه ، وهو]^(٢) سبب الميراث مع الكاح ، فلم يوقف به الميراث / .

٤٤٧

من قيل : فقد أوجبت عليها عدة الوفاة .

قلنا : يجب العدة استظهار لا صرر فيه على غيرها ، وجوب الميراث لها إسقاط الحق غيرها .

من قيل : أليس روجة المفقود إذا مات وقتتم ميراثه ، وإن كان مشكوكاً في إرثه؟
قلنا : الظاهر الحياة ، والميراث مستحق لها فلا^(٣) يبطله بالشك^(٤) .

٧٨ - مسألة

قال : والأمة يطأها^(٥) فستبرأ منه بحصة ، فإن نكحت قبلها فمفسوخ^(٦) . ٣٦٣ ط
وجملته : أنه إذا وطئ أمة ثم باعها ، لم يجز للمشتري وطأها حتى يستبرأها^(٧) لقوله
صلى الله عليه وسلم : " لا توطأ حامل حتى تضع ولا حائل حتى تحبص

١ - سلمة إنما مستحقة للموت ، ووقع فطال عنها مشكوك به لجواز أن يكون الفلاني وقع على الدمية
وأما هامداً فالأصل في الملوكة إنما رقيقة ، وإنما لا تراث بيان الفرق بينهما
انظر : شرح مختصر المرني (١٤٧/٨ ب) .

(١) انظر : شرح مختصر المرني (١٤٧/٨ ب) ، الحارثي الكبير (٣٩١/١٤ - ٣٩٢) ، البيان (١٣٠/١١) .

(٢) في نسخة (ط) سقط "فيه ، وهو" ، و ما أتته من نسخة (د) هو الصحيح

(٣) في نسخة (د) "ولا"

(٤) انظر : شرح مختصر المرني (١٤٧/٨ ب) ، الحارثي الكبير (٣٩١/١٤ - ٣٩٢)

(٥) أي : سبها .

(٦) انظر : مختصر المرني ص (٢٩٨) .

(٧) وذلك لأن مقصود الكاح الوطء ، فيسمى أن يستطب الخلل وأن يتقدم عليه ما يدل على براءة الرحم

انظر : شرح مختصر المرني (١٤٧/٨ ب) .

حجصة^(٩).

ولأن المشتري إذا وطئها قبل الاستبراء أدى إلى اختلاط المائتين، فلم يجز.

فإن أراد المشتري^(١٠) أن يزوجهها [لم]^(١١) يجز قبل أن يستبرئها^(١٢).
وكذلك إذا كان^(١٣) له أمة فوطئها^(١٤) وأراد أن يزوجهها لم يجز حتى يستبرئها^(١٥).
وكذلك إذا^(١٦) أعتقها قبل أن يستبرأها لم يجز تزويجها حتى تستبرأ^(١٧).
وكذلك إن اشتراها وأعتقها قبل أن يستبرأها لم يجز له أن يتزوجها.
وبه قال أحمد^(١٨).

وقال أبو حنيفة : يجوز أن يزوجه قبل الاستبراء، ويجوز أن يتزوج أمته التي أعتقها قبل أن يستبرأها^(١٩).

(١) تقدم ترجمته في ص (٣٥٧).

(٢) في نسخة (د) سقط "المشتري".

(٣) في نسخة (ط) "علم"، وما أنبه من نسخة (د) هو التصحيح.

(٤) انظر شرح مختصر المرئي (٨/١٤٧ب)، الحاوي الكبير (١٤/٣٩٢)، روضة الطالبين (٨/٤٣٣)،

البيان (١١/١٣١)، العزيز شرح الوجيز (٩/٥٢٤).

(٥) في نسخة (د) "مات و".

(٦) في نسخة (د) سقط "فوطئها".

(٧) قال الطبري، فإن زوجها قبل الاستبراء كان الكباح باطلاً.

انظر : شرح مختصر المرئي (٨/١٤٧ب).

(٨) في نسخة (د) "إذا".

(٩) انظر، شرح مختصر المرئي (٨/١٤٧ب)، الحاوي الكبير (١٤/٣٩٢)، روضة الطالبين

(٨/٤٣٣-٤٣٤)، العزيز شرح الوجيز (٩/٥٢٤).

(١٠) انظر : اللعي (١١/٢٢٠).

(١١) انظر : بلقيع الصائغ (٣/٣١٨)، حاشية رد المحتار (٦/٣٧٤).

= وهذه مسألة أبي يوسف مع الرشيد^(١) .

إليه اشترى أمة وثاقت^(٢) نفسه إلى جماعها^(٣)، قل أن يسترها، فجور له^(٤) أن يعتقها ويتزوجها ويطأها.

وتعلقوا: بأن له أن يبيعها فكان له أن يزوجها كما لو كان^(٥) استترها^(٦).

ودليلنا: أن هذا وطء له حرمة فلا يجوز أن يزوجها^(٧) من غير الواطئ^(٨) قبل الاستبراء^(٩) كالوطء بشبهة، ويمتثل البيهقي لأنه يصح في المعتدة والحرة بخلاف الكاسح^(١٠) .^(١١)

(١) أبو جعفر هرون بن محمد الهندي ابن للمصور العباسي ، خامس خلفاء الدولة العباسية في العراق وأشهرهم ، ولد بالري سنة (١٤٩ هـ) ونشأ في دار أسلافة بغداد ، وبيع بالخلعة بعد وفاة أخيه المهدي سنة (١٧٠ هـ) وتوفي سنة (١٩٣ هـ) .

انظر تاريخ بغداد (٥/١٤) ، الأعلام (٦٢/٨) ، البداية والنهاية (١٠/٢١٣) .

(٢) قلت: نال إلى شيء أي، اشتاق إليه، وهم يفعله.

انظر: القاموس المحيط ص ٨٠٣.

(٣) في نسخة (د) "وطئها" .

(٤) أي : أبو يوسف .

(٥) في نسخة (د) سقط "كان" .

(٦) انظر : حاشية رد المحتار (٣٧٨/٦) .

(٧) في نسخة (د) "يتزوجها" .

(٨) في نسخة (د) "استواء" .

(٩) في نسخة (د) سقط "قبل الاستبراء" .

(١٠) قال الشافعي : والدليل على فساد ما ذهب إليه ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال "لا تنكح ما بك زوج غيرك" .

أخرجه أبو داود في سنن أبي حنيفة باب في وطء السبايا^(١) ، والترمذي في سننه "باب ما جاء في الرجل يشري لختة وهي حامل"^(٢) (٤٣٧/٣) ، والبيهقي في السنن الكبرى "باب استبراء من ملئت لمة"^(٣) (٤٤٩/٧) .

(١١) انظر - شرح مختصر المرنبي (١٢٧/٨ ب) ، الخاوي الكبير (٣٩٣/١٤) ، البيان (١٣٢/١١)

٧٨/١- فصل

إذا اشترى أمة^(١) من صبي لا يجمع مثله ، أو امرأة ، لم يجوز له أن يوطأها حتى يستبرأها ، ويجوز له أن يزوجه قبل الاستبراء^(٢) .

وكذلك إذا كانت^(٣) له أمة لم يوطأها بعدما استبرأها ، فاعيا كان^(٤) عبي المشتري الاستبراء قبل أن يوطأها ، ولو أراد تزويجها جاز^(٥) .

والفرق بين الملك والملكاح : أن الاستبراء في الملك إما يكون بعد حصوله ، واستبراء الملكاح يكون قبله بدليل العدة^(٦) .

فإن قيل : فقد معتموه من الوطء قبل الاستبراء ، وجوزتم له التزويج . قلنا : إما جوراً له التزويج لأن الظاهر براءة رحمها ، لأنه لم يعلم وطئها ، فكأن حالها^(٧) حان الحرية إذا طلقها زوجها قبل الدخول^(٨) .

(١) في نسخة (د) سقط "أمة" .

(٢) انظر : شرح مختصر لمربي (١/٤٨٨) ، الحاوي الكبير (٣٩٢/١٤) ، روضة الطالبي (٤٢٧/٨) ، البيان (١٣٧/١١) .

(٣) في نسخة (د) "كان" .

(٤) في نسخة (د) "فكان" .

(٥) انظر : المصادر السابقة .

(٦) قال ابن ردي : الفرق بين أن يوطأها بالملك ، فلا تحل إلا بعد الاستبراء ، وبين أن يوطأها بالملكاح ، فحل له قبل الاستبراء . هو أن استبراء البائع لها قبل بيعها عد أبرأ رحمها في الظاهر ، من ظهور ما حمل بخلاف الظاهر أمكن معه في الملكاح باللعان دون الاستبراء ، ولم يكن معه في الملك إلا بالاستبراء ، فندست وجب تخفيف الاستبراء في الوطء بالملك ، ولم يجب تخفيف الاستبراء في الوطء بالملكاح . وإن كان البائع ما استبرأها قبل بيعه ، لم يحرم للمشتري إذا اعتقها أن يتزوجها إلا بعد استبرائها ، وتجمع وجوب الاستبراء من صحة الملكاح ، كما يجمع منه وجوب العدة .

انظر : الحاوي الكبير (٣٩٢/١٤-٣٩٣) .

(٧) في نسخة (د) "حاشا" .

(٨) انظر : شرح مختصر لمربي (١/٤٨٨) ، روضة الطالبي (٤٢٧/٨) ، الحاوي الكبير (٣٩٣/١٤) ،

البيان (١٣٧/١١) ، الوسيط (٣/٣٩٣) ، القمير شرح الوجيز (٥٢٤/٩) .

فأما الوطاء بملك اليمين^(١) فيختلط له، لأن السب يلحق به، ولا يكون للسيد فيه إلا بدعوى الاستبراء بخلاف الولد في الكاخ، فإن له نفيه باللعاد، والاستبراء^(٢)، أيضاً. [يقع]^(٣) بقطع السب في الملك، ولا نقطعه في الكاخ، فإنها إذا أنت بولد بعد العدة لحق به، فافتراق^(٤).

٧٩ - مسألة

قال: ولو وطء المكاتب أمته فولدت منه ألحقته به^(٥).
فهذه المسألة موضعها كتاب المكاتب يأتي فيه إن شاء الله^(٦).

(١) في نسخة (د) سقط "اليمين".

(٢) في نسخة (د) "فالاستبراء".

(٣) في نسخة (ط) سقط "يقع"، وما أتته من نسخة (د) هو الصحيح.

(٤) انظر. التوسيط (٣/٣٩٢)، فيضان (١١/١٣٢)، الحاوي الكبير (١٤/٣٩٢-٣٩٣)، روضة الطالبين (٨/٤٢٧).

(٥) قال ابن قتيبة: ومنعته الوطاء فيها قولان :

أحدهما : لا يبيعها بحال ، لأن حكمت لولدها بتكم أخريه أن تُنق أبوه
والثاني : أن له بيعها بحال المحر أو لم ينفه .

(قال المرئي) رحمه الله : والقيس على قوله لا يبيعها كما لا يبيع وتنفه .

انظر - مختصر المرئي ص (٢٩٨)، وأيضاً شرح مختصر المرئي (٨/٤٨١)، الحاوي الكبير (١٤/٣٩٣).

(٦) انظر : مختصر المرئي ص (٢٩٨) .

(٧) انظر. تفصيل المسألة في الحاوي الكبير (١٤/٣٩٣-٣٩٥).

باب الاستبراء من كتاب الاستبراء ومن^(١) الإملاء^(٢)

قال الشافعي رحمه الله : فمى رسول الله صلى الله عليه وسلم عام سبي
أوطاس أن لا توطأ حامل حتى تضع..^(٣)..^(٤)

وجملته: إنه إذا استحدث منكأ على أمة، لم يجر له وطنها حتى يستبرأها،
سواء كانت صغيرة أو كبيرة، ثيباً أو بكرأ، وسواء ملكها بالشرء أو إرثاً^(٥) أو
اغتناماً^(٦) أو هبة أو غير ذلك^(٧).

وبه قال أبو حنيفة^(٨).

وقال مالك: إن كانت محرر توطأ مثلها لم يجر له وطنها قبل الاستبراء، وإن

(١) في نسخة (د) سقط "ومن".

(٢) في نسخة (د) "الإملاء".

(٣) وثبتة الفصل (حائلي حتى تحيض، ولا يمشك أن يهين أبكاراً، وحرائر كن قبل أن يمتاموا وإماء
ووضعات وشرفات، وكان الأمر فيهن واحداً).

انظر مختصر المزي ص (٢٩٨)، الأم (٢٢٤/٥)، الخواص الكبير (٣٩٦/١٤).

(٤) انظر : مختصر المزي ص (٢٩٨).

(٥) في نسخة (د) "كوت".

(٦) في نسخة (د) "اغتنام".

(٧) انظر شرح مختصر المزي (١٤٨/٨)، الخواص الكبير (٣٩٦/١٤)، روضة
الطلالين (٤٢٧/٨)، المهذب (١٥٣/٢)، العروة شرح الوجيز (٢٢٥/٩)، الوسيط
(٣٩٣/٣).

(٨) انظر بدائع الصائغ (٣١٦/٣)، نيل الحقائق (٢١/٦).

كانت ممن لا توطأ مثلها جاز له^(١).

- وقال الليث/ بن سعد: إن كان^(٢) منها عمل لم يجر له وطئها إلا بعد الاستبراء^(٣). ٤٤٨
وقال داود:^(٤) إن كانت بكرًا جاز له وطئها قبل الاستبراء.
واحتجوا: بأن العرض^(٥) بالاستبراء^(٦) معرفة براءة رحمها، فإذا كانت ممن لا
تعمل، أو كانت بكرًا فلا حاجة بنا إلى الاستبراء.
ودلينا: الخبر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "لا توطأ حائض حتى تستبرأ"^(٧).
وما ذكروه يرم عليه إذا اشتراها من امرأة أو صبي [أن يستبرأها]^(٨).^(٩)

٨٠ - مسألة

قال: ولو باع جارية من امرأة ثقة قبضتها، وتفرقا بعد البيع، ثم
استقاما^(١٠)، فأقالته^(١١)، لم يكن له أن يطأها حتى يستبرأها^(١٢).

- (١) انظر: الكافي لابن عبد البر ص (٣٠٠)، نهاية المهند ونبأه المقتصد (١٨١/٣).
(٢) في نسخة (د) "كانت".
(٣) انظر: شرح مختصر للربيع (١٤٨/١ب)، غيبان (١٣٢/١١)، الحاوي الكبير (٣٩٦/١٤)،
المرير شرح الوجيز (٥٤٣/٩).
(٤) انظر: المغني (٢٦٤/١١)، المبدع (١٤٩/٨).
(٥) في نسخة (د) "العرض".
(٦) في نسخة (د) "الاستبراء".
(٧) انظر: تحرير الحديث ص (٢٥٧).
(٨) جملة "أن يستبرأها" لئتم الكلام.
(٩) انظر: شرح مختصر للربيع (١٤٨/١ب)، روضة الطالبين (٤٢٧/٨)، العبد شرح الوجيز (٥٤٣/٩).
(١٠) في نسخة (د) زيادة "هما".
(١١) الإقالة في الشرع: رفع العقد.
انظر: أنيس الفقهاء ص (٢١٢).
(١٢) انظر: مختصر الربيع ص (٢٩٨).

وجملته : أنه إذا باع أمته من امرأة أو فحل أو خصي ثم تقايلا، لم يكن له وطنها حتى يستراها^(١).

وقال أبو حيفة^(٢) : إن تقايلا قبل القبض لم يلزمه الاستبراء، وإن كان بعد القبض لزمه، لأن قبل القبض هي باقية على حكم ملكه، ألا ترى أنها متى بلغت انسخ العقد، وعادت إلى ملكه.

ودليلنا : أنها حرمت عليه بعقد معاوضة وحلت بمسححه، فوجب عليه^(٣) الاستبراء كما لو كان ذلك^(٤) بعد القبض^(٥).

وما ذكروه : فلا يصح^(٦)، لأنها ملك/ للمشتري، ويجب [عليه]^(٧) مقتها، وولدها له. ويطل به ، إذا أصدقها جارية قبضتها، فإنما إذا ارتدت عادت إليه، ومع هذا لا يجوز له وطنها قبل الاستبراء^(٨).

٨١ - مسألة

قال : والاستبراء أن تمكث عند المشتري طاهراً بعد ملكها، ثم تحيض حيضة معروفة^(٩)،^(١٠)

(١) انظر : شرح مختصر الدرر (٨/١٤٨ ب)، فيان (١١/١٣٢)، الحاوي الكبير (١٤/٣٩٨)، للذهب (٢/١٥٤).

(٢) انظر : سانية رد اعتبار (٦/٣٧٦) ، تبيين الحقائق (٦/٢٢) ، الدرر المعيار (٦/٣٧٦) .

(٣) في نسخة (د) "عليها" .

(٤) في نسخة (د) سقط "ذلك" .

(٥) انظر : شرح مختصر الدرر (٨/١٤٨ ب - ١١٤٩) .

(٦) انظر : الحاوي الكبير (١٤/٣٩٨) .

(٧) في نسخة (ط) "عليها" . وما أثبت من نسخة (د) هو الصحيح

(٨) انظر : شرح مختصر الدرر (٨/١٤٩ أ) ، الحاوي الكبير (١٤/٣٩٨) ، فيان (١١/١٣٢)

(٩) المقصود بالحيضة للعرقة : أي صحيحة أو كاملة وهو أن يكون قتها يوماً وليلة وأكثرها خمسة عشر يوماً

انظر : الحاوي الكبير (١٤/٢٠٩) .

(١٠) انظر : مختصر الدرر ص (٣٩٨) .

وجملته : إنه إذا اشترى أمة لم يجز له أن يطأها حتى يستبرأها.

وأما البائع: فإن كان ما وطئها، فلا حاجة به إلى الاستبراء.

وإن كان قد وطئها استحب له الاستبراء، ولا يجب عليه. وله أن يبيعها قبل

الاستبراء^(١).

وبه قال أبو حنيفة^(٢) ومالك^(٣) رحمهما الله.

وقال الشعبي^(٤) والثوري يجب الاستبراء على النافع وعلى^(٥) المشتري، لأن

البائع يلزمه حفظ مائه، وكذلك المشتري يستبرأها بحفظ مائه^(٦).

وقال عثمان النخعي^(٧): يجب الاستبراء على النافع دون المشتري، لأن البائع

عقده يستباح به البضع فكان الاستبراء قبله

(١) مطر: شرح مختصر المرئي (٨/١٤٩)، الحاوي الكبير (١٤/٣٩٨)، المذهب (٢/١٥٤)، روضة الطالبين (٨/٤٢٧).

(٢) انظر: بدائع الصنائع (٣/٣١٨)، الفتن (٤/٨٨)، تبيين الحقائق (٦/٢١٦).

(٣) انظر: بداية المجتهد و نهاية المقتصد (٣/١٨١).

(٤) أبو عمران إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود بن عمرو الشعبي الكوفي، فقيه أهل الكوفة، تابعي جليل، دخل على عائشة رضي الله عنها وهو صغير ولم يثبت سماعه، قال الشعبي يرسل عن جماعة، سمع جماعات من كبار التابعين منهم عقمه، وحالاه الأسود وعبد الرحمن بها يريد غيرهم، وروي عنه جماعات من التابعين، أجمعوا على ثبوته وسلكه وبراعته في الفقه، توفي سنة (٥٩٦هـ).

انظر: شجرة النعيب (١/١١١)، تهذيب الأسماء واللغات (١/١٠٤)، تهذيب التهذيب (١/١٧٧).

(٥) في نسخة (د) سقط "على".

(٦) انظر: شرح مختصر المرئي (٨/١٤٩)، الحاوي الكبير (١٤/٣٩٨)، البيان (١١/١٣٢)، الوسيط (٣/٣٩٠).

(٧) أبو عمرو عثمان النخعي، اسم أبيه مسلم، وفرض أسلم، وقيل سليمان، أصله من الكوفة، حدث عن أس بن مالك والشعبي وعبد الحميد بن سلمة والحسن وعنه شعبه وسفيان وابن عينة وثقة أحمد والناوقضي وابن معين.

انظر: سير أعلام النبلاء (٦/١٤٨)، تهذيب التهذيب (٧/١٥٣)، الجرح والتعديل (٦/١٤٥).

كالكاح^(١).

ودليلنا^(٢) على المحمي: أن الاستواء في حق الحرية أكد^(٣)؛ لأنه بثلاثة أقراء، ثم لا يجب قبل الكاح وبعده، كذلك الأمة.

وعلى النبي: أنه ملك استمتاع حارية بمالك اليمين بعد تحريرها عليه، فكان عليه الاستواء كالمسيبة.

وما قالاه^(٤): يعطل بالحرية.

وما قاله النبي: فليس بصحيح، لأن البيع يصح في الحرمة بخلاف الكاح^(٥).

أ/ ٨١ - فصل

ويكون الاستواء في يد المشتري^(٦).

وقال مالك^(٧): إن كانت قبضة كان في يد المشتري، وإن كانت جميلة فهي

(١) قال النووي: احتج النبي بأن البيع عقد يتعلق به الاستواء فوجب أن يتقدمه الاستواء كالكاح فإن الرجل إذا أراد أن يزوج أمه لم يمر له ذلك إلا بعد الاستواء.

انظر: شرح مختصر المزني (١/٨)، (١٤٩).

(٢) انظر: شرح مختصر المزني (١/٨)، (١٤٩)، الحاوي الكبير (١٤/٣٩٨)، البيان (١١/١٣٢).

(٣) قال الماوردي: وديمما على جماعتهم قول النبي صلى الله عليه وسلم: "ألا لا توطأ حامل حتى تصعب ولا حائل حتى تحبس".

انظر: الحاوي الكبير (١٤/٣٩٩).

(٤) في نسخة (د) "ثلاثة".

(٥) وما قالاه: أي: النسخي والثوري.

(٦) انظر: شرح مختصر المزني (١/٨)، (١٤٩)، الحاوي الكبير (١٤/٣٩٩).

(٧) حكوه جارية في يد المشتري رغم الاستواء سواء كانت جميلة أو قبضة.

انظر: شرح مختصر المزني (١/٨)، (١٤٩)، الحاوي الكبير (٤/٤٠٠)، البيان (١١/١٣٣).

(٨) ذهب المالكية إلى أن الإمام الواقي يردن لهم للثمة لا مواضعة فيها.

انظر: الكافي لابن عبد الوصل (٣٥٣).

يدي عدل^(١).

وهذا قد مضى الكلام فيه في البيوع^(٢).

٨٢- مسألة

قال: ولا يحل له قبل الاستبراء التلذذ^(١) بمباشرة، ولا نظر بشهوة^(٢) إليه،
وقد تكون أم ولد لغيره^(٣).

وجملته: أنه إذا ملك أمة^(٤) وجب عليه أن يستبرأها، ولا يحل له وطئها قبل
الاستبراء، فأما قبلتها ولمسها وما دون المرح^(٥). فهل يحل له ذلك ؟ ينظر :
فإن كان ملكها بغير السبي . لم يحل له شيء من ذلك، لأنه إما حرم عليه
الوطء، لئلا تكون أم ولد لغيره، والثقيلة واللمس محرم في أم ولد غيره فساوى

(١) قال نظري : وأصح بأنما إذا كانت جميلة لم يؤس أن يادر إليها غيرها
وهذا غلط ، لأن استبرأها واجب على المشتري فوجب أن تكون في يده كرامة القبيحة.
وما ذكره من أنه لا يؤس عليها فهو أن أمور المسلمين يجب أن تحصل على إبقاء المحارم
وتجنب المخطورات .

انظر : شرح مختصر المزني (٨/١٤٩ب) .

(٢) قال المزني: ولو باع حارة من امرأة ثقة وقبعتها وتفرقا بعد البيع ثم استقاما، فأعانه لم يكن له أن
يعاها حتى يستبرأها من قبل أن المرح حرم عليه، ثم حل له بالثلث الثاني.
انظر: مختصر المزني ص (٢٩٨).

(٣) انصر . شرح مختصر المزني (٨/١٤٩ب) ، الحارثي الكبير (١٤/٤٠٠).

(٤) في نسخة (د) سقط " التلذذ " .

(٥) في نسخة (د) " ينظر بشهوة " .

(٦) انظر : مختصر المزني ص (٢٩٨) .

(٧) أي : إذا ملكها بالنسي أو للشراء .

(٨) انظر ' شرح مختصر المزني (٨/١٤٩ب) ، الحارثي الكبير (٤٠٥/١٤) ، روضة الطالبين (٨/٤٣١) ،
العزیز شرح الفرج (٩/٥٢٧) ، الوسيط (٣/٣٩٠) .

الوطء^(١)، وإن كان ملكها بالنسي: فهل يحل له ذلك؟ فيه وجهان:

أحدهما: يحرم عليه، لأن الاستبراء إذا حرم الوطء حرم القبلة [كعدة]^(٢) الحرة والأمة للشترأة^(٣).

والثاني: يحل له^(٤)، لما روي عن ابن عمر رضي الله عنه أنه قال: "وقع في سهمي من سبي جنولاء"^(٥)، جارية كان عفاها عن^(٦) إبريق قصة فسم أتمالك بن ريثب إليها فقبلتها والناس يرون^(٧) (٨).

ولأن الوطء حرم لا لحرمة الوطء السابق وإنما لثلا ينسب/ إليه ولد غيره، ٤٤٩

(١) انظر شرح مختصر لمربي (٨/١٤٩ب)، الخاوي الكبير (١٤/٦٠٦)، روضة الطالبين (٨/١٣١)، الوسيط (٣/٣٩١)، العزيز شرح الوجيز (٩/٥٢٧).

(٢) في نسخة (ط) "لعمرة"، وما أتت من نسخة (د) هو الصحيح.

(٣) انظر شرح مختصر لمربي (٨/١٤٩ب)، روضة الطالبين (٨/١٣١)، الخاوي الكبير (١٤/٦٠٦)، الوسيط (٣/٣٩١)، العزيز شرح الوجيز (٩/٥٢٧).

(٤) انظر: المصادر السابقة.

(٥) جنولاء بنت الحميم وصم السلام وبانلد، بندة، قال النووي: "يسمى وبان بعدد نحو مرحلة" لما كانت الواقعة المشهورة على الفرس للمسلمين في عهد عمر بن الخطاب سنة (١٦) هـ فاستبهم مسلمين فسميت جنولاء الواقعة لما أوقع بهم المسلمون، قالوا: "و كانت تسمى: فتح العنوخ".

انظر: تهذيب الأسماء واللغات (٣/٥٩)، معجم البلدان (٢/١٥٦).

(٦) في نسخة (د) سقط "عنق".

(٧) أخرجه ابن أبي شيبة في "انصاف"، باب في الرجل يشتري الأمة بصب منها شيئاً دون العرج أم لا؟ (٤/٢٢٧).

(٨) قال النووي: "روجه الدليل منه: أن ذلك لو كان محرماً لم يعمه مع فعله ولا أنكر الناس عنه ذلك وقد قيل إن ماء المشترك لا حرمة له وإنما وجب على المسلم الاستبراء و حرم عنه الوطء لئلا يخطئ منه وسبب للشترت، ونظرة إليها بشهوة أو مباشرة دون العرج لا يؤدي إلى اختلاط الأنساب فلم يمتعه منه".

انظر: شرح مختصر لمربي (٨/١٤٩ب).

وهذا معدوم في القلة.

ويعارق الحرة والمشتراة: لأن التحريم لحرة الوطء السابق^(١).

٨٣- مسألة

قال: ولو لم يتفرقا حتى وصعت حملها، لم يحل له حتى تطهر من نفاسها ثم تحوض حوضه^(٢).

وجملته: أنه إذا اشترى أمة حاملاً فوضعت نظرت:

فإن كان ذلك بعد لزوم البيع وانقطاع الخيار. حصل بذلك الاستبراء، لأنه بالوضع^(٣) يقضي به عدة الحرة فحصل به استبراء الأمة كالإقراء^(٤).

وإن كان ذلك قبل لزوم البيع، مثل أن يكون في مجلس العقد أو كان في مدة اختيار المشروط: ببى ذلك على الأقوال في انتقال الملك^(٥) -

فإن قلنا: إن الملك لا ينتقل إلا بانقطاع الخيار، لم يحصل بذلك الاستبراء، لأنه وجد في ملك البائع، وإنما يجب الاستبراء في ملك المشتري^(٦).

ولا يحصل الاستبراء بدم النساء، فإذا ظهرت: فإن قلنا، الاستبراء يكون بالطهر، فإذا طعنت في الحيضة حلت.

(١) انظر: شرح مختصر المرعي (١/٨٤٩)، الحاوي الكبير (٤/١٤)، الترمذ شرح الوجيز (٥٢٨/٩)، الوسيط (٣/٣٩١)، البيان (١١/١٣٣).

(٢) انظر: مختصر المرعي ص (٢٩٨).

(٣) في نسخة (د) "الوضع".

(٤) انظر: شرح مختصر المرعي (٨/١٥٠)، الوسيط (٣/٣٩٢)، الحاوي الكبير (٤/١٤)، الترمذ شرح الوجيز (٥٢٨/٩)، البيان (١١/١٣٣)، روضة الطالبين (٨/٤٣٢).

(٥) انظر: المراجع السابقة.

(٦) انظر: شرح مختصر المرعي (٨/١٥٠)، البيان (١١/١٣٢)، روضة الطالبين (٨/٤٣٢)، الحاوي الكبير (٤/١٤)، الترمذ شرح الوجيز (٥٢٩/٩).

وإذا قلنا : الاستبراء بالخيض، فإذا أكملت الحيضة حلت^(١).

وإن قلنا: إن الخيار لا يمنع انتقال الملك، أو قلنا: إن الملك مراعي، فهل يحصل

بالوضع الاستبراء؟ وجهان:

أحدهما: يحصل^(٢)، لأنه وجد في ملك المشتري^(٣).

والثاني: لا يحصل^(٤)، لأن ملكه غير ثابت وإنما هو جائر، لأن للسائع

استرجاعه فم يمت فيه الملك.

٨٣/١ - فصل

إذا ثبت هذا، [فإن]^(٥) من شرط الاستبراء أن يكون في ملك المشتري، فهل

من شرطه وجوده بعد قبضه^(٦)؟ فيه وجهان :

أحدهما: من شرطه ذلك، لأن الشافعي رحمه الله قال: والاستبراء أن تحك

عبد المشتري طاهراً بعد ملكها، ولأن قبل القبض لم يستقر ملكه فأشبه قبل لروم

البيع^(٧).^(٨)

(١) انظر : المصادر السابقة .

(٢) انظر : الحاوي الكبير (٤٠٧/١٤) .

(٣) انظر : شرح مختصر المزني (١٨٠/١٥٠)، روضة الطالبين (٨/٤٣٧)، الحاوي الكبير (٤٠٧/١٤)

(٤) قال الطبري : إن الاستبراء لا يحصل، لأن من شرط الاستبراء أن يستقر ملك المشتري في ملك مستقر
و الملك في زمان الخيار غير مستقر لأن العقد معرض للفسخ .

انظر : شرح مختصر المزني (٨/١٥٠)، وأيضاً روضة الطالبين (٨/٤٣٧)، العزيز شرح

الوجيز (٩/٥٢٩)، الحاوي الكبير (٤٠٧/١٤) .

(٥) في نسخة (ط) : "وإن"، وما أتت من نسخة (د) هو تصحيح.

(٦) أي : قبض المشتري .

(٧) قال المازدي . وهذا صحيح ، إذا ثبت إن استبراء الأمة واجب فملكنت فرجل أمة بالإتياع

انظر : الحاوي الكبير (١٤/٣٩٨) .

(٨) انظر : الأم (٥/٢٤٢)، مختصر المزني ص (٢٩٨) .

والثاني: أنه يحصل قبل القبض، وهو اختيار القاضي^(١) - لأن الشافعي رحمه الله/ قال: حتى تظهر من القام وتبصر حصة^(٢) ولم يشترط القبض. ولأن الملك قد تم ولزم، فأشبهه بعد القبض. وما قاله الشافعي رحمه الله فإنما قصد به الرد على مالك، حيث قال: يكون على يد عدل إن كانت جميلة^(٣).^(٤)

٨٤ - مسألة

قال: وإن كانت له أمة مكاتبه فعجزت، لم يطأها حتى يستبرئها^(٥).
وجملته: أنه إذا كاتب أمته ثم عجزت، لم تحل له وطئها حتى تستبرأها، وكذلك إذا زوج أمته وطلقها الروح قبل أن يدخل بها، فلا يطأها حتى يستبرأها^(٦).
وكذلك إذا ارتد المولى أو ارتدت^(٧) الأمة، ثم عاد المرتد مهتما إلى الإسلام، لم تحل له إلا بعد الاستبراء^(٨).^(٩)

(١) نظر شرح مختصر المرني (٨/١١٥٠)، روضة الطالبين (٨/٤٣٢).

(٢) انظر: الأم (٥/٢٤٢)، مختصر المرني ص (٢٩٨).

(٣) انظر: الكافي لابن عبد البر ص (٣٥٣).

(٤) قال الطبري: تكون اجارية في يد المشتري ومن الاستبراء سواء كانت جميلة أو قبيحة.

انظر شرح مختصر المرني (٨/١١٥٠)، البيان (١١/١٣٣)، الحاوي الكبير (١٤/٤٠٠).

(٥) انظر: مختصر المرني ص (٢٩٨).

(٦) انظر شرح مختصر المرني (٨/١١٥٠)، الحاوي الكبير (١٤/٤٠٨)، البيان (١١/١٣٣)،

روضة الطالبين (٨/٤٢٢)، التوسيع (٩/٣٨٩)، المبرر شرح الوجيز (٩/٥٤٤).

(٧) الردة بقعة، يسكون الرءاء، وهي الرجوع وارتد الشخص رد نفسه إلى الكفر.

شرعا: قطع استمرار الإسلام بمن يصح طلاقه بية أو قول أو فعل.

انظر مختار الصحاح ص (١٢٥)، تنصباح للمير ص (١٣٧)، البيان (١٢/٣٩)، الحاوي الكبير (١٦/٤٠٦).

(٨) انظر: للصادر السابقة.

(٩) قال الصوري: إذا ارتد السيد ثم أسلم يزول ملكه بالردة ويرمه الاستبراء قطعاً، وإذا ارتدت الأمة

ثم أسلمت لا تحل له إلا بعد الاستبراء، لأن ارتدادها تزل ملكه عن الاستبراء مما وحرم عليه -

وقال أبو حيفة^(١) : تحمل [له]^(٢) في هذه المسائل قبل الاستبراء ، لأن ملكه لم يرل ، وإنما حرمت عليه لعارض ، فإذا زال التحريم حلت له ، كما لو رهبها ثم فكها^(٣) ، وحرمت ثم حلت .

ودليلنا : أنه عاد ملكه على الاستمتاع بعد [تحريمها]^(٤) عليه فكان ، عليه الاستبراء كما لو باعها ثم اشتراها^(٥) .

وتعارف المراهنة^(٦) : لأن ملكه على الاستمتاع باقي ، وهذا لو أدن له المراهن في الوعد جاز^(٧) وأما المخرمة^(٨) فلم يرل ملكه عن الاستمتاع وإنما حرم للمعادة^(٩) .

- وطؤها وللردة تأثير إزالة النكاح ، لأنها إذا لم ترجع إلى الإسلام يقتض عبور ملكه عنها ، فإذا أصلمت وجب أن لا يحمل وطؤها إلا بعد الاستبراء .

انظر : شرح مختصر لمربي (٨/١٥٠ ب) ، روضة الطالبين (٨/٢٢٧-٢٢٨) .

(١) انظر : الدر المختار (٦/٣٧٦) .

(٢) في نسخة (د) سقط "له" ، وما أثبت من نسخة (د) هو الصحيح

(٣) في نسخة (ط) "أمكنها" ، وما أثبت من نسخة (د) هو الصحيح .

(٤) في نسخة (ط) "تحركه" ، وما أثبت من نسخة (د) هو الصحيح

(٥) انظر : شرح مختصر لمربي (٨/١٥٠ ب) ، الخوازي الكبير (٤٠٨/١٤-٤٠٩) ، الوسيط (٣/٣٨٨) .

(٦) قال أساوردي : أما المراهنة ، فلا يحرم منها دواعي الوعد من التمسك والنس ، وختلف أصحابها

في إباحة وطئها إذا أمس حملها بصغر أو لباس على وجهين

أحدهما : وهو قول ابن إسحاق الروزي : يجوز وطؤها .

والثاني وهو قول أبي علي بن أبي هريرة لا يجوز ، لأن حملها غير مأمون فكان الشئ لأجل

الحبس لا لتحريم الوعد ، ولو أدن له المراهن في وطئها جاز ولو كان محظوراً لم يحر

انظر : الخوازي الكبير (٤٠٩/١٤) .

(٧) انظر : شرح مختصر لمربي (٨/١٥٠ ب) ، الخوازي الكبير (٤٠٩/١٤) ، الوسيط (٣/٣٨٨) .

(٨) وقال أساوردي : وخالف ما ذكره من تحريم الصائمة والخاصة والمحرمة لاختصاصه بتحريم الوعد دون دواعيه

في الخاص والخاصة والطلد بالنظر إلى المحرمة وتحريم مذكراته عام رتب به عموم الاستباحة فلا فرق

انظر : الخوازي الكبير (٤٠٩/١٤) .

(٩) انظر : شرح مختصر لمربي (٨/١٥٠ ب) ، الخوازي الكبير (٤٠٩/١٤) ، الوسيط (٣/٣٨٨) .

٨٤/أ فرع

إذا اشترى أمة مجوسية^(١) فأسلمت، لم يحل له^(٢) وطئها حتى يسترها بعد إسلامها^(٣)، لأنه ملك استمتعها بإسلامها، فلو كاتبها ثم أسلمت [فاستراأت]^(٤) نفسها ثم عجرت لم تحل له حتى يسترها، لتحدد ملكه على ما فيها^(٥).

ب/٨٤ فرع

إذا تزوج بأمة ثم اشترى أمة أخرى بكاها، وحل له وطئها ملك اليمين، ولا يجب عليه أن يسترها^(٦)، لأن استمتعها كان ملكاً له قبل شرائها، ولأن الاستراء لحفظ الماء واختلاطه والمآتين له.

قال الشافعي رحمه الله: [استحب]^(٧) له أن يسترها^(٨)، وإنما استحب له ذلك ليميز الولد في السكاح من ملك اليمين، لأنه^(٩) في السكاح يعتقد بموكلها ثم يعتق بملكه، وفي ملك اليمين يعتقد حراً وتصبح أمه

(١) اهرس . قوم هم شعبة كتاب و ليس لهم كتاب ، يعتقدون أن ليكون للمهيس النبي أحدهم فاعين
سحر وهو البراء والأعر: فاعل السر وهو العلامة، ولم يزل يصلون ها ويقدمون القرابين إليها.
انظر: المنل والنحل ص (٢٠٩) .

(٢) في نسخة (د) سقط "له" .

(٣) انظر : شرح مختصر المتن (٨/١٥٠ ل) ب ، الوسيط (٣/٢٨٨) ، روضة الطالبين (٤٣٢/٨) ،
الخواوي الكبير (٤٠٨/١٤) .

(٤) في نسخة (ط) "راستراأت" وما أتته من نسخة (د) هو الصحيح

(٥) انظر : شرح مختصر المتن (٨/١٥١ ل) ، الخواوي الكبير (٤٠٨/١٤) ، روضة الطالبين (٤٣٢/٨)

(٦) انظر : شرح مختصر المتن (٨/١٥١ ل) ، الوسيط (٣/٢٨٨) ، الخواوي الكبير (٤٠٩/١٤) ، البيان
(١٣٢/١١) ، روضة الطالبين (٤٢٨/٨) .

(٧) في نسخة (ط) "يستحب" ، وما أتته من نسخة (د) هو الصحيح .

(٨) انظر : الأم (٢٤٢/٥) .

(٩) في نسخة (د) "لأن" .

ج/ ٨٤ فرع

٥٠. إذا اشترى العبد المأذون له في التجارة أمة، كانت/ ملكاً لسيده، ثم^(٢) يطر: ٥٠.
فإن^(٣) لم يكن عليه دين، كان للسيد أن يطأها بعد أن يستيرها^(٤).
وإن كان عليه^(٥) دين، لم يكن له وطئها، لأن الديون متعلقة بها وفي وطنها
إصرار^(٦)، [لأنها]^(٧) قد تحيل.
فإن امتكت من الدين، فعليه أن يستيرها للوطء، ولا تعتد بالاستيراء في
حان تعلق الدين بها، لأنها لم تكن مباحة له. وهكذا إذا اشترى أمة، فرهبها
قبل الاستيراء، فلا يحصل الاستيراء في حال الرهن، فإذا انفكت استيرأها
روطنها^(٨).^(٩)

(١) انظر: شرح مختصر المرني (٨/١٥١)، الحاوي الكبير (٤٠٩/١٤)، البيان (١١/١٣٢)،
الوسيط (٣/٣٨٨)، روضة الطالبين (٨/٤٢٩).

(٢) في نسخة (د) سقط "ثم".

(٣) في نسخة (د) سقط "فإن"، وفي نسخة (ط) ريادة "كان" فصححتها لأنه لا يستقيم بها المعنى.

(٤) انظر: شرح مختصر المرني (٨/١٥٠ ب)، روضة الطالبين (٨/٤٣٢).

(٥) أي: على لأمه دين من ثمنها.

(٦) انظر: المصادر السابقة.

(٧) في نسخة (ط) "لأنه"، وما أثبتته من نسخة (د) هو الصحيح.

(٨) قال الحاردي: وعندي أنه لا يترجم استيراء، وتحل له بالاستيراء المتقدم لوجوده بعد استقرار
ملكه، وإن الرهن لا يوجب الاستيراء وكذلك لا يمنع منه.

انظر: الحاوي الكبير (٤٠٩/١٤).

(٩) انظر: شرح مختصر المرني (٨/١٥١)، روضة الطالبين (٨/٤٣٢).

٨٤/د - فصل

إذا تباعد حيض الأمة ، فالحكم فيها^(١) كالحكم في الحرة^(٢)،^(٣) إذا تباعد حيضها سواء، إلا أن^(٤) الحرة إذا ثبت لباسها كانت عليها ثلاثة أشهر، وفي الأمة قولان^(٥) :
أحدهما : شهر،
والآخر : ثلاثة أشهر^(٦).

هـ/ ٨٤/ فرع

إذا اشترى أمة فظهر بها حمل، فقال البائع: هذا الحمل مني نظرت :
فإن صدقه المشتري: فقد اتفقا على فساد البيع، وقد صارت أم الولد للبائع^(٧)، ويرد الثمن^(٨).

(١) في نسخة (د) سقط "فيها".

(٢) قال الماوردي اعلم أن للمعدة إذا تأخر حيضها قبل وقت الإيس لها حالان

أحدهما أن يكون لسبب معروف من مرض أو رعب، فتكون باقية في هذا.

والحال الثانية: بحر سبب مجهول، فعندها تعد له ٩ ثلاثة أقاريل:

القول الأول: إنها تحكث تسعة أشهر.

القول الثاني: إنها تحكث أربع سنين.

القول الثالث: إنها تحكث عتريضة مدة الإيس.

انظر: الحاوي الكبير (٢١٦/١٤-٢١٧).

(٣) انظر . شرح مختصر المزي (١٥٦/٨)، روضة الطالبين (٤٢٦/٨).

(٤) في نسخة (د) "لأن".

(٥) في نسخة (د) زيادة "دكرناهما".

(٦) انظر . شرح مختصر المزي (١٥٦/٨)، الحاوي الكبير (٤١٠/١٤)، روضة الطالبين (٤٢٦/٨).

(٧) في نسخة (د) سقط "البائع".

(٨) انظر . شرح مختصر المزي (١٥٦/٨)، الحاوي الكبير (٤٠٣/١٤)، كفاية النية (ل٢٣٨)،

روضة الطالبين (٤٣٠/٨)، المهذب (١٥٥/٢)، البيان (١٣١/١١).

وإن كذبه، نظرت :

فإن كان البائع لم يقر بالوطء قبل البيع أو في حال البيع: كان القول قول المشتري مع يمينه: أنه لا يعلم أن الحمل منه ، لأن البائع لا يقبل قوله في إبطال ملك المشتري^(١)، كما لو باع عبداً ثم قال: كنت أعتقته قبل البيع، لم يقبل. كذلك ها هنا. فإن حلف المشتري سقطت دعواه، وكان ملكاً للمشتري^(٢).

وهل يثبت نسبه من البائع ؟ قولان :

أحدهما : قاله في الأم^(٣): يثبت نسبه، لأنه لا ضرر على المشتري في ذلك^(٤). والشافعي: ^(٥)قانه في الويلطي: لا يثبت^(٦)، لأنه ^(٧)أضر به^(٨) إذا عتق ومات، فإنه [متقدم]^(٩) عليه في الميراث^(١٠)،^(١١)

(١) انظر: شرح مختصر لمربي (١/١٥٩ - ب) ، كفاية السية (٣٨٥) ، روضة الطالبين (٤٣٠/٨) ، المنهاج (١/١٥٥) ، البيان (١١/١٣١) ، المحرر الكبير (٤٠٣/١٤) .

(٢) انظر : شرح مختصر لمربي (١/١٥٩ ب) .

(٣) أي : كتاب "الأم" ، و "الإملاء" .

(٤) انظر: الأم (٢٣٤/٥) .

(٥) في نسخة (د) تقدم "لا يثبت" .

(٦) قال الماوردي لا يثبت نسبه بالبائع، لأنه قد يدخل على المشتري صراً في حقوق نسبه بالبائع إذا مات بعد عتقه، في أن يصور ميراثه لأبيه دون عتقه ، لتقدم الميراث بالنسب على الميراث بالولاء.

انظر : المحرر الكبير (٤٠٣/١٤) .

(٧) في نسخة (د) زيادة "نهي" .

(٨) في نسخة (د) سقط "أضر به" .

(٩) في نسخة (د) "تقدم" ، وما أثبت من نسخة (د) هو الصحيح.

(١٠) قال الماوردي لا يثبت نسبه على المشتري في حقوق نسبه ، وإنما الضرر عليه في عتقه ، فأرسلناه لنهي الضرر عنه ، ولم ينف نسبه عن البائع ، لأنه لا ضرر على المشتري أن يكون عتقاً دا نسب .

انظر المحرر الكبير (٤٠٣/١٤) ، وأيضاً شرح مختصر لمربي (١/١٥٩ ب) ، البيان (١١/١٣١) ، المنهاج (١/١٥٥) .

(١١) انظر شرح مختصر لمربي (١/١٥٩ ب) ، المحرر الكبير (٤٠٣/١٤) ، البيان (١١/١٣١) ، المنهاج (١/١٥٥) .

وإن نكل، حلف النائع وثبت ما ادعاه^(١)، وإن كان قد سمع منه: أبي وطئت
هذه الأمة ويعتبا قبل أن استرأها.

ويبني أن يكفي قوله: وطأنا، إذا لم يسمع منه أنه استرأها^(٢)، لأن الأصل علمه.

فإذا سمع ذلك منه، أو صدقه المشتري على الوطء نظرت:

فإن أنت بالولد لدون^(٣) ستة أشهر من حين استرأها المشتري، كان الولد
لاحقاً بالبائع، وحكمنا بفساد البيع^(٤).

وإن أنت به^(٥) ستة أشهر فما زاد فإنه يكون للمشتري وقد اقطع فرائض البائع/ بالاستبراء، ألا

تري أنه لو لم يبعها واسترأها^(٦)، ثم^(٧) أنت بولد لستة أشهر من حين الاستبراء^(٨)،

(١) قال العمري: إن بكل المشتري عن النائم حلف البائع أن الحمل منه قبل البيع فإذا حلف حكم
بفساد البيع، وطفه الولد وكانت الجارية أم ولد له.

انظر: البيان (١١/١٣١)

(٢) قال الماوردي: لا يسمع منه الاعتراف بوطئها، فلا يقبل قول المشتري عليه، لأن الظاهر صحة

البيع وسلامة العقد، لكن يفتق الولد على المشتري لاعتباره بغيره، ونحوه عليه أنه لاعتباره بأبي

أم ولد لبائعه، لأن قوله مقبول على نفسه، وإن لم يقبل على غيره.

انظر: الحاوي الكبير (٤٠٤/٤٤).

(٣) انظر: شرح مختصر المرني (٨/١٥١)، كفاية النية (ل٣٨)، الحاوي الكبير (٤٠٣/١٤)، البيان

(١١/١٣١)

(٤) في نسخة (د) "يؤن".

(٥) انظر: شرح مختصر المرني (٨/١٥١)، كفاية النية (ل٣٨)، المهذب (٢/١٥٥)، الحاوي

الكبير (٤٠٤/١٤)، البيان (١١/١٣٢)، روضة الطالبين (٨/٤٣١).

(٦) في نسخة (د) "يولد".

(٧) انظر: شرح مختصر المرني (٨/١٥١ب)، المهذب (٢/١٥٥)، البيان (١١/١٣٢)، روضة

التالبيين (٨/٤٣١)، الحاوي الكبير (٤٠٤/١٤)، كفاية النية (ل٣٨)

(٨) في نسخة (د) سقط "ثم"

(٩) في نسخة (د) "استرأها".

لم يلحق به^(١).

إذا ثبت هذا نظرت [إلى] ^(٢) المشتري:

فإن لم يكن وطنها، فالولد مملوك له غير لاحق به، وكذلك إذا أنت به لدون سنة أشهر من وطنه^(٣).

وأما ^(٤) إذا وطنها وأنت به لستة أشهر من وطنه^(٥)، فإنه يلحق^(٦) به بحكم الفرائض، وتقصير أم ولده^(٧) ^(٨).

و/٨٤ فرع

إذا صدق المشتري البائع إته وطنها^(٩) المشتري قبل أن يستبرأها، ثم ظهر لها حمل^(١٠)، فالحكم فيه كالحكم في المشتريين في

(١) قال الماوردي: لا يلحق بالبائع ولا المشتري، وهو أن نصه ستة أشهر فصاعداً من استبراء البائع ولأقل من ستة أشهر من وضاء المشتري، فيكون الولد معاً مملوكاً للمشتري، ولا خيار في فسح البيع لحدوثه في ملكه، وهي مملوكة للمشتري وحلال له بعد الولادة.

انظر: الخوازي الكبير (٤٠٤/١٤).

(٢) في نسخة (ط) "إن"، وما أتت من نسخة (د) هو الصحيح.

(٣) انظر: المصادر السابقة.

(٤) في نسخة (د) "فأما".

(٥) في نسخة (د) "وطنها".

(٦) في نسخة (د) "لاحق".

(٧) في نسخة (د) "ولد".

(٨) انظر: شرح مختصر الرزني (١/٥١٤ب)، الحلوي الكبير (٤٠٤/١٤)، روضة الطالبين (٤٣١/٨).

البيان (١٣٢/١١-١٣٣)، كفاية النسيه (٣٨٤).

(٩) في نسخة (د) "موطنها".

(١٠) قال الماوردي: الذي يمكن لحوقه بها وهو ممكن في الحرية، ويمنع في الأمة، لأن ولد الحرية

لاحق به إلى أربع سنين من العلة وولد الأمة لا يلحق بعد ستة أشهر من الاستبراء، إلا عسى

ز/ ٨٤ فصل

أقل الحمل ستة أشهر، ومعنى ذلك: أن الولد لا يعيش إذا وضعته لدون ستة أشهر.

وهو جماع، والأصل فيه^(٣): قوله تعالى: ﴿وَحَمْلُهُ وَفِصْلُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾^(٤)، والمراد بذلك: أكثر الرضاع وأقل الحمل، وأكثر الرضاع: ستان، لأنه لا يحتمل غير ذلك^(٥).

وقد روي إن امرأة ولدت لستة أشهر، فمهم عثمان رضي الله عنه برجمها،

= قرئ أبي العباس بن سريج في التسمية بينهما وبين الحرة.

انظر: الحاوي الكبير (٤/١٤٠٤).

(١) قال ابن الرزمة: إن اشتركا الشان في وطء أمة أي لها أو لغيرها بشبهة لرمهما هي كل واحد منهما الاستبراء، لأن الاستبراء لهما فلا يتداعلان كالعذرى.

انظر: كفاية النية شرح للفتية (١٣٨).

(٢) انظر: شرح مختصر المري (٨/١٥١)، كفاية النية (١٣٨)، البيان (١١/١٣٣).

(٣) انظر: شرح مختصر المري (٨/١٥١)، البيان (١١/١١)، الحاوي الكبير (٤/٢٣٥).
المذهب (٢/١٤٢).

(٤) سورة الأسحاف، الآية (١٥).

(٥) قال الماوردي: إما أن تكون جامعة لأفلهما، أو لأكثرهما، أو لأقل الحمل، أو أقل الرضاع، أو لأقل الحمل وأكثر الرضاع، فلم يجر أن تكون جامعة لأفلهما، لأن أقل الرضاع غير محدد، ولم يجر أن تكون جامعة لأكثرهما لزيادة على هذه اللغة، ولم يجر أن تكون جامعة لأكثر الحمل وأقل الرضاع، لأن الله عز وجل، فلم يبق إلا أنها جامعة لأقل الحمل وأكثر الرضاع، ثم ثبت أكثر الرضاع حولين لقوله تعالى: ﴿حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾، فَيَسَّرَ أَنْ يُقَرَّرَ بِصَاحَةِ، سورة البقرة الآية (٢٣٣).

انظر: الحاوي الكبير (٤/٢٣٦).

فقال له ابراهيم بن عباس : لو خاصمتكم إلى كتاب الله ^(١) لخصمتكم ^(٢) ، قال الله تعالى : ﴿ وَحَمَلُهُ وَفِصْلُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا ^(٣) 》 .

وقال تعالى . ﴿ وَأَوَّلِدْتَ تِرْزُوقًا أُولَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ تَامَيْنِ ^(٤) 》 ، فاستحسن ^(٥) الناس استخراجه ^(٦) .

وذكر القتيبي ^(٨) ، أن عبد الملك بن مروان ^(٩) حملته أمه ستة أشهر ^(١٠) .

(١) في نسخة (د) زيادة "تعالى" .

(٢) في نسخة (د) سقط "لخصمتكم" .

(٣) سورة الأحقاف ، الآية (١٥) .

(٤) سورة البقرة الآية (٢٣٣) .

(٥) أخرجه البيهقي في النسب الكوري "باب ما جاء في أقل الحمل" (١٤٢/٧) ، وأخرجه عبد الرزاق في المصنف "باب التي تضع لسته أشهر" (٣٤٩/٧-٣٥٢) ، وأخرجه سعيد بن منصور في سننه "باب المرأة تلد لسته أشهر" (٦٦/٢-٦٧) .

(٦) في نسخة (د) "استحسن" .

(٧) انظر : شرح مختصر لمربي (٨/١٥١ب) ، البيان (١٢/١١) ، سخاوي الكبير (٢٣٦/١٤) .

(٨) عبد الله بن مسلم بن قتيبة الديوري هو أبو محمد ، من المصنفين الكثيرين ولد بهناد سنة ٢١٣ هـ وسكن الكوفة ، ثم ولي قضاء الديور مدة نسب إليها ، وتوفي بهناد سنة ٢٧٦ هـ له "تأويل مختلف الحديث" ، و "أدب الكاتب" ، و "المعارف" ، و "عيون الأخبار" ، و "الشعر والشعراء" وغيرها .

انظر مرآة الجنان (١٩١/٢) ، البداية والنهاية (٤٨/١١) ، المحجم الزاهر (٧٥/٣) ، شذرات الذهب (١٦٩/٢) .

(٩) كما في السجستان (عبد الملك بن مروان) والذي وقفنا عليه في كتاب (المعارف) هو عبد الله بن مروان بن محمد بن مروان بن الحكم ، جده أبو وهب وعده بهناد ، وأخوه أبو جعفر ، مات بهناد ، وله عقب .

انظر : المعارف ص ٣٧٣ ، ٥٩٥ .

(١٠) انظر : المعارف ص ٥٩٥ .

فأما أكثر الحمل فهو^(١) أربع^(٢) سنين، وهو أصح الروايات عن مالك^(٣)، وأصح الروايتين عن أحمد^(٤).

وقال الثوري وأبو حيفة^(٥): ستان. وروي ذلك عن أحمد^(٦).

وروت جميلة بنت سعد^(٧) عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: "لا يكون الحمل^(٨) أكثر من سنتين يقدر فرجة مغفل"^(٩)،^(١٠).

وحكي عن الزهري^(١١) أنه قال: سبع سنين.

وقال أبو عبيد^(١٢)،^(١٣) لا حد لأكثره.

(١) في نسخة (د) سقط "فهو".

(٢) في نسخة (د) "فأربع".

(٣) روي عن مالك ثلاث روايات روي عنه أربع سنين، وروي عنه خمس سنين، وروي عنه سبع سنين.

انظر الكافي لآل عبد الله ص (٢٩٢)، وأيضاً القوانين الفقهية ص (٢٠٤).

(٤) أما الأحاديث فلهم روايتان: الأولى: وهي ظاهر النص، أن أكثر مدة الحمل أربع سنين، وثانية أكثر مدته ستان.

انظر: المعنى (٢٣٢/١١)، الإصناف ص (٢٠١)، المحرر في الفقه (١٠٤/٢).

(٥) انظر: النهاية (٣٦/٢)، النهاية (٨٣١/٤).

(٦) انظر: المعنى (٢٣٢/١١).

(٧) جميلة بنت سعد، كان ابن حرم. بمجولة. وقال الدارقطني هي أخت عبيد بن سعد.

انظر: ميزان الاعتدال (٩٠٥/٤)، سنن الدارقطني (٣٢٢/٣).

(٨) في نسخة (د) سقط "الحمل".

(٩) بركة مغفل: البرك ذلك الشيء. والمغفل: غرق المصروف أو الفطن فنه حيطانا بالمغفل، والمغفل آلة الغرل.

قوله: حركة مغفل فسرناها فروية الأخرى في الدارقطني يعني ما يزيد المرأة في الحمل على سنتين قدر ما يحول.

ظل هو الغرل.

انظر: للمصنف الوسيط (٦٥٨/٢)، النساخ (١٧٣/١٠).

(١٠) أخرجه البيهقي في المسند الكبير "باب ما جاء في أكثر الحمل" (٤٤٣/٧)، وأخرجه الدارقطني في

سننه "باب المهر" (٣٢٢/٣).

(١١) انظر: شرح مختصر لمربي (١٥٢/٨)، المحتوي الكبير (٢٣٦/١٤)، البيان (١٢/١١).

(١٢) في نسخة (د) "عبيدة".

(١٣) انظر: شرح مختصر لمربي (١٥٢/٨)، المحتوي الكبير (٢٣٦/١٤).

ودليلنا / الوجود في ذلك^(١)، وقد ذكر الفتحي في المعارف: أن هـرم بن حيان^(٢) حملته أمه أربع سنين^(٣).

وقال الشافعي: بقي محمد بن عجلان^(٤) في بطن أمه أربع سنين^(٥). وكذلك [مظور]^(٦) بن ريان^(٧) وضعت أمه لأربع سنين^(٨).

(١) انظر شرح مختصر المفرد (١/١٥٢)، يحتوي الكمر (١٤/٢٣٧)، البيهقي (١١/١٢).

(٢) هـرم بن حيان العبدي الأزدني من بني عبد قيس من كبار أسدك من التابعين، كان أمير بني عبد القيس في المرح وولي بعض الحروب في أيام عمر وعثمان بأرض فارس، يلقب عثمان بن أبي العاص إلى قلعة حمرة ففتحها سنة ٢٦هـ ومات في إحدى غزواته بعد سنة ٢٦هـ.

انظر طبقات أبي سعد (٧/٩٥)، أسد الغابة (٥/٥٧)، صفة الصفوة (٣/١٣٧) (٣) في نسخة (د) "سنان".

(٤) انظر: المعارف ص ٥٩٥.

(٥) أبو عبد الله محمد بن عجلان القرشي المدني، مولى فاطمة بنت الوليد بن عتبة بن مالك، أحد العلماء العجم، كان فقيهاً عابداً صدوقاً، روى عن أبيه وأبي بن مالك وهو عنه صالح بن كيسان والسعديان، وثقه أحمد والبيهقي وأبو حاتم وابن معين وابن حبان وأبو زرعة، وأخرج له مسلم في المنتبهات ولم ينتج به، ومات سنة (١٤٩ أو ١٤٨ هـ).

انظر: تهذيب التهذيب (٩/٣٤٦)، الجرح والتعديل (٨/٤٩)، تقريب التهذيب (٢/١٩٠).

(٦) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى "باب ما جاء في أكثر الحمل" (٧/٤٤٣)، و النافقني في سنن "باب المهر" (٢/١٩٠).

(٧) في نسخة (د) "مصور".

(٨) في نسخة (د) "ريان".

(٩) مظور بن ريان بن مسيار المرزبي، شاعر مختصر من الصحابة، كان سيد قومه، وتزوج امرأة أبيه مديكة بنت جرجة المريضة، كان ذلك في خلافة عمر، وأراد عمر قتله، فحلف بأنه ما علم أن الله حرم ذلك ففرق بينهما وتوفي نحو ٢٥هـ.

انظر الإصابة (٣/٤٦٢).

(١٠) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى "باب ما جاء في أكثر الحمل" (٧/٤٤٣)، و النافقني في سنن "باب المهر" (٣/٣٢٢).

وكتبت محمد بن عبد الله بن الحسن^(١) بن علي^(٢)، وكتبت إبراهيم بن [محيي]^(٣)
العقيلي^(٤) (٥).

وهذا إذا وجد في الأعيان، كان في العامة أكثر، فوجب الحكم به.
فإن قيل: فقد روى عاد بن العوام^(٦) قال: ولدت امرأة عبدنا لحسن سين^(٧).
وقال الرهري: وجد حمل سبع سنين.
قلنا: عبد إمام يثبت^(٨) مثله بكثرة^(٩) وتكرره، ولا يثبت بقول^(١٠) امرأة واحدة^(١١).
وما روى عن عائشة رضي الله عنها فلا يثبت، وجبلة بنت سعد بمجهرلة^(١٢).

* * *

- (١) في نسخة (ط) "حسن"، و ما أتت من نسخة (د) هو الصحيح .
(٢) محمد بن عبد الله بن الحسن البصري القرضي، أبو الحسن، المعروف بابن الليان، هام وقته في المرتاض
و لزاريث، حدث بـ "مس أبي دود" وسميها منه أبو الطيب الضري، قال الخطيب البغدادي: انتهى إليه
علم المرتاض ولم يكن في وقته أعلم منه بذلك، صف كتاباً كثيرة، قال الشواربي: ليس لأحد مثنها، من
تصانيفه: "الإيمار" وظهره، توفي رحمه الله سنة (٤٠٢هـ) ببغداد.
انظر: سير أعلام النبلاء، (١٧/٢٦٧)، تاريخ بغداد (٥/٤٧٢)، شذرات الذهب (٣/١٦٤).
(٣) في نسخة (ط) [محيي]، و ما أتت من نسخة (د) هو نصحيح
(٤) في نسخة (د) سقط "العقيلي".
(٥) إبراهيم بن يحيى لم ألقه على ترجمته .
(٦) عاد بن العوام بن عمر بن عبد الله الكلبي الواسطي أبو سهل. ولد سنة ١١٨هـ من رجال الحديث، ثقة
أقام ببغداد، وكان من تلامذة الرجال. توفي سنة ١٨٥هـ.
انظر: تهذيب التهذيب (٥/٩٩)، تذكرة الحفاظ (١/٢٤١).
(٧) انظر: الإشراف (١/٢٥٤).
(٨) في نسخة (د) "إمام يثبت".
(٩) في نسخة (د) "كثرت".
(١٠) في نسخة (د) "قول".

- (١١) انظر: شرح مختصر ترمذي (٨/١٥٢ب)، الخواص الكبير (١٤/٢٣٧)، البيان (١١/١٣).
(١٢) انظر: شرح مختصر ترمذي (٨/١٥٢ب)، الخواص الكبير (١٤/٢٣٧)، البيان (١١/١٣).

الفهارس العامة

الفهرس :

- ١- فهرس الآيات القرآنية.
- ٢- فهرس الأحاديث النبوية.
- ٣- فهرس الآثار.
- ٤- فهرس الكتب الواردة في المخطوط.
- ٥- فهرس الأبيات.
- ٦- فهرس الأماكن والبلدان.
- ٧- فهرس القبائل والأمم.
- ٨- فهرس المصطلحات والألفاظ الغريبة.
- ٩- فهرس الأعلام المترجم لهم.
- ١٠- فهرس المصادر والمراجع.

فهرس الآيات القرآنية

| الآية | رقمها | الصفحة |
|--|-------|---------------------------|
| سورة البقرة | | |
| ﴿ سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَهُمْ عَن قِبَلِهِمْ ﴾ | ١٤٢ | ٣٤٠ |
| ﴿ قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ ﴾ | ١٤٤ | ٢٠٦ |
| ﴿ يَسْتَنْوِيكَ عِزُّ الْأَوَّلَةِ قُلْ هِيَ مَوْجِبَتُ النَّاسِ وَالْحَقُّ ﴾ | ١٨٩ | ١٣٦-١٣٤ |
| ﴿ وَاتَّبِعُوا الْحَقَّ وَاتَّبِعُوا اللَّهَ ﴾ | ١٩٦ | ٢٦٢ |
| ﴿ أَخْلَجْ أَشْهُرَ مَعْلُومَتٍ ﴾ | ١٩٧ | ١٣٦ |
| ﴿ وَلَمَّا طَلَقْتُ بَرْنَصَ بِأَمْسِيهِ ثَلَاثَةَ قُرُوفٍ ﴾ | ٢٢٨ | ١٧٩، ١٩١، ١٨٧ ٢٦٢، ١٩٠ |
| ﴿ وَلَا تَحِجِلْ مَنْ أُنْ يَكْتُمُ مَا حَقَّ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِمْ ﴾ | ٢٢٨ | ١٥٦، ١٠٤ |
| ﴿ وَتَعُولُكُنْ أَحَقُّ بِرِذْهِنَ ﴾ | ٢٢٨ | ١٧٣ |
| ﴿ حَتَّى تَرْكَبَ رَوْحًا غَمْرَةً ﴾ | ٢٣٠ | ٣٠١ |
| ﴿ وَلَا تَسْكُوهُنَّ حِيزَارًا لِّتَعْتَدُوا ﴾ | ٢٣١ | ٢٠١ |
| ﴿ وَالْوَلَدَاتُ يُرْضَعْنَ أَوْلَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِنَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْمِ الرِّضَاعَةَ ﴾ | ٢٣٣ | ٣٩١، ٣٩٠ |
| ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَرْوَاحًا ﴾ | ٢٣٤ | ٢٠٤، ١٢٨ ٣١٤، ٣٠٨ |
| ﴿ وَلَا تَعْرِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ ﴾ | ٢٣٥ | ٣٠٢، ١٦٩ |

| الآية | رقمها | الصفحة |
|--|-------|------------|
| ﴿ وَإِنْ طَلَقْتُمْوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيصَةً فَيُصِفْ مَا فَرَضْتُمْ ﴾ | ٢٣٧ | ١٧٩ |
| ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعًا إِلَى الْوَلَدِ ﴾ | ٢٤٠ | ٣٠٥ |
| سورة النساء | | |
| ﴿ وَءَاتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً ﴾ | ٤ | ١٨٤ |
| ﴿ وَءَاتِيَتْهُ إِحْدَاهُنَّ فِطْرًا ﴾ | ٢٠ | ١٧٩ |
| ﴿ فَإِنْ أَنْتَبَ بِفَحِشَةٍ قَعْلَةٍ يُصَفْ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ ﴾ | ٢٥ | ٢٢٧ |
| سورة الرعد | | |
| ﴿ اللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَحْمِلُ كُلُّ أُنْثَىٰ وَمَا تَغِيصُ الْأَرْحَامُ ﴾ | ٨ | ١٤٥ |
| سورة المؤمنون | | |
| ﴿ ثُمَّ خَلَقْنَا نُطْقًا عَاقَةً ﴾ | ١٤ | ١١١ |
| سورة النور | | |
| ﴿ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ مَسْكُونَةٍ فِيهَا مَتَعٌ لَكُمْ ﴾ | ٢٩ | ٢٥٠ |
| سورة الأحزاب | | |
| ﴿ إِذَا تَكَتَّمَتِ الْمُؤْمِنَاتُ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا ﴾ | ٤٩ | ١٧٩ ٣٠٤ |

| الآية | رقمها | الصفحة |
|--|-------|---|
| ﴿رَبِّاْ أَحْلَلْنَا لَكَ أَرْوَاحَكَ﴾ | ٥٠ | ٢٠٦ |
| ﴿لَا يَحِلُّ لَكَ الْيَسَاءُ مِنْ بَعْدُ﴾ | ٥٢ | ٢٠٦ |
| سورة الأحقاف | | |
| ﴿وَحَمَلُهُ وَفَصْلُهُ نَتْنُونَ شَبْرًا﴾ | ١٥ | ٣٩١ ٣٩٠ |
| سورة الطلاق | | |
| ﴿يَتَأَيُّبُ النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقَ الْيَسَاءَ طَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ | ١ | ٢١٩، ٢٢٠ ٢٢٢، ٢٢٣ ٢٢٦، ٢٢٧ |
| ﴿وَالَّتِي يَسِّنْ مِنَ الْمَجْهُضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَضَتْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةٌ أَشْهُرٌ﴾ | ٤ | ١٢٠، ١٢١ ١٤٠، ١٤١ |
| ﴿وَأُولَتْ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ | ٤ | ١٢٧، ١٢٨ ١٥٤، ١٥٥ ٢٠٨، ٢٠٩ ٢١١، ٢١٢ ٢٦٠ |
| ﴿وَأَنْ كُنْ أُولَتْ حَمْلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ | ٦ | ٢٢١، ٢٢٢ ٢١٣، ٢١٤ |
| سورة القيامة | | |
| ﴿أَلَمْ يَكُنْ لَكَ نُطْفَةٌ مِنْ مِيٍّ يَمْنَى﴾ | ٢٧ | ١١١ |

فهرس الأحاديث النبوية

| الصفحة | الحديث |
|--------|--|
| ٩١ | أشهر الحج شوال ودو القعدة وعشرة من ذي الحجة |
| ١٣٦ | أفرص أمي زيد بن ثابت |
| ٣٦٨ | ألا لا توطأ حمل حتى تصنع، ولا حائل حتى تمحيض |
| ٢٣١ | مرأة المفقود امرأته حتى يأتيها يقين موته أو طلاقه |
| ٢٤٦ | امكني في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله |
| ٢٠٨ | إن امرأة من أسلم يقال لها سبيعة، كانت تحت زوجها توفي عنها، وهي حبلى فخطبها أبو السائب... |
| ٢٧٢ | إن أهل المدينة ما كانوا يكررون، وإنما يدلون ذلك |
| ٢٦٩ | إن لعامدية لما جاءت إلى النبي ﷺ فقالت: إني زيت، وإني حامل، قال: مضى حتى تضعي، ثم عودي... الخ |
| ٣٩٠ | إن النبي ﷺ أدن لأم سامة في إحداها أن تكحل بالصر... الخ |
| ٢٢٧ | إن النبي ﷺ نقل فاصمة بنت قيس من بيتها، لأنها كانت تبتلوا على أمائها |
| ٣٨٨ | إن النبي ﷺ هي التي توفي عنها زوجها أن تكحل أو تحتضب |
| ١١١ | أن الولد يكون قطعة أربعين يوما ثم يصير... الخ |
| ٣١٩ | إن هذه الأقدام بعضها من بعض |
| ٢٩٠ | إنه يشب الوجه فلا تجمع به إلا بالليل، وترعيه بالنهار... الخ |
| ٢٧٩ | بل حدي يهلك فهلك أن تصدقي أو تعلمي خيرا معروفا |
| ٢٧٨ | نحدث عبد إحدنا ما بهذا لكن... الخ |

| الصفحة | الحديث |
|--------------------|--|
| ٢٨١ | تسلي ثلثا |
| ٢٨٨ | جاءت امرأة إلى النبي ﷺ فقالت: يا رسول الله إن ابني توفي وزوجها وقد مرضت عيها فأكلها... الخ |
| ١٣٦ | صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته... الخ |
| ٩٤ | طلاق الأمة تطلقتان وعدلها حيضتان |
| ٢٠٩ | كذب أبو السبايل حللت فأكحى من شئت |
| ٢٩١ | لا تختصي بالطيب ولا بالحاء فإنه محضاب |
| ٣٧٠ | لا تسق ماءك زرع غورك |
| ٢٩٣-٢٩٢ | لا تنس المتوفى عنها زوجها المعصر ولا المشق الخ |
| ٣٧٤ | لا توطأ حائل حتى تستبرأ |
| ٣٥٩، ٣٥٧، ٣٧٣، ٣٦٨ | لا توطأ حامل حتى تصع ولا حائل حتى تحيض حيضة |
| ٢٩٩، ٢٨٠ | لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت... الخ |
| ٣٦٠ | لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر يوماً إلا مع ذي محرم |
| ٩٥ | مر ابك فليراجعها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر... الخ |
| ٢٠٧ | من صام وأتيه بهست من شوال... |
| ٢٦٩ | وأعد يا أييس عني امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها |

فهرس الآثار

| الصفحة | الأثر |
|--------|---|
| | ابن قتيبة |
| ٣٩٣ | إن هرم بن حيان حملته أمه أربع سنين |
| ٣٩١ | وإن عبد الملك بن مروان حملته أمه ستة أشهر |
| | أبو هريرة |
| ٢٠٧ | أن ابن عمر وأبا هريرة احتلما في عدة المتوفى عنها زوجها إذا كانت حاملا فقال ابن عمر أقصى الأجلين |
| ٣٠٧ | وقال أبو هريرة: إن عدة الحامل بوضع الحمل... الخ |
| | أنس بن مالك |
| ١٤٧ | مثل أنس عن الحامل أتت الصلاة إذا رأت الدم، فقال: نعم |
| | عائشة بنت أبي بكر |
| ١٤٧ | إذا رأت المرأة الدم على الحمل اجتنبت الصلاة |
| ٣٥٤ | أم الولد إذا مات عنها سيدها أو أعتقها فإنما تعتد بحصة |
| ١١٤ | كما بعد الصبرة والكدره أيام الحيض حبضا |
| ٣٩٢ | لا يكون الحمل أكثر من سنتين بقدر حركة مغزل |
| | عبد الله بن عباس |
| ١٨٦ | إن أول عدتها من وقت عمنها بطلاقه أو موته... الخ |
| | أن تبلوا على أمل زوجها |
| ٢٠٨ | إن المتوفى عنها زوجها إذا كانت حاملا لا تعتد بأقصى الأجلين |
| ٢٣٠ | ليس للحامل المتوفى عنها زوجها نفقة حسبها الميراث |

| الصفحة | الأثر |
|----------------------------------|--|
| ٣٠٥ | المتاع مسسوح مائة الثوايٲ والحول مسسوح بأربعة أشهر وعشر |
| عبد الله بن عمر بن الخطاب | |
| ١٨٦ | إن أول عدتها من وقت علمها بطلاقه أو موته... الخ |
| ٣٥٤ | أنه قال في أم الولد يتوفى عنها سيدها أنها تعتد بحيضة |
| ٣٧٩ | وقع في سهمي من سي جلاء جارية... الخ |
| عبد الله بن مسعود | |
| ٢١٩ | إن البائس لا نفقة لها إذا كانت حاملا، ولها السكى |
| ٢٢٦ | المباحشة : الرنا |
| عثمان بن عفان | |
| ٣٩٠ | إن رجلا تزوج امرأة في عهد عثمان - رضي الله عنه - فولدت بعد سنة أشهر، فرافعها إليه، فهم عثمان برجمها... الخ |
| ١٣١ | ما تريان في امرأة حيان... الخ |
| علي بن أبي طالب | |
| ١٨٧ | أن أول عدتها من وقت علمها بطلاقه أو موته... الخ |
| ٢٠٨ | إن امتوى عنها زوجها إذا كانت حاملا لا يعتبر بأقصى الأجلين |
| ٣٢٩ | إنما - أي : امرأة المفقود - لا تزوج |
| ٣٢٩ | هذه امرأة ابتليت فتنصير |
| عمر بن الخطاب | |
| ٣٣٠ | إن امرأة أتت عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقالت: إن زوجي خرج إلى مسجد أهله وفقد، فأمرها أن تبرص أربع سنين |
| ٢٩٦ | أن تليس معصمرا إلا العصب |
| ١٤٦ | إن رجلين تداعيا ولدا، وتلارعا فيه إلى عمر رضي الله عنه، فاستدعى القلة... الخ |

| الصفحة | الأثر |
|--------|--|
| ١٩١ | يطلق العبد تطليقتين، وتعد الأمة بقرائين |
| | عمر بن عبد العزيز |
| ١٨٧ | إن أول عقدنا من وقت ينسب ذلك بنية... الخ |

فهرس الكتب الواردة في المخطوط

| الصفحة | اسم الكتاب |
|--|------------|
| ٢٩٧ ، ٢٦٦ ، ٢٥٦ ، ٢٥٩ ، ٢٩٦ ، ٣١٨ ، ٣٤٠ ، ٣٥٢ ، ٣٨٧ | الأم |
| ٢٦٣ ، ٢٦٧ ، ٢٩٦ | الإملاء |
| ٢٩٨ ، ٢٩١ ، ٣٨٧ | البويطي |
| ١١٩ ، ١٣١ ، ١٦٠ ، ١٧٥ ، ١٩٨ ، ٢٦٦ | التعليق |
| ٣٩٣ | المعارف |

فهرس الأبتات

| صدر البت | القاففة | القائل | الصفحة |
|-----------------------|---------|-----------------------|--------|
| كرهت العقر عقر بي شلن | الرباح | مالك بن الحارث الفدلي | ٩٠ |

فهرس الأماكن والبلاان

| الصفحة | المكان/ البلا |
|--------|---------------|
| ٢٧٨ | أأء |
| ٣٧٣ | أوطاس |
| ١٣٩ | أأمة |
| ٣٧٩ | أولاء |
| ٣٧١ | المأنة |
| ٢٧٣ | مكة |

فهرس القبائل والأمن

| الصفحة | القبيلة/ الأمة |
|--------|----------------|
| ٢٤٦ | بنو خلدرة |
| ٩٠ | بنو شليل |
| ١٤٦ | قريش |

فهرس المصطلحات والألفاظ الغربية

| المصطلح/ اللفظ | الصفحة |
|----------------|--------|
| (أ) | |
| آم | ٢٦١ |
| الاية | ٨٩ |
| الإبريسم | ٢٩٤ |
| الإثم | ٢٨٨ |
| الإحارة | ٢٢٥ |
| الإحدا | ١٨٩ |
| الاستمراء | ٩٧ |
| الاستشاء | ٢٣٦ |
| استخشف | ١٤٦ |
| الاستعداد | ٢٩١ |
| الاستيلاد | ١٤٤ |
| اشتبه | ١٧٤ |
| الإعارة | ٢٢٥ |
| الإفلاس | ٢٣٨ |
| الإقالة | ٣٧٤ |
| الأقراء | ٨٧ |
| الإقرار | ١٦٨ |

| المصطلح/ اللفظ | الصفحة |
|----------------|--------|
| الإيلاء | ١٥٩ |
| (ب) | |
| الباطل | ٣٠٢ |
| البرز | ٢٨٧ |
| بكرأ | ٢٢٤ |
| البيع | ٢٤٠ |
| (ت) | |
| التأويل | ٢٥٣ |
| التباعد | ١١٩ |
| نبوأ | ٢٦٥ |
| تجر | ٢٧٩ |
| تسبي | ٢٨١ |
| نصحيف | ٢٢٤ |
| التوتيا | ٢٨٩ |
| تمامة | ١٣٩ |
| (ث) | |
| الثقة | ٢٣٢ |
| (ج) | |
| جولاء | ٣٧٩ |
| الجهاز | ٢٢٩ |

| المصطلح/ اللفظ | | الصفحة |
|----------------|--|--------|
| (ح) | | |
| الحائل | | ٨٨ |
| الحج | | ٢٥٢ |
| الحجر | | ٢٣٧ |
| الحل | | ١٩٦ |
| الحشوة | | ١٣٠ |
| الحقيقة | | ٨٩ |
| حش | | ٢٥٠ |
| الحيص | | ٣٦٥ |
| (خ) | | |
| الحان | | ٢٢٩ |
| حوس | | ١٨٣ |
| الخصي | | ١٣٩ |
| الحضاب | | ٢٩٠ |
| الخلع | | ٢٠٢ |
| (د) | | |
| الدمام | | ٢٩٠ |
| الدهن | | ٢٨٧ |
| (ذ) | | |
| الذمة | | ٢٢١ |
| (ر) | | |
| رباع | | ٢٧٣ |

| المصطلح / اللفظ | الصفحة |
|-----------------|--------|
| الرجمة | ١٠٠ |
| الردة | ٣٨٢ |
| الرق | ١٣١ |
| الرهس | ١٦٦ |
| (ز) | |
| زان | ١٨٨ |
| الزينة | ١٧٠ |
| (س) | |
| السرقه | ١٩٠ |
| السقط | ١١٠ |
| السنة | ٢٦٦ |
| (ش) | |
| الشبهة | ١٢٨ |
| الشدي | ٨٩ |
| الشترج | ٢٨٧ |
| (ص) | |
| الصبر | ٢٨٩ |
| الصدائق | ١٨٤ |
| الصدقة | ٢٥١ |
| صدا | ٢٢٣ |
| الصمرة | ١١٤ |
| الصلب | ١٣٢ |

| المصطلح / اللفظ | الصفحة |
|----------------------|--------|
| (ط) | |
| طبعة | ١٧٤ |
| الطبق | ١١٥ |
| طرت | ١٧١ |
| طمت المرأة في الحيضة | ٩٨ |
| الطلاق | ١٩٢ |
| (ظ) | |
| الظهار | ١٥٩ |
| (ع) | |
| العادة | ١٠٦ |
| العدد | ٨٧ |
| العرف | ٢٢٩ |
| العصيف | ٢٦٩ |
| العصب | ٢٩٦ |
| العقبة | ١١١ |
| العمره | ٢٥٤ |
| (غ) | |
| الغالية | ٢٩٣ |
| الغرة | ١٤٢ |
| الغرماء | ٢٤٧ |
| عرلة | ٢٩٥ |
| (ف) | |

| المصطلح / اللفظ | الصفحة |
|-----------------|--------|
| المراش | ١٥٨ |
| مرطت | ٢٦٢ |
| فرايلت | ٢٥٢ |
| المسق | ١٤٩ |
| (ق) | |
| القافة | ١٤٦ |
| القذف | ٣٣٢ |
| قصد | ١٨٨ |
| القوايل | ١٤٣ |
| القياس | ٢٨٤ |
| (ك) | |
| لكتاب | ٨٧ |
| الكذرة | ١١٤ |
| كمبر الحصى | ١٣١ |
| الكفارة | ١٤٢ |
| (ل) | |
| اللبا | ٣٤٣ |
| اللعال | ١٣٢ |
| اللمق | ١١٤ |
| (م) | |
| الميتدأة | ١٢٦ |
| المجار | ٩٠ |

| الصفحة | المصطلح/اللفظ |
|--------|---------------|
| ١٣٠ | محبوب الذكر |
| ٣٨٤ | المحوس |
| ٢٣٣ | المراهق |
| ١٤٨ | المرتابة |
| ١٣٢ | المساحقة |
| ١١٦ | المستحاضة |
| ١١٢ | لمصعة |
| ٢٩٢ | المعصر |
| ٣٦٢ | المكاتب |
| ١٢٨ | المحقق |
| ٢٦٦ | سعة |
| ٢١١ | الميراث |
| (ن) | |
| ١٧٠ | باشرة |
| ٢٩٥ | نسم |
| ١١١ | الطعمة |
| ١٧٥ | النفاس |
| ٢٧٤ | النفقات |
| ١٥٧ | النكل |
| (و) | |
| ٢٦٨ | أودعية |

| المصطلح / اللفظ | الصفحة |
|-----------------|--------|
| الوصايا | ٣٢٠ |
| الوهم | ١٠٧ |
| (هـ) | |
| هبت لقارلها | ٩٠ |
| (ي) | |
| يشب الوجه | ٢٩٠ |

فهرس الأعلام المترجم لهم

| الصفحة | العلم |
|--------|---|
| ٣٩٤ | إبراهيم بن يحيى العقيلي |
| ٣٧٦ | إبراهيم النخعي |
| ٩٢ | ابن أبي دلب - محمد بن عبد الرحمن بن المعيرة |
| ٩٤ | ابن أبي ليلى - محمد بن عبد الرحمن |
| ٩٦ | ابن أسلم - محمد بن أسلم المخرومي المدني |
| ٢٢١ | ابن أم مكتوم - عمرو بن قيس بن زائدة |
| ٩٧ | ابن سرج - أبو العباس أحمد بن سريج البعدي |
| ٩٤ | ابن شرملة - عبد الله بن شرملة |
| ٩٣ | ابن مسعود - عبد الله بن مسعود |
| ٢٩٢ | ابن المنذر - محمد بن إبراهيم أبو بكر النيسابوري |
| ١١٦ | أبو إسحاق المروزي - إبراهيم بن أحمد بن إسحاق |
| ٢١٠ | أبو إسماعيل - حماد بن أبي سليمان الكوفي |
| ١٣٢ | أبو بكر الصيرفي - محمد بن عبد الله البعدي |
| ٩٢ | أبو ثور - إبراهيم بن خالد بن أبي اليمان |
| ١٠٨ | أبو حامد الإسفرائيني - أحمد بن محمد بن أحمد بن أبي طاهر |
| ٩٣ | أبو حنيفة - النعمان بن ثابت |
| ١٠٦ | أبو سعيد الأصبغري - سعيد بن الحسن بن أحمد بن يزيد |
| ٢٠٧ | أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري |

| الصفحة | العلم |
|--------|--|
| ٢٠٩ | أبو السبايل بن يعلك بن الحجاج بن الحارث |
| ٩٧ | أبو العباس : أحمد بن عمر بن سريج |
| ١٠١ | أبو عبيد = القاسم بن سلام الهروي |
| ٢٦٠ | أبو علي بن أبي هريرة = الحسن بن الحسين |
| ١٤٩ | أبو علي بن حماد = الحسين بن صالح |
| ١٢٦ | أبو علي الطبري = الحسن بن القاسم |
| ١٣٥ | أبو محمد عبد الرحمن ابن بنت الشافعي = أحمد بن محمد بن عبد الله بن محمد |
| ٩٣ | أبو موسى الأشعري = عبد الله بن قيس |
| ٢٠٧ | أبو هريرة = عبد الرحمن بن صخر الدوسي |
| ٩٠ | أبو الهيثم الرازي |
| ١٠٥ | أبو يوسف = يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري |
| ٩٣ | أحمد بن حنبل الشيباني |
| ٣١٩ | أسامة بن زيد بن حارثة |
| ٢٣٠ | إسحاق بن راهويه |
| ٢٨١ | أسماء بنت عميس بن معد الحشمية |
| ٢٤٥ | أم سلمة = هند بنت أبي أمية (أم المؤمنين) |
| ٢٩٣ | أم عطية : نسيبة بنت كعب |
| ٢٦٩ | أبيس بن الضحاك الأسلمي |
| ١٤٧ | أس بن مالك بن النضر الأنصاري |
| ٩٤ | الأوزاعي = أبو عمرو عبد الرحمن بن عمرو بن محمد |
| ٣٧٦ | البيهقي = أبو عمر وعثمان |

| الصفحة | العلم |
|--------|---|
| ١١٩ | السلمي - أبو نصر محمد بن وهبة الله بن ثابت |
| ٩٨ | النويطي - أبو يعقوب يوسف بن يحيى |
| ٩٤ | الثوري - أبو عبد الله سفيان بن سعيد بن مسروق |
| ٢١١ | جابر بن عبد الله بن حرام الأنصاري الحارثي |
| ٢٨١ | جعفر بن أبي طالب بن عبد المطلب |
| ٢٩٢ | جميلة بنت سعد |
| ١٢١ | حيان بن مقعد بن عمرو الأنصاري |
| ١٨٧ | الحسن بن يسار الأنصاري |
| ١٤٩ | الحسن بن صالح البغدادي |
| ٢١٠ | حماد بن أبي سليمان |
| ١٠٦ | الداركي - أبو العاسم عبد العزيز بن عبد الله بن محمد |
| ١٨٧ | داود بن عيسى بن خلف الظاهري |
| ١١٨ | الربيع سليمان المرادي |
| ٩٢ | ربيعة - أبو عثمان ربيعة بن أبي عبد الرحمن |
| ٣٧٠ | الرشيد - أبو جعفر هارون بن محمد |
| ٩١ | الرهري - محمد بن عبد الله بن عبد الله بن شهاب |
| ٩١ | زيد بن ثابت الضحاك |
| ٣١٩ | زيد بن حارثة بن شراحيل الكلبي |
| ٢٠٨ | سيعة بنت الحارث الأسلمية |
| ١٨٧ | سعيد بن المسيب |
| ٣٥٥ | سليمان بن الأشعث المسحستاني |
| ٨٧ | الشافعي - أبو عبد الله محمد بن إدريس |

| العلم | الصفحة |
|--|--------|
| الشعبي = عامر بن شراحيل | ١٨٧ |
| ظاهر بن عبد الله بن ظاهر (أبو الطيب الطبري) | ١١٨ |
| عائشة بنت أبي بكر الصديق | ٩١ |
| علاء بن العوام بن عمر بن عبد الله الكلبي الواسطي أبو سهل | ٣٩٤ |
| عبد الله بن عباس | ١٨٦ |
| عبد الله بن الزبير بن العوام القرشي | ١٨٦ |
| عبد الله بن عمر بن الخطاب | ٩١ |
| عبد الله بن عمرو بن العاص | ٣٥٥ |
| عبد الله بن مسعود الهذلي | ٩٣ |
| عبد الله بن الحسن العمري | ٩٤ |
| عبد الملك بن مروان | ٣٩١ |
| عثمان بن عفان | ١٢١ |
| عطاء بن أبي رباح | ١٨٦ |
| عكرمة بن عبد الله (مولى ابن عباس) | ١٥٣ |
| علي بن أبي طالب | ٩٣ |
| عمر بن الخطاب | ٩٣ |
| عمر بن عبد العزيز | ١٨٧ |
| فاطمة بنت قيس الفهرية | ٢٢٠ |
| فريعة بنت مالك بن سنان الأصبارية | ٢٤٦ |
| الفتي = | ٣٩١ |
| الليث بن سعد | ٢١٩ |
| المازني = أبو الحسن محمد بن علي بن سهل | ٢٨٩ |

| الصفحة | العلم |
|--------|---|
| ٩٢ | مالك بن أنس |
| ٩٠ | مالك بن الحارث المزلي |
| ٣١٨ | محرز المدلجي |
| ١٠٥ | محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني أبو عبد الله |
| ٣٩٤ | محمد بن عبد الله بن الحسن البصري |
| ٣٩٣ | محمد بن عجلان القرشي أبو عبد الله |
| ١١٨ | ندري = إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل بن عمر |
| ٩٦ | مظاهر بن أسلم |
| ٣٩٣ | منطور بن زياد بن صيار الغزاري |
| ٣٥٤ | دافع للدلي (مولى ابن عمر) |
| ٣٩٣ | هرم بن حيان العمري الأردني |
| ٢٤٥ | هند بنت أبي أمية |

فهرس المصاندر والمراجعم

١- الإمامم شرح المنهاج :

للإمامم علي بن عبد الكافي السبكي، المتوفى سنة ٧٥٦هـ، وولده تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي، المتوفى سنة ٧٧١هـ
الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٢- الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان :

ترتيب الأمرم علاء الدين علي بن بليان العارسي، المتوفى سنة ٧٣٩هـ.
قدم له وضبط نصه: كمال بوصف الخوت.
الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.

٣- أخبار القضاة :

محمد بن خلف بن حبان المعروف بوكيع.
الناشر : عالم الكتب.

٤- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السيل :

محمد ناصر الدين الألباني.

إشراف محمد زهير الشاوبش.

الناشر : المكتب الإسلامي.

الطبعة الأولى سنة ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٥- الاستيعاب في معرفة الأصحاب :

لابن عبد البر القرطبي.

الناشر : دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

((مطبوع مع الإصابة)).

٦- أسد الغابة في معرفة الصحابة :

لعمر الدين أبي الحسن علي بن محمد المعروف بابن الأثير الجعفي، المتوفى

سنة ٦٣٠هـ.

المكتبة الإسلامية.

٧- الأشباه والنظائر في قواعد وفروع الشافعية :

للإمام جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، المتوفى سنة ٩١١هـ.

الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

الناشر : دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٨- الإشراف على مذاهب العلماء :

لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر، البغدادية، المتوفى سنة ٣١٨هـ.

تحقيق: د/ أبو حماد صفيح أحمد حنيف.

الناشر: دار طيبة الرياض.

الطبعة الأولى.

٩- الإصابة في تمييز الصحابة :

لنحافظ أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، المتوفى سنة ٨٥٢هـ.

الطبعة الأولى ، مطبعة السعادة بالقاهرة.

١٠- إعانة الطالبين في حل ألفاظ فتح المعين :

للعلامة أبي بكر المشهور بالسيد البكري ابن السيد محمد شطا الدمياطي.

الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

١١- الأعلام :

نخير الدين الزركلي.

الناشر : دار العلم للملايين، بيروت، لبنان.

الطبعة الثالثة.

١٢- أعلام الساء في عالمي العرب والإسلام .

للدأستاذ عمر رضا كحالة.

الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

١٣- الإقاع :

للإمام أبي النعا شرف الدين موسى النجاوي، للقدسني، المتوفى سنة ٩٦٨هـ.

تصحيح وتعليق: عبد النظيف محمد موسى السبكي.

الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

١٤- الإقاع في الفقه الشافعي :

للإمام أبي الحسن علي بن محمد الماوردي، المتوفى سنة ٤٥٠هـ.

حققه وعلق عليه: حصر محمد حنضر.

١٥- الإقاع لطالب الانفاغ :

لشرف الدين موسى بن أحمد بن موسى بن سالم أبو النعا النجاوي

القدسني.

تحقيق : د/ عبد الله بن عبد النحسن التركي.

الناشر: دار المحرة.

الطبعة الأولى ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م.

١٦- الإكمال في رفع الارياب عن المؤلف والمختلف في الأسماء والنكى

والأنساب:

للأمر الحافظ ابن ماكولا، المتوفى سنة ٤٧٥هـ.

تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المحلمي.

الناشر: محمد أمين جميع، بيروت، لبنان.

١٧- الأم :

للإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، المتوفى سنة ٢٠٤هـ.

الناشر: دار المعرفة، بيروت، لبنان.

الطبعة الثانية ١٣٩٣هـ = ١٩٧٣م.

١٨- الأنساب :

للإمام أبي سعيد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي، السمعاني،

المتوفى سنة ٥٦٢هـ.

الناشر: دار الجنان.

الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.

١٩- الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف :

للإمام أبي الحسن علي بن سليمان المرادوي، المتوفى سنة ٨٨٥هـ.

صححه وحققه: محمد حامد العقبي، وأعاد طبعته.

الناشر: دار إحياء التراث العربي بيروت، لبنان.

الطبعة الأولى ١٣٧٧هـ = ١٩٥٧م.

٢٠- أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء :

للإمام فاسم القنوي، المتوفى سنة ٩٧٨هـ.

تحقيق: دار أحمد بن عبد الرزاق الكبيسي.

الناشر: دار الوفاء للنشر والتوزيع، جدة.

الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.

٢١- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع :

للإمام علاء الدين بن أبي بكر بن مسعود الكاساني الحنفي، المتوفى سنة ٥٨٧هـ.

الناشر: دار المعرفة، بيروت، لبنان.

الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

٢٢- بداية المجتهد ونهاية المقتصد :

للإمام أبي الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن رشد القرطبي، الأندلسي،

الشهير بابن رشد الحفيد، المتوفى سنة ٥٩٥هـ.

الناشر: مكتبة ابن تيمية، القاهرة.

الطبعة الأولى ١٤١٥هـ.

٢٣- البداية والنهاية :

للحافظ إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي، المتوفى سنة ٧٧٤هـ.

الناشر: دار المكر، بيروت، لبنان.

الطبعة الثانية سنة ١٩٧٧م، + مكتبة المعارف، بيروت، لبنان.

الطبعة الثالثة.

٢٤- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والحاة :

لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي.

تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم.

الناشر: دار المكر، بيروت، لبنان.

الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٢٥- بلوغ الأماني من أسرار الفتح الرباني :

تأليف: أحمد عبد الرحمن البيا الشهير بالساعاتي.

((مطبوع مع الفتح الرباني)).

٢٦- بلوغ المرام من أدلة الأحكام :

للإمام أبي الفصل أحمد بن حجر العسقلاني، المتوفى سنة ٨٥٢هـ.

حقق أصوله وعلق عليه: رضوان محمد رضوان.

الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

٢٧- البناية في شرح الهداية :

للإمام أبي محمد محمود بن أحمد العيني.

تصحيح: المولوي محمد بن عمر الشهير بإبصار الإسلام الرفيعوري، قامت

بإخراجها وتصحيحها. دار الفكر العربي، بيروت، لبنان.

الطبعة الأولى عام ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

٢٨- البيان في مذهب الإمام الشافعي .

للإمام أبي الحسين يحيى بن أبي الخير سالم العمراني.

الناشر: دار المهاج للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٢٩- تاج العروس من جواهر القاموس الحنفي .

للإمام أبي الفيض محمد مرتضى الزبيدي.

الناشر: دار الفكر لطباعة والنشر والتوزيع.

٣٠- تاريخ الإسلام :

للإمام أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، المتوفى سنة ٧٤٨هـ.

مخطوط مصور بمركز البحث عن المتحف البريطاني.

٣١- تاريخ بغداد :

للحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب، البغدادي، المتوفى سنة ٤٦٣هـ.

المكتبة السلمية/ المدينة المنورة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٣٢- التاريخ الكبير :

للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، المتوفى سنة ٢٥٦هـ.

دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٣٣- تبين الحقائق شرح كثر الدقائق :

للإمام عثمان بن علي الريلعي الحنفي.

الناشر: دار المعرفة، بيروت، لبنان.

الطبعة الثانية .

٣٤- تحفة المقهاء :

للإمام علاء الدين السمرقندي، المتوفى سنة ٥٣٦هـ.

الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.

٣٥- تذكرة الحفاظ :

لأبي عبد الله شمس الدين محمد الذهبي، المتوفى سنة ٧٤٨هـ.

الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

الطبعة الثالثة

٣٦- ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك:

لنقاصي أبي الفصل عياض بن موسى بن عياض اليحصي البسني، المتوفى

سنة ٥٤٤هـ.

تحقيق: د/ أحمد بكر محمود.

مطبعة فؤاد بيسان، لبنان ١٣٨٧هـ.

٣٧- التعريفات :

للشريف علي بن محمد المرحاني، المتوفى سنة ٨٦٦هـ، ضبط وتصحيح

جماعة من العلماء.

الناشر: دار الكتب المصرية، بيروت، لبنان.

الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٣٨- التفریع :

للإمام أبي القاسم عيد الله الحسين بن الحسن بن الجلاب، المصري،
المتوفى سنة ٣٧٨هـ.

دراسة وتحقيق د/ حسين مائم الدمان.

الناشر: دار القرب الإسلامي.

الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.

٣٩- تفسير القرآن العظيم :

الإمام الجليل أبي العلاء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي، المتوفى سنة
٧٧٤هـ.

الناشر: دار المعرف.

٤٠- تقريب التهذيب :

لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني.

تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف.

الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

الطبعة الثانية .

٤١- تلخيص الخیر فی تفریع أحادیث الراعي الكبير :

للإمام أبي الفصّل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، المتوفى سنة
٨٥٢هـ.

عني بتصحيحه وتسيقه والتعليق عليه: السيد عبد الله هاشم اليماني المدني

بالمدينة عام ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.

٤٢- التلخيص على المستدرك :

للإمام أبي عبد الله شمس الدين الذهبي.

((مطوع مع المستدرك على الصحيحين للحاكم)).

٤٣- التنبيه في الفقه على مذهب الإمام الشافعي :

للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي، المتوفى سنة ٤٧٦هـ .
الطبعة الأخيرة سنة ١٣٣٧هـ.

مطبعة مصطفى البابي الحلبي - القاهرة.

٤٤- تهذيب الأسماء واللغات :

للإمام الحافظ أبي زكريا يحيى بن شرف السوي، المتوفى سنة ٩٧٦هـ .
إدارة الطباعة النهرية - دار الكتب العلمية.

٤٥- تهذيب التهذيب :

للإمام شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر عسقلاني، المتوفى سنة ٨٥٢هـ .
طُبعت بالأوفست في دار صادر، بيروت، عن الطبعة الأولى سنة ١٣٢٥هـ ،
بمطبعة مجلس دائرة المعارف بالهند.

٤٦- جامع البيان عن تأويل القرآن :

لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري.

الناشر: شركة مطبعة ومكتبة البابي الحلبي، مصر سنة ١٣٨٨هـ = ١٩٦٨م،
الطبعة الثالثة.

٤٧- الجرح والتعديل:

للحافظ محمد بن إدريس بن أبي حاتم الرازي، المتوفى سنة ٣٢٧هـ .
الناشر: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بمحيدر آباد اهند.
الطبعة الأولى ١٣٧١هـ.

٤٨- حاشية رد المحتار على الدر المختار :

للإمام محمد أمين، الشهير بآمين عابدين.
الناشر: دار الفكر، بيروت، ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م.
الطبعة الثانية عام ١٣٨٦هـ = ١٩٦٦م.

٤٩- حاشية الروض المربع شرح زاد المستقنع :

للإمام عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي، الشحدي الحلبلي، المتوفى سنة ١٣٩٢هـ.
الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر.
الطبعة الثالثة ١٤٠٥هـ.

٥٠- الخاوي الكبير :

للإمام أبي احسن بن علي بن حبيب الماوردي، المتوفى سنة ٤٥٠هـ.
حقيقه وعلق عليه: د/ محمود مطوجي.
الناشر: دار الفكر، بيروت، لبنان.
الطبعة الأولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

٥١- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء :

للحافظ أبي نعم أحمد بن عبد الله الأصفهاني، المتوفى سنة ٤٣٠هـ.
الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.
الطبعة الثانية ١٣٨٧هـ.

٥٢- دول الإسلام :

لمؤرخ الإسلام الحافظ شمس الدين الذهبي، المتوفى سنة ٧٤٨هـ.
الناشر : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٤م.

٥٣- ديوان المذللين :

الناشر : الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م.
الطبعة بدون.

٥٤- روضة الطالبين وعمدة المفتين :

للإمام أبي ركريا محيي الدين بن شرف النووي المتوفى سنة ٦٧٦هـ.
الناشر: المكتب الإسلام للطباعة.
الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ.

٥٥- روضة الناظر وجنة الناظر :

للإمام موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي.

الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

الطبعة الأولى عام ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

٥٦- زاد المحتاج بشرح المنهاج :

لعلامة الشيخ عبد الله بن الشيخ حسن الحسن الكوهجي.

حققه وراجعته: عبد الله بن إبراهيم الأنصاري

الطبعة الأولى .

٥٧- سنن ابن ماجه :

للإمام أبي عبد الله محمد بن يزيد القروي، المتوفى سنة ٢٧٥هـ.

حقق بصورته، ورقم كتبه وأبوابه: محمد فؤاد عبد الباقي.

الناشر: دار إحياء التراث العربي.

طبع سنة ١٣٩٥هـ.

٥٨- سنن أبي داود :

للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، المتوفى سنة

٢٧٥هـ.

راجعته على عدة نسخ وضبط أحاديثه وعلق على حواشيه: محمد محيي

الدين عبد الحميد.

الناشر: دار الحديث سوريا.

الطبعة الأولى ١٣٨٩هـ.

٥٩- سنن الترمذي، المسمى بالجامع الصحيح :

للإمام أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، المتوفى سنة ٢٩٧هـ.

تحقيق وتعليق: محمد فؤاد عبد الباقي.

الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

٦٠- سنن الدارقطني :

للإمام علي بن عمر الدارقطني، المتوفى سنة ٣٨٥هـ.

علي بتصحيحه وتنسيقه وترقيمه وتحقيقه: السيد عبد الله هاشم اليماني،

مبني بالمدينة المنورة سنة ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦هـ.

الناشر: دار المحاسن للطباعة.

٦١- سنن الدارمي :

للإمام أبي محمد عبد الله بن عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل، الدارمي،

متوفى سنة ٢٥٥هـ.

الناشر : دار الفكر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٦٢- سنن سعيد بن منصور :

للإمام سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني، المكي، المتوفى سنة ٢٢٧هـ.

حققه وعلق عليه: الأستاذ حبيب الرحمن الأعظمي.

الناشر : دار الفكر.

الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٦٣- السنن الكبرى :

للإمام أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، المتوفى سنة ٤٥٨هـ.

الناشر : دار الفكر.

٦٤- سنن النسائي :

للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي بن دينار النسائي، المتوفى

سنة ٣٠٣هـ.

٦٥- سير أعلام النبلاء :

لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، المتوفى سنة ٧٤٨هـ.

حقوق بصورة وأخرج أحاديثه، وعلق عليه شعيب الأربوط.

مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.

٦٦- السيرة النبوية لابن هشام :

حقها وصيغتها السقا، إبراهيم الأبياري، عبد الحفيظ شني.

الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

٦٧- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية:

للشيخ محمد بن محمد مخوف.

الناشر: دار المكر، بيروت، لبنان.

٦٨- شذرات الذهب في أخبار من ذهب:

لأبي نعلع عبد الحلي بن العماد الحنبلي، المتوفى سنة ١٠٨٩هـ

الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

٦٩- شرح ديوان الأعشى :

تحقيق: لجنة الدراسات في دار الكتب اللبنانية، إشراف كامل سليمان.

الطبعة الأولى .

الناشر : دار الكتاب اللبناني.

٧٠- شرح الستة :

للحسين بن مسعود البغوي المتوفى سنة ٥١٦هـ.

تحقيق: شعيب الأربوط، ومحمد رهير الشاويش.

الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان.

الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ.

٧١- شرح الكوكب المنير بمختصر التحرير أو المختصر المتكرر شرح المختصر .

للإمام محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوح الحسبي، المعروف

بابن النجار، المتوفى سنة ٩٧٢هـ.

تحقيق: د/ محمد الزحيلي، و د/ نزيه حماد.

من إصدارات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم
القرى.

٧٢- شرح مختصر المزني :

للإمام القاضي أبي الطيب طاهر بن عبد الله الطبري، المتوفى سنة
٤٠٥هـ.

مخطوط بدار الكتاب المصرية تحت رقم ٢٦٦، فقع شافعي.

٧٣- شرح معاني الآثار :

للإمام أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، المتوفى سنة
٣٢١هـ.

الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٧٤- شرح منتهى الإرادات :

للشيخ مصور بن يوسف بن إدريس البهوتي، المتوفى سنة ١٠٥١هـ.

الناشر: عالم الكتب، بيروت، لبنان.

٧٥- شرح النووي على صحيح مسلم :

تأليف محي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي، المتوفى سنة ٦٧٦هـ.

((مطبوع مع صحيح مسلم)).

٧٦- الصحاح :

تاج اللغة وصحاح العربية :

لإسماعيل بن حماد الجوهري.

تحقيق أحمد بن عبد الغفور عطار.

الناشر: دار العلم للملايين، بيروت، لبنان.

الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٧٧- صحيح البخاري :

للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المعيرة البخاري الجعفي.

لناشر : دار إحياء التراث، بيروت، لبنان.

٧٨- صحيح مسلم :

للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري، المتوفى سنة ٢٦١هـ.

بشر وتوزيع: رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد

بالمملكة العربية السعودية.

٧٩- صفوة الصفوة :

لجمال الدين أبي العرج ابن الجوري، المتوفى سنة ٥٩٧هـ.

حققه وعلق عليه: محمود فاحوري، وخرج أحاديثه د/ محمد رواس قلعة جي.

مطبعة الأصل، حلب.

الطبعة الأولى ١٣٨٩هـ.

٨٠- الضعفاء والمتروكين :

لجمال الدين أبي العرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوري.

حققه: عبد الله القاضي.

الناشر : دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٨١- طبقات الأتقياء :

تأليف الإمام أبي حاتم محمد بن حاتم السعدي، المتوفى سنة ٣٥٤هـ.

مخطوط مصور بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة تحت رقم ٤٧٥.

٨٢- طبقات الحنابلة :

لأبي الحسين محمد بن أبي يعلى الفراء، المتوفى سنة ٥٢٦هـ.

الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

٨٣- طبقات الشافعية :

للإمام أبي بكر بن هذابة الله الحسيني، المتوفى سنة ١٠١٤هـ.
تحقيق: عادل نويعض.
مطابع سري برس بيروت، لبنان.
الطبعة الثانية ١٩٧٩م.

٨٤- طبقات الشافعية :

للإمام جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن الأسوي، المتوفى سنة ٧٧٢هـ.
تحقيق : عبد الله الجبوري.
الناشر: إحياء التراث الإسلامي ببغداد.
الطبعة الأولى ١٣٩١هـ = مطبعة دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض.

٨٥- طبقات الشافعية الكبرى :

لتاج الدين بن تقي الدين النسبكي، المتوفى سنة ٧٧١هـ.
تحقيق محمود محمد الطاحي، وعبد الفتاح محمد الحلوي.
طبع مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.
الطبعة الأولى

٨٦- طبقات الفقهاء للشيرازي :

لأبي إسحاق الشيرازي، المتوفى سنة ٤٧٦هـ.
تصحيح ومراجعة خليل الميس.
الناشر: دار العلم، بيروت، لبنان.

٨٧- طبقات الفقهاء الشافعيين :

للإمام : أبي بكر أحمد بن محمد بن قاضي شهبة، المتوفى سنة ٨٥١هـ.
مخطوط مصور بمركز البحث تحت رقم ٣٣٠ بمكة المكرمة، وقد أُنقِص عليه:
"طبقات ابن قاضي شهبة".

٨٨- الطبقات الكبرى :

محمد بن سعد.

الناشر: دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

٨٩- طبقات المفسرين :

محمد بن علي بن أحمد اللؤلؤي.

الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

الطبعة الأولى.

٩٠- طلبة الطلبة :

لشيخ نجم الدين بن حصص السمي، المتوفى سنة ٥٣٧هـ.

حققه وراجعه الشيخ خليل أطيسي.

الناشر: دار العلم، بيروت، لبنان.

الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.

٩١- عارضة الأحوذى بشرح صحيح الترمذي :

تأليف الإمام الحافظ ابن العربي المالكي، المتوفى سنة ٥٤٢هـ.

الناشر: دار الفكر.

٩٢- العبر في خير من غير :

لشمس الدين الذهبي.

تحقيق: أبي هاجر محمد السعيد بن بسيوي رعلول.

الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.

٩٣- العزيز شرح الوجيز، المعروف بالشرح الكبير :

لإمام أبي القاسم عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم الرافعي القروي،

الشافعي المتوفى سنة ٦٢٣هـ.

تحقيق وتعليق: الشيخ علي محمد معوض، والشيخ عادل أحمد عبد الموجود.

الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.

٩٤- عمدة الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل :

للإمام شيخ الإسلام موفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة.

المقدس، المتوفى سنة ٦٣٠ هـ.

الناشر: دار الكتاب العربي.

الطبعة الرابعة ١٣٧٥ هـ.

٩٥- الغاية القصوى في دراية الفتوى.

للإمام عبد الله بن عمر اليصاوي، المتوفى سنة ٦٨٥ هـ.

دراسة وتحقيق وتعليق: علي محيي الدين علي القره داغي.

الناشر: دار الإصلاح للطبع والنشر والتوزيع، الدمام.

٩٦- غريب الحديث :

للإمام أبي سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي السني، المتوفى سنة ٣٨٨ هـ.

تحقيق : عبد الكريم إبراهيم العرابوي.

خرج أحاديثه عبد القيوم عبد رب النبي.

من إصدارات مركز البحث العلمي، وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم

القرى، مكة.

٩٧- فتح العزيز شرح الوجيز :

للإمام أبي القاسم عبد الكريم بن محمد الرفاعي المتوفى سنة ٦٢٣ هـ.

مخطوط بدار الكتب المصرية، تحت رقم ٧٧٨ فقه شافعي.

٩٨- فتح القدير :

للإمام كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي، ثم الإسكندري،

المعروف بابن الهمام، الحنفي، المتوفى سنة ٦٨١ هـ.

الناشر: دار الفكر.

الطبعة الثانية .

٩٩- القوائد البهية في تراجم الحنفية :

لأبي الحسبات محمد عبد الحفي انكوي، المتوفى سنة ١٣٠٤هـ.

صححه وعلل عليه: محمد بدر الدين أبو هراس العسائي.

الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

١٠٠- الفهرست :

لابن النديم.

الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

١٠١- القاموس المخطط :

للإمام محمد الدين محمد بن يعقوب المهروري آبادي.

الناشر: دار إحياء التراث العربي.

الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

١٠٢- قواعد الأصول ومعاقد الفصول:

للإمام صفي الدين عبد المؤمن بن كمال الدين عبد الحق البغدادي،

الحنبلي، المتوفى سنة ٧٣٩هـ.

تحقيق وتعليق د/ علي عباس الحكمي، من إصدارات معهد البحوث

العلمية وإحياء التراث الإسلامي، بجامعة أم القرى بمكة.

١٠٣- القوانين الفقهية :

للإمام محمد بن أحمد بن جري العرناطي المالكي.

الناشر: دار الفكر.

طبعة جديدة منقحة.

١٠٤- الكاشف عن حقائق التزويل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل :

لأبي القاسم جابر الله محمود بن عمر الرمحي الحواري.

الناشر: دار المعرفة .

١٠٥- الكافي :

للإمام أبي محمد موفق الدين عبد الله بن قدامة المقدسي.

تحقيق: زهير الشاويش.

الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان.

الطبعة الثالثة عام ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

١٠٦- الكافي في فقه أهل المدينة :

للإمام أبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن العمري، القرطبي.

الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

١٠٧- الكامل في التاريخ :

لأبي الحسن عني بن أبي الكرم، المعروف بابن الأثير الجوزي.

الناشر: دار الفكر، بيروت للطباعة والنشر، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.

١٠٨- الكامل في ضعفاء الرجال :

لأبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني.

الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

١٠٩- كتاب الجبايات من الشامل لابن الصباغ.

تحقيق محمد بن فؤاد أريس.

رسالة ماجستير، مقدمة لجامعة الإسلامية عام ١٤١٩هـ.

- ١١٠- كتاب "قال أهل البغي" و"الحدود" و"السرقه" من الشامل لابن الصياغ.
تحقيق د/ أحمد بن عبد الله كاتب.
للترقية إلى درجة أستاذ مشارك عام ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- ١١١- كتاب القسامه من الشامل :
تحقيق د/ عواض بن هلال العمرى.
للترقية إلى أستاذ مشارك عام ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- ١١٢- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون :
للعالم مصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي حبيمة.
الناشر: مكتبة المثنى - بغداد.
- ١١٣- كفاية النبيه في شرح التنبيه :
للإمام أحمد بن محمد ابن الرفعة.
مخطوط بمكتبة دار الكتب المصرية تحت رقم ٢٢٨ فقه شافعي.
- ١١٤- اللباب في فقه الأنساب :
للإمام عر الدين علي بن محمد بن عبد الكريم ابن الأثير، المتوفى سنة ٦٣٠هـ.
الناشر: دار صادر، بيروت، لبنان.
- ١١٥- اللباب في الفقه الشافعي :
للقاضي أبي الحسن أحمد بن محمد بن أحمد الضحي اعلملي الشافعي المتوفى
سنة ٤١٥هـ.
حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه: د/ عبد الكريم بن صبيحان العمري.
الناشر: دار البخاري المدينة، مريده.
الطبعة الأولى ١٤١٦هـ.
- ١١٦- لسان العرب :
للإمام أبي الفصّل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور.

الناشر: دار الفكر، بيروت، لبنان.

١١٧- المبدع شرح القنع :

للإمام أبي إسحاق برهان الدين إبراهيم بن محمد بن مفلح، المتوفى سنة

٨٨٤هـ.

الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان.

طبعة عام ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م.

١١٨- الجسوط :

للإمام شمس الدين السرخسي.

الناشر: دار المعرفة، بيروت، لبنان.

الطبعة ١٤١٤هـ = ١٩٩٣م.

١١٩- المجموع شرح المذهب :

للإمام أبي ركريا عيسى الدين بن شرف النووي المتوفى سنة ٦٧٦هـ.

الناشر: المكتب التجاري، بيروت، لبنان.

مطبعة الدائرة سنة ١٣٦١هـ.

١٢٠- المحرر في الفقه :

للإمام محمد الدين أبي البركات، المتوفى سنة ٦٢٥هـ.

الناشر: مكتبة المعارف، الرياض، المملكة العربية السعودية.

الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.

١٢١- المغلي :

للإمام أبي محمد بن أحمد بن سعيد بن حزم، المتوفى سنة ٤٥٦هـ.

تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق

الناشر: دار الآفاق الحديثة، بيروت، لبنان.

١٢٢- مختار الصحاح :

للإمام محمد بن أبي بكر بن عبد القادر، الراري، المتوفى سنة ٦٦٦هـ.
تحقيق : أحمد إبراهيم زهوة.

الناشر : دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٢م.

١٢٣- مختصر الخرفي :

للإمام أبي القاسم عمر بن الحسين الخرفي، المتوفى بدمشق سنة ٣٣٤هـ.
وهو مطبوع مع كتاب المعني لابن قدامة.

١٢٤- مختصر المزني :

للإمام إسماعيل بن يحيى المرعي المصري الشافعي المتوفى سنة ٢٦٤هـ.

الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

الطبعة الأولى ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م.

١٢٥- المدونة الكبرى :

للإمام مالك بن أنس الأصبحي، رواية سحنون بن سعيد التميمي عن
الإمام عبد الرحمن بن القاسم.

الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

١٢٦- مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتز من حوادث الزمان :

لعد الله بن أسعد بن علي الياقعي، المتوفى سنة ٧٦٨هـ.

الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان.

الطبعة الثانية ١٣٩٠هـ = ١٩٧٠م.

١٢٧- المستدرک علی الصحيحين :

للإمام أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم، النيسابوري.

الناشر : دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

١٢٨- المسند :

للإمام أبي بكر عبد الله بن الربيع الحميري، المتوفى سنة ٢١٩هـ.
 حقق أصوله وعلق عليه: حبيب الرحمن الأعظمي.
 الناشر: عالم الكتب، بيروت، مكة النبي، القاهرة، من سلسلة مشهورات،
 المجلس العلمي.

١٢٩- مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، المتوفى سنة ٢٤١هـ.
 الناشر: دار صادر، بيروت، لبنان.

١٣٠- مشاهير علماء الأمصار:

محمد بن حبان البستي، المتوفى سنة ٣٥٤هـ.
 مطبعة لجنة التأليف والترجمة، القاهرة ١٣٧٩هـ.

١٣١- المصباح المنير :

للعالم العلامة أحمد بن محمد بن علي العمري المقرئ.
 طبعة جديدة ومصححة ومشكولة ومعمرة المواد.
 الناشر : دار الحديث، القاهرة.
 الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

١٣٢- المصنف :

للإمام أبي بكر عبد الرزاق بن همام، الصنعائي، المتوفى سنة ٢١١هـ.
 عمي تحقيق نصوصه وتخريج أحاديثه والتعليق عليها حبيب الرحمن الأعظمي
 الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان.
 الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

١٣٣- مصنف ابن أبي شيبة :

لمحافظ أبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، المتوفى سنة ٢٣٥هـ.
 طبع الدار السلفية.
 الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

١٣٤- المطلع على أبواب المقنع :

لأبي عبد الله محمد بن أبي الفتح البجلي، الحنبلي، المتوفى سنة ٧٠٩هـ.
الناشر: المكتب الإسلامي للطباعة، دمشق.
الطبعة الأولى ١٣٨٥هـ.

١٣٥- المعارف :

لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري.
تحقيق: د/ ثروت عكاشة.
الطبعة الرابعة.
الناشر: دار المعارف بالقاهرة.

١٣٦- معجم البلدان :

للإمام أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي، الرومي، البغدادى.
الناشر: دار إحياء التراث العربى، بيروت، لبنان.
١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م.

١٣٧- معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية :

د/ محمود عبد الرحمن عبد المنعم.
الناشر: دار الفضيلة.

١٣٨- المعجم الوسيط :

إخراجه د/ إبراهيم أنيس، د/ عبد الخليم منتصر، عطية الصوالحي، محمد
حلف الله أحمد، أشرف على طبعه: حسن علي عطية، محمد شوقي أمين.
الناشر: دار إحياء التراث العربى، بيروت، لبنان.

١٣٩- المغني :

للإمام الشيخ موفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة، المقدسي،
المتوفى سنة ٦٢٠هـ.

تحقيق: د/ عبد الله بن عبد المحسن التركي، د/ عبد الفتاح محمد الحلوة.

الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان.

١٤٠- مقني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج :

للإمام محمد الخطيب الشربيني المتوفى سنة ٩٩٧هـ.

الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

١٤١- مفتاح السعادة ومصباح السيادة :

لأحمد بن مصطفى المعروف بطاش كبرى زادة.

الناشر: دار الكتب الحديثة.

١٤٢- الملل والنحل :

للإمام أبي الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني، المتوفى

سنة ٥٤٨هـ.

تحقيق محمد سيد كيلاني.

الناشر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة ١٣٨١هـ - ١٩٦١م + دار

المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع بيروت ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

١٤٣- مناقب الإمام الشافعي :

للإمام فخر الدين الرازي.

تحقيق: د/ أحمد حمعازي السقا.

الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.

الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

١٤٤- المنتظم في تاريخ الأمم والملوك :

لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد ابن الجوزي، المتوفى سنة ٥٩٧هـ.

الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.

الطبعة الأولى ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

١٤٥- المنجد في اللغة والإعلام :

منشورات.

الناشر: دار المشرق، بيروت، لبنان.

الطبعة السابعة والعشرين.

١٤٦- منهاج الطالبين وعمدة المفتين :

للإمام أبي زكريا يحيى الدين بن شرف النووي.

١٤٧- الموسوعة الفقهية :

وزارة الحج والشئون الإسلامية.

مطابع دار الصفاة.

الطبعة الأولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

١٤٨- الموطأ :

للإمام مالك بن أنس الأصبحي، رواية يحيى بن يحيى الليثي، إعداد أحمد

راتب هرموش.

الطبعة الخامسة ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

١٤٩- المهذب في فقه الإمام الشافعي :

للإمام الشيخ أبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروز آبادي،

الشيرازي، المتوفى سنة ٤٧٦هـ.

الناشر: دار الفكر.

١٥٠- ميزان الاعتدال في نقد الرجال :

لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، المتوفى سنة ٧٤٨هـ.

تحقيق: علي محمد البحتاوي.

الناشر: دار المعرفة، بيروت، لبنان.

١٥١- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة :

لأبي المحاسن يوسف بن تفرى بردي، الأتابكي، المتوفى سنة ٨٧٤هـ.
الناشر: المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر.

١٥٢- انتظم المستعذب في شرح غريب المذهب :

للعلامة محمد بن أحمد بن بطلال الركي.
((مطبوع مع المذهب)) .

١٥٣- نكت الهيمان في نكت العميان :

لصلاح الدين خليل بن ابيك الصغدري.
الناشر : الطبعة الجمالية بمصر.

١٥٤- نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج :

للإمام شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة بن شهاب الدين
الرملي الشهير بالشافعي الصغير المتوفى سنة ١٠٠٤هـ.
الناشر: دار الفكر.

طبع مصطفى الباي الحلبي بالقاهرة ١٣٨٦هـ - ١٩٦٧م.

١٥٥- نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار :

للإمام محمد بن علي بن محمد الشوكاني المتوفى سنة ١٢٥٥هـ.
الناشر: دار الجيل، بيروت، لبنان.

١٥٦- الوافي بالوفيات :

للإمام صلاح الدين خليل بن أبيك الصغدري، المتوفى سنة ٧٦٤هـ.
مخطوط بمكتبة أحمد الثالث تحت رقم ٢٩٢٠.

١٥٧- الوجيز في فقه الإمام الشافعي :

للإمام حجة الإسلام أبي حامد محمد بن محمد الغزالي المتوفى سنة

الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

طبع ١٣٩٩هـ.

١٥٨- الوسيط في المذهب :

للإمام أبي حامد محمد بن محمد الغزالي، المتوفى سنة ٥٠٥هـ.

تحقيق أبي عمرو الحسيني بن عمر بن عبد الرحيم.

الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

١٥٩- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان :

لأبي العباسي أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان.

تحقيق : د/ إحسان عباس.

الناشر: دار الثقافة، بيروت، لبنان.

الطبعة الأولى ١٣٦٧هـ - ١٩٤٩م.

١٦٠- الهداية شرح بداية المبتدي :

للإمام أبي الحسن علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الراشداني المرغيناني،

المتوفى سنة ٥٩٣هـ.

الناشر: مكتبة مصطفى الباي الخليلي، مصر.

الطبعة الأخيرة.

١٦١- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين :

لإسماعيل باشا البغدادي.

طبع بعناية وكالة المعارف الجليلية في مطبعتها البهية، استنبول، سنة ١٩٥١م.

الناشر: دار الفكر بيروت، لبنان، ١٣٠٢هـ - ١٩٨٢م.